٨٦

تاريخ المصريين

تاريخ التجارة المصرية

فى عصر الحرية الاقتصادية
١٨٤٠ - ١٩١٤

د. أحمد الشربيني



الهيئة المصرية العامة للكتاب

تاريخ المصـــــريين

(٨٦)



رئيس مجلس الإدارة

د. سمير سرحان

رئيس التحرير

د. عبد العظيم رمضان

الاخراج الفنى : مراد نسيم

تاريخ
التجارة المصرية
فى عصر الحرية الاقتصادية
١٨٤٠ - ١٩١٤

تأليف
د. أحمد الشربينى



الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٥

تقـــديم

يسرنى أن أقدم للقارىء الكريم هذا الكتاب الهام عن : تاريخ التجارة المصرية فى عصر الحرية الاقتصادية « ١٨٤٠ ــ ١٩١٤ » للدكتــور أحمد الشربينى ، الأستاذ المساعد بكليــة الآداب جامعة القـــاهرة .

والكتاب فى الأصل هو رسالة علمية حصــل بها المؤلف على درجة الماجستير ، ويتناول فترة تاريخية خطيرة فى تاريخ مصر ، هى الفترة الواقعة بين فرض الدول الأوروبية الكبرى معاهدة لندن على مصر فى عام ١٨٤٠ ، وفرض بريطانيا حمايتها على مصر فى عام ١٩١٤ ، فهى فترة يتدهور فيهــا مركز مصر الدولى بشــكل ثابت يؤدى الى الاحتلال البريطانى ثم فرض الحماية البريطانية على مصر .

ويتعرض الكاتب هنا لتأثير سقوط نظام الاحتكار لمحمد على وفرض الحرية الاقتصــادية على حالة مصر الاقتصادية ، فيتناول المتغيرات التى طرأت على التجارة الداخلية والخارجية ، والاستثمارات

الأجنبية فى مجال التجـارة ، ويقدم دراسة للصـادرات ونوعيتها وأثرها على بنية الاقتصاد المصرى ، وكذلك الواردات ومصـادرها وأثرها على الانتاج الحرفى ، كما يقدم دراسة للعلاقات التجارية بين مصر وجاراتها العربيات ، ويختتم برسم صورة للاقتصاد المصرى فى نهاية الفترة الخاضعة للبحث من واقع دراسته القيمة توضح كيف أن تدهور الواقع الاقتصادى المصرى كان يسير جنبا الى جنب مع تدهور الواقع السياسى .

وآمل ان يجد القـارىء فى هـذا الكتاب ما ينشد من فائدة ومتعـة .

رئيس التحرير

أ . د . عبد العظيم رمضان

المقـــدمة

ان معظم الدراسات التاريخية فى مصر كانت الى وقت ليس ببعيد تنصب حول موضوعات التاريخ السياسى التى تكاد أن تكون قد قتلت بحثا ، فى حين أن دراسة التاريخ الاقتصادى والاجتماعى من جانب دارسى التاريخ من الموضوعات التى ما زالت فى حاجة الى دراسة دقيقة ، خاصة ان اهتمام الباحثين بتلك الدراسات بدأ متأخرا فى الستينيات من هذا القرن وبالرغم من ذلك الا انها قد سدت بعض النقص الذى كانت تعانيه المكتبة التاريخية · وتعتبر تلك الدراسات فاتحة لمجال عمل مستمر لدراسة نواحى المجتمع المصرى الاقتصادية والاجتماعية ، تلك الموضوعات التى مايزال بابها مفتوحا على مصراعيه أمام كل من تستهويه هذه الدراسات ·

وهذا الكتاب يهتم بدراسة التجارة المصرية فى فترة مهمة من تاريخ مصر الحديث تلك الفترة التى اعقبت تجربة محمد على الاقتصادية والتي شهدت متابعة تجربة التحديث في عصر اسماعيل ، والايقاع بها فى حبائل الديون ، ثم الاحتلال البريطانى وما ترتب على كل ذلك من ارتماء الاقتصاد المصرى فى احضان الاقتصاد

العالمى ، فى عصر الحرية الاقتصـــادية ، الى درجة ان حالة مصر الاقتصادية تاثرت تاثرا كبيرا ، بحالة السوق العالمية ، طبقا لسياسة موسومة من الخارج ، والتى فرضتها الظروف على المجتمع الأوربى بعد غياب المذهب التجارى ، وظهور الثورة الصناعية فى معظم بلدان أوربا ، والاتجاه نحو المنـاداة بالحرية الاقتصـــادية والبحث عن الأسواق ، وفى تلك الفترة بالذات وجدت الرأسمالية العالمية فرصها للنفاذ الى مصر وتحقيق أغراضها فى سحب مصر الى السوق العالمية بعد ضرب تجربة محمد على الاقتصادية على يد دول كان لها دور فعال فى السوق العالمية ·

ووقع اختيارى على عام ١٨٤٠ كبداية لهذه الدراسة ، لانه شهد حدثا كان له تاثير خطير على الاقتصاد المصرى ، حيث عقدت معاهدة لندن ، والتى ضربت تجربة محمد على الاقتصادية ، وما ترتب عليها من شد الاقتصاد المصرى وربطه شيئا فشيئا بالاقتصاد العالمى ، ووقفت بالكتاب عند عام ١٩١٤ ، باعتبار ان ذات السنة شهدت حدثا عالميا كان له تاثيره على مجريات الأمور فى العالم ككل ، ويعتبر ذلك التاريخ بالنسبة لمصر ، نهاية مرحلة من تاريخها ، وبداية مرحلة جديدة ، تختلف عن سابقتها فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياســـية ·

ودراسة موضوع التجارة يتطلب بالضرورة الحصـــول على احصـــائيات دقيقة عن تجارة الصـــادرات والواردات على مختلف أنواعها ، وهذا ما عانيت منه الكثير لعدم وجود احصائيات شاملة لذلك ومن هنا لجأت الى الاعتمـــاد على الأرقام التى كانت ترد بالدوريات المختلفة عن احصاء الجمارك المصرية ، وكذلك من تقارير كرومر ــ المعتمد البريطانى ــ وغير ذلك من المراجع والكتب الأخرى واستعنت بهذه الأرقام فى صياغة بعض الاحصاءات التى تعكس حالة تجارة مصر الخارجية ·

وقد قسمت هذا الكتاب الى تمهيد وسبعة فصول وخاتمة ؛ تناولت فى الفصل التمهيدى أثر سقوط نظام الاحتكار على توجيه الاقتصاد المصرى وجهة جديدة نحو الاقتصاد العالمى ، وخصصت الفصلين الأول والثانى لدراسة التجارة الداخلية ، وأما الفصل الثالث ، فخصصته لدراسة القطاعات الاقتصادية المساعدة للتجارة وافردت الفصل الرابع للاستثمارات الأجنبية فى مجال التجارة ، والى جانب ذلك خصصت ثلاثة فصول لدراسة التجارة الخارجية وهى على التوالى الخامس والسادس والسابع ، فتعرضت فى الفصلين الخامس والسادس لدراسة الصادرات من حيث نوعيتها ووجهتها واثرها على بنية الاقتصاد المصرى وكذلك الواردات من حيث نوعيتها ومصادرها واثرها على الانتاج الحرفى ، وأما الفصل السابع والأخير فأفردته لدراسة العلاقات التجارية بين مصر وجاراتها العربيات ، وأما الخاتمة فتعرضت فيها الى النتائج التى ترتبت على هذه الدراسة .

وما يجدر ذكره ان هذا الكتاب اعتمدت فى اعداده على مصادر متعددة ، فبالاضافة الى الوثائق ــ المنشورة وغير المنشورة ــ قدمت لى الدوريات ــ التى صدرت فى الفترة موضوع الدراسة ، والأخرى المتخصصة التى صدرت فى أعقاب ذات الفترة ، والتى رجعت اليها قدر المستطاع ــ مادة اقتصادية قيمة ، افادتنى كثيرا فى اعداد هذا الكتاب ، ثم جاءت المراجع والكتب الأخرى التى عالجت تاريخ مصر الاقتصادى والسياسى لتكمل ما عجزت الوثائق والدوريات عن تقديمه لى .

وأخيرا ، اذا كنت قد وفقت فى معالجة هذا الكتاب ، فانما يرجع الفضل فى ذلك الى أستاذى الدكتور رءوف عباس حامد ، الذى وجهنى الى دراسة هذا الموضوع وليس هذا فحسب ، بل انه تبنى البحث وصاحبه منذ أن قمت بتسجيل الموضوع لدرجة

الماجستير ، وحتى لحظة اخراجه على هذا النحو ، فادين له بالكثير ، لما بذله معى من جهد متواصل لم ينقطع أبدا بطول فترة الدراسة فكنت دائما خلالها أستفيد من فيض علمه وارتشف من رحيق فضله فاشكره جزيل الشكر ، على ما قدمه لى من ملاحظات قيمة وتوجيهات سديدة كان لها أكبر الأثر فى الاقالة من عثرات القلم ، واخراج هذا الكتاب المتواضع على هذا النحو الذى اعتبره ثمرة من غرس يده .

كذلك لا يسعنى الا أن أشكر الأستاذ الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم على ما قدمه لى من مساعدات قيمة أثناء جمعى لمادة هذا الكتاب العلمية بدار الوثائق القومية ، وفيضه على بعلمه الغزير فى تواضع جم وليس هذا فحسب بل انه قدم لى بعض ابحاثه التى نشرت فى المجلة التاريخية المغربية والتى افدت منها كثيرا عند الحديث عن دور المغاربة .

كذلك اتوجه بخالص الشكر الى كل من سهل لى جمع مادة هذا الكتاب العلمية ، الى السادة العاملين بدار الوثائق التاريخية القومية بالقلعة ، والسادة العاملين بمخازن مكتبة جامعة القاهرة ، والسادة العاملين بدار الكتب القومية ، فاشكرهم جزيل الشـــكر ، على ما قدموه لى من تسهيلات فى الاطلاع على كل ما لديهم من مادة خاصة بهذا الكتاب .

ولعلى أكون قد وفقت فى ذلك .

وما التوفيق الا بالله .

المؤلف

تمهيـــد

(اثر سقوط نظام الاحتكار على توجيه الاقتصاد المصرى وجهة جـديدة) .

تولى محمد على حـــكم مصر فى وقت كانت فيه مصر مطلوبة للانخراط فى المجتمع الدولى ـ خاصة بعد الحملة الفرنسية ـ وقد فطن محمد على باشا الى ذلك . ومن ثم عمل جاهدا فى الابتعاد عن السوق العالمية ورأس المال الأجنبى فعمل على بناء اقتصاد مستقل يقوم على الانتاج السلعى ، يمثل جزءا مستقلا من الاقتصاد العالمى ، بناء يتم من خـــلال نوع من رأســمالية الدولة حيث تدخلت الدولة لتسيطر على كل القطاعات الاقتصادية ، من أجل تحقيق فائض يعبأ لخدمة مشروعات الباشا التى كان ينوى تحقيقها ـ فكان فى حاجة ماسة الى الأموال لتثبيت مركزه فى مصر وتقوية نفوذه ولمحاربة أعدائه ـ ، ولزيادة الفائض وتعبئته كان من اللازم أن تقوم الدولة بتنظيم الزراعة ، فيما يتعلق بملكية الأرض وقوى الانتاج .

ففيما يتعلق بملكية الأرض عمل الباشا على أن تضع الدولة يدها على كل الأراضى فى القطر المصرى وتم ذلك بالغـــاء نظـــام الالتزام ، وانحسار أراضى الوقف (أراضى الرزق) وكان من ذلك ان وضعت الدولة يدها على كل الأراضى ووزعتها على الأهالى فى مقابل حق الانتفاع لاحق الرقبة · وجعلت الأهالى يدفعون الضرائب مباشرة الى الحكومة بعد أن الغيت ضريبة الجباية Tax farming

وأما قوى الانتاج ، فتم استصلاح أراض جديدة فى عهد محمد على ، فبعد ١٨٢٠ ، اخذت مساحة الأراضى الزراعية تزداد نتيجة لتقدم وسائل الرى وكذلك جهود محمد على لاستصلاح الأراضى غير الزراعية وتحويلها الى أراض زراعية عن طريق المزارع مثل وادى الطميلات ، أو عن طريق اعطاء الأراضى البور معفاة من الضرائب بعض الوقت كما فعل فى الفترة من ١٨٢٨ وحتى ١٨٤٠ للأراضى التى سميت باسم أراضى الأبعاديات ·

والى جانب احتكار الحكومة للأراضى الزراعية ، احتكرت أيضا الحاصلات الزراعية فوجهت الأهالى نحو زراعة محاصيل نقدية كانت تحددهـــا ، وأمدتهم بالامكانات اللازمة لزراعتهـــا ، لحين نضـــج المحصول يسلمه الأهالى للحكومة بالسعر الذى تحدده ثم تستخلص من جملة الثمن ، المقدم والميرى ، وبذلك كانت الحكومة تحتكر تسويق الحاصلات الزراعية النقدية ، وليس هذا فحسب ، بل امتد احتكارها الى المحاصيل المخصصة للاستهلاك المحلى ·

وبعد ان وضعت الحكومة يدها على كل الأراضى والمحاصيل الزراعية أخذ محمد على يعمل ليمد يد الحكومة للسيطرة على الصناعة، فوجه البلاد نحو نهضة صناعية جزئية ، كما وجهها نحو نهضـــة زراعية ، وكان غرض محمد على من هذه النهضـــة هو الاســـتقلال بالبلاد فى هذه الوجهه والعمل على ان تكفى نفسها من منتجات

صناعية محلية . وحتى لا يدخل فى علاقات اقتصادية مع رأس المال الأجنبى الذى استبعده محمد على من بنائه الاقتصادى من بداية عهده حتى نهايته ، وقد رأى ان أحسن وسيلة لهذا البناء الصناعى ، احتكار الصناعة ، كما احتكر مرافق الانتاج الأخرى .

وفى البداية عمل محمد على باشا على احتكار الصناعات الحرفية التى كانت قائمة ، ووجه سياسته الى تنمية هذه الصناعات وتنشيطها بادخال نظام الـ (Verlage) (*) اليها ، ذلك النظام الذى كان سائدا فى معظم دول أوربا من قبل ، ولكن وجه الاختلاف هنا ، هو ان الدولة حلت فى مصر محل الأفراد فى أوربا ، حيث احتكرت دورهم ، ففى مصر أخذ أصحاب الصناعات اليدوية (الاسطوات فى ورشهم) يقومون بالعمل فيها لحساب الحكومة فيحصلون على المواد الخام من الحكومة ، ويقومون بتسليمها اياها بعد الانتهاء من تصنيعها ، بأسعار تفرضها الحكومة . هذا فى نفس الوقت الذى احتفظت فيه الحكومة لنفسها بحق تصريف أمور التجارة ، ومكنها ذلك من احتكار ما تنتجه طوائف الحرف من مصنوعات ، فكانت البضائع التى تسلم اليها ، يوضع عليها علامة بختم الحكومة قبل البدء فى بيعها ، وأى بضائع تضبط بدون ختم الحكومة ، كانت تصادر لصالحها وأيضا كانت الحكومة تحصل على المواد الخام بأسعار تحددها بنفسها وتقوم بتوزيعها على الصناع بمعدلات مرتفعة

(★) كان هذا النظام معروفا عند الالمان باسم (Verlage) وعند الفرنسيين باسم (Commandit Indu trielle) والذى بمقتضاه ، يقوم أحد التجار أو الوسطاء مثلا بتقديم الخامات الى الصناع لتصنيعها فى مقابل أجر وقد أدى هذا النظام كما هو معروف الى زيادة الانتاج فى أوربا ، ويعتبر خطوة نحو الصناعات الحديثة وقد انتشر فى أوربا فى القرنين السابع والثامن عشر . انظر : حليم عبد الملك : السياسة الصناعية فى عهد محمد على مجلة غرفة القاهرة ، العدد الثامن ، السنة السادسة ، اكتوبر ١٩٤١ ، ص ١٣٦ .

كثيرا ، وبعد أن يتم تصنيعها تأخذها مرة أخرى بأسعار منخفضة تحددها هي أيضا ، وبعد ذلك تبيعها بأعلى سعر ممكن طبقا لنظام الاحتكـــار ٠

وهكذا وضعت الحكومة يدها على الصـــناعات الحرفية ، وجعلتها تتحرك في خط ترسمه لها يحقق أهدافها ومقاصدها ، الا أن هذه الصناعات عجزت عن سد حاجة ومجاراة التطور الذى أصاب كلا من الجيش والأسطول ، ومن ثم لجأ محمد على الى البحث عن البديل ٠

ولما كان محمد على يترسم خطوات الدول الصناعية فى أوربا فى نهضتها الصناعية الجديدة التى انتشرت بها الصناعات بمعناها الواسع ، فقد أنشأ مصانع كبيرة على غرار المصانع فى أوربا برءوس أموال حكومية ، واستوردت آلاتها مع مهندسيها من أوربا ، وحشد بها الآلاف من العمـــال الذين كان نصيبهم من القيـــام بالعمليات الصناعية لا يتعدى الأجور التى تقررها لهم الحكومة ٠

وقد وصلت الاستثمارات فى المؤسسات الصناعية حتى سنة ١٨٣٨ الى حوالى ١٢ مليون جنيه ، وكان هناك حوالى من ٣٠٫٠٠٠ الى ٤٠٫٠٠٠ شخص يعملون فى المصانع ، وهذا كان له تأثيره على عدد السكان الذى بلغ من ٣ الى ٣٫٥ مليون هذا الى جانب ان الأعداد التى التحقت بالطوائف الحرفية كانت تعتبر كبيرة ٠

ومن الملاحظ ان كل الصناعات التى قامت فى مصر فى عهد محمد على ، كانت تحت تأثير اعتبارات صالح الدولة ، لا تحت تأثير الاعتبارات الاقتصادية ، لأن هذه الصناعات ارتبطت بالجيش والأسطول بعد انشائهما ، فخصصت فى معظمها لتوفير احتياجات

الجيش والأسطول ، ثم ما يفيض عن ذلك كان يصدر للخارج أو يباع للأهالى .

ومن أهم الصناعات التى اهتم بها محمد علىّ ، صناعات حربية بحرية محضة حيث أنشأ ترسانة بولاق فى سنة ١٨١٠ ، وترسانة السويس والخرطوم ثم ترسانة الاسكندرية ، وكذلك أقام مصنعا حكوميا لصناعة الشراع فى رشيد ، ومصنعا للحبال فى القاهرة ، وكانت مصنوعاته ترسل الى الاسكندرية ليضم الى ما يصنع فيها لحاجة الأساطيل المصرية ، وايضا أنشأ محمد على مصنعا حكوميا لالواح النحاس بالقلعة وكانت ألواح النحاس تستعمل لتبطين السفن .

وأما عن الصناعات الحربية البرية ، فأنشأ محمد على مصانع لصناعة الأسلحة والذخيرة ، كما أنشأ مصنعين لعمل البنادق أحدهما بالقلعة والآخر بالحوض المرصود ، واقام محمد على معمل البارود بالروضة بمصر ، وانشأ كذلك ثمانية معامل لصنع ملح البارود ، هذا الى جانب معمل لصب المدافع بالقلعة ، ومسبك للحديد ببولاق ويعتبر هذا المسبك من الصناعات المختلفة اذ كان يخدم الصناعات الحربية والمدنية .

والى جانب هذه الصناعات كانت هناك صناعة الملابس التى كان يهدف الباشا من ورائها توفير احتياجات الجيش والأسطول ، فأنشأ محمد على مصانع الجوخ ببولاق ومصانع الصوف بالقاهرة ودمنهور ، لصنع الجوخ لملابس الجنود والضباط ، وكذلك لصنع البلاطى والبطاطين للبحارة ، هذا الى جانب مصنع للطرابيش بفوه ، وغير ذلك من المصانع التى تقوم بغزل القطن والكتان وتسجهما أيضا أقام مصنعا للزجاج فى الاسكندرية ومصنعا لصهر الحديد ،

وآخر لاستخراج السكر فى رشيد ، وكذلك حدث توسع كبير فى صناعة النيلة وزيت بذرة القطن والدقيق وتبييض الأرز .

ولما كان هدف محمد على من التقدم الصناعى هو الاستقلال الاقتصادى ، والاستعداد للحروب التى اقتضاها تكوين امبراطورية مصرية ، كانت هناك صناعات تربو تكاليفها على سعرها فى السوق ، وبالرغم من ذلك كان انتاجها مستمرا وخصصت لها أبواب مصروفات، وقد ساعد على استمرار هذه النهضة الصناعية ، التى لم تكن مربحة ، احتكار الباشا لمرافق الانتاج الزراعية والصناعية الأخرى التى كانت تدر دخلا مكنه من تعويض الخسارة فى العمليات الصناعية .

ولتعبئة الفائض الزراعى ، وتنشيط القطاع الصناعى وحمايته، قامت الدولة باحتكار التجارة بشقيها الداخلى والخارجى حتى تتحكم فى شكل وطبيعة السوق فتقوم بتوفير المواد الخام اللازمة للصناعة ، والى جانب ذلك تحدد نوعيات الاستهلاك بالنسبة للأهالى وأيضا توزيع المنتجات وتصديرها بما يتيح توفير الحماية للصناعة الناشئة .

وقد تحكمت الدولة فى التجارة الداخلية عن طريق احتكارها للمحاصيل الزراعية وكذلك كل الانتاج الصناعى ، وبعد ان كان احتكار الدولة فى البداية للمحاصيل النقدية التى كانت توجه الى الخارج ، لكن بعد سنة ١٨٢٩ ، فرضت الدولة قيودا على البيع فى الداخل ، فالزمت الفلاحين بتسليم جزء عظيم من سلعهم الى مخازن الحكومة ، وفرضت ضريبة الدخولية على المواد الغذائية التى تدخل المدن للبيع .

وكانت المحاصيل التى كان يجمعها وكلاء الحكومة أو الباشا من انحاء القطر تنقل لتوضع مباشرة فى المخازن الرئيسية

بالاسكندرية ، لتعد لعمليات البيع للتجار الأجانب الذين منعوا من عمليات الشراء فى الداخل ، بل كانت كل عمليات تنظيم النقل فى الداخل تقوم بها الحكومة حتى تصل السلع الى الاسكندرية فتجرى عليها عمليات البيع طبقا لظروف الباشـــا ، ففى بداية عهده باع الباشا السلع مباشرة الى عدد قليل من التجار الأجانب فى البلاد ، وكانت محاصيل القطن منذ سنة ١٨٢٢ تباع لحسابه رأسا فى انجلترا على يد Mr. Briggs التاجر الانجليزى المقيم فى الاسكندرية وقد أدت طريقة البيع هذه الى تزايد سريع فى اعداد التجار الأجانب فى الاســكندرية ، وفى بعض الأحيــان كسنوات ١٨٢٧ و ١٨٣٣ و ١٨٣٩ ، كان الباشا يحصل على قروض خاصة من التجار فى مقابل تسليمهم المحصول القادم ـ البيع المقدم ـ وحوالى سنة ١٨٣٩ حاول الباشا تأسيس وكالات خارجية لبيع محاصيله مباشرة للمستهلكين الأجانب ، ولكن الثقة والنزاهة التى لم تتوفر فى الوكلاء ، دعت الباشا الى العدول عن هذه الطريقة ، ومن سنة ١٨٣٥ كانت المحاصيل تقدم للبيع عن طريق المزادات فى الاسكندرية ٠

أما التجارة الخارجية ، فادى احتكار الحـكومة للحاصـــلات الزراعية ، وعلى بعض السلع الواردة كتجارات العاج والبن وريش النعام والصمغ العربى ، وكذلك المنتجات الصناعية ، وتقييد التجارة الداخلية ، كل ذلك أدى الى تحكمها فى التجارة الخارجية ٠ فنتيجة لتحكم الدولة فى الانتاج الزراعى والصناعى وتلاقى الفائض منهما وهو الذى يمثل تجارة الصـــادرات فى بؤرة واحدة وهى شــــون الحكومة ان أصبحت الحكومة هى المصدر الذى يكاد يكون الوحيد فى مصر ، ٠٠٠ وتشير تقارير القنصل الروسى على سبيل المثال أنه فى سنة ١٨٣٦ كانت ٩٥٪ من البضائع المصدرة ، تسلم للتجار من المخازن الحكومية ، الا ان الباشا لم يتمكن من التحكم بنفس الطريقة فى تجارة الواردات ، فعندما أخذ يباشر تجربته الصناعية

ولحماية انتاجه الصناعى والزراعى من المنافسة الخارجية ، أخذ محمد على يفرض ضرائب عالية على الواردات من السلع التى لها مثيل محليا ، وكان مضطرا الى ذلك اذ أن الصناعة المصرية الناشئة كانت كثيرة التكاليف مما يجعلها عاجزة عن الوقوف فى وجه تيار المنافسة الخارجية ، ولكن فرض ضرائب عالية على الواردات من أجل حماية الانتاج المحلى لبعض الصناعات ، كانت تعترضه صعوبات خاصة ان مصر كانت فى ذلك الوقت ولاية عثمانية تخضع كغيرها من الولايات لما ترتبط به تركيا من معاهدات تجارية مع الدول الأوربية ، والتى كانت ترمى سياستها التجارية الى ترك التجارة حرة بين ولاياتها والدول الأوربية ، وبمقتضى الدكريتو الامبراطورى الصادر فى ١٨٢٠ ، أصبح للتجار الأجانب الحرية فى الاتيان بمنتجاتهم لبيعها فى كل أجزاء الأملاك العثمانية فى مقابل دفع رسوم واردات قدرت بـ ٣٪ ، وقد عمل القناصل على تطبيق بنود هذا الدكريتو تحت نظرهم .

وبالرغم من وقوف تبعية مصر للدولة العثمانية حجر عثرة فى طريق فرض رسوم جمركية عالية على الواردات ، الا ان مركز محمد على نفسه كان قويا ، فمن ناحية أدت سيطرته على كل الصادرات ، الى سيطرته على معظم الواردات ذلك انه كان يبادل بصادرات البلاد منتجات أجنبية بطريقة المقايضة ، ويتصرف بنفسه فى الواردات الأجنبية وطريقة توزيعها فى البلاد ، ومن ناحية أخرى أدى احتكار الباشا للتجارة الداخلية ، الى جانب امكانية فرض ارادته على الشعب فى شراء ما يحتاج اليه أفراده من مصنوعات ، أضف الى ذلك ان مطالب المصانع والجيوش والأساطيل والأعمال العامة ، جعلته أكبر مستورد فى البلاد ، ويتحكم فى نحو ثلث الواردات ، وقد بلغ ما استوردته الحكومة لحسابها الخاص فى سنة ١٨٣٦ على سبيل المثال ٤٠٪ من جملة الواردات .

وهكذا أقام محمد على نظاما اقتصاديا مستقلا فى الاقتصاد العالمى ، دون الالتجاء الى رأس المال الأجنبى ، ومع الاستبعاد المتعمد لهذا الراسمال ، ولكى لا يعطى محمد على فرصا لهذا الراسمال ، عمل فى علاقته التجارية معه أن يدخل فى علاقة اقتصادية ان لم تكن متفوقة من طرفه ، تكون على الأقل متكافئة حتى لا يسمح له بالدخول الى مصر ، ويتضح لنا ذلك من التعبير القيمى عن هذه العلاقات .

السنة	قيمة الصادرات بالجنيهات المصرية	قيمة الواردات بالجنيهات المصرية
١٨٠٠	٣٢٨ر٠٠٠	٢٦٩ر٠٠٠
١٨٢٣	١ر٤٥٥ر٠٠٠	٦٥٦ر٠٠٠
١٨٢٤	٢ر١٢٧ر٠٠٠	١ر٠٠٩ر٠٠٠
١٨٢٦	١ر٤٥٥ر٠٠٠	٦٥٦ر٠٠٠
١٨٣١	١ر٦٠٩ر٠٠٠	١ر٥٢٩ر٠٠٠
١٨٣٦	٢ر١٤٢ر٠٠٠	٢ر٦١٢ر٠٠٠
١٨٤٥	١ر٧٤٧ر٠٠٠	١ر٠٠٧ر٠٠٠
١٨٤٨	١ر٥٧٤ر٠٠٠	١ر٤٨٠ر٠٠٠
١٨٤٩	١ر٦٦١ر٠٠٠	١ر٤٧٤ر٠٠٠

وفى نفس الوقت الذى استخدم محمد على نظاما اقتصاديا (نظام الاحتكار) - تجاوزته الدول الأوربية من فترة - فى بناء اقتصاد مستقل فى الاقتصاد العالمى ، كان المجتمع الأوربى يخطو خطوات سريعة نحو تيار الحرية الاقتصادية الذى جاء على اثر ضرب منصب التجاريين ، الذى اتبعته معظم دول أوربا منذ بداية القرن الخامس عشر حتى أوائل القرن الثامن عشر .

وبينما كانت أوربا تهدف من ذلك الى ايجاد أسواق لتصريف منتجاتها وكذلك مصادر لامدادها بالمواد الخام ، اذا بها تجد ان محمد على قد أوجد نظاما اقتصاديا فى مصر ـ كانت قد تجاوزته من فترة ـ وامتد أثره الى دول شرق البحر المتوسط ، حيث أصبحت مصر نتيجة لهذا النظام فى غنى عن واردات الأقمشة من أوربا ومن انجلترا بصفة خاصة ، وليس هذا فحسب ، بل أصبحت تصدر أقمشتها الى دول شرق البحر المتوسط (الشـــام ـ جزيرة العرب والعراق وفارس والأناضول) طاردة بذلك المنتجات البريطانية من هذه الأسواق ، وهذا ما أثار حفيظة بريطانيا ، وسرعان ما بدأ الصراع بين مصر وبين المصالح التى كانت تسود السوق العالمية ، بعد ان فشلت بريطانيا فى اقناع محمد على بالعدول عن سياسته الاحتكارية ورفع الرسوم الجمركية ، ولذلك لجأت الى الباب العالى ، وعقدت معه فى ١٦ نوفمبر ١٨٣٨ معاهدة بالطة ليمان التجارية التى نص فيها على رفع الرســـوم الجمركية والغاء الاحتكارات فى الدولة العثمانية ، وسريان هذه المعاهدة على مصر ، وحددت هذه المعاهدة رسوم الصادر بـ ١٢٪ ورسوم الوارد بـ ٥٪ من قيمة البضائع ٠

وبالرغم من عقد معاهدة بالطة ليمان الا أن محمد على لم يخضع لبنودها ، واستمر فى تنفيذ سياسته الاقتصادية ، ومن هنا كان الصدام بينه وبين المصالح التى كانت تسود السوق العالمية فى ذلك الوقت ، ووصل هذا الصدام الى الذروة ابتداء من سبتمبر ١٨٤٠ بعمل عسكرى بواسطة القوى الخمس التى وقعت معاهدة لندن فى ١٥ يوليو ١٨٤٠ وهى بريطانيا والروسيا والنمسا وبروسيا وتركيا، وتمثلت النتيجة فى ضرب الدولة المصرية كقوة كان من الممكن ان تهدد مصالح رأس المال الأوربى ، وخاصة رأس المال الانجليزى تهديدا خطيرا فى شرق البحر الأبيض المتوسط ٠

على كل كان لهذه المعاهدة تأثير فعال على الحالة الاقتصادية ، خصوصا انها لفتت الأنظار الى الاتفاق التجارى الذى عقد فى ١٨٣٨ بين انجلترا والباب العالى ، ولكن محمد على لم يذعن لهذه المعاهدة الا تدريجيا لخطورة الغاء نظام اعتادته البلاد مدة طويلة دفعة واحدة ، ففى ٢٣ نوفمبر ١٨٤١ وتحت الحاح انجلترا ، الغى احتكار المنتجات الصناعية والحاصـــلات الزراعية ماعدا القطن الذى أعلن فى مايو ١٨٤٢ عن حرية تجارته مع بداية المحصول الجديد ، وبذلك خضع الباشا تماما لهذه المعاهدة ، وأصبح للتجار الانجليز الحق فى بيع سلعهم فى أنحاء الامبراطورية العثمانية بدفع ٥٪ ضريبة واردات واشتروا من المنتجين الوطنيين ودفعوا ضريبة صادر قدرها ١٢٪ ٠ وقد منحت النمسا هذا الحق وكذلك توالت الدول تطالب بنفس شروط المعاهدة ٠

وهكذا سقط نظام الاحتكار الاقتصادى (نظام رأســـمالية الدولة) وغاب دور الدولة الذى كانت تمارسه طوال عهد محمد على ، وترتب على ذلك أن جاء رأس المال الأجنبى الى مصر ، ليحل محل الدولة فى توجيه الاقتصـاد المصرى ٠

وقد جاء رأس المال الأجنبى فى ركاب الأجانب الذين أخذوا يتزاحمون على مصر على أثر تهاوى نظام محمد على الاقتصادى ؛ هـذا فى نفس الوقت الذى كانت الاسـتثمارات الأجنبية تتحرك وتنتشر فى كل أجزاء العالم من ١٨٥٠ حتى ١٨٧٦ فبريطانيا ـ على سبيل المثال ـ وظفت أموالا بلغت قيمتها ١٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه فى الخارج ، وبالذات فى القروض الحكومية ، وأما فرنسا فأقرضت أموالها على نطاق واسع وساعدها على ذلك وفرة رءوس أموالها ، وتسهيل عمليات الاقراض ، مما اغرى الكثير من المقترضين ٠

على كل حال ، أصبحت مصر عقب انهيار تجربة محمد على الاقتصادية مستباحة للمصالح الأوربية المالية والتجارية ، فجاءت رءوس الأموال الأجنبيــة ، دفعت بها دوائرها فى الخارج ، والتى كانت تبحث لنفسها عن منافذ تستثمر فيها ما لديها من فائض رأس المال الذى تحقق نتيجة للتقدم الصناعى الذى انتاب أوربا الغربية وجاءت البنوك الأجنبية أو فروعها فى ركاب ذلك لتقدم القروض بأسعار فائدة باهظة وشروط مجحفة أدت الى تكبيل مصر بأعباء مالية ثقيلة ، أسفرت فى النهاية عن فرض الرقابة الأجنبية على مالية مصر ، والى انشاء صندوق الدين العام فى مايو ١٨٧٦ الذى تولى ادارته مندوبون عن حكومات فرنسا وايطاليا والنمسا وبريطانيا .

وكما سبق أن أشرنا أن رأس المال الأجنبى الموظف فى الخارج ، كان جزء منه موظفا فى شكل قروض للحكومات ، فأيضا فى مصر اتجه معظم رأس المال الأجنبى فى الربع الثالث من القرن التاسع عشر ، نحو الاستثمار فى القروض الحكومية ، ففى الفترة من ١٨٦٠ الى ١٨٨٠ ، كان هناك حوالى ١٠٠ مليون جنيه من رأس المال الأجنبى المستثمر فى مصر ، استثمرت فى شكل قروض للحكومة .

والجدير بالذكر أن قيمة هذه القروض الاسمية كانت تزيد بكثير عن قيمتها الفعلية التى كان يتم تسليمها فى مصر ، والبيان التالى يوضح قيمة كل قرض الاسمية ، وكذلك الكمية التى تم تسلمها منه .

السنة	القيمة الاسمية	الكمية التى تسلمت من القرض
١٨٦٢	٣٬٢٩٣٬٠٠٠	٢٬٦٤٠٬٠٠٠
١٨٦٤	٥٬٧٠٤٬٠٠٠	٤٬٨٦٤٬٠٠٠
١٨٦٥	٣٬٣٨٧٬٠٠٠	٢٬٧٥٠٬٠٠٠
١٨٦٦	٣٬٠٠٠٬٠٠٠	٢٬٦٤٠٬٠٠٠
١٨٦٧	٢٬٠٨٠٬٠٠٠	١٬٧٠٠٬٠٠٠
١٨٦٨	١١٬٨٩٠٬٠٠٠	٧٬١١٣٬٠٠٠
١٨٧٠	٧٬١٤٣٬٠٠٠	٥٬٠٠٠٬٠٠٠
١٨٧٣	٣٢٬٠٠٠٬٠٠٠	١٩٬٩٧٣٬٠٠٠
١٨٧٨	٨٬٥٠٠٬٠٠٠	٦٬٠٠٠٬٠٠٠

وبانشاء صندوق الدين ، أصبح رأس المال الأجنبى لا يجد مرتعا خصبا فى عمليات الاقراض الحكومى كما كان من قبل ، ومن ثم بدأ يعطى لها ظهره ، باحثا عن مجالات أخرى يجد فيها فرصا أكثر للكسب ، فاتجه رأس المال الأجنبى نحو الاستثمارات التجارية والعقارية ، بعد ان أصبحت هناك ضمانات تحقق له الحصول على الفائدة ، فالملكية الفردية قد ثبتت ، وأصبحت الأرض سلعة تباع وتشترى (أى أصبحت محلا للملكية الخاصة الفردية) مع كفالة حق الأجانب فى تملكها (بقانون صدر من الدولة العثمانية سنة ١٨٦٧) ، وكذلك كانت المحاكم المختلطة ، قد كفلت منذ ١٨٧٦ الضمانات لحقوق المستثمرين الأجانب ·

وترتب على هذه الضمانات قيام بنوك الرهونات ، ففى سنة ١٨٨٠ قام بنكان أولهما البنك العقارى المصرى The Credit foncier Egyptien برأس مال فرنسى ، والآخر بنك الرهونات المصرى The Mortgage Company of Egypt برأس مال انجليزى ·

وفى سنة ١٨٨٢ ، توقفت الاستثمارات الأجنبية فى مصر لفترة ليست بالطويلة لعدم توفر جو الهدوء الذى تتحرك فى ظله ، وسرعان ما عادت تنشط فى مصر بهدوء الحالة السياسية ، وبعودتها اتسع نشاطها ، فشمل أدوار الانتاج والتوزيع جميعا ، وساعد على ذلك حالة الرخاء الاقتصادى التى كانت تعيشها مصر فى ذلك الوقت ، فارتفعت رءوس الأموال الأجنبية الموظفة فى مصر من ٧ر٣٢٦ر٠٠٠ جنيه فى سنة ١٨٩٢ الى ٦ر٢٨٠ر٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٠٢ والى ٧٨ر٦٧٦ر٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٠٧ والى ١٠٠ر١٥٢ر٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩١٢ فيما عدا (الدين العام ورأسمال شركة قناة السويس) .

والجدير بالذكر ، ان ثلاثة ارباع هذه الأموال اشتغلت بالاستغلال الزراعى والعمليات المتصلة به فى شكل قروض للرهونات أو شركات الأراضى .

وبذلك نجد انه بسقوط تجربة محمد على الاقتصادية فتحت أبواب مصر على مصراعيها أمام الضغط الخارجى لرأس المال الأجنبى ، وقضى بذلك على محاولة بناء اقتصاد مستقل فى اطار السوق العالمية ، يرتكز على بناء صناعى ، واذا كانت هذه المحاولة قضى عليها ، فان ما تم خلالها من تغيير الاقتصاد المصرى نحو اقتصاد المبادلة ، ساعد بل عجل من عملية ادماج الاقتصاد المصرى فى السوق الرأسمالية العالمية ، كاقتصاد تابع يخضع هذه المرة لرأس المال الأجنبى الذى بدأ يتدفق على مصر مع بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر . وفى نفس الوقت الذى مهد محمد على - عن غير قصد - الوضع الاقتصادى فى مصر للانمدماج فى السوق الرأسمالية العالمية - بادخاله المحاصيل النقدية (أهمها القطن) ضمن برنامجه الزراعى ، والتى كانت لها قيمتها السوقية فى

الاقتصاد العالمي ـ كانت هناك نتائج بالمجتمع الأوربى تمخضت عن الثورة الصناعية ، فى كل من انجلترا وفرنسا ثم ألمانيا وبعد ذلك الدول الأخرى ، أبرز هذه النتائج ، تأثر صناعة غزل ونسج القطن بهذا الانقلاب الصناعي ، مما زاد الطلب على سلعها الأولية وخاصة فى انجلترا ، وقد ساعد هذا الوضع فى هذه الأسواق الأجنبية ، على نمو انتاج المحصول الواحد (القطن) فى البلدان التابعة ، وترتب على ذلك اتساع زراعة القطن فى مصر نتيجة ارتفاع ارباحه وميزته النسبية على سائر المحصولات الأخرى .

وقد كان هذا يحدث خارج المجتمع المصرى ، فى نفس الوقت الذى أخذت الحكومات المصرية تميل تدريجيا الى التركيز على تطوير السياسة الزراعية ، لا عن طريق فرض سياسة معينة عليها ـ لان الفلاح أصبح حرا فيما يزرعه وفيما يبيعه ـ ولكن الحكومات أخذت فى تنفيذ مشروعات ترمى الى تدعيم نظام الرى ومد مساحة الأراضى الزراعية وتحقيق استقرار فى الملكية الزراعية .

وبذلك أصبح الجو مهيأ أمام الأهالى لزراعة المحاصيل التى تدر عليهم أكبر قدر من الكسب وبالتالى كان من الضرورى ان يتجهوا نحو زراعة القطن الذى كان الطلب يشتد عليه فى الخارج عاما بعد الآخر ، وبذلك نرى ان تعريف جراهام للتخصص ينطبق على المجتمع المصرى فى فترة الدراسة فهو يرى « فى التخصص دليلا على الارتفاع النسبى للأسعار التى تبيع بها الدولة انتاجها فى الميدان الدولى وان تنوع الحاصلات ما هو فى رأيه سوى رد فعل للانخفاض النسبى لهذه الأسعار » .

على كل حال ، بدأت صادرات القطن فى الارتفاع مع بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر واستمرت على هذا الحال ،

حتى سنة ١٩١٤ ، ففى سنة ١٨٥٠ بلغت صادرات القطن ٣٥٠ر٠٠٠ قنطار وارتفعت الى ٥٦٩ر٢٢٠ قنطارا فى سنة ١٨٦١ والى ٢ر٦٠٠ر٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٨٢ ، ويأتى الاحتلال ليؤكد على الطبيعة التخصصية للانتاج المصرى ، ويجعل من مصر بلدا أكثر تخصصا فى انتاج القطن (انتاج زراعى أحادى المحصول) فيرتفع بمساحته الى ١ر٧٢٧ر٠٠٠ فدان ويرتفع بانتاجه المصدر من ٣ر١٠٠ر٠٠٠ قنطار سنة ١٨٧٩ الى ٧ر٧٠٠ر٠٠٠ قنطار فى سنة ١٩١٣ ، وأصبح القطن وبذرته يمثل ٩٤٪ من قيمة صادرات مصر عام ١٣/١٩١٤ .

وبذلك نجحت الرأسمالية العالمية فى جعل مصر مصدرا للمواد الخام التى تتطلبها ، وتغير بذلك هيكل الاقتصاد المصرى ، فبعد ان كان اقتصادا مستقلا أصبح اقتصادا متخصصا فى الانتاج السلعى (القطن) يتم تعبئة فائضه من هذا الانتاج نحو الخارج ، وأدى ذلك بدون أدنى شك الى ارتباطه بالاقتصاد العالمى .

وقد سيطر رأس المال الأجنبى فى مصر على كافة الموارد التى وجه مصر نحوها عن طريق ادارة عمليات الانتاج فى غيبة دور الدولة ـ الذى كان متمثلا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ـ فكان رأس المال الأجنبى يدير عمليات الانتاج منذ بدايتها وحتى الانتهاء بالمحصول الى الخارج ، ففى الريف أصبح الفلاحون مع بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، أحرارا فى زراعة المحاصيل التى يرون فيها الكسب المادى الأكثر ، بعد أن انتهى دور الدولة فى تحديد نوعية المحاصيل التى يجب على الفلاحين زراعتها فى عهد محمد على . فكان ان اتجهوا نحو المحاصيل النقدية ، وأهمها القطن، ومما لا شك فيه ان هذه المحاصيل تحتاج الى مصاريف لا تنتهى الا بحصد المحصول ، ولذلك ظل الفلاحون فى حاجة الى الأموال

بصـــفة مســتمرة ، فى نفس الوقت الذى كانـوا لا يجدون من يقرضهم مبالغ مناسبة بفائدة مناسبة ولمدة مناسبة ، ولذلك ظهرت فئة المرابين التى وجدت فرصتها لمضاعفة رءوس أموالها •

ولما كان الدين الاسلامى يحرم الاقراض بفوائد (الربا) كان المرابون أساسا من الأقباط الذين لا تحرم ديانتهم الربا ، وكذلك اليونانيين الذين كانوا يمارسون تجارة البقالة فى الريف فيبيعون البضائع الاستهلاكية للفلاحين بالقطاعى بضمان القطن ، وفوق ذلك كانوا يقرضون الأهالى بالريف على نطاق واسع •

والى جانب المرابين كانت هناك أقلية تعمل بالوساطة للبيوت التجارية فكانوا يقدمون قروضا فردية للفلاحين ، والى جانب ذلك كانت البنوك التجارية ـ أغلبها فروع لبنوك أوربية ـ تقدم قروضا قصـــيرة الأجل Short-term بمعدلات معقولة ولكن قروضـــهم للمزارعين اقتصرت أساســا على كبار ومتوســـطى الملاك بضـمان محصول القطن •

وفى عهد الاحتلال حرصت سلطات الاحتلال على المحافظة على طبقة صغار الملاك باذلة فى ذلك شتى الطرق ، حتى تتلافى حدوث اضطرابات اجتماعية خطيرة ، والاحتفاظ بالتوازن الاجتماعى مع طبقة كبار الملاك ، خاصة أن طبقة الفلاحين ، كانوا يمثلون القطاع العريض من الشعب •

ففى سنة ١٨٩٥ حاولت الحكومة القيام بتقديم تســـهيلات ائتمانية للفلاحين بتوزيع سلف من التقاوى عليهم على ان يحصل ثمنها عند جني المحصـــول ، ولـــكن المرابين وقفوا لهذه التجربة بالمرصـــاد ، فهددوا الفلاحين بايقاف التعامل معهم والحجز على أراضيهم ، اذا أخذوا البذرة التى تقرضها الحكومة عليهم مما أدى الى فشل الموضوع •

وفى سنة ١٨٩٦ ، اعتمدت الحكومة مبلغ ١٦٠٠٠ جنيه لتسليف الفلاحين فى شكل قروض صغيرة على سبيل التجربة وحققت التجربة نجاحا عظيما لدرجة أنها شجعت كل فرد للشروع فى الدخول تحت مظلة هذا النظام الجديد ، ورغم ذلك ثبت أن الفلاحين كانوا يقبلون عن طيب خاطر على كل وساطة تسهل لهم الاقتراض بفائدة قليلة ، ولذلك لم تعاود الحكومة الفكرة ·

وبعد ذلك لم تنجح المحاولات التى بذلت مع البنك العقارى المصرى من أجل تخفيض قيمة القروض لتكون قيمة كل منها مائة جنيه بدلا من ألف جنيه وحتى هذه المبالغ أيضا كانت فوق طاقة الفلاحين ·

ولما أنشىء البنك الأهلى المصرى فى سنة ١٨٩٨ قام باقراض الفلاحين مبالغ صغيرة على أجل طويل بفائدة ٩٪ ، وجعل مواعيد استحقاقها فى فصل الخريف وتولى صيارفة الحكومة تحصيل ما يستحق منها على الفلاحين · وعندما اتسع نطاق العمل واصبح من الصعوبة بمكان على البنك الأهلى أن يقوم به ، أنشىء البنك الزراعى المصرى The Agricultural Bank of Egypt برأس مال معظمه انجليزى ، وتحت رعاية واشراف البنك الأهلى المصرى ، واحيلت عليه جميع السلف التى للبنك الأهلى ·

وقد نجح البنك الى حد ما فى الحد من نشاط المرابين ، فاستخدم الفلاحون القروض التى حصلوا عليها منه فى سداد جانب من الديون التى اثقل المرابون بها كواهلهم للتخلص من الفوائد الباهظة التى كانوا يدفعونها لهم ، وهذا النجاح فى الحد من نشاط المرابين لم يكلل كله بالنجاح ، لأن قروض البنك اقتصرت على من لديهم أراض يرهنونها ·

وفى سنة ١٩١٠ قامت « جمعيات تعاونية زراعية » لامداد الفلاحين بالائتمانات لدفعهم الى الاستغناء عن المرابين ، الا أن هذه الجمعيات ظلت محدودة ، فلم يبلغ عددها حتى سنة ١٩١٩ سوى عشر جمعيات ، كانت موزعة على عشر من قرى مديريات الغربية والدقهلية والجيزة والقليوبية .

وضمن محاولات الحكومة لانقاذ الفلاحين من براثن المرابين قامت بادخال عدة تعديلات على حلقات الأقطان في مصر قبيل الحرب العالمية الأولى .

وبالرغم من هذه المحاولات التى بذلت من جانب سلطات الاحتلال والحكومة وكذلك الوطنيين (الجمعيات التعاونية الزراعية التى بزغت فكرتها من الحزب الوطنى على يد عمر بك لطفى « أول نوفمبر ١٩٠٨ ») الا أنها لم تحد من نشاط المرابين ، الذى كان قد استشرى فى الريف المصرى ، بالدرجة التى جعلت من الصعوبة بمكان على مثل هذه المحاولات القضاء عليه و الحد من نشاطه بسهولة . فلما كان الفلاح يضطر الى الاقتراض من المرابين ، لانه لم يكن ثمة مصدر آخر يستطيع ان يحصل منه على المال اللازم للانفاق على الزراعة ، فانه لم يكن أمامه الا ان يبيع محصوله للمرابين مقدما بالسعر الذى يحددونه ، وازداد ـ تبعا لذلك ـ نشاط المرابين ـ خاصة بعد ان وضعت نهاية لعمليات الاقراض التى كان يقوم بها البنك الزراعى المصرى نتيجة لصدور قانون الخمسة أفدنة ١٩١٢ ـ وارتفعت أسعار فوائد القروض التى كانوا يقدمونها للفلاحين ارتفاعا فاحشا ، فأصبحوا يقرضون الفلاحين بضمان المحاصيل ووقعوا الحجز على المحاصيل وفاء للديون .

وبذلك سيطر الأجانب بطول فترة الدراسة وبقبضة حديدية على ادارة عملية الانتاج فى الريف ، وبالتالى سيطروا على الموارد

او على الأقل وجهوها لخدمة مصالحهم ، والى جانب هذه السيطرة التى كانت للأجانب (المتمثلة فى فئة المرابين) على الموارد أو على الأقل معظمها فى الريف وكذلك سيطر الأجانب على تجارة هذه النوعيات من الانتاج وغيرها ، محاولين بذلك القضاء على كل محاولة تقام لخلق رأس مال وطنى فى السوق .

والجدير بالذكر ان رأس المال الوطنى ، تركز فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، فى يد الدولة ، بسبب ما كان يعود عليها من فارق كبير بين سعر بيع المحاصيل للتجار ، والسعر الذى كانت تشترى به المحاصيل من المنتجين وأدى ذلك الى عدم اتاحة أى فرصة لقيام طبقة جديدة من التجار الوطنيين ، ان لم يكن قضى على طوائف من التجار ، فمثلا احتكار الدولة للبن عاد بأشد الأضرار على التجار الذين كانوا يشتغلون باستيراد هذه السلعة من اليمن وبيعها فى داخل البلاد وخارجها .

وبانتهاء تجربة محمد على باشا الاقتصادية ، فقدت الحكومة المصرية سيطرتها على السوق المصرية ، وسيطر عليها رأس المال الأجنبى ، أما رأس المال الوطنى الوليد فكان ضعيفا ، يعجز عن الوقوف فى وجه رأس المال الأجنبى ، والى جانب ذلك كان علماء الدين يفتون بان استثمار الأموال فى انشاء الشركات الصناعية والتجارية ، وفى الاقراض يعد ربحا محرما ، ودعا ذلك رأس المال الأجنبى ليحل محل رأس المال الوطنى وأخذت الثروات المصرية تتحول الى الأجانب بالاستدانة والعجز عن تسديد الديون وأدى هذا الى احتلال الأجانب لبعض المرافق الاقتصادية .

ولم تتوقف محاربة رأس المال الأجنبى لرأس المال الوطنى على المجال التجارى ، بل امتدت الى المجالات الاقتصادية الأخرى ، فقد ترتب على المعاهدات التجارية بين الدولة العثمانية والدول الأجنبية

أن أصبحت ولايات الدولة العثمانية ، بما فيها مصر ، مفتوحة أمام المصنوعات الأجنبية ، وأدى ذلك بالنسبة لمصر الى قيام منافسة بين الصناعات الوطنية الناشئة والصناعات الأجنبية تلك المنافسة التى كانت فى صالح المصنوعات الأجنبية لما تتميز به من الرخص والجودة فى التصنيع ، وأدى ذلك الى سريان الضعف والانحلال والتدهور الى الصناعات الوطنية مما قضى على كثير منها ، وبذلك نجحت الرأسمالية العالمية فى وأد الصناعة المصرية ، وجعل مصر سوقا للمصنوعات الأجنبية • وتمكن رأس المال الأجنبى من تضييق الخناق أمام رأس المال الوطنى فى مجالى الصناعة والتجارة بما كان يتمتع به من مزايا قانونية ، وما كان من رأس المال الوطنى الا أن أعطى لهذه المجالات ظهره مضطرا ، ليبحث لنفسه عن مجالات أخرى للاستثمار ووجد خير هذه المجالات الاستثمار الزراعى ، وفى هذا المجال أيضا لم يتركه رأس المال الأجنبى وشأنه بل زاحمه فيه ايضا ، ولكن كانت المنافسة فى هذا المجال محدودة ومعقولة •

هكذا نجد ان مصر أصبحت سوقا مفتوحة أمام رأس المال الأجنبى بعد سقوط نظام الاحتكار وغياب دور الدولة ، وأخذ رأس المال الأجنبى يجول فى مصر كيفما شاء بما تمتع فيها من امتيازات قانونية ، وأخذ يعمل على توجيه الاقتصاد المصرى نحو انتاج احادى المحصول بما يخدم أغراضه ، وسيطر على موارد هذا الانتاج لتحكمه فى ادارة الانتاج من مراحلها الأولى حتى مراحلها الأخيرة ، وتمكن بفضل ذلك من نصب شباكه على السوق المصرية ، والضغط على رأس المال الوطنى للهروب من المجالات التى تهمه الى مجالات اخرى ، وكان لهذه التحولات ، التى أصابت المجتمع المصرى عقب سقوط نظام الاحتكار أثرها على التجارة المصرية التى تعنى هذه الدراسة بها فى فصولها المختلفة •

★★★

الفصـــل الأول

التجـارة الداخلية

لقد شهد الاقتصاد المصرى تحولا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، يختلف عنه فى النصف الأول من هذا القرن ، الذى عاشت فيه مصر فى ظل نظام « رأسمالية الدولة » بمعنى أن الدولة قد اتسعت اختصاصاتها فأصبحت تحل محل الأفراد فى كل شىء ، وما هم فى ظل ذلك النظام الا آلات تستخدمها الحكومة فى تحقيق مآربها ، وتنفيذ ما تراه ، وبعد أن ضرب ذلك النظام ، على اثر معاهدة بالطة ليمان ١٨٣٨ ، ومعاهدة لندن ١٨٤٠ ، بدأ الاقتصاد المصرى يتحول تحولا حثيثا نحو النظام الاقتصادى الحر ، الذى كان يسود دول العالم فى ذلك الوقت وتنادى به الدول العظمى وعلى رأسها بريطانيا . وكان هذا التحول نحو الاقتصاد الحر فى مصر أكثر وضوحا فى القطاع التجارى ، ويرجع ذلك لأنه أكثر القطاعات الاقتصادية المطلوبة بالنسبة للدول التى تبنت هذه السـياسة ، وبالرغم من تحول مصر من الاقتصاد الاحتكارى الى الاقتصاد الحر ، الا أن الوطنيين كان نصيبهم من هذا التحول التجارى ضئيلا ، فبعيد

ضرب نظام محمد على باشا أخذ الأجانب يتدفقون على مصر ، وليس هذا فحسب ، بل حصلوا فيها على صلاحيات لم يتمتع بها الوطنيون فى بلدهم ولا حتى الأجانب فى بلادهم أيضا ، ومن ثم أخذوا يتفننون فى السيطرة على جوانب التجارة المصرية المختلفة ، بفضل التسهيلات التى منحت لهم فى حين أخذت العراقيل توضع فى سبيل التجار الوطنيين ، ولكى يتضح لنا ذلك سوف اتحدث عن المشتغلين بالتجارة فى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، لكى يتضح لنا مدى مشاركة الوطنيين فى هذا المجال ٠

المشـــتغلون بالتجـــارة :

اشتغل بالتجارة فى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، أفراد من شعوب مختلفة ، على اختلاف أجناسهم ، وليس هذا بالشىء الجديد فى هذه الفترة ، فمنذ آلاف السنين ، يلعب رعايا البلاد المجاورة دورا رئيسيا فى تجارة مصر الداخلية ، ففى عهد الفراعنة والاغريق والرومان كان الجانب الأكبر من التجارة فى مصر بيد الاغريق والسوريين ، وفى العصور الوسطى كان الكثيرون من سكان جنوب أوربا يعملون تجاراً فى مصر ، ولايزال دور الأجانب فى القطاع التجارى دورا مهما ، وظلت هذه العناصر الغريبة تلعب دورا فى تجارة مصر الداخلية يذكر لهم ، ومن هذه العناصر :

١ ــ الأجـــانب :

يرجع وجود الأجانب فى مصر الى عصر محمد على باشا ، فقد أعطاهم حق المجىء الى مصر والعمل بالتجارة ، ولكنه حرم عليهم امتلاك الأرض ، فى نفس الوقت الذى اعطاهم فى سنة ١٨٢٩ م أراضى من أراضى الابعاديات ٠ وساعدت حالة الأمن والاستقرار التى تمتيز سمة عصر ذلك الوالى ، على وفود اعداد من الأجانب الى مصر

للعمل فى كافة الأنشطة المختلفة حتى أصبحت اعدادهم فى ١٨٤٧ لا تزيد عن ستة آلاف ٠

ويمجىء عباس باشا الأول الى الحكم ، شاهد الأجانب موقفا مترديا ، ويرجع ذلك لموقفه الذى تميز بالشدة والكره لهم ، فأوصدت أبواب مصر فى وجه الأجانب من الأوربيين خوفا من ازدياد نفوذهم فى البلاد ، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل قام الباشا بفصل العديد ممن كانوا يعملون منهم فى المصالح الحكومية ،-فعزل عباس عددا من الموظفين الفرنسيين من خدمة الحكومة المصرية ، كما انتهز فرصة قطع العلاقات السياسية والتجارية بين الباب العالى واليونان فى سنة ١٨٥٤ م فأعلن اليونانيين فى مصر وعددهم اذ ذاك ٣٫٠٠٠ بمغادرة البلاد فى مدى ١٥ يوما ٠

واتاح تقييد حرية التجارة فى عهد هذا الباشا ، فرصة له فى التحكم فى الأوربيين ومنعهم بصفة عامة واليونانيين بصفة خاصة ، من الانتشار فى الريف المصرى ، والاتجار مع الفلاحين وترك القاهرة والاسكندرية ، ويرجع ذلك لسياسته فى التقليل من أعداد الأجانب الموجودين فى مصر ، وبالرغم من ذلك ظل التجار الأجانب يمارسون نشاطهم التجارى من مدينة الاسكندرية حيث كانت تجرى بها كل المزادات التجارية بشون الاسكندرية تحت اشراف ديوان التجارة والمبيعات والتى استمرت طيلة عهد عباس باشا الأول ، ومن هنا ارتبط وجود الأجانب بالاسكندرية بهذه المزادات التى كانت لا تجرى فى مكان آخر سوى الاسكندرية ، أما نشاطهم فى المناطق الاخرى فتركز فى يد وكلائهم ، والى جانب ذلك اتخذ التجار الأجانب من الاسكندرية مناخا ملائما لاستقرارهم بها ، ولذلك ظلت الاسكندرية تحتل المكانة الأولى من بين المدن المصرية التى تزاحم عليها الأجانب باستمرار طوال فترة الدراسة ، وفى ذلك الوقت ـ بداية النصف

الثانى من القرن التاسع عشر ـ كان بالاسكندرية تجار لهم شهرتهم من بينهم ، روشتى وبستره واسكجبالى ، وويلانستين ، وذكلى ، وبوشانتى ، وكذلك روبرت طورين ، وقد اتخذ بعضهم لنفسه بيتا تجاريا فى مصر كالخواجة روستى ٠

ومع بداية عهد سعيد باشا ، بدأت أبواب مصر التى أوصدت فى وجه الأجانب فى عهد عباس تفتح لهم ، وأخذوا ينهمرون على القطر المصرى من كل فج عميق على اختلاف أجناسهم ، ويرجع ذلك لسخاء ذلك الوالى وثروة البلاد وحرياتها الداخلية وبخاصة حرية التجارة ٠

وقد وضع الأجانب نصب أعينهم العمل فى مجال التجارة بصفة خاصة ، والقطاعات الاقتصادية الأخرى بصفة عامة ، فعقب اغلاق المصانع فى نهاية عهد محمد على ، وتسريح الجيش طوال الفترة بين ١٨٤٠ ـ ١٨٥٣ م ـ بداية عصر سعيد ـ اختفت طبقة الفنيين الأجانب من مصر ولم يبق فيها الا التجار ورجال الأعمال ، وأخذ هؤلاء على اختلاف مشاربهم يسيطرون على تجارة مصر الخارجية ، وعلى جزء كبير من تجارتها الداخلية ٠

وقد ترابط انشاء قناة السويس مع رواج القطن ، وجملا من تيار الأجانب اعصارا حمل الى مصر أعدادا ضخمة منهم ، وظهر ذلك واضحا فى أثناء الحرب الأهلية الأمريكية ، الا أن هذه الاعداد بدأت فى الهبوط بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية وهبوط أسعار القطن ، ففى عام ١٨٦٢ م دخل مصر ٣٢٫٠٠٠ أجنبى ، بما فى ذلك الزائرون ، ثم ٣٤٫٠٠٠ فى عام ١٨٦٣ م ، ثم ٥٦٫٥٠٠ عام ١٨٦٤ م ، والى ٨٠٫٠٠٠ عام ١٨٦٥ م ، واستمر ذلك حتى انهارت أسعار القطن عام ١٨٦٦ م ، فتوقف هذا الاتجاه ، وهبط الداخلون

الى ٥٠٫٠٠٠ · ومن الجدير بالذكر ان بعض هؤلاء الزائرين والمهاجرين انحدروا الى القاهرة ، وما بعدها ، ولكن الغالبية العظمى منهم استقرت فى الاسكندرية حيث كانت أضخم المتاجر فى يد الأجانب واجمل العمائر وأكبرها تعج بالسكان الأجانب ·

وفى عهد الخديو اسماعيل ، ازدادت كفة الأجانب فى مصر ثقلا ، فامتاز اسماعيل باشا عن سائر ولاة مصر الذين سبقوه ، بتحبيب سكنى مصر الى الأجانب بما مهده لهم من وسائل الراحة والطمأنينة مع الأخذ بناصرهم وتأييد مشروعاتهم وتوسيع نطاق التجارة ، فتقاطروا اليها أفواجا وأقاموا فيها على الرحب والسعة لما آنسوه من الكسب الحسن والعيش السهل ·

ومع بداية الاحتلال ، أخذت اعداد الأجانب فى التزايد ، ففى خلال ستة عشر عاما بلغت ٢٤٫٢٪ تقريبا ، ومن الملاحظ ان زيادة الاعداد أو نقصها بعد الاحتلال خضعت للظروف السياسية التى أحاطت بالفترة ، فبينما نجد أن الرعايا البريطانيين قد زاد عددهم بمقدار ١٣٫٤٢٩ نسمة ، نجد ان الفرنسيين قد هبط عددهم بمقدار ١٫٥٦١ نسمة ، ويرجع ذلك لظروف الاحتلال البريطانى لمصر ، فى نفس الوقت الذى أخذ النفوذ الفرنسى فى مصر يتقلص الى حد كبير ، ويتضح ذلك من البيان التالى ·

رعايا دول اجنبية	العدد عام ١٨٨٢	٪	العدد عام ١٨٩٧	٪	الزيادة والنقص	معدل الزيادة او النقص
اليونانيون	٣٧٣٠١	٤١ر٢	٣٨١٧٥	٣٣ر٩	+ ٨٧٤	+ ٢ر٣ ٪
الايطاليون	١٨٦٦٥	٢٠ر٦	٢٤٤٦٧	٢١ر٨	+ ٥٨٠٢	+ ٣٢ر١٪
البريطانيون	٦١١٨	٦ر٧	١٩٥٥٧	١٧ر٤	+ ١٣٤٣٩	+ ٢١٩ر٧٪
الفرنسيون	١٥٧١٦	١٧ر٤	١٤١٥٥	١٢ر٦	- ١٥٦١	- ٩ر٩ ٪
النمساويون	٨٠٢٢	٨ر٩	٧١١٧	٦ر٣	- ٩٠٥	- ١١ر٣٪
الروس	٥٣٣	٠ر٦	٣١٩٣	٢ر٨	+ ٢٦٦٠	+ ٤٩ر٩٪
الألمان	٩٤٨	١ر٠	١٢٧٧	١ر١	+ ٣٢٩	+ ٣٤ر٧٪
الأسبان	٥٨٩	٠ر٦	٧٦٥	٠ر٧	+ ١٧٦	٢٩ر٩٪
السويسريون	٤١٣	٠ر٥	٤٧٦	٠ر٤	+ ٦٣	+ ١٥ر٣٪
الامريكيون	١٨٣	٠ر٢	٢٩١	٠ر٣	+ ١٠٨	+ ٥٩ر٠٪
بلجيكيون	٣٦٧	٠ر٤	٢٥٦	٠ر٢	- ١١١	- ٣٠ر٢٪
دول اخرى	١٧٦٢	١ر٩	٢٨٠١	٢ر٥	+ ١٠٣٩	٥٨ر٩٪
الاجمالى	٩٠٦١٧	١٠٠٪	١١٢٥٣٠	١٠٠٪	+ ٢١٩١٣	+ ٢٤ر٢٪

وفى الفترة من ١٨٩٧ م الى ١٩٠٧ م حدثت هجرة كبيرة للأجانب الى مصر ، فازدادت أعداد الأوربيين من ١٠٩ر٧٢٥ فى ١٨٩٧ م الى ١٤٧ر٠٦٣ فى ١٩٠٧ م ، بزيادة ٣٥٪ فى عشر سنوات فازدادت أعداد اليونانيين بـ٦٥٪ والألمان بـ٤٤٪ والايطاليين بـ ٤٣٪ والسويسريين بـ ٣٥٪ والبلجيكيين بـ ٣٣٪ ، هذا بالاضافة الى الأعداد الغفيرة من السوريين والأرمن من رعايا الدولة العثمانية الذين أتوا واستقروا فى مصر ، والبيان التالى يوضح زيادة أعداد الأجانب فى مصر فى الفترة من ١٨٩٧ - ١٩٠٧ م .

الجنسية	١٨٩٧	١٩٠٧	الزيادة ٪
اليونانيون	٣٨٫٢٠٨	٦٢٫٩٧٣	٦٥
الايطاليون	٢٤٫٤٥٤	٣٤٫٩٢٦	٤٣
البريطانيون	١٩٫٥٦٣	٢٠٫٦٥٣	٦
الفرنسيون	١٤٫١٧٢	١٤٫٥٩١	٣
النمساويون	٧٫١١٥	٧٫٧٠٤	٨
الالمان	١٫٢٨١	١٫٨٤٧	٤٤
السويسريون	٠٫٤٧٢	٠٫٦٣٧	٣٥
البلجيكيون	٠٫٢٥٦	٠٫٣٤٠	٣٣

واستمرت هذه الأعداد فى الزيادة حتى قيام الحرب العالمية الأولى ، فادت ظروف الحرب الى اختلال التبادل التجارى ، والذى أدى بدوره الى هجرتهم من مصر وتركهم لها بأعداد كبيرة ٠

وهناك ظروف فى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وأوائل القرن الحالى ، مثلت عامل جذب للأجانب للاقامة فى مصر « من ظهور مجالات كثيرة للاستثمار فى مصر فى شتى المجالات الاقتصادية ، هذا الى جانب حركة المضاربات التى اجتاحت مصر فى ذلك الوقت » ٠ ومما لا شك فيه ، ان هذه الفترة شهدت نموا فى التجارة ، ولعب الأجانب فى هذا النمو ـ كما هو الشأن بالنسبة للصناعة ـ دورا كبيرا لم يبدأ فى التناقص تناقصا بطيئا الا منذ الحرب العالمية الأولى ٠

وتركز الأجانب فى مصر فى جاليات عرفت باسم الجاليات الأجنبية ، والتى أضحت فى ظل الامتيازات الأجنبية ، مستقلة تماما عن السلطات المحلية ، تشكل حكومة داخل حكومة ، وتخضع كل

جالية ، لحكم القنصل الذى تتبعه ويعيش هؤلاء الأجانب فى أحياء خاصة بهم توليها الحكومة جانبا كبيرا من عنايتها ، كما كانوا يعافون الاختلاط بالأهالى ، ونجح الأوربيون فيما كانوا يقومون به من المشروعات الاقتصادية وساعدهم فى نجاحهم خبرتهم وامتيازاتهم وتشجيع الحكومة لهم وعدم تحديد العلاقة بين الأجر والعامل ، وكان من ذلك أن سيطروا على تجارة البلاد ٠

وتركز الأجانب فى المراكز التجارية المهمة فى القطر المصرى ، كالاسكندرية والزقازيق وبورسعيد والقاهرة وأسيوط ، وتميزت الاسكندرية عن غيرها من المدن المصرية ، بأن الأجانب قد صاروا جزءا من الحكومة نفسها قبل غيرها من المدن المصرية ، وانهم قد حظوا بنصيب من السلطة التنفيذية فى داخل الاسكندرية لم يحظ بها أجانب فى أية مدينة مصرية أخرى ٠ وتضخم عدد الأجانب بهذه المدينة حتى وصل الى ٩٢٫٠٠٠ أجنبى فى ١٩٠٧ م فى حين كان مجموع الأجانب فى مصر كلها فى ذلك الوقت ١٥٠ ألف أجنبى ، وكان ذلك الرقم يمثل ١٫٠٪ من عدد المواطنين فى الاسكندرية ، وكان عدد السكان الأجانب فى بور سعيد فى ذلك الوقت ١٤٫٤٦٦ أجنبيا فى حين كان عدد المصريين ٦٠٫٣٢٨ أى أن عدد الأجانب كان حوالى ٢٣ ٪ من سكان بور سعيد ، وأما القاهرة فكان عدد الأجانب ٩٪ من مجموع سكانها فى ذات التاريخ ٠

ولم يتوقف نشاط الأجانب التجارى على المراكز التجارية فقط ، بل امتد نشاطهم الى كل أنحاء القطر المصرى ريفا وحضرا ، الا أن انتشارهم فى الوجه البحرى كان أكثر منه فى الوجه القبلى ، حيث ملاءمة ظروف المناخ فى الوجه البحرى لظروف معيشتهم ، فالأرياف كان بها تجار من الأجانب والشوام واليونانيين ٠ أما بالنسبة للمدن فقلما وجدنا مدينة تخلو من تجار أجانب ففى

مدينة أبو تيج بالرغم من أن عدد التجار الأجانب بها كان لا يتجاوز العشرين تاجرا كانت معظم التجارة فى أيديهم ° وكان بمدينة قنا تجار من الأوربيين ° وفى مدينة شبين الكوم « بلغ عدد سكانها نحو ثلاثة عشر ألف نسمة ، وأربعمائة وثمان وستين نسمة ، وأكثرهم مسلمون وفيها أوربيون تجار نحو مائة وتسعة وستين » ، وكذلك كان بكفر الزيات تجار من الأوربيين يعملون بتجارات مختلفة ، وعلى رأسها تجارة القطن ، وكان فى بور سعيد محلات تجارية وحوانيت ومخازن بحى العرب للوطنيين والأجانب . وأما مدينة دمنهور فيوجد بها « تجار بكثرة من الأهالى والأجانب كالأروام والافرنج ، ولهم فيها منازل وخانات ، ولهم فيها ثلاثة وابورات للطحين ووابور لحلج القطن » ° وقد لعب الأجانب دور الوسيط فى التجارة الداخلية فى المدن ، وهذا الأمر أوضحه على مبارك عند حديثه عن النشاط التجارى فى مدينة أسيوط بقوله « ان جميع القياسر والخانات الموجودة باسيوط مشحونة باصناف البضائع من قطن وكتان وحرير وغير ذلك من البضائع التى تجلب اليها من القاهرة على ذمة تجارها بواسطة عملاء من الافرنج وغيرهم مقيمين بها » °

وفى تلك المدن سيطر الأجانب على تجارتى الجملة والتجزئة الا جزءا بسيطا من الأخيرة كان بيد المصريين ، فلو استثنينا المحلات التجارية المتوسطة والصغيرة فى الأحياء الشعبية لوجدنا أن العنصر الأجنبى كان مسيطرا على التجارة الداخلية بدرجة ربما تكون أقل نوعا من درجة سيطرته على ميادين المال والتجارة الخارجية ، التى كادت أن تكون مغلقة تماما أمام المصريين فقد كانت المحلات التجارية الكبرى المنتشرة فى قلب المدن المصرية الرئيسية ، تكاد تكون جميعها مملوكة للأجانب ، وتدار بواسطتهم ، وحتى المحلات التجارية المتوسطة والصغيرة لم تكن خالصة للمصريين حتى فى الأحياء الشعبية °

ومن الجدير بالذكر ، أن الأجانب عملوا فى معظم المجالات التجارية ان لم يكن كلها ، فعملوا فى تجارة الغلال والأقطان ومن هؤلاء الخواجة ذكلى وبستريه وسيزينا وبراخه جرينى وولهايم ورروستى ، ومنهم من عمل فى تجارة الخيول فكان الخواجة ارتمن تاجرا للخيول . كذلك لعب الأجانب دورا رئيسيا فى تجارة التوريد للمصالح الحكومية ، ولم يترك الأجانب مجالا من مجالات التجارة فى البلاد الا وطرقوه ، فحتى تجارة الحمير والبغال عملوا بها .

وعملت أجناس شتى من الأجانب فى التجارة المصرية ، فى فترة الدراسة (١٨٤٠ - ١٩١٤) ، وهؤلاء شكلوا جاليات تشبه نظام الطوائف ينضوى تحت لوائها من يحمل جنسية هذه الجالية ، وقد تعددت هذه الجاليات فى مصر فى ذلك الوقت « وكانت هذه الجاليات الأجنبية وتحكمها فى الاقتصاد المصرى تمثل وضعا فريدا ليس فقط فى كونها أداة استغلال للمجتمع المصرى ، ولكنها فى كثير من الأحيان كانت عاملا مهما مساعدا للوجود الاستعمارى فى مصر » . ومن هذه الأجناس التى عملت فى مجال التجارة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، اليونانيون ، والفرنسيون ، والانجليز ، والايطاليون ، وكذلك الأرمن والألمان ، والأمريكان ، والنمساويون ، والسويسريون والبلجيك والبلغار وكذلك بعض رعايا الدولة العلية .

ويعتبر اليونانيون أهم جالية أجنبية عملت بالتجارة فى مصر فى تلك الفترة ، وأهم ما يميزهم عن غيرهم من الأجانب انهم كانوا أكثر الجاليات تلخلا مع الأهالى ولذلك تفوقوا فى تجارة مصر الداخلية ، وبصفة خاصة تجارة التجزئة ، ويرجع هذا التفوق الى عصر محمد على « ففى عهده كان هناك تجار يونانيون لهم نشاط بارز من أمثال توسيجا وستورمارا وسكارمانجا الذين سيطروا على تجارة

الحبوب وقتا طويلا قبل أن ينتقل نشاطهم الى تجارة القطن . وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، اتسعت أعمالهم التجارية على اثر ازدياد الطلب على المحصولات الزراعية ، وكانت الأرباح الطائلة حافزا لهم على توسيع نشاطهم فجمعوا الى تجارة القطن أعمال الوكالة عن شركات البواخر والسمسرة بالعمولة والأعمال المتصلة بتمويل منتجى القطن .

وقد عمل اليونانيون بالتجارة فى كل بقعة فى ريف مصر ومدنها ، وخاصة فى مصر السفلى « ففى محلة أبو على ، كان يعيش التاجران اليونانيان قسطنطينو وديمترى سنياكس وكذلك فى قرية السلمية بالدقهلية كان يعيش التاجر اليونانى مخالى ارساكى . وكذلك كان مانولى سريان تاجرا يونانيا بالمنيا . وأيضا كان ينى سهاروبولو تاجرا من رعايا اليونان يقيم بمدينة فاقوس .

ومن الجدير بالذكر ، ان العناصر اليونانية كانت تأتى الى مصر ، وهى لا تملك من حطام الدنيا شيئا ، ولكن سرعان ما (بين لحظة وأخرى) يكونون لأنفسهم ثروات كبيرة ، يحول معظمها للخارج » فكان « تاجر البقالة » اليونانى - مثلا - يبدأ تجارته بأبسط الوسائل ، فيبدأ يبيع فى حانوته الخبز والبصل ، مع قليل من الجبن ، ولا يحتوى الحانوت على شىء أكثر من ذلك ، وهو ينام ليلا أسفل « الرفوف » التى يضع عليها بضائعه فى حانوته الصغير ، ويرتدى « مريلة » غير نظيفة ، وكان يستفيد بربحه القليل فى شراء بضائع أخرى ، وذلك لان نفقات معيشته قليلة جدا ، وان لم يفعل ذلك فانه يقرض الفائض منه للفلاحين بفوائد باهظة ثم يبدأ فى شراء قطعة أرض صغيرة ، وما يلبث أن يشتغل بتجارة القطن ، وبذلك تزداد ثروته بعد أن كان لا يجد القوت الضرورى للعيش عند قدومه الى مصر لأول مرة .

وعمل اليونانيون فى مجالات تجارية متعددة ، فاحتكروا تجارة البقالة ، الى جانب قيامهم ببيع الأقمشـة والمصنوعات الرخيصـة والأدوات المنزلية والمعدنية للمزارعين المصريين ، ويقرضونهم المال بشروط قاسية ، ويشترون منتجات تلك المناطق ويرسلونها لمواطنيهم فى الاسكندرية لتصديرهـا الى الخارج ، وأيضا كان منهم باعـة المشروبات الروحية ٠

وتميز التجار اليونـانيون عن غيرهـم من الأجانب ، بميزة التماسك والترابط فيما بينهم ، فحينما استقروا كانوا يظهرون روحا من التماسك كانت محـل اعجاب عالم التجارة والمال ، ففى أوقات الرخاء ، كانوا يعملون معا كى تكون صفقات كل واحد منهم أكثر ربحا ٠ فهم يبيعون ويشترون متضامنين متماسـكين ، وفى أوقات الأزمات كانوا يعتبرون سمعة كل شركة هى سمعة المجموعة كلها ويبذلون الجهود لانقاذ بيت تجارى يونانى فى محنة ، وهنا كانت الروابـط الاجتماعيـة تقويها روابـط الدم ٠ وبذلك لعب اليونانيون كتجار دورا بارزا يذكر لهم فى تجارة مصر الداخلية ، طوال فترة الدراسة ، لدرجة أن أصبحت هناك تجارات معينة احتكارا عليهم ٠

أما الفرنسيون فاحتلوا مكانة عظيمة فى مصر بعد شق قناة السويس ، وبخاصة فى عهد اسماعيل ، فقاموا بكل الأعمال فى قناة السويس وفى المشروعات العامة ، والى جانب ذلك احتكروا تجارة المنسوجات الحريرية والدنتـلات ٠ أما التجار الانجليز فعملوا فى تجارة الحبوب والأقطان وشراء وبيع الأطيان ، وفوق ذلك احتكروا تجارة المنسوجات الصوفية والقطنية والبياضات والفحم ٠ أما عن الايطاليين ، فكانوا من أكثر الجنسيات تدخلا مع الأهالى كاليونانيين. وقد نجح هؤلاء فى أعمالهم الواسعة منها التجارة ، وحققوا من ورائها

ربحا ملحوظا وقد أبدوا تماسكا وتعاطفا فيما بينهم ، وأقاموا فى مختلف أنحاء مصر بين مدنها وقراهـا وزاد تركزهـم فى مدينة الاسكندرية ، حيث مارسوا فيها مختلف الأعمال والمهن . وعمل كثير منهم ببيع المشروبات الروحية . وأما الألمان فقد أخذت متاجرهم تتخذ لنفسها موضع قدم فى السوق المصرية مع بداية الربع الأخير من القرن التـاسع عشر ، فأصبحت الأدوات الصينيـة والكرتون والجوخ والقطيفة والحدايد والمصابيح والمطاط والطرابيش وأدوات المائدة والأعطار وأنواع الصابون ، وبالاجمال فان معظـم الأدوات المنزلية كانت احتكارا ألمانيا حتى ١٩١٤ .

والى جانب ذلك كان هنـاك تجار روس ، وبالرغـم من قلة أعدادهم ، الا أنهم اتصفوا بانتشـارهم فى مختلف أنحاء مصر فى الدلتا والصعيد فى القرى والمدن ، ففى الصعيد عمل بعض أفرادهم بالتجارة ومارسوها بنجاح وخصوصا تجارة العسل ، كما مارسوا التجارة أيضا فى الدلتا والقاهرة . وكان لهم وكلاء فى المدن كأية دولة أخرى للدفاع عن مصالح رعاياهم بها ، فعمل الخواجة حنا ميخائيل وكيلا لهم فى المنيا . وأما الأرمن فاحتكروا تجارة السجائر جملة وقطاعى .

ومن الجدير بالذكر ، ان أعداد الأجانب بصفة عامة واليونانيين بصفة خاصة ـ التى غلب عليها طابع الفقر ـ كانت تزداد يوما بعد الآخر فى مصر ، الى الحد الذى تخوفت منه الحكومة المصرية عنـد نهاية القرن التاسع عشر ، ولذلك أعلنت الحكومة المصرية فى أواخر القرن التاسع عشر ، الشركات الملاحية والشركات التى لها علاقات بها ، « ان تمنع من الآن فصاعدا منعا قطعيا نزول أى شخص أجنبى الى الديـار المصرية » ، الا أن ذلك لم يؤثر على نشاط الأجانب فى مصر ، فقـد بلغ من كثرة اليونانيين ونشاطهم الضخم فى مجـال

التجارة ، ان أخذوا يحتفلون باقامة مراسم أعيادهم فى مصر ، وكذلك الفرنسيون .

وهكذا عمل الأجانب على اختلاف أجناسهم بالتجارة وأصبحوا يشكلون شريحة لها اعتبارها فى المجتمع المصرى فى ذلك الوقت بحكم وضعهم المدعم بالامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة ، وساعدهم ذلك على احكام قبضتهم على معظم المجالات التجارية « وأصبح الذين يعملون فى التجارة المصرية ليسوا مصريين سواء أكانوا مصدرين أم موردين أم ممولين أم أصحاب بواخر أم باعة بالجملة أم أصحاب مصانع أم سماسرة أم أصحاب المطاعم والبارات والغالبية الكبرى من باعة القطاعى جميعهم غير مصريين » وحتى قيام الحرب العالمية الأولى كانت كل فروع الاقتصاد المصرى تقريبا ماعدا الزراعة وبعض أقسام التجارة الداخلية فى أيدى الأجانب .

وبذلك نجد بوجود الأجانب واشتغالهم بمعظم التجارات وبنجاحهم فى هذا المجال ، بفضل ما كانوا يتمتعون به من امتيازات جعلتهم يدأبون على التوسع فى هذه المجالات ، وكل ذلك على حساب الوطنيين ، الذين ما وجدوا ميزة تأخذ بيدهم للخوض فى غمار هذه المجالات مع الأجانب جنبا الى جنب ، ولم يقتصر الامر عند هذا الحد بالنسبة للأجانب ، بل ان الدول الأجنبية التى كان لها تجار يعملون فى مصر ، فمن أجل تنظيمهم ، وتنسيق مصالحهم ، ورعايتهم ، انشأت لهم غرفا تجارية بهدف « حماية مصالح التجار والدفاع عن حقوقهم ، وايجاد رأى عام تجارى ، واعداد ادارة صالحة لجمع وتبويب ونشر جميع المعلومات والبيانات التى تهم تجارة البلد » « والغرف التجارية جماعات تتألف من التجار وأصحاب المصالح الاقتصادية للدفاع عن مصالح التجار والتجارة والعمل على انهاض حالهما ودرس المشروعات المالية الناقصة وتنشيط موارد البلد

التجارية ، وما يتصل بها ، بل هى كما عرفها أحد كبار الاقتصاديين « مدرسة التجارة العملية » .

ويرجع انشاء الغرف التجارية فى مصر الى أواخر القرن التاسع عشر ، وكل هذه الغرف أجنبية ففى ٤ مارس١٨٩٦، اقتدى الانجليز بالفرنسيين والنمساويين والايطاليين فأنشأوا غرفة للتجارة المصرية فى الاسكندريـة ، انتظم فى عضويتها كثير من تجارهـم فى مصر والاسكندرية ، وأصحاب البنوك وبعض التجار من البلاد الانجليزية. ومن الملاحظ أن هذه الغرف التجارية الأجنبية ، كانت تعمل لمصلحة بنى جلدتها .

وفى سنة ١٩٠٢ قامت انجلترا بانشاء غرفة تجارية لها فى القاهرة ، بناء على رغبة لورد كرومر ومن خلال تقريره عن سنة١٩٠٣، يتضح لنا ان الغرض من انشاء الغرفة هو أن تكون سندا للاستغلال البريطانى ، فيقول عنها فى هذا التقرير « أما أعضاء غرفة التجارة فانهم يستطيعون أن يشيروا بما لا أستطيعه أنـا ، وما على الطالب الا أن يدفع مبلغا يسيرا ليصير عضـوا فى تلك الغرفة فيتيسر لـه حينئذ أن يستعلم عما يشاء ، ثم ان التقارير الشهرية ، التى تنشرها غرفة التجارة تتضمن كثيرا من الفوائد والآراء التى تستحق التفات التجار وأصحاب المعامل فى بلاد الانجليز » .

ومن الجـدير بالذكر ان الغرف التجاريـة الأجنبية فى مصر (الفرنسية ، النمساوية ، الانجليزية ، الطليانية ، اليونانيـة) ، كونت نقابة للغرف التجارية المختلطة بالاسكندرية ، ووضعوا لهـا قانونا اشترك فى وضعـه رؤساء الغرف التجارية الأجنبية ، وكان هؤلاء يقومون بتشكيل النقابة من وقت لآخر وانتخاب رئيسها .

ومما يستحق الذكر ، ان هناك أفرادا من عائلات بعض قناصل الدول الأجنبية مارست العمل التجارى فى مصر ، منذ بداية فترة الدراسة : فعمل والد قنصل انجلترا ، الذى كان مقيما بالسويس فى تجارة الغلال ، والأصناف الأخرى ، وكان قد تقرر معاملته كما يعامل الأجانب فى شأن التجارة ، ولكنه فى الحقيقة كان يتمتع وأمثاله بامتيازات تفوق تلك التى يتمتع بها الأجنبى ، والتى حرم منها الوطنى ، فعندما أقبل والد قنصل انجلترا على العمل التجارى وجد مساعدة من هيئات الحكومة المصرية فى ذلك الوقت ، « فقد صدر أمر من الجناب العالى الى مدير تجارة ومبيعات الاسكندرية بالموافقة على اطالة مواعيد دفع أقساط ثمن القطن الذى اشتراه والد قنصل الانجليز المقيم بالسويس بالمزاد تسهيلا لتجارته وطلب منحه مددا طويلة لما سيشتريه من الأصناف » ، وهكذا عمل الأجانب على اختلاف أجناسهم بالتجارة ، وأصبح هؤلاء يشكلون شريحة لها اعتبارها فى المجتمع المصرى فى ذلك الوقت بحكم وضعهم المدعم بالامتيازات والمحاكم المختلفة ، وأصبح هؤلاء يمثلون فى القضاء المختلط ، فى ذلك الوقت ، فعند بداية كل سنة قضائية جديدة يجتمع التجار الأجانب لينتخبوا منهم معاونى القضاه بمحكمة التجارة المختلطة ، والى جانب ذلك كان الأجانب يعينون فى كل اقليم قنصلا أو وكيلا عنه يتولى النظر فى الشئون التجارية الخاصة برعايا دولته . وهذا القنصل لا يجوز تعيينه من الرعايا المحليين الا لظروف استثنائية ولفترة مؤقتة وفى هذه الحالة يتم التفاهم بين الدولة الأجنبية والباب العالى فى هذا الشأن .

المصريون :

ضربت طوائف التجار المصرية ضربة قوية من جراء السياسة الاحتكارية التى فرضها محمد على باشا ، فحلت الدولة محل التجار ، وسيطرت على التجارة بشقيها سواء الداخلية أو الخارجية ، وتحولت

طبقة التجار الى وسطاء لدى الحكومة ، ومما زاد الطين بلة ، استخدام ابراهيم باشا للعديد من الشبان الذين كانوا على أول درجة من السلم الحرفي لهذه المهنة في الخدمة العسكرية · مما أثر على التجارة ، وكذلك الصناعة ، وعندما تولى عباس باشا الأول الحكم ، بدأت طوائف التجار الوطنية تلتقط أنفاسها ، فكان لتحريمه تجول الأجانب داخل القطر المصري ، أكبر الأثر في استعادة طوائف التجارة الوطنية لنشاطها ، كذلك أصدر أمرا في أول عهده باخلاء سبيل جميع الرجال المأخوذين للعسكرية من اهالى القاهرة للتخلص من البوار الذى أصاب التجارة والصناعة ، ومع سعيد باشا انتقلت التجارة الى أيدى الوطنيين لفترة قصيرة استطاعوا أن يحلوا محل التجار الأجانب الذين كانوا قد بدءوا يتوغلون في داخل البلاد ·

ومع بداية عصر اسماعيل باشا ، أخذ انهمار الأجانب يزداد على مصر ، وأخذ هؤلاء يدخلون مع الوطنيين في منافسة شديدة على التفوق في الميدان التجارى ، تلك المنافسة التى انتهت لصالح الأجانب ويرجع ذلك الى وضعهم المدعم بالامتيازات من كل الجوانب هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى الاحتماء بالقناصل والمحاكم القنصلية ثم المحاكم المختلطة بعد ذلك ، وبذلك أخذ المصريون يديرون ظهورهم مجبرين لكل المجالات التجارية التى وجد فيها الأجانب ما يحقق لهم أكبر قدر من الكسب ، فتركزت معظم التجارة الخارجية ان لم تكن كلها في يد الأجانب ، وقلما وجدنا تاجرا مصريا يعمل فى مجال التجارة الخارجية ، فكانت للعقاد معاملاته التجارية الضخمة داخل مصر وخارجها ولكن مع بداية القرن العشرين ، نجد أن بعض الوطنيين بدءوا يطرقون مجال التجارة الخارجية فعمل أحمد أفندى محمد التاجر بالسويس « بأشغال القومسيون فى توريد وتصدير البضائع من داخل وخارج القطر وكذا أشغال التوكيل والتجارة أيضا ، ويعمل فى بيع البضائع الهندية والصينية واليابانية

والأوربية . وكذلك افتتح غالى يعقوب وتوفيق قصير محلا فى طنطا للاشتغال بالأعمال التجارية بالقومسيون والتصدير والتوصية على جميع البضائع .

وفى مجال التجارة الداخلية كان نشـــاط التجار الوطنيين يتركز ، فى تجارة الغلال التى ازدهرت فى المدن التى كانت تزدهر فيها تجارة الحبوب مثل دميـاط ورشيد والاسكندرية والقاهـرة ، ولكنهم حتى فى هذا المجال لم يسلموا من مزاحمة الأجانب لهم .

وفى بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، كان هناك تجار من الوطنيين لهم نشاط واسع فى التجارة الداخليـة ، فكان السيد محمد مراد من تجار الاسكندرية ، ومن التجار الذين كانوا يتعاملون مع المحافظات الأخرى ، وكانت له حسابات بمبالغ كبيرة مع مصلحة تشغيل الأرز بدمياط .

وقد تركزت معظم تجارة الأرز فى يـد التجار الوطنيين فكان عبد القادر الطباع وأحمد طيبه من تجار الأرز برشيد . وأحمد حمودة سوكه من تجاره بالاسكندرية ومصطفى هندى من تجاره بدمياط . وكذلك الحاج محمود شرارة . وفى ذلك الوقت عمل بعض التجار الوطنيين بتجارتى الغلال والأقطان ، الا أن نشاطهم فى تجارة الأقطان كان محدودا ، فلم يتساو مع الأجانب ، وكان خليل أفندى أحد تجار الشعير ، والى جانب ذلك كان يدخل فى مزادات الأقطان التى كانت تجرى فى عهد عباس باشا الأول .والى جـانب ذلك كان هنـاك من الوطنيين من كانوا يعملون بتجارة الطرابيش ، فكان ابراهيم عابدين أحد تجار القاهرة « يعمل بتجارة الطرابيش » .

ومن الملاحظ أنه عقب انهيـار الاحتـكار الحـكومى بعد سنة ١٨٤٠ ، أخذ يحل محله نظام الاقتصاد الحـر ، وفى ذلك الوقت ،

شهدت مصر عدة تحولات من انهيار نظام الاقتصاد المعيشي القائم على التبادل ، وأصبحت مصر تعيش في ظل اقتصاد السوق القائم على التعامل النقدى ، وجباية الضرائب نقدا منذ عصر سعيد ، والغاء الدخوليات ، فكل ذلك ساعد على تنشيط حركة التجارة واتساع حجم السوق ، وفى نفس الوقت اتسعت زراعة القطن على اثر اندلاع الحرب الأهلية الأمريكية وازدياد التجارة تبعا لذلك ، مما أدى الى تحسن أحوال التجار وازدياد رصيدهم من النقود وقد تأثرت حالة التجار أيضا نتيجة انتشار الاقتراض الحكومى طول عهدى سعيد واسماعيل، وكذلك الاستثمارات الحكومية فى أوجه الخدمات المختلفة. كل هذه التحولات أدت الى تكوين ثروات لدى فئة من التجار المصريين ، ما لبثوا أن استغلوا جزءا منها فى شراء الأراضى .

فتحولت الرأسمالية التجارية فى أيدى هذه الفئة الى امتلاك الأرض بعد أن استغلوها فى المحصول النقدى - القطن - وتكوين رءوس أموال من وراء ذلك ، فالعقاد كان يملك ١٢٤٩ فدانا ، فى نفس الوقت الذى كان يستثمر الأموال فى الأسواق سواء فى تجارة الجملة أو التجزئة . والى جانب ذلك كانت له معاملاته التجارية الضخمة داخل مصر وخارجها ، وكذلك امتلك أمين الشمسى التاجر بالزقازيق ، مساحات كبيرة . واشترى ابراهيم أفندى بركات التاجر بخان الخليلى فى ٢٣ محرم ١٢٨٨ (١٨٧١) ٢٥٨ فدانا من أطيان ابراهيم صدقى ناظر بوستة القلعة السعيدية وأصبح الحاج أحمد عيسى المغربى التاجر بالفحامين بالقاهرة يملك فى نهاية عهد سعيد ٢٤٢ فدانا من أبعاديات القليوبية ، وفى أواخر عهد اسماعيل أصبح السيد مصطفى أبو حديد من تجار الغورية بمصر يملك ١٩٧ فدانا من أطيان بنى خلف وبنى عامر بالمنيا وكذلك نعمان البكرى كبير تجار دمياط كان يملك ١١٤ فدانا من أطيان الدقهلية .

وبلغ هذا الأمر حدا الى أن أصبحت عائلات تجارية من الطراز القديم ، من كبار الملاك ومن هذه العائلات عائلة الهجين وعائلة الطرزى ، وعائلة موسى العقاد ٠

غير انه حتى أوائل عهد اسماعيل لم يكن التجار يمثلون قطاعا كبيرا من الملاك سواء فى العدد أو المساحة لكنه ابتداء من الثمانينات ، نشط التجار فى الحصول على الأراضى ، ومع نهاية القرن التاسع عشر أصبح هناك قطاع كبير من البورجوازية التجارية المصرية يحتلون موقع الصدارة بين كبار الملاك ، من أمثال عائلتى خشبة والهلالى بأسيوط وقد لعبت مبيعات الدائرة السنية والدومين دورا فى حصول بعض التجار على مساحات واسعة من الأراضى ٠

على أية حال ، هذا التحول المرغوب الذى قامت به طبقة التجار الوطنية ، من توجيه رءوس أموالها نحو ملكية الأرض ، كانت تهدف من ورائه اكسابها طابع الأعيان والذوات وليس التجار المضاربين ٠

والحقيقة البارزة حول جناح الرأسمالية التجارية المصرية الذى تحول الى كبار ملاك هى ان معظمهم من الأقباط المصريين الذين عملوا بالتجارة وبخاصة التجارة الخارجية ـ كوكلاء لبيوت تجارية أوربية، ثم نقلوا نشاطهم الى مجالات اقتصادية أخرى من بينها شراء الأراضى، ومن هذه الفئة التاجر جريس اسطفانوس أحد تجار الوجه القبلى فى عصر اسماعيل، الذى كون ثروة من وراء عمله بالتجارة ثم انتقل الى الدقهلية ليكون لنفسه أطيانا هناك ٠

ولما كان بعض هؤلاء الأقباط يشغل الوظائف القنصلية لبعض الدول الأجنبية فقد استفادوا من الامتيازات الأجنبية ، وكذلك من المؤسسات التى كانت ترعى مصالح الأجانب كالمحاكم المختلطة وأخذت ثروات هؤلاء وأملاكهم تنمو تحت الاحتلال البريطانى الذى يسر لهم

سبل استثمار أموالهم وحماهم من مصادرة الحكام ، ومن هذه العائلات ، عائلة بشارة بالأقصر ، التى كان عميدها « اندراوس بشارة » الذى أخذ يشتغل بتجارة بضائع الشرق الأقصى حتى أثرى ثراء كبيرا ، وعمل قنصلا لايطاليا وبلجيكا بالأقصر ، وبعد الاحتلال حول مجال استثماراته الى الزراعة ، وكذلك عائلة ويصا بأسيوط والتى كان عميدها « ويصا بقطر » والذى بدأ حياته تاجرا جوالا للاقمشة فى مدينة أسيوط وضواحيها ، ثم عمل موردا للماشية والغلال والألبان للحكومة وكون ثروة من وراء ذلك ، واختارته الولايات المتحدة الأمريكية ، وهولندا قنصلا لهما بأسيوط ، ومنذ أواخر السبعينات أخذ يشترى مساحات من الأراضى بأسيوط ، وكذلك عائلة « حنا ميخائيل » بأسيوط ، التى عمل عميدها قنصلا لروسيا بأسيوط ، وغير ذلك من العائلات التى كونت لنفسها رءوس أموال من وراء العمل بالتجارة ، ثم بدأت توجه استثماراتها الى الزراعة ، فامتلكوا آلاف الأفدنة كعائلة مقار بأسيوط ، وعائلتى « قرياقص » و « عبيد » بقنا وعائلة « حنا سوريال » بالمنيا .

وهكذا تحولت الطبقة الرأسمالية التجارية المصرية الى كبار ملاك ، وأصبح كبار الملاك فى مصر من التجار الذين تمكنوا من احتكار السوق ، وذلك عن طريق تقديم القروض الى صغار المزارعين بضمان المحاصيل ، والى جانب ذلك لعب العمد دور الوسيط التجارى فى بعض الأحيان ، فكانوا يشترون محاصيل الفلاح بالثمن الذى يروق لهم ، ثم يطرحونها فى الأسواق فى الوقت المناسب .

وبهذا نجد أن تراكمات رأس المال لدى طبقة التجار المصرية لم توجه بكاملها نحو الاستثمار التجارى ، ولكنها اتجهت فى معظمها نحو ملكية الأرض والاستثمارات الزراعية ، وهذا يعنى بطبيعة الحال افساح المجال تماما أمام رأس المال الأجنبى ، ليدلى بدلوه للاستثمار

فى هذا القطاع الاقتصادى ، ولو ركزت البورجوازية التجارية كل رأس مالها الذى وجهته نحو ملكية الأرض ، فى كل العمليات التجارية ، لتمكنت من مضارعة رأس المال الأجنبى ، الذى أتى الى مصر واضعا نصب عينيه العمل فى هذا المجال ، ولتمكنت من كسر سياسة التبعية التى فرضها رأس المال الأجنبى على الاقتصاد المصرى.

هذا عن التحول الذى شهدته مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، من تحول رأس المال التجارى الى رأس مال عقارى ، وأصبح التجار من عداد كبار الملاك ، فى نفس الوقت الذى ما انفكوا يمارسون بعض نشاطهم التجارى ، الا أن هذا النشاط كان هامشيا بالنسبة للأعمال التجارية فى تلك الفترة ، وكان هذا النشاط التجارى الوطنى من الضعف بحيث لا يمكنه الوقوف أمام ذلك الغزو التجارة الأجنبى لمصر فى ذلك الوقت ، وأما الفئة المتبقية من التجار الوطنيين ، فانهم لم يكونوا على درجة من الثراء تمكنهم من تثبيت أقدامهم فى السوق المصرية فى ذلك الوقت ، حيث تيار المضاربة الجارف الذى لم يكن من السهولة بمكان على أى تاجر أن يتصدى له ، الا من يتوفر فيهم الثراء ، وهؤلاء أصبحوا من كبار الملاك ، وكذلك الخبرة ، والتى كانت ما تزال تغيب عن التاجر المصرى، حيث كان التعليم التجارى كما مهملا حتى بداية القرن العشرين ولذلك نجد أن الجرائد الوطنية التى كانت تصدر فى ذلك الوقت ، أخذت تعلن من يوم لآخر عن افلاس عديد من التجار الوطنيين » فطلب محمد على البنا التاجر بدمنهور اشهار افلاس محل تجارته الكائن بدمنهور المشترك بينه وبين محمد محمد أبو عجور ومحمود أبو ليمونة ، بسبب توقفه هو وشركائه عن دفع ديون استحقت عليهم » . وكذلك تقرر بالحكم الصادر فى ٣٠ يوليو ١٨٧٩ افلاس الشيخ أحمد سلام التاجر بالاسكندرية ، هذا فى نفس الوقت الذى لم نجد فيه تاجرا أجنبيا يعلن افلاسه فى مصر الا فيما ندر .

وهكذا ترك التاجر الوطنى الساحة التجارية فى وطنه مرغما لغيره من التجار الأجانب والشوام وغيرهم ، يتحركون فى السوق المصرية ، محققين من وراء ذلك أرباحا قلما حققوها فى أوطانهم ، بل ما كانوا يحلمون بها ، وكانت قضية خلو الساحة التجارية المصرية من التجار الوطنيين ، الشغل الشاغل للصحف الوطنية التى كانت تصدر فى ذلك الوقت ، فنجد أن « صحيفة الجريدة » كانت تطالب على متن صفحاتها باصلاح الحالة المحزنة التى وصلت اليها فئة التجار الوطنية ، وتقول فى ذلك : « انه لمن أسباب الأسى والأسف عند كل مصرى عاقل ينظر ما هو أبعد من أنفه أن يرى نصيب أمته من تجارة وطنية ضئيلا نحيلا الى الحد الذى نراه ، أليس من الدلائل المحزنة على ضعف همة الأمة أن يكون عندها نحو اثنى عشر مليونا ولا يكون بينهم سوى ١٥٠٠٠ر من التجار (أى ما يشبه عدد الموظفين والمستخدمين فى الحكومة) ثم تنتقل بنا الجريدة الى مناقشة قضية جهل التجار الوطنيين واهمال التعليم التجارى · ان الفئة التى تعمل بالتجارة ، انما تقوم بعملها دون تعليم سابق أو فهم لأصول المهنة « فمن الجدير بالذكر أن هؤلاء الذين يعملون بالتجارة ، لا يتميزون عن باقى الأمة فعدد قليل منهم يعرفون واجبهم بالاختبار ولم يكن هناك منهم ولو قلة تجمع ما بين العمليات والنظريات ، ويعرفون ما يجرى وراء البحر المتوسط حول ما يتعلق بالحركة التجارية العامة ، فالمصريون لم نرهم يقبلون على التعليم التجارى ثم يقرنونه بالتعليم الاختبارى ··· ولو فكر المصريون ، ليدركوا مبلغ الربح الذى يمكنهم اجتناؤه من وراء النهضة التجارية ، فليفكروا فى أن قيمة الصادرات والواردات فى كل عام تبلغ نحو ٤٨ مليونا من الجنيهات كلها أو جلها تورد وتصدر على أيد غير مصرية » ·

أما صحيفة التنكيت والتبكيت ، فقد سبقت صحيفة الجريدة الى هذا الموضوع ، وتعرضت اليه بلهجة فى غاية القسوة ، فتعرض

النديم على صفحات جريدته الى قضية عقدة النقص نحو كل ما هو غربى ـ سواء كان البائع نفسه أجنبيا أو بضاعته ـ التى انتشرت بين المصريين كانتشار النار فى الهشيم ·· « فميل أهل البـلاد للمصنوع الأجنبى ، وما أتى به من المشغولات ·· نرى التجار منا فى غاية الفقر والفاقة نمر عليهم ، وهم يبيعون ما صـنع فى غير بلادنا ، ثم لانشترى منهم شيئا وما وصلوا درجـة الكسـاد الا بتغافلنا عنهم ، وحبنا للخواجات الذين يدرسون فنون التحايل على فقد ثروتنا ونحن من الغافلين ·· وفى هذه الفترة كان وجود أية بضاعة فى يد التاجر الوطنى لا تلقى اقبالا ، ولكن فى يد التاجر الأجنبى فتهجم عليه الأهالى وتأخذها بأغلى الأسـعار » ، وذهبت جريدة المؤيد الى اعتبار من يشترى صنفا من تاجر أجنبى تتوفر لدى تاجر مصرى خيانة لوطنه « فكل من يشترى من أجنبى متاعا يستغنى عنه أو يجد مثله عند الوطنيين فان خيانته لوطنه لاتقل عن خيانة الموظف الصغير الذى تحركه فى عمله عوامل السياسة الأجنبية » ·

ويرجع عبد الله النديم كل ما أصاب التجارة الوطنية من ضعف الى المصريين أنفسهم ، فهو يسبب تهاونهم وكذلك تهاون الحكومة نفسها بفتحها الباب على مصراعيه أمام التجار الأجانب فيقول : « من منكم يمكنه فتح دكان فى بلاد الانجليز وهى لاتمكن الغريب من ذلك ، من منكم يرى فئة مصرية فى جمرك باريس تتلقى البضائع المصرية ، كما نجد الألوف من الأجانب تتلقى الملايين من الطرود الواردة من بلادهم · أيرى الرجل منكم انه اذا فتح دكانا فى باريس فى غير معرضها يشترى منه أحد الفرنسيس شيئا ، ولو لم يجده عند أهل بلاده ·· » وبعد ذلك ينتقل النديم الى الاشارة الى أنه حتى أتفه التجارات سيطر عليها غير المصريين « ما الذى بقى فى أيدينا من التجارة ، هذه الاسكندرية كان فيها قوم مخصوصون

بتجارة الجوخ والمانيفاتورة ، وقوم لتجارة الفواكه والصابون والسكر والخشب والزيوت والسمن والجبن والدخان واللبن والقمح والحبوب .. والحمد لله تجردنا من هذا كله بتحاسدنا وميلنا للأجنبي وحبنا لكل ما جاء به .. فكنا نظن أن تبقى بأيدينا أصناف المصطكي والشبيه والفاسوخ والليف وأبو كبير وبعض الأصناف القليلة الجدوى ، ولكن لاستحكام الغفلة على عقولنا وتقبيح تجارنا لها سيطر عليها البقالون الأجانب .

ومن الملاحظ ان ماتناولته الجرائد على صفحاتها ، أخذت تجنى ثمارها مع مطالع القرن العشرين فبدأ بعض المصريين يعتزلون العمل فى الوظائف الحكومية وهذا يعتبر سابقة خطيرة ، واتجهوا الى الأعمال الحرة وبخاصة التجارة . وما أن بدأ الوطنيون يفيقون من غفلتهم ، ويقدمون على الأعمال التجارية ، الا وضربوا ضربة قوية على أثر أزمة ١٩٠٧ ، حيث كانوا فى مرحلة التكوين ، ولذلك لم يتمكن الضعيف منهم على الثبات فى السوق ، فعقب الأزمة كثر عدد التجار الذين أعلن افلاسهم فى القطر المصرى . ففى أسبوع واحد قضت المحكمة مرة واحدة بالحكم فى ٥٥ قضية افلاس ، أكثرها تدور حول اشهار افلاس بعض التجار الوطنيين .

العرب :

لعب العرب دورا فى التجارة المصرية شواما ومغاربة ، ولم يكن هذا الدور وليد النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، بل يرجع الى فترات سابقة ، فالقطر المصرى من جملة الأقطار التى القى فيها الشوام بصفة عامة والسوريون بصفة خاصة عصا الترحال ، فجاءوا اليه منذ عصر محمد على ، وبخاصة بعد فتح الشام غير أن اعدادهم أخذت فى الزيادة ابتداء من عصر اسماعيل ، بعد أن كثرت أعداد الأجانب فى الوظائف الحكومية ، وأصبحت هناك حاجة ماسة الى

عناصر تعرف العربية الى جانب اللغات الأوروبية ، وتوفر هذا فى الشوام وعلى وجه الخصوص السوريين فقد إتاحت لهم فرصة التعليم فى مدارس الارساليات الفرنسية والأمريكية فى لبنان ، أن يشغلوا المواقع الوسطى بين الأوربيين والمصريين فى خدمة الحكومة وزاد عددهم فى ظل الاحتلال · وامتزج هؤلاء بالمصريين وأخذوا يعماون فى التجارة والصحافة والصناعة والزراعة والادارة ·

والشوام أهل مهارة فى أساليب التجارة منذ القدم ، فهــم شعب ساحلى دائم الاتصال بالجاليات الأجنبية وغيرهم ممن يأتونهم لترويج بضائعهم . ولذلك استغل هؤلاء الفرصة التى أتيحت لهم في عصر محمد علي ، وأخذوا ينهمرون على مصر للاتجار فيها ووجدوا فى مصر مناخا ملائما لنشاطهم التجارى ، فلغة التفاهم فى مصر والشام واحدة ، وكذلك وجدوا الأمن والاستقرار اللذين توفرا فى كنف الأسرة العلوية التى حكمت مصر منذ أوائل القرن التاسع عشر، هذا الى جانب ما يأنسونه فى اخوانهم المصريين من حسن المعاملة ·

وحتى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ، كان الشــوام يمثلون أغلبية ساحقة تعمل بالتجارة فى مصر من بين تجار البلاد المجاورة ، وهؤلاء انتشروا فى معظم أنحـــاء المدن المصرية ، ففى مدينة القاهرة ، كان أغلب تجار شارع الحمزاوى من نصـــارى الشوام والأقباط · وكذلك شارع وكالة التفاح الذى سمى باسم الوكالة الشهيرة والمعروفة باسم وكالة التفاح التى بهــا تجار من الشوام يبيعون فيها البضائع الشامية كالشاهى والقطن ونحوهما · وكذلك كان بأبى كبير (بمديرية الشرقية) تجار منهم يتجرون فى القطن والثياب وغيرها ، وبلغ الأمر بنشاط الشوام التجارى فى مصر ، الى تخصيص اماكن خاصة لهم ، فكان بمدينة السويس سوق عرفت باسم سوق الشوام ، وكذلك كان بمدينة الاسكندرية سوق عرفت

بسوق الشوام . وكذلك كان بمدينة طنطا تجار مختلفو الأجناس من وطنيين وسوريين وأجانب .

ومن التجار الشوام الذين مارسوا نشاطهم التجارى فى مصر فى ذلك الوقت ، نقولا صيدناوى الذى كان يعمل بتجارة الخردوات والحراير بالحمزاوى بالقاهرة . وكذلك كان الياس جهامى من التجار السوريين بالحمزاوى بالقاهرة ، وكذلك سمعان وسليم صيدناوى أصحاب محلات صيدناوى الشهيرة . وكان جورجى مظهر من التجار السوريين بمدينة دمنهور ، وكذلك أمين شميل اللبنانى الأصل الذى اشتغل بالتجارة ، واستقر نهائيا بمصر ، ولكنه خسر رأس ماله فتحول الى الاشتغال بالمحاماة ، وأصدر جريدة الحقوق ١٨٨٦ . وأيضا كان ابناء اليابى تجارا بمصر وترجع نشأتهما الى مدينة حلب . ومن العائلات التى نزحت من بلاد الشام الى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، عائلة « صعب » التى نزح مؤسسها من سوريا الى المنصورة حوالى ١٨٧٠ وعمل بالتجارة بعد أن صفى أعماله فى بلدته « بعبده » من أعمال لبنان .

ومن الجدير بالذكر ان التجار الشوام اتجهوا كاخوانهم المصريين نحو ملكية الأرض ، واستثمار رءوس أموالهم فى المجال الزراعى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، فكان ميخائيل الدمشقى التاجر بالاسكندرية يملك ٢٠٠ فدان بمديرية البحيرة . وفى أوائل حكم اسماعيل اشترى اللبنانى سوتيرى التاجر بطنطا ٢٤٤٫٥ فدان من أطيان الميرى بناحية رزقة الشناوى بمديرية الغربية ، وكذلك حبيب لطف الله المولود بمدينة بيروت بلبنان ، والذى حضر الى مصر فى منتصف القرن التاسع عشر ، وعمل بالتجارة ، ثم عين قنصلا لروسيا واستطاع ان يكون ثروة كبيرة ،

وفى بداية القرن الحالى فى سنة ١٩٠٣ اشترى ٤٠٣٤ فدانا من اطيان الدايرة السنية بتفتيش مطاى بمديرية المنيا ·

هكذا عمل الشوام تجارا فى مصر ، وبعد أن كونوا ثروات ضخمة من وراء هذا النشاط التجارى اتجهوا برأس مالهم الى الاستثمار فى مجال الأراضى والمحاصيل الزراعية النقدية مما أدى الى ارتباطهم بها ، واستقرارهم نهائيا بمصر ·

أما المغاربة فيرجع نشاطهم فى التجارة المصرية الى بداية العصور الحديثة ، وتركز نشاطهم الاقتصادى الأساسى فى مصر فى مجال التجارة ، وكان هذا أمرا طبيعيا ، فالقطاعات الأهم التى وفدت الى مصر من المغاربة بهدف ممارسة نشاط اقتصادى كانت من التجار ، ثم ان هذه القطاعات سواء باستقرارها فى القاهرة ، أو فى الموانى المصرية انما قد استقرت فى مجتمعات تجارية · وفى هذه المجتمعات التجارية كون المغاربة لأنفسهم تنظيمات تجارية وجدت بينها علاقات تجارية ، وكانت الأسواق والوكالات المصرية فى غالبها ، بمثابة منظمات تجارية مغربية ، ذات دور فعال ومؤثر آنذاك فى حياة مصر وتاريخها الاقتصادى والاجتماعى ، حيث كانت هذه الوكالات والأسواق تعج بالحركة طوال العام وبخاصة فى موسم الحج ، حيث يقصدها الناس من سائر أقاليم مصر ·

ولعب التجار المغاربة دورا مهما فى تجارة السلع الأساسية التى كانت تمثل محور تجارة مصر الخارجية كالبن والتوابل ، وكذلك بعض السلع المغربية التى أتى بها من المغرب ، ثم تم تصنيفها فى مصر وتخصص فى بيعها التجار المغاربة ، وهى ما عرفت باسم تجارة « النعال المغربية أو البلغ » وقد مكن هذا الدور التجار المغاربة من تحقيق ثروات هائلة وضعتهم فى مكانة

اجتماعية متميزة خاصة فى القرن الثامن عشر ، وأصبحوا يشكلون العمـود الفقرى للطبقة البورجوازية المصرية ، وأصبحت البيوت التجارية المغربية الكبيرة ، بمثابة مصـارف مالية كبرى ، تقوم بعمليات الاقتراض والشراء والبيع والرهن والاستبدال ، تلجـأ اليها السلطة عند احتياجها الى المال (*) .

ومع بداية القرن التاسع عشر أخذ وضع المغاربة يتأثر بتغير الوضع السياسى والاقتصادى فى مصر شأنهم فى ذلك شأن تجار الدول المجاورة الذين اتخذوا من مصر ، مركزا لنشاطهم التجارى ، فتلقى التجار على السواء ضربة أكثر ايلاما من السياسة الاحتكارية التى وضعها محمد على باشا فى شتى أوجه قطاعات الاقتصـاد المصرى ، فبمقتضى هذه السياسة أصبحت الدولة تحل محل الطوائف المختلفة فى أوجه الانتاج المختلفة وفى نفس الوقت قامت الدولة بدور المورد الوحيد للبضائع المصرية الى الأسواق الداخلية والمصدر الوحيد الى الخارج ، وتحول تجار التجزئة فى المدن الى وسـطاء للحكومة لبيع بضائعها أما تجار الجملة فقد تقلص دورهم وأصاب أعمالهم كثير من أسباب الكساد وكان من الطبيعى ان يصيب كبار تجار المغاربة ، ما أصاب غيرهم نتيجة لتطبيق هذا النظام .

وبالرغم من القيود التى فرضتها السياسة الاحتكارية على التجار بصفة عامة والتجار المغاربة بصفة خاصة ، باعتبارهم كانوا

(★) « ويرى د. يونان لبيب ، ان هذا الدور الذى قام به المغاربة فى مصر ، شبيه بالدور الذى قامت به البورجوازية فى اوروبا فى مطالع العصور الحديثة ، من حيث كونها المصدر الاساسى لتمويل الدولة القديمة الناشئة من خلال فرض الضرائب عليهم ، وسهولة تحصيلها منهم مما كانوا معه بمثابة الدعامة المالية لهذه الدولة بامتداد تلك العصور » يونان لبيب رزق ومحمـد مزين : تاريخ العلاقات المغربية المصرية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢ ، دار النشر المغربية ، الدار البيضاء ١٩٨١ ، ص ١٤٣ .

يمثلون قطاعا فعالا فى التجارة المصرية فى القرن الثامن عشر الا أن هذه السياسة لم تقلص نشاط المغاربة التجارى على الاطلاق فظلت « مدينة مطروح محل اجتماع التجار الواردين من الغرب » فاستمر المغاربة يمارسون نشاطهم التجارى ، بالمدن المصرية المختلفة فكان يسكن بشارع الفحامين بالقـاهرة كثير من تجـار المغاربة الذين يبيعون الطرابيش والبطاطين والأحرمة ونحو ذلك ، وبهذا الشارع أيضـا وكالة معدة لبيع أصناف البضـائع المغربية . وشكل تجار المغـاربة بهذا الشارع طائفة قائمة بذاتهـا ، لهـا رئيسها « فكان الحاج عبد الغنى الزرقانى رئيس طائفة تجـار المغاربة بسوق الفحامين » على أية حال أخـذ المغـاربة فى مزاولة مختلف الأنشطة التجارية والحرفية ، لدرجة أن أصبحت هناك تجارات تكاد تكون مقتصرة على التجار المغاربة ، منهـا تجارة الزيت والبن والأقمشـة والعطارة والبخور والأسلحة والحلى والأحجار الكريمة ، والى جانب ذلك ظلت وكالاتهم فى معظم أحياء القاهرة تمثل تنظيمات اقتصادية متكاملة ، امتدت الى جميع خطط القاهرة وأحيائهـا « فعلى سبيل المثال أحمد شابو بن المهدى الطرابلسى كان يعمل عطارا بالفحامين ومحمود بن صالح الزواوى المغربى الصفاقسى أحـــد كبـار تجار الشعرانى ، ويحيى أبو الريش المغربى ، ورجب أبو شراح المغربى الجربى من التجار بالفحامين وكذلك محمد الأزرق المغربى ومحمد التهامى الفاسى المغربى ، وأحمد الجريشى المغربى من التجار بمصر القاهرة ، وكذلك عبد الله بن أبى بكر التاجر ، وكذلك على المغربى الملون من التجار بالقاهرة » .

ومن الجدير بالذكر ، ان هناك تجارات برز فيها دور المغاربة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، أهمها تجارة الطرابيش ، حتى كادت هذه التجارة أن تكون حكرا لهم ويرجع ذلك لمعرفتهـــم الدقيقة بأسرار صناعة الطرابيش ، ولتاريخهم الطويل فى هـذا المجال ، وحازت هذه التجارة شهرة واسعة نظرا لمزاج هذا العصر .

والى جانب ذلك عمل التجار المغـــاربة بتجـــارة التصدير والاستيراد بين مصر والحجاز ، وكما عودت أجهزة الادارة المصرية المغاربة ، منذ ان وطئت أقدامهم مصر ، على أساليب الرعاية والحماية وتقديم الخدمات لهم ، فأتاحت لهم فرصا لاستثمار رءوس أموالهم في كافة أوجه الاستثمارات مثل شراء العقارات وتوريثها أو وقفها ، ورهن وشراء حق الانتفاع بالأراضى الزراعية وتأجيرها والانتفاع بها، كما استثمروا أموالهم فى شراء الوكالات أو بعض حصص منها فى مدينة القاهرة .

ونظرا لتنظيم الادارة المصرية فى القرن التاسع عشر واتباعها للنظم الحديثة ، لذلك لم يعد التنظيم الطائفى الذى كان سائدا فى العصر العثمانى مجديا أو ذا نفع كبير بالنسبة للادارة ، فأصبحت سلطة شيخ الطائفة محدودة وأصبح للحكومة اجراءاتهـا الادارية ازاء التجار سواء أكانوا مغاربة أم غير مغاربة ، وكانت هذه النظم تتطلب وجـود وكيل تجارى ، له خبرة بالعمل التجارى متصف بصفات تؤهله للقيام بهذا العمل ، ليكون مباشرا لأعمـــال هؤلاء التجار ، وفى نفس الوقت يكون مسئولا أمام الحكومة المصرية فى كل ما يتعلق بأبنـــاء جلدته وكان تعيين هذا الوكيل ، أو تجديد مدة وكالته يتم بناء على اختيار التجار الموجودين بمصر وصـــدور قرار من حكومة بلاده الى الحكومة المصرية تطلب فيه قبوله وكيلا لتجارها بمصر ، وقد كان السيد عمر الزواوى وكيل تجار طرابلس الغرب بمصر ، وقد تجددت وكالته عدة مرات .

وهكذا احترف المغاربة التجـــارة فى مصر كغيرهم من غير المصريين ، ومارسوها بغاية الحرية وانتشروا فى مدن مصر ، لدرجة أن كثيرا من الأحياء التجارية فى المدن المصرية الكبرى ، كالقاهرة والاسكندرية ، أصبحت تحمل اسم المغاربة ، بل انها لاتزال تحمل

هذه الأسماء حتى يومنا هذا وهذا ان دل على شيء فانما يدل على ضـــخامة هـذا الدور الذى لعبـه المغـــاربة فى التجارة المصرية واستمراريته ٠

والى جانب المغاربة والشوام ، كان تجار شبه الجزيرة العربيه ، لهم وكلاء فى مصر ، فكان الشيخ محمـــــد يحيى بن عبد الرحمن التاجر بجدة له وكيل فى مصر ٠ وكذلك كان محمد طويل أغا من اهالى جده له وكيل بمصر ، وأيضا كان عبد الله قوطه الهنـــدى التاجر بمكة له وكيل بمصر ٠

والى جانب ذلك كان هناك تجار ايرانيون ، فوجد منهم تجار بالمنيا ، وكان لهم وكيل معين من قبل حكومته بموافقة الباب العالى ليقوم بالنظر فى الشئون التجارية الخاصـــة بالرعايا الايرانيين وتجارها أو مندوبيهم الذين يترددون الى هذه البلدة ٠

وبعد أن تحدثنا عن المشتغلين بالتجارة فى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر نجد ان الأجانب شاركوا فى العمل التجارى مشاركة لا تدانيها اية مشاركة من العناصر الأخرى سواء الوطنيون أو العرب ، فكانت للأجانب سيطرتهم التى تكاد تكون موقوفة عليهم فى مجال التجارة الخارجية ، وليس هذا فحسب بل زاحموا الأطراف الأخرى فى مجالات التجارة الداخليـــة وبالذات المهمة منها ، تاركين للعناصر الأخرى ما هو أقل قيمة وشأنا ٠

وفى الواقع ان ترك الساحة التجارية متسعة أمام رأس المال الأجنبى يتحرك فيها كيفما يشاء ، يرجع الى أشياء كثيرة منها ما يتعلق بالأفراد الوطنيين أنفسهم ومنها ما يتعلق بسياسة الحكومة ذاتها ففيما يتعلق بالأفراد ، نجد ان التجار الوطنيين والعرب وبالذات الشوام ، الذين كونوا ثروات نتيجة ارتفاع أسعار القطن مع بداية

النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، والأعمال التجارية الأخرى ، والتى كان من الممكن ان تقف على قدم وساق مع رأس المال الأجنبى فى المجال التجارى لو استمرت تعمل فى هذا المجال ، الا أن هؤلاء استهوتهم عمليات الاستثمار فى المجالات العقارية لما وجدوه فيها من الأمان والاطمئنان على أموالهم ، خاصة انهم كانوا فى المجال التجارى يدخلون فى منافسة مع رأس مال أجنبى - تلك التى لم تكن موجودة بنفس الدرجة فى المجالات العقارية - له صلاحيات عديدة ، مكنته من تحقيق أرباح سريعة وبالتالى نصب شباكه على السوق المصرية ، ولذلك أحجم الوطنيون عن المشاركة فى المجالات التجارية بثقلهم ، بل ساهموا بقدر ضئيل من ثرواتهم فى المجالات القليلة الأهمية منها فى حين وجهوا معظم أموالهم نحو الاستثمارات العقارية ، أما فيما يتعلق بسياسة الحكومة نحو اضعاف التجار الوطنيين فنجد أنها تهاونت مع الأجانب على حساب الوطنيين ، ففتحت لهم الباب على مصراعيه فتدفقوا على البلاد من كل صوب وحدب ، وليس هذا فحسب ، بل منحتهم حقوقا كانوا يحلمون بها فى بلادهم ، وهذه الحقوق أخذت تتطور من بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وحتى قيام الحرب العالمية الأولى ، وفى نفس الوقت الذى منحت فيه السلطات المحلية حقوقا أو امتيازات للأجانب فى مصر ، وضعت العراقيل أمام التجار الوطنيين ورأس المال الوطنى والتى كانت لاتنتهى بطول العمليات التجارية .

وعلى كل اذا كان للأجانب النصيب الأكبر من المشاركة فى التجارة الداخلية المصرية فيرجع ذلك الى المشاركة المحدودة التى ساهم بها الوطنيون وغيرهم ، ويرجع ذلك لمعوقات حالت بينهم وبين مشاركتهم للأجانب المشاركة المتكافئة فى مجال التجارة وهذه المعوقات تتلخص فى :

١ ـ الامتيازات الأجنبية (*) :

في الواقع ان الامتيازات كانت معوقا للتجارة الوطنية لانها خلقت في مصر مجتمعين ، مجتمع الأجانب ومن يتمتع بحقوقهم ، ومجتمع الوطنيين ، وفي ظل هذه الامتيازات كان كل منهما يخضع لأحكام وقوانين خاصة وتميزت أحكام وقوانين الأجانب والتي كانت لاتتم الا على يد بني جلدتهم بطابع المرونة والتصميم لخدمة أغراض الأجانب التي جاءوا مصر من أجلها ، فأعفى الأجانب بفضل هذه الامتيازات من كل العوائد التي كانت ملقاة على عاتق الوطنيين (من عوائد شخصية ، وعوائد حرف ، وعوائد محلات تجارية وصناعية) فيما عدا الرسوم الجمركية الا أنهم أيضا تملصوا منها بفضل مالهم من سلطات بمصلحة الجمارك وكذلك عن طريق تنظيم حركة واسعة النطاق من التهريب ، فكان كثير من الواردات تجرى تهريبها من السواحل والثغور ، وتقف الامتيازات الأجنبية حجر عثرة في سبيل تفتيش السفن والمنازل وضبط المهربات .

على كل استغل التجار الأجانب هذه الامتيازات خير استغلال ، وتمكنوا بفضلها من نصب شباكهم على التجارة ، فلما كانت السلع التي يشتغل بها رأس المال الأجنبي معفـــاة من الضرائب والعوائد ســـواء كانت من عوائد الأوزان أو عوائد الدلالة وعوائد بيـــع المجوهرات وغيرها في نفس الوقت الذى فرضت هذه العوائد على السلع التي يعمل بها رأس المال الوطني ، كل ذلك لم يتح فرصة متكافئة للمنافسة بين رأس المال الأجنبي والوطني ، وأصبح رأس المال الوطني يعاني من العراقيل الكثير ، وعدم القدرة على مجاراة رأس المال الأجنبي وضيق دائرة اتساعه في القطر المصرى ، فرفع الضرائب والعوائد عن السلع التي يعمل بها رأس المال الأجنبي .

(★) سأتحدث باسهاب عن الامتيازات الأجنبية في الفصل الرابع .

ادى الى بيعها بسعر أقل من أسعار البضائع التى يعمل بها رأس المال الوطنى ، حيث شكلت هذه الضرائب عبئا ثقيلا ـ لم ينته ـ أثقل كاهل التاجر الوطنى ، مما جعل نشاطه محدودا ، فكلما خرج التاجر الوطنى الى نطاق أوسع زادت الأعباء الضريبية عليه ، تلك التى كانت دائما تفوق مكاسبه فبازدياد هذه الأعباء الضريبية على التاجر الوطنى كانت تزداد بالفعل تكلفة ، السلع التى يعمل بها ، واذا حاول ترويجها بمساواة أسعارها بأسعار التجار الأجانب ، كان يتحمل الفارق ما بين التكلفة وسعر السوق الأجنبية من رأس ماله الاحتياطى ان وجد ، ومن ثم اضمحلت تجارة الوطنيين وضاق بهم الأمر واضطر الكثير منهم الى غلق محلاتهم ، وفضلوا الابتعاد عن الخوض فى مجالات تجارية لايعود عليهم من ورائها أدنى ربح ، هذا فضلا عن تضييع الوقت فيها ، وبذلك لعبت الامتيازات الأجنبية ورجال القنصليات والغرف التجارية الأجنبية المختلفة ـ فى أواخر القرن التاسع عشر ـ دورا فى اتاحة فرصة للمنافسة ، غير المتكافئة بين رأس المال الأجنبى ورأس المال المصرى ، انتهت بسيطرة رأس المال الأجنبى على السوق التجارية المصرية دون منافس قوى ، ودون ان يشترك رأس المال الأجنبى مع الأهالى فى دفع الضرائب ، وكانت الامتيازات دائما بمثابة الصخرة التى تحطمت عليها القوانين ، فى حين كان رأس المال الوطنى عرضة لكل هدف ، وأصبح التاجر الوطنى لايجد له حولا ولا قوة للدفاع عن نفسه وعن تجارته .

وهكذا تركت الساحة التجارية المصرية أمام التجار الأجانب يتحركون فيها برؤوس أموالهم دون أدنى عقبات تعترض سبيلهم ، وساعد على تهيئة ذلك الوضع الذى فرضته القوى الخارجية استنادا الى الوصاية السياسية الدولية التى بدأت بمعاهدة لندن ١٨٤٠ م . وساعد تحكم رأس المال الأجنبى فى السوق التجارية المصرية ، على ظهور القنوات الائتمانية ، التى أخذت تقدم أموالا للتجار الأجانب

وكانت كلهـــا أجنبية ، ومن ثم كانت تتعامل فقط مع المشروعات التجارية المشتركة معها فى الجنسية ، ولذلك فقد كانت تمثــل عامل امداد لرعايا دولها من التجار ، فى نفس الوقت الذى لم تشهد فيه الساحة الوطنية مولد قناة ائتمانية تشد من أزر التاجر الوطنى .

٣ ـ **الضرائب والعوائد :**

تعرض التجار والتجارة فى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر الى العديد من الضرائب والعوائد ، التى وقع عبؤها على التاجر الوطنى ، فى حين أفلت منها الأجنبى بفضل الامتيازات .

ويرجع اشتطاط الحكومة فى تحصيلها ، الى الأزمة المالية التى كانت تمر بها مصر فى ذلك الوقت ، والتى دفعتها الى خلق مجالات لتكون مصادر للايرادات لسد الديون وفوائدها ، ولذلك أصبحت الحكومة المصرية فيما يتعلق بالضرائب الملقـاة على عاتق التجار ، ما بين أمرين ، اما ان ترفع هذه الضرائب والعوائد عن كاهــل التجار ، وبالتالى تفقد أحد مصادر ايراداتها السنوية الموضوعة فى اعتبارها ، واما أن تلغيها لتفسح المجال امام رأس المال التجارى الوطنى ، ليدخل فى مرحلة منافسة متكافئة مع رأس المال الأجنبى . وهذا ما سوف يتضح لنا من دراســة هذه الضرائب والعوائد ، وأول هذه العوائد « عوائد الدخولية » . وتعتبر الدخولية معوقا من المعوقات التى واجهت التجارة الوطنية فى فترة الدراسة ، فأدى تحصيلها الى ارتفاع الأسعار بالبنادر ، وخصوصا أسعار البضائع التى كان يعمل بها رأس المال الوطنى ، لأن معظم البضائع التى كان يعمل بها رأس المال الأجنبى ، اما أن تكون مستوردة ، واما أن تكون مصدرة ، وبالتالى كانت تعفى من الدخولية ، أما من كان يعمـل من الأجانب فى المحلات الثابته فكان يدفع الكارات ، وبالتالى تحمل الوطنيون العبء الكبير من وراء هذه العوائد ، فارتفعت الأســعار

بالبنادر وعلى سبيل المثال بورسعيد وأسيوط · وقد قدرت المبالغ التى كان يدفعها التجار المصريون من هذه الضرائب فى الاسكندرية والقاهرة بحوالى ٤٣٠٫٠٠٠ جنيه مصرى ·

والى جانب ذلك شلت الدخوليـــات حركة التاجـر الوطنى فحددت له المساحة التى يجب ان يتحرك فيها ، لأنه كلما زاد من تحركاته تحمل عوائد دخولية أكثر ، قد تفوق ثمن البضائع فأصبح نقل « ما يبتاعه من بندر الى ما يبعد عنه مسافة نصف يوم الا وقد دفع من رسومه اضعاف ثمنه » ، وكما اضرت الدخوليات بالتجار اضرت أيضا بالأهالى ، فلما كان التحصيل جاريا بدون تفتيش على رجال الدخوليات حصلت منهم مضايقات أوجبت على المزارعين أن يتركوا بيع محصول زراعتهم بالأسواق فى أغلب الأوقات ، مهما بلغ ثمنها من الانخفاض حدا للخسارة · ولهذا الدور الذى لعبته عوائد الدخولية فى اعاقة التجارة الوطنية سوف استعرض تطورها التاريخى ·

يرجع وجود الدخوليات الى عهد محمد على باشـــا ، فكانت تجبى عوائد الدخولية على الحاصلات الزراعيـــة عنـد دخولها أية قرية أو مدينة · بمعدل ١٢٪ من قيمة البضاعة ، وكان المقصود منها تقييد نقل الحاصلات وتداولها ، مساعدة لنظام الاحتكار التجارى · وتحصيل هذه الضريبة أدى الى تقييد حـــرية التجارة الداخليه وصعوبة المبادلة ، هذا الى جانب ارتفاع الأسعار ، كما أن طريقة تحصيل هذه الضريبة ، تنطوى على نوع آخر من الارهاق ، اذ كانت جبايتها موكولة الى ملتزمين كانوا يبتزون الأهالى ويحصلون أكثر من قيمتهـــا ·

وفى عهد عباس باشا الأول ، استمر تقييد حـــرية التجارة الداخلية ، فاستمر تحصيل عوائد الدخولية ، فضلا عن استمرار

جباية الضرائب عينا ، ولكن فى عهد سعيد باشا ، أخذ الوضع يتغير ، فالغى عوائد الدخولية فى سنة ١٨٥٤ فنشطت التجارة الداخلية بازاحة ماكان يعترضها من عقبات وعراقيل ، وقضى بذلك القضاء الأخير على الاحتكار التجارى الذى كان سائدا فى أيام محمد على باشا ، وكان لالغاء الدخوليات فى عهد سعيد باشا ، ماساعد على توسيع مجال المبادلات ، وزيادة المعاملات خصوصا بعد أن ناءت التجارة الداخلية بعبء الضرائب .

وفى عهد الخديو اسماعيل عادت عوائد الدخولية من جديد ، فصدر قرار المجلس الخصوصى فى ٨ ذى الحجة ١٢٨٤ (١٨٦٧) بتحصيل عوائد دخولية بنسبة ٩٪ على الخضروات والفواكه الداخلة فى كل من القاهرة والاسكندرية ، وفى غرة شعبان ١٢٨٥ (١٨٦٨) صدر قرار من المجلس الخصوصى بربط خمسة قروش عوائد على كل أردب من أصناف القمح والفول والشعير والذرة والترمس وغير ذلك من أصناف الحبوب التى تدخل هاتين المدينتين ، واستثنى من ذلك الحبوب التى تستخرج منها الزيوت مثل السمسم ، وبذرة القطن ونحو ذلك من الأصناف المقررة عليها عوائد الزيوت ، وكذلك فرضت خمسة قروش عوائد دخولية على كل أردب من دقيق الحبوب المطحونة خارج الجهتين بنسبة عدد الأقق التى فى الأردب ، وأيضا فرضت عوائد دخولية على التنباك والدخان البلدى بنسبة ٩٪ من الثمن ثم عدلت الى ٢٠ قرشا عن الأقة ثم خفضت الى عشرة قروش ثم الى خمسة قروش عن الأقة .

ومن الجدير بالذكر ان الدخولية كان لايتم تحصيلها الا على الكميات المخصصة للاستهلاك الداخلى ، أما الكميات المخصصة للتصدير فتعفى من عوائد الدخولية ـ ويرجع ذلك لوقوعها تحت الرسوم الجمركية ـ ما دام تم التبليغ عنها بأنها معدة للتصدير ،

ولكن لمصلحة الدخولية الحق فى القيام بالتحريات اللازمة للتحقق من صحة تصدير الكميات كلها ، أو الابقاء على جزء منها للتصرف داخليـــا ولذلك كان لهـــا الحق فى اعادة الوزن أو الكيل لتلك الأصناف سواء عند دخولها أو خروجها من كل من المدينتين ، دون تحصيل أية رسوم للوزن أو الكيل ، واذا حدث أى عجز فى الكمية فللمصلحة الحق فى تحصيل عوائد عليه .

وبعد أن كانت الدخولية فى بداية عودتها فى عصر اسماعيل باشا مقصورة على القاهرة والاســـكندرية ، توسعت الحكومة فى تطبيقها ، حتى شملت القاهرة والاسكندرية ، ودمياط ، ورشيد والسويس ، وفى مقابل فرض الدخولية على كافة المأكولات الداخلة هذه المدن ، ألغيت الضريبة الشخصية فيها .

ولكن الوضع فى القاهرة كان مميزا أكثر ، ففرضت الحكومة عوائد دخولية بنسبة ٩٪ من أثمان كل ما يدخل القاهرة من العسل بأنواعه ، والخضروات والفواكه والكتان والتيل والجريد والبوص والليف والحطب والغرابيل ، والتبن والطيور ، والبقر والجاموس ، وباقى حيوانات الذبيح والخيول والبغال والسكر والقطن والجلود بأنواعها ، والفحم والأفيون والصمغ والبرسيم والزيتون والزبد والسمن والجبن والأرز والثوم والبصل والخرشـــوف والموالح وغيرها ، وتحصل الدخولية على هذه الأصناف قبل دخولها المدينة فى مراكز الدخولية المترتبة فى دائرة البلد على رأس الطرق ، أما عن طريقة تحصيل الدخولية فى المدن والبنادر ، فعند مدخل كل مدينة أو بندر كان ينشأ مركز دخولية وفى كل مركز يوجد مأمور وكاتب وعدد من العساكر ، وقبانى لوزن ما يلزم وزنه ، وهذه المراكز تابعة للدائرة البلدية ، وهى التى تتولى جمع ايراد تلك المراكز ، وتوريده الى المالية ، ومن وظائفها أيضا التفتيش على المراكز المذكورة

واجراءاتها وملاحظة أعمالها » . ولا يسمح لأحد بالدخول الى هذه المدن أو البنادر الا عن طريق هذه المراكز التى تفتح يوميا بدون استثناء قبل طلوع الشمس بساعة واحدة ، وتقفل عند غروبها (المادة السابعة) ، وفى كل جهة يتم فيها تحصيل عوائد الدخولية يتم عمل تسعيرة بمعرفة لجنة تؤلف من مندوب مصلحة الدخولية ومن شيخ الطائفة ذات الشأن ومن أربعة من أعيان البلد ، وتجعل هذه اللجان أساس تثمينها أثمان البيع القطاعى ولا تصبح هذه التعريفات سارية المفعول الا بعد تصديق المحافظين والمديرين أو مأمورى الدوائر البلدية . ويجرى اعلان هذه التعريفات فى جميع مراكز الدخولية وفى الأسواق وفى المحلات العمومية المعدة للبيع والشراء (المادة الخامسة) .

ولضبط تحصيل عوائد الدخولية بدقة ، تقرر عند ورود الكميات الى المدينة أو البندر باحدى الطرق يتم حصرها أو تحديد ماهو مخصص للتصدير ، وماهو للاستهلاك المحلى ، فما هو مخصص للاستهلاك الداخلى يتم تحصيل عوائد دخولية عليه ، وتخصص محلات لبيعه بمعرفة أصحابه ، أما ما هو على ذمة التصدير ولم ينتقل من يد صاحبه الأصلى الى يد المشترى ، فيحصر دون تحصيل دخولية عليه ، وينبه على أصحابه بوضعه فى محلات مخصصة لذلك ، وتؤخذ عليهم مكاتبة بذلك ، وأما اذا أراد صاحبه بيع جزء منه داخليا فيما بعد ، فيقوم بدفع عوائد دخولية على هذا المقدار ويرخص له عقب ذلك بالبيع . والجدير بالذكر ، أن الشخص الذى يقوم بدفع عوائد دخولية على بضاعته عند دخول أحد البنادر ثم أراد نقلها الى بندر آخر يؤمل فيه الرواج أكثر ، وطلب استرداد العوائد التى دفعها على المقدار الذى يريد نقله على ذمته من نفس غلاله ، فيجاب طلبه فى وقته ، وتصرف له العوائد نقدية ليدفعها فى البندر الثانى عند دخوله .

أما قضية التهرب من دفع الدخولية ، فحسمت بقـــرار من المجلس الخصوصي فى محرم ١٢٨٧ بتغريم من يتهرب من دفع عوائد الدخولية (على الخضروات مثلا) بدفع العوائد مضاعفة ، ويجرى صرف النصف الثانى من الضعف الثانى الى من يقوم بضبط ذلك الهـــارب ، ممن يكونون خارجين عن خـدمة مصلحة الدخولية . وأما موارد مصلحة الدخولية ، فخصصت لتمويل الخدمات والمنافع العمومية فكانت تنفق عوائدها فى الخدمات البلدية من انشـــاء المستشفيات الخيرية ، وترميم الآثار القديمة ، وتعبيد الطرق .

وقد استخدمت أساليب الشدة والتعسف فى تحصيل عوائد الدخولية ، من جانب موظفى المصلحة ، ففى بعض الأحيان استخدموا قوة عضلاتهم فى تخليص عوائد الدخولية التى يفرضونهـــا على الأهالى اذا ما امتنعوا عن دفعها وهذا ما اســـتخدمته فى كثير من الأحيان ادارة الدخولية بدمنهور . ولم يقتصر الأمر على هذا بل زاد الطين بلة ، مغالاة رجال الدخوليات فى تحصيل العوائد ، فكانوا دائما يحصلونها بأكثر من قيمتها ، فارتفعت نســـبة العوائد عن النسبة المحددة لها وهى ٩٪ من قيمة البضـــاعة ، حتى وصلت الى ربع الثمن ، فحمل البرسيم (على سبيل المثال) الذى يباع داخل القاهرة بثمن من ١٢ قرشا الى ١٥ قرشا ، بلغ ما يحصل عليه دخولية نحو ٤ قروش وكذلك باقى الأصناف ، ولذلك وصلت هذه العوائد فى بعض الأحيان الى أربعة أخماس ثمن البضاعة فقد بلغ المتحصل من الدخولية على « العيار من الجبن الذى لايتجاوز ثمنه العشرين قرشا ، ستة عشر قرشا أى أربعة أخماس ثمنه » ، وبلغ الأمر أيضا برجال الدخوليات الى تحصيل عوائد أخرى اضافية الى جانب عوائد الدخولية ، سماها بمسميات لم يسمع عنها الا منهم « ففى بندر زفتى حصل رجال الدخوليات رسما سموه « بالفونه » .

وهكذا كانت الدخوليات تحصل فى جميع مدن مصر وبنادرها وكثير من قراها وفرضت هذه الرسوم على كل المواد الاستهلاكية اللازمة للمعيشة فكانت وطأتها ثقيلة على فقراء الأهالى ولتخفيف الأعباء المالية الملقاة على عاتق الفلاحين وفقراء الأهالى رأت سلطات الاحتلال الحد من هذه العوائد ، فألغتها من جميع القرى ، ثم من البنادر الصغيرة ٠

ففى أواخر سنة ١٨٩٣ قررت الحكومة الغاء الدخوليات من أحد عشر بندرا ، منها ميت غمر ، وزفتى وكفر الزيات والمنيا وبنى سويف والجيزة وبنها وسمنود وشربين ودسوق ، أما بقية البنادر ، فتقرر أن تخصص ايرادات الدخوليات فيها لانشاء مجالس بلدية بها ، تهتم باصلاحها واتخاذ التدابير الصحية الموافقة لها وهى السويس ودمياط وطنطا والمحلة الكبرى وأسيوط والفيوم والمنصورة والزقازيق ودمنهور ٠

وفى سنة ١٩٠١ تقرر الغاء الدخوليات ابتداء من يناير ١٩٠٢ ، من كل البنادر التى لا تزال تحصل فيها ، وبذلك الغيت الدخوليات من القطر كله فيما عدا القاهرة والاسكندرية ، وفى ٢٨ نوفمبر ١٩٠٢ صدر أمر عال بالغاء عوائد الدخولية فى مدينتى القاهرة والاسكندرية من أول يناير ١٩٠٣ (المادة الأولى) ٠

وبذلك الغيت الدخوليات مع بداية القرن العشرين ، كواحدة من المعوقات التى أثرت على حركة التاجر الوطنى داخل السوق المصرية ، ومرد ذلك الى سياسة الحرية الاقتصادية التى تبنتها سلطات الاحتلال البريطانى وان كان رفع الدخولية لايعنى ان التجارة الوطنية قد ملكت زمام المبادرة فى السوق المصرية ، لأن الأجانب ــ كما رأينا ــ كانوا قد سيطروا على القطاعات التجارية المهمة ٠

والى جانب الدخوليات ، كانت هناك « **عوائد الملاحة** » وهى تلك العوائد التى فرضت على مرور المراكب من الأهوسه والكبارى فى النيل والممرات المائية الأخرى ، وحصلت هذه العوائد على كل أردب يمر على ظهر المراكب من الكبارى والأهوسة ، وتفاوتت فى قيمتها حسب طول المسافة وعدد الأهوسة والكبارى وكذلك حسب الحمولة ، فتختلف من حمولة الى أخرى ، فكلما كانت الحمولة كاملة زادت الرسوم على كل أردب وكلما نقصت حدث العكس ، فمثلا كانت العوائد المقتضى تحصيلها من كوبرى الدلجمون كالآتى :

مليم	بارة	
٧٠٠	٣٠	عن الأردب الواحد فى الحمولة الكاملة *
٣٣	١٥	عن الأردب الواحد فى نصف الحمولة *
٣٠	١٠	عن الأردب الواحد فى الفارغ *

ومن الملاحظ أن هذه العوائد كانت مثقلة لما ينقل عن طريق الممرات المائية فأدت الى ارتفاع أسعار الأشياء المنقولة ، هذا الى جانب التأخير الذى يتسبب عنها لطول الانتظار أمام القناطر والكبارى التى لا تفتح الا مرة واحدة كل أربع وعشرين ساعة فترعة الاسماعيلية كان بها ستة أهوسة وثلاث قناطر ، تقف عند كل منها المراكب ، ويجرى تقدير حمولتها وأخذ الرسوم عليها ، وقد طالب مونكريف فى « مذكرته عن المواصلات فى القطر المصرى والملاحة فى النيل » بالغاء هذه العوائد كما حدث فى فرنسا ، حيث ألغيت فيها فى ٢٩ فبراير ١٨٨٠ وكذلك باقى الدول الأوربية ، وكان لذلك أكبر الأثر بها ، لتسهيل حركتى المرور والتجارة معا ، وتقدم مونكريف بعدة مقترحات للحكومة المصرية فى هذا الشأن منها : الغاء الرسوم

الجارى أخذها على النهر والترع ، ووضع قناطر متحركة على الترع ، وان تفتح مصلحة السكة الحديد قناطرها مرتين يوميا على الأقل » .
وكان مونكريف يهدف من وراء ذلك رفع الأعباء المالية عن النقل البحرى الداخلى تلك التى أثقلت كاهل الأهالى ، ولذلك تقدمت نظارة الأشغال بمذكرة فى ٨ مايو ١٨٨٤ لمجلس النظار بالغاء رسوم الملاحة فى النيل والترع ، ولكن المجلس رفض هذا الطلب لأسباب مالية .

واستمرت عوائد الأهوسة والكبارى تحصل حتى تقرر الغاؤها فى نهاية ١٩٠٠ وكان الغاء هذه العوائد عاملا مهما فى تحريك التجارة الداخلية فساعد على حرية الحركة والنقل بين أقاليم مصر ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى قلل من نفقات النقل التى كانت بدورها تضاف على قيمة السلع ، وبالتالى كانت تتأثر قيمة هذه السلع بحجم هذه العوائد ، فترتفع بارتفاعها ، وبذلك كان الغاؤها مساعدا على انخفاض أسعار الأصناف المنقولة ، ومن الملاحظ انه بعد الغاء عوائد الملاحة ، أخذت الممرات المائية تعج بالعديد من المراكب « فقد مر فى النيل فى سنة ١٨٩٨ قبل الغاء عوائد الملاحة ١٥٨٦٧ مركبا ، وبعد الغاء هذه العوائد مر فيه سنة ١٩٠٣ ما لا يقل عن ٣٥٧٣٢ مركبا وزاد هذا العدد فى ١٩٠٤ الى ٤١٧٤٠ مركبا » .

والى جانب عوائد الدخولية وعوائد الملاحة ، كانت هناك **عوائد الأوزان** والتى حصلت على كل مايتم وزنه بالأسواق وغيره ، وكانت مصلحة عوائد الأوزان بكل منطقة من المناطق تعطى بالالتزام ، وقد بلغت عوائد الأوزان من الكثرة الى الحد الذى أثار ازعاج كل الأهالى ، فتشير جريدة المحروسة الى ذلك : « فان التاجر يشترى البضاعة ويأتى بها من غير ثغرنا (الاسكندرية) موزونه ، وعليها رسم القدار فيلزم باعادة وزنها لدفع العوائد ، ولايقبل منه علم قبانى الاسكندرية أو القاهرة فاذا أراد بيع طرد بوزنه الزم

باعادة الوزن ثالثة ، وهكذا كلما تكرر البيع تكرر الوزن حتى يدفع الطرد قيمة ثمنه ، فتعطلت بذلك تجارة الوطنيين ، وراجت تجارة الأجانب لكونها معفاة من ذلك » .

ونتيجة لهذه الأعباء التى كانت تسببها عوائد الأوزان للتاجر والأهالى ، أخذت الحكومة تهتم برفعها فقررت الغاءها سنة ١٨٨٠ بكافة القرى بالمديريات فى محاولتها لتخفيف الأعباء المالية عن الفلاحين ، واستمر تحصيلها بالمدن والبنادر حتى صدر مرسوم فى ١٠ أغسطس ١٨٨٦ ، بالغاء عوائد الأوزان الجارى تحصيلها لجانب الميرى ، وتحديد تعريفة يتبعها القبانية فى تحصيل ثمن الوزن ، وألا يخرج عنها القبانية ، وكل ما يحصله القبانية العموميون يكون لهم بالكامل بعد ان كانوا يدفعون نصف الحصة المتحصلة للميرى (مادة ١) وفى مقابل الغاء عوائد الأوزان يدفع القبانية الفردة عن كارهم (مادة ٧) ، وبالرغم من الغاء عوائد الأوزان بالقرى الا ان القبانية صرفوا كل اهتماماتهم لاكراه الفلاح على دفع تلك العوائد فيحتالون عليه مع السماسرة ليأخذوا منه زيادة عن المال الذى كان مربوطا على كل قنطار قطن قبل دفع العوائد عنه . فكان فى الغاء عوائد الأوزان ضرر بالفلاحين ، لأن الحكومة أصبحت لاتتدخل فى أمورها ، ووقع هذا الضرر بالذات على الفلاحين الفقراء دون الأعيان والأغنياء ، فدفع الفلاحون عوائد الأوزان اضعافا مضاعفة ، لكل من كان يزن أقطانه مستغلين فى ذلك جهل الفلاحين هذا الى جانب عدم وجود أى قانون يردعهم أو حكومة يخشون بأسها .. « فكانت الحكومة قبل الغاء عوائد الأوزان تختار لمصلحة الأوزان عمالا تختبرهم على يد شيخ معين من قبلها ، وتضع لهم حدا لا يتجاوزونه والى جانب ذلك كانت تعين مندوبا من موظفيها يحافظ على نظام تحصيل عوائد الأوزان المقررة للحكومة وفى مقابل عوائد الأوزان هذه كان البائع والمشترى فى

مأمن من تلاعب القبانية وغش الأوزان ، واذا حصل ما يخل بالنظام، كان مندوب الحكومة يقوم بالفصل بين المتنازعين بمـا تخـوله له النظم المتبعة ، وهكذا ظل عبء عوائـد الأوزان ثقيلا حتى بعـد الغائهـا .

ومن الضرائب التى فرضت على التجار تلك الضريبـة التى عرفت باسم الويركو ، وهى فى الأصل فردة الرءوس ، والويركو تقرر فى الأقاليم فى سنة ١٨٢١ وبالقاهرة ١٨٢٤ ، وفى الاسكندرية سـنة ١٨٢٩ ، واختلفت درجـات الويركو من خمسة قروش الى ١٥٠٠ قرش وقد تعرض الويركو للالغاء والاعادة مرارا بالقـاهرة والزيادة فى الأقاليم .

ويختلف مقدار هذه الضريبة من شخص لآخر ، على حسب اقتدار كل تاجر وما يكتسبه من عمله ، ووصلت فى بعض الأحيان أكثر من ١٫٥٠٠ قرش ، وعندما فرضت الضريبة الشخصية على الذكور خفض ويركو التجار فأصبح مقداره يتراوح بين ٥٠ قرشا و ٧٥٠ قرشا .

ومن الجدير بالذكر أن هذه الضريبة أضرت بمصالح التجار فى الغالب ، ويرجع ذلك لعدم فرضها على أسـاس سليم ، ففى عصر اسماعيل ، نجد أن الويركو قد زاد فى الأقاليم البحرية فى حين نقصت قيمته فى الأقاليم القبلية .

وأما تقدير الويركو على أفراد الطوائف ، فكان يتم بمعرفة مشايخ الطوائف ، كل طائفة بحسب ما يتراءى لهم ، وعلمهم بمدى اقتدار كل انسان وهذا الأمر موكل الى عهدتهم بدون قاعدة ، وفى كثير من الأحيان وقع عبء ضريبة الويركو على صغار أفراد الطائفة .

ومن الملاحظ ان بعض فئات التجار كانت مستثناه من عوائد الويركو ، فكل من كان يتعين فى مركز « سر تجار » يعفى من دفع

عوائد الويركو » فعندما تعين السيد حسين الرفاعي سر تجار القاهرة ، رفع المقرر عليه من الويركو ، مادام مستمرا فى تلك الرياسة » .

أما عن الغاء الويركو ، فان هذه الضريبة لم يتم الغاؤها مرة واحدة ، بل فى سنة ١٢٨١ (١٨٦٤ ـ ١٨٦٥) صدر أمر الى محافظ الاسكندرية بالتجاوز عن الويركو المفروضة على أهالى الاسكندرية وابطال ذلك بها ، وكذلك تقرر الغاء الويركو بالقصير فى ذلك الوقت .

وفى يناير ١٨٩٠ تقرر الغاء الويركو فى كل أنحاء القطر المصرى ، وبهذا ظل التاجر المصرى يرزح تحت عبء ضريبة الويركو حتى بداية العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، يدفعها الى جانب غيرها من العوائد الأخرى التى أثقلت كاهله .

أما « **عوائد الحملة** » فهى تلك الضريبة التى كان يحصلها ملتزم السوق ، الذى عرف باسم « الحملى » من الباعة والمشترين على حد سواء ، وظلت تحصل بطريقة الالتزام على مايباع فى الأسواق ، وكان يوجد بكل مديرية وكل مركز ، مراكز حملة ، وفى عهد عباس باشا الأول أصبح الحملى مسئولا عن كل مايحدث بداخل السوق من مشاكل وحلها ، ولذلك تقرر عند بيع أى شىء فى السوق ، أن يطلب من البائع قبل قبض الثمن ضامنا معتمدا ، فان أحضر الضامن فبها والا يضبط البائع اذا تراءى للحملى انه من المشبوهين ، ويسلم الى محل الحكم هو وما يريد بيعه من الأشياء للوصول الى حقيقة الأمر ، واذا اشترى شخص شيئا من السوق بدون ضمانة وظهر أنه مسروق ، فان الحملى يجب عليه أن يدفع ثمنه للمشترى نظرا لاهماله فى أخذ الضمانة . وحتى عهد سعيد لم يكن هناك قاعدة أو نظام لتحصيل عوائد الحملة ، ففى بعض

المديريات يتم تحصيل عوائد على أصناف لاتحصل عليها عوائد فى مديرية أخرى ، هذا فضلا على ان العوائد لم تحصل على سياق واحد فى كل المديريات ، فهى تختلف فى قيمتها من مديرية الى أخـــرى .

ولتوحيد هذا الاختلاف ، وضعت لائحة فى عهد سعيد لتوحيد تحصيل هذه العوائد وجعلها تسير على نمط واحد وقيمة واحدة فى جميع الجهات ، على أن يظل العمل بالطريقة القديمة فى تحصيل عوائد الحملة ، فى المناطق التى لم تنته مدد التزامهـا ، وذلك حفاظا على حقوق الملتزمين وتلافيا لشكاواهم ، وبانتهاء مدد هذه الالتزامات ، يصبح العمل على الفور طبقا للائحة الموضوعة الجديدة ، التى حددت تعريفة معينة للحملة ، واعتبرت من يخرج عنها بالزيادة مختلسا يجازى على ذلك حسب القانون .

وقد تقرر عدم أخذ حملة على مجرد المرور وان يكون الأخذ فقط دفعة واحدة عند البيع ومن البائع فقط ـ لا من البائع والمشترى مناصفة كما كان متبعا فى بعض الجهات ـ وكذلك تقرر عدم تحصيل عوائد حملة على كل البضائع المستوردة وكذلك المعدة للتصـــدير اكتفاء بالرسوم الجمركية .

والى جانب ذلك تقرر اعفاء فروشات أصحاب الكارات ، من التجار والعطارين والحريرية وغيرهم ، اكتفـــاء بما هو مفروض عليهم من عوائد الكارات المعروفة بالويركو .

ولما كانت الحملة بأسواق المواشى تعطى بالالتزام ففى حالة حدوث بعض الأوبئة بهذه الأسواق ، وصـــدور الأوامر بمنع بيع المواشى بهـــا ، يترتب على ذلك وقوع الضرر لملتزمى الحملة بهذه الأسواق ، وتجنبا لهذا الضرر ، حددت تعويضــــات لتدفع لهؤلاء

الملتزمين من المديرية ، لتعوضهم ما يفقدونه من عوائد الحملة على عدد أيام الأسواق التى خلت دون تحصيلهم عوائد منها .

وقد ظلت عوائد الحملة تحصل على هذا الأساس حتى صدر أمر عال فى ٢٤ نوفمبر ١٨٩٠ بالغائها من الأسواق من كافة أنحاء القطر المصرى ابتداء من أول يناير ١٨٩١ ، وبعد دراسة هذه الضرائب والعوائد يتضح لنا مدى الأعباء التى واجهت التجارة الداخلية فى فترة الدراسة ، وقد تولدت هذه الأعباء نتيجة لوضع مصر الاقتصادى فى ذلك الوقت ، والذى تميز بتعدد الضرائب لاتاحة فرص أكبر لتوفير مصادر ايراد لتسديد الديون وفوائدها التى تزايدت فى ذلك الوقت ، الا ان تحصيل هذه الضرائب والعوائد لم يكن عادلا بالمرة ، فقد أفلت من عبئها كل من هو أجنبى ومن يلحق بهم ، ولم يتحملها سوى الوطنى ، فمن المعروف ان التجار الأجانب ، كان يعمل معظمهم فى مجالات الاستيراد والتصدير وجزء منهم قصر عمله التجارى على التجارة فى الداخل فقط ، وبذلك أعفيت بضائع من يعمل منهم فى مجالات الاستيراد والتصدير من دفع عوائد الدخولية والحملة وذلك اكتفاء بتحصيل الرسوم الجمركية على تلك البضائع ، وكذلك أعفى الأجانب من عوائد الويركو والأوزان ، ولكن الذين كانوا يعملون منهم بمجالات تجارية فى الداخل خضعوا لعوائد الكارات (الويركو) الا انهم كانوا يفلتون منها بحكم امتيازاتهم التى حرمت سريان أية ضرائب عليهم دون الرجوع الى بلادهم .

والى جانب هذه العوائد كانت هناك عوائد « الدلالة » والتى خصت التجارة الوطنية دون الأجنبية واختلف مقدارها من ٢٪ الى ٥٪ من قيمة الأصناف المباعة ، وكان تحصيلها يتم بالتراخى بين البائع والمشترى ، سواء أكان الدفع من أحدهما أم من الطرفين

معا - والى جانب ذلك فرضت الضرائب الشخصية على بيع المجوهرات والسمسرة ومقالى الحمص ، وهذه كلها كانت تخص التجارة الوطنية دون الأجنبية وكانت هذه الضرائب تسرى على جميع أرباب التجارة وبلغت درجة من الزيادة حتى أفقرتهم ، فلم يعف متجر من أتاوة كان يؤديها .

وهكذا نجد أن الحكومة لم تلتفت فى يوم من الأيام لحماية التجارة الوطنية ضد مزاحمها القوى المتمثل فى رأس المال الأجنبى، بل بالعكس عرقلتها ، ان لم تكن قضت عليها وهى فى مهدها ، بفرضها هذه الضرائب الباهظة . واهمة فى ذلك انها تزيد فى ايراداتها ، ولكنها فى الواقع كانت تقتل شيئا لا يدانيه أى ايراد كانت تقتل الجذور التى كانت ستترتب عليها الرأسمالية التجارية المصرية لو تهيأ لها المناخ عقب سقوط نظام الاحتكار ، واذا كانت هذه العوائد قد رفعت من وجه التجارة الوطنية قرب نهاية القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين ، فلم يكن هذا الا تمشيا مع مبدأ الحرية الاقتصادية الذى نادت به بريطانيا فى ذلك الوقت هذا الى جانب تخفيفها لبعض الأعباء عن المزارعين ، وبالرغم من ذلك فقد جاء هذا الالغاء متأخرا وبعد ان ملك رأس المال الأجنبى ، معظم الأمور فى الساحة التجارية ، وبعد ان كتمت أنفاس رأس المال الوطنى .

٣ ـ النقد :

شهدت مصر اختلالا فى النظام النقدى ، ظل مستمرا حتى أواخر القرن التاسع عشر ، وكان لهذا الاختلال الذى ساد معظم أوقات فترة الدراسة أكبر الأثر فى ذبذبة أسعار الحاجيات فى السوق ، وكذلك السوق التى تنقصها العملة المضبوطة التى يمكن الاعتماد عليها فى قياس قيمة السلع ، لابد ان تكون سوقا مضطربة

تنعدم فيها الثقة التى تعتبر أساس المعاملات ، ويطغى فيهـا الغش والتزوير وعدم الاستقرار . وفى الواقع ان استقرار قيمة العملة أمر مهم ومفيد للتجارة ، وكان هذا الاختلال فى النظام النقدى أكثر تأثيرا على حركـة التجار الوطنيين من التجار الأجـانب ، وهـذا ما سيتضح لنا من دراسة حالة العملة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر .

مع بداية عهد محمد على ، كانت العملة المتداولة فى السوق المصرية خليطا من العملة التركية والمصرية والأجنبية ، وذلك نظرا لأن القرش ، وهو يمثـــل العملة التى كانت تضرب فى مصر كان ذا قيمة متدهورة ، ومع التوسع الاقتصادى الذى تم مع التغييرات التى حدثت فى الزراعة والصناعة والتجارة . تلك التغييرات فى الاقتصاد المصرى ، التى عجلت من عملية ادماج الاقتصاد المصرى فى السوق الرأسمالية العالمية كاقتصاد تابع يخضع لسيطرة رأس المال الأجنبى بصفة عامة ، والانجليزى بصفة خاصة فى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ، وبذلك أصبح القرش لايصلح وسيطا فى التداول نظرا لصغر قيمته ، ومن ثم ظهرت الحاجة الى ادخال نظام نقدى جديد . أضف الى هذا ان هذه العملات المختلفة المتداولة فى مصر كانت أسعارها ترتفع وتهبط بين حين وآخر وقيمتها لا تستقر على قرار ، بدليل ان الحكومة كانت تذيع بين آن وآخر تسعيرات جديدة تحاول أن تتلافى بها الاضطراب السارى فى أسعار العملة المتداولة ، ولم يتمكن محمد على فى بداية الأمر من القيام باصلاح جدى فى نظام النقد لأن هذا النظام كان مرتبطا بنظيره فى الدولة العثمانية ، وذلك خوفا من قيام خلاف بينه وبين الدولة ، ولذلك استمر نظام النقد على هذه الحالة من الاضطراب حتى سنة ١٨٣٤ ، حين حاول محمد على وضع أساس لذلك النظام بدكريتو صدر فى هذا العام وبمقتضى ذلك تمثلت أسس النظام النقدى فى الآتى :

— جعل الريال وحدة النقد المصرية ، وينقسم الى عشرين قرشا ، بدلا من البارة أو القرش اللذين كانت قيمتهما من التدهور بحيث أصبحا لايصلحان لهذا الغرض ٠

— سك ريالات من الذهب وزن القطعة ٧ قراريط وعيارها ٣٥٠ من الألف وريالات من الفضة (وزن القطعة ١٢٠ قيراطا) وجعل لهما قوة ابراء مطلقة ، وعلى ذلك يكون نظام المعدنين قد اتبع رسميا كقاعدة نقدية وكانت نسبة وزن الفضة فى الريال الى وزن الذهب ١٥٫٥ : ١ وهى النسبة التى كانت مقررة فى فرنسا آنذاك ٠

— وفى عام ١٨٣٦ ضرب جنيه ذهب يحتوى على خمسة ريالات أى ١٠٠ قرش (وزن ٨٫٥٤٤ جراما ، وبه ٧٫٤٧٦ جراما من الذهب الخالص) ٠

— جعل حق سك النقود احتكارا للدولة ، فلم يكن للأفراد حرية سك النقود ٠

— احتفظ بتداول بعض النقود المعدنية الأجنبية وأصبح على الأفراد أن يقبلوها فى التداول وقوم الجنيه المصرى فى علاقته بالعملات الأجنبية بأكثر من قيمته أى ان العملات الأجنبية تكون قد قومت بأقل من قيمتها ، أى بأقل مما فيها من معدن ، وبذلك تكون عملات جيدة ، ويكون الجنيه المصرى عملة رديئة ، وذلك على أمل ان يطرد الجنيه المصرى عندما يكثر فى التداول العملات الأجنبية التى تحتوى على معدن تفوق قيمته كنقود (*) ٠

(★) وذلك طبقا لقانون جريشام ، ومحصله أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول

على أية حال لم يحدث ماكان متوقعا ، فعجزت دار الضرب عن سك قطع العملة الذهبية الكافية للمبادلات الكبيرة ، مما أدى الى استعمال العملة الأجنبية وأخذت السوق المصرية تجتذب كميات كبيرة منها خصوصا فى موسم القطن سنويا ، ولرداءة الجنيه الانجليزى من بين هذه العملات أصبح أكثر العملات استعمالا وشيوعا فى التداول ، وتبوأ مركز الصدارة من ذلك الوقت فى مصر ، وأصبحت مصر تسير من الوجهة العملية على نظام المعدن الفردى ، لا نظام المعدنين من الوجهة النظرية ، فكان لشيوع تداول الجنيه الانجليزى ، وعظم علاقات مصر التجارية مع انجلترا ، خاصة بعد سنة ١٨٣٨ حين ابتدأ نفوذ انجلترا التجارى يزيد فى بلاد الامبراطورية العثمانية نتيجة للمعاهدة التجارية التى أبرمت بين انجلترا والسلطان ، فمنذ ذلك الوقت أخذت انجلترا تستعمل نفوذها فى توجيه مصر الى نظام المعدن الفردى ، فأصبحت النقود الذهبية لها قوة ابراء مطلقة فى حين ان العملة الفضية أصبحت تعتبر نقودا مساعدة ، ولم يقتصر الأمر على هذا ، بل ان المضروب من القروش ، كان سيىء الضرب الى جانب عدم تجانس القطع ، مما جعل عملية تزوير القروش من السهولة بمكان ، تلك التى قام بها الأجانب بصفة خاصة (والتى استمرت بعد عهد محمد على) ، ويرجع ذلك لحماية الامتيازات الأجنبية والتى حالت دون وقوعهم تحت طائلة القانون .

ومن الملاحظ على هذا النظام انه لم يتلاف عدم استقلال النظام النقدى المصرى ، وكذلك فان تحديد علاقة قانونية بين العملات الأجنبية والمصرية كان أدعى الى انتشار التجارة بالعملات المختلفة ، والى اعطاء الفرصة للولاة ليتلاعبوا بأسعارها طبقا لما تمليه عليهم مصلحتهم الخاصة .

ونظرا لتقلبات أسعار العملة وانتشار المضاربة فيها ، وما كان لذلك من أثر على أحوال البلاد بصفة عامة ، والتجارة بصفة خاصة ، وعلى أمل التخلص من كل المساوىء النقدية ، وافق محمد على فى (٢٧ يناير ١٨٤٣) على انشاء بنك (بنك الدولة) بالاسكندرية بهدف تنظيم الأحوال المالية والقضاء على المساوىء الموجودة وتنظيم النقد ، ومنح التسهيلات للتجارة ، وتسلم الودائع من الدولة والأفراد وتشجيع الأغنياء على أن يضعوا ما اختزنوه من الأموال للتعامل . ويرى محمد فهمى لهيطه « انه لا يوجد ما يدل على أن مشروع هذا البنك قد تحقق » وبذلك لم تجد المحاولات التى قام بها محمد على لاصلاح نظام النقد .

وبالرغم من ذلك الا ان النظم النقدية التى اتبعت فى عصر محمد على ، ظلت سارية فى مصر فى عصر كل من عباس باشا الأول ، وسعيد باشا الا أننا نلحظ أن الفضة أخذت تتنازل عن مركزها للذهب فى عصر الأخير ، وفى عصر اسماعيل حاولت الحكومة ان تستفيد من هبوط الفضة على مستوى العالم ، حوالى ١٨٧٠ ، وذلك باصدار كميات عظيمة من العملة الفضية ، ولكن ذلك كانت له تأثيراته المفجعة ، فأخذت أسعار القطع الفضية فى الهبوط ، وازداد الارتباك النقدى ، ويرجع ذلك الى اغراق السوق المصرية بالعملة الفضية ، وبالذات الأجنبية بعد سنة ١٨٧٠ ، حيث انخفض فى ذات السنة ثمن الفضة على المستوى العالمى ، لاكتشاف مناجم غنية بالفضة ، وزيادة المنتج من هذا المعدن . وأخذت النقود الفضية الأجنبية تنهال على مصر ، لأن لها فيها تداولا قانونيا ، وقد أدى ذلك الى خسارة كبيرة لمصر لأنها كانت تقبل فى سداد الديون بقيمتها القانونية ، وهى أكثر من قيمتها المعدنية .

والى جانب ذلك تميزت فترة حكم الخديو اسماعيل باستخدام عملات أجنبية متعددة ، ويرجع ذلك الى ان هذه الفترة (الستينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر) شهدت تغلغلا وتصارعا لرأس المال الأجنبى فى مصر . ففى ذلك الوقت لجأت الحكومة المصرية الممثلة فى شخص الخديو الى الاقتراض من الخارج للانفاق على مشاريعها الداخلية ، ولذلك شهدت مصر استخدام عملات أجنبية متعددة وقام التداول النقدى فى الواقع على قاعدة الذهب وذلك لأن المسكوكات الأجنبية المتداولة ـ التى كانت تستخدم فى تسوية المعاملات الداخلية والخارجية ـ كانت مسكوكات ذهبية ، وكان الجنيه الانجليزى أردأ هذه العملات الأجنبية ولذلك تمكن من طردها ، وأصبح أكثرها شيوعا وصدارة فى التداول ، وعلى الأخص فى تسوية المبادلات الخارجية .

والى جانب ذلك كانت هناك مساوىء نقدية عديدة ، فالى جانب قيام الصيارفة بالتنقل فى القرى والمدن وبيعهم النقود الفضية بأسعار مرتفعة للفلاحين في أوقات موسم القطن ، حتى اذا ما انتهى موسم القطن ، هبطت قيمتها لعدم الحاجة اليها ، وفى ذلك الوقت يقوم التجار الأجانب بشرائها من الفلاحين بأسعار أقل . أيضا كان الأجانب بافتئوا يمارسون هوايتهم فى تزييف العملة ، وكانت العملة الفضية المزيفة تعد فى الخارج وترسل الى مصر ، حيث يتم تصريفها على يد عملاء أجانب أيضا « فما كان يرد الى مصر من العملة التى ظهر انها كانت تزيف فى جنيف على يد آميل ولاتس وشركة كوريبل وورومانو ومندولفو وسكينازى بالاسكندرية ، فكوريبل ورومانو كانا مقيمين فى فرنسا وسويسرا لشترى العملة وارسالها الى سكينازى الذى يقوم بتصريفها فى مصر . وعندما علمت الحكومة المصرية بعمليات ادخال العملة المزيفة فى الخارج الى مصر فى ابريل ١٨٨١ ، أبلغت ذلك الى مراكز

الاختصاص لاجراء التفتيش ، وتم القبض على مجموعة من المشتبه فيهم فى كل من مرسيليا والاسكندرية • وقدموا للمحاكمة فى مرسيليا ، ولكن المحكمة قررت تغريم كل من أموربينى وكوربيل بغرامة مالية قدرت بثلاثة آلاف فرنك نظير الضرر الأدبى الذى سببه هؤلاء الأفراد ، ويرجع ذلك لعدم ثبات ضرر الحكومة المصرية المادى • ومن الملاحظ ان تهريب العملة حدث بالرغم من الاحتياطات التى اتخذت منذ ١٨٨٠ لمنع دخول العملة المزيفة مع مدير عموم الجمارك ومحافظ الاسكندرية • ولكن بالرغم من كل ذلك أخذت العملة الفضية المزيفة تزداد من يوم لآخر ، ففى سنة ١٨٨٤ تقدم رجال طوائف الشبانه والخبازين بعرضحالات الى مجلس النظار يشكون فيها من كثرة تداول القروش المزيفة ، وانتشارها بالأسواق، والخسائر التى تسببت لهم من وراء ذلك ، وان هذا التمادى فى انتشار هذه العملة يؤدى الى تدهور التجارة ، وارتباك فى حركة البيع والشراء •

والى جانب كل ذلك ، كان للديون التى ناءت مصر بأعبائها فى ذلك الوقت أثر سيىء على الحالة النقدية ، حيث تطلب تسديد الديون وفوائدها أن يكون بالعملة الجيدة ، ولذلك سحبت العملة الجيدة من السوق المصرية الى الخارج • فى حين قبعت العملة الرديئة فى مصر ، وهذا زاد من كثرتها •

وكان لعدم استتباب نظام العملة ، ووصوله الى هذه الحالة المحزنة من الانهيار المستمر للعملة الفضية وانتشار العملات المزيفة منها بكثرة ، هذا الى جانب التفاوت فى قيم العملات الأجنبية المتداولة فى مصر ، فكل ذلك كان دافعا للتحرك نحو اصلاح نقدى لوضع حد لهذا الارتباك النقدى السائد • فتألفت لذلك لجنة فى ١٣ شوال ١٣٠١ (أغسطس ١٨٨٤) للنظر فى حالة العملة المتبعة

فى مصر وفى طرق اصلاحها ، وبعد أن انتهت اللجنة من أعمالها ، توصلت الى نتيجة وهى أن طرق العملة المتبعة فى مصر كثيرة العيوب ، ويرجع ذلك الى قلة العملة الوطنية ، والتى أضحت غير كافية للاحتياجات المتعددة ، مما أفسح المجال لادخال العملات الأجنبية وأدى هذا الى هبوط عمومى فى أسعار العملات وخاصة الفضية ، وأيضا أدى نظام العملة السائد فى ذلك الوقت الى سهولة تزييف القرش ، وبالتالى أدت التغييرات المتوالية على العملة الى قلة الثقة بها ، وأثر ذلك بالتالى على ثروة البلاد وحركة التجارة وهذا هو الباعث على عدم ثقة الأهالى بالعملة الوطنية » . وبناء على النتيجة التى توصلت اليها هذه اللجنة رأت « ان يكون الجنيه المصرى وحدة العملة المصرية وقاعدتها بدلا من القرش ، والاستعاضة عن البارة التى لم تعد تصلح فى المعاملة بعشرة قروش ، وهذا التغيير ضرورى لتسهيل المعاملات التجارية ، وأيضا رأت بقاء الذهب قاعدة للعملة المصرية ، وأن يكون وزن الجنيه ثمانية جرامات ونصف جرام . وكذلك جعلت قطعة العشرين قرشا (الريال) القاعدة الحقيقية للعملة الفضية ، وأن يكون وزنه ثمانية وعشرين جراما ، وكذلك رأت اللجنة ضرب خمسة أنواع من العملة الفضية بنسبة الريال وزنا وقيمة أحدها بعشرين قرشا وهو الريال ، والثانى بعشرة قروش والثالث بخمسة قروش والرابع بقرشين اثنين والخامس بقرش واحد .

ونتيجة لهذا التقرير الذى قدمته لجنة العملة صدر مرسوم ١٤ من نوفمبر ١٨٨٥ المعدل بمرسوم ١٣ من نوفمبر ١٨٨٧ ، والذى يعتبر أساس السياسة النقدية فى مصر ومؤدى هذين المرسومين :

١ ــ ان وحدة النقود المصرية هى الجنيه المصرى الذهبى ، وبذلك تخلى عن نظام المعدنين .

٢ ـ سك عملة فضية وبرونزية ونيكلية من الفئـــات الصغيرة تساعد حركة التبادل بين الناس كعملة مساعدة ·

٣ ـ تحديد وزن وعيار النقود على اختلاف قيمتها ·

٤ ـ اعطاء الأفراد حق سك العملة ، مع احتفاظ الحكومة بحق ضربها ، أى يقدم الأفراد المعدن ورســـوم الضرب ، وتقوم الحكومة وحدها بضربها ·

٥ ـ الاحتفاظ بثلاثة أنواع من النقود الأجنبية ، وهى الجنيـــه الانجليزى والجنيه الفرنسى والجنيه التركى ، ويرجع هذا الإحتفاظ الى انه لابد من مضى وقت حتى تسك نقود قومية ، ولذلك اتخذت هذه الاحتياطات ، وحدد لهذه النقود ســعر قانونى ، وتقرر ان تكون قيمتها المعدنية أكبر من قيمتهـــا الاسمية لكى تكون نقودا قوية بالنسبة للجنيه المصرى ، حتى اذا ما سك الجنيه المصرى بكميات كافية طردها من التعامل ، لأنه يحتوى على مقدار من المعدن مساو لقيمته القانونيـــة ، والجدول التالى يبين مقدار الذهب فى الجنيه المصرى وفى كل من النقود الأجنبية الثلاثة ·

العملة	القيمة القانونية	القيمة المعدنية	نسبة قلة التقويم	
			بالقرش	في المائة
الجنيه المصرى	١٠٠ قرش	١٠٠ قرش	—	—
الجنيه الانجليزى	٩٧ر٥ »	٩٨ر٤٤١ »	٠ر٩٤٤	٩٥٩٪
الجنيه الوينتو الفرنسي	٧٨ر١٥ »	٧٨ر٠٦٩ »	٠ر٩١٩	١ر١٧٧٪
الجنيه التركى	٨٧ر٧٥ »	٨٨ر٩٤٢ »	١ر١٩٢	١ر٣٤٠٪

وبعد صدور هذا المرســوم ، صدرت تعليمات الى صيارف المصالح الحكومية بقبول العملة الجديدة بدون استثناء كالعملة الذهبية ، مهما كان مقدار المبلغ المقتضي توريده بحيث ان كل مبلغ يدفع للحكومة يصبح قبوله باكمله من العملة الفضية الجديدة ، ويمكن اســتبدال هذه العملة بالعملة الذهب فى خزينة المالية بالقاهرة ، وخزينة مصلحة عموم الجمارك بالاسكندرية ، وكما ان المادة ١٤ من مرسوم ١٤ نوفمبر ١٨٨٥ تقضي بعدم الزام أحد قبول مبلغ من العملة الفضية الجديدة يزيد عن مائتى قرش ، وتلتزم خزائن الحكومة بذلك بكل دقة ولا تصرف لأى شخص أكثر من هذا المبلغ المحدد الا بناء على طلبه • وفى نفس الوقت وضعت تعريفات مؤقتة لقبول العملات الفضية القديمة ، وذلك فى محاولة للتخلص منها ، بسبب ازدياد الشكاوى المقدمة من التجار وغيرهم من جراء تنازل أسعار هذه العملات ، وما يسببه من خسائر واضرار بحالة التجارة •

وعلى أية حال ، لم يحقق مرسوم الاصلاح النقدى المذكور الأمل الذى كان معلقا عليه فى تزويد البلاد بعملة ذهبية قومية ، لعدم كفاية المسكوكات الذهبية المصرية ، لدرجة ان تعددت الشكاوى بسبب ذلك ••• « فرفع رئيس جمعية المنتجين بالاسكندرية مذكرة الى وزير المالية بخصوص شكاوى تجار الاسكندرية ، من صعوبة تداول الجنيهات المصرية بالأقاليم ، وان الحكومة تعالج ذلك ببطء ولكن من الواجب على الحكومة اصدار دفعة جديدة من العملات المصرية من الذهب » •

على كل حال أدى السماح بتداول ثلاث عملات أجنبية بصفة مؤقتة الى أن أصبح الجنيه الانجليزي كالعادة متربعا على هذه العملات حتى الجنيه المصرى ، وتبوأ مركز الصدارة والشيوع فى

التداول لأنه كان يقدر بأقل من قيمته ، وظل كذلك حتى قيام الحرب العالمية الأولى في ضرب كل العملات الذهبية في مصر ، ففي كل عام وفي الخريف بالذات يشتد الطلب على الذهب من انجلترا لتمويل محصول القطن ، ففي الفترة من ١٩٠٠ حتى ١٩١٣ استوردت مصر سنويا في فصل الخريف من لندن أثانا بما يعادل ٧٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه من الذهب ، ويرجع ذلك تبعا لازدياد حجم المحصول وارتفاع الأسعار ، وهذه الجنيهات الذهبية التي كانت تستورد في أثناء محصول القطن سنويا من انجلترا ، كان يعاد تصديرها خلال باقي شهور السنة ، لدفع أثمان الواردات المصرية التي كانت تأتي من الخارج سواء من الأدوات المصنوعة أو المواد الغذائية ، بعد أن فقدت مصر أهميتها كمنتج للمواد الغذائية لكل سكانها وتحول الاقتصاد المصري ابتداء من ستينيات القرن التاسع عشر الى اقتصاد يستورد بعضا من المواد الغذائية ٠

واذا كان هذا الاصلاح النقدي لم يمنح مصر عملة وطنية مستقلة الا أنه رغم ذلك أنهى تعدد العملات المتداولة فيها ، وآمن البلاد من اضطراب أسعار هذه العملات ، وتدهور قيمتها ، كما حدد ذلك القانون بصفة نهائية دور الفضة بأن جعلها مجرد عملة مساعدة ، وأيضا منع ما كان ينتاب العملة من التزييف وسوء السك ، كما كان من نتيجته على وجه العموم حصول البلاد على كميات من النقود تكفي حاجة المعاملات وكان لذلك أثر واضح في تسهيل حركة المبادلات الداخلية والخارجية على السواء ٠

وهكذا بعد اصلاح ١٨٨٥ ، أصبح الجنيه الانجليزي السائد المستعمل في كل المعاملات المصرية وأصبحت الجنيهات المصرية بمثابة نقد تعدادي فقط ، بعد أن توقف سك الجنيهات المصرية بعد ١٨٩١ ، وبذلك أصبح هناك ارتباط بين العملة المصرية الممثلة في الجنيه المصري ، والعملة الانجليزية الممثلة في الجنيه الاسترليني ٠

وقويت الرابطة بين العملة المصرية والعملة الانجليزية ، بانشاء البنك الأهلى المصرى فى ٢٥ يوليو ١٨٩٨ ، فى عهد عباس حلمى الثانى ، برءوس أموال انجليزية ومنح البنك امتياز واحتكار اصدار البنكنوت القابل للتحويل الى الذهب (أى بدون سعر الزامى) على أن تكون مغطاة حتى النصف ذهبا ، ويضمن النصف الآخر بأوراق مالية تعينها الحكومة ، ويحتفظ بالذهب فى البنك الأهلى فى مصر ، أما السندات فيجوز الاحتفاظ بها فى لندن ، ومن ثم تتاح للبنك فرصة ادخال الاسترلينى فى غطاء أوراق البنكنوت ٠ وكان اعطاء البنك حق اصدار البنكنوت جزءا من السياسة الانجليزية للتحكم فى حجم وقيمة النقد المتداول فى مصر ، كجزء من سياستها الاقتصادية فيها ٠

وحتى سنة ١٩١٤ ظل سعر أوراق البنكنوت اختياريا ، فكان الدائن غير ملزم بقبولها ، وفاء بدينه بينما كان البنك ملزما بصرفها ذهبا ، وكان تداول البنكنوت قليلا ، قبل الحرب العالمية الأولى ، لأن الناس لم يكونوا قد تعودوا استعمالها ٠ ولذلك بقيت للنقود المعدنية الغلبة فى التداول حتى ١٩١٤ ٠

وباندلاع الحرب العالمية الأولى ، قام أصحاب الودائع بسحب نقودهم من البنك بسبب قيام الحرب ، ولذلك صدر مرسوم فى ٢ أغسطس ١٩١٤ ، باعطاء أوراق البنكنوت سعرا الزاميا ، وبذلك مرت مصر مباشرة من نظام السعر الاختيارى الى نظام السعر الالزامى للبنكنوت ، وعدم صرف البنك الأهلى له بالذهب واجبار الأفراد على التعامل به ، وبذلك اختفت النقود الذهبية بفعل قانون جريشام وكذلك اختفت مقادير من النقود الفضية اذ اكتنز معظمها ، وهكذا عملت انجلترا منذ الاحتلال على تحقيق تبعية النقد المصرى لها كجزء من تبعية الاقتصاد المصرى للاقتصاد الرأسمالى البريطانى ٠

٤ ـ الموازين والمكاييل والمقاييس :

كما كان للتفاوت الذى حدث للعملة أثر على حركة التجار فى السوق المصرية كذلك كان للتلاعب الذى كان يحدث فى الموازين والمكاييل أثر فى الحركة التجارية داخل ذات السوق ، خاصة ان الحركة التجارية داخل أية سوق لا يمكن أن تزدهر الا فى ظل جو من الأمن والاستقرار ·

والموازين والمكاييل والمقاييس لها دور مهم داخل أية سوق ، فهى المعايير التى يتم على أساسها تحديد قيمة وأثمان السلع ، وبذلك فلها دور داخل السوق ، خاصة بعد انقضاء نظام المقايضة ·

وتعرضت الموازين والمكاييل والمقاييس فى مصر لعدة تغييرات منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى ادخال النظام العشرى فى عهد الاحتلال ، فعمل محمد على ، على اســتخدام الموازين والمكاييـل والمقاييس الأميرية بهدف بعث الطمأنينة فى نفوس الرعية وتأمينهم من ظلم موظفى الشئون وبذلك قضى على التفاوت الذى كان موجودا بالموازين والمكاييل والمقاييس واستمر الحال حتى جاء سعيد باشا فأصبحت الموازين والمكاييل موحدة وسهلة التقدير والتقويم ·

وجاء عهد اسماعيل ، وكان بمصر عدة مقاييس وموازين ، ومن المقاييس الذراع البلدى (لقيـاس المنســوجات البلدية) والذراع الاسلامبولى (لقياس الجوخ) والهنداسة لقياس أنواع الشيت ، ولكن هذه المقاييس كانت عديمة الترتيب صعبة الحسابات لعدم انتسابها لقوانين ثابتة ، هذا فى نفس الوقت الذى كانت تستعمل فيه الدول الأوربية المتر ·

أما المكاييل ، فكانت وحدتها الأردب والكيلة والويبة ، وأضيفت اليها مكاييــل مستجدة فى عهد الخديو اســماعيل لحماية البائع

والمشترى ، أما الموازين فكانت وحدتها حبة القمح ومنها القيراط (أربع حبات) والدرهم (يعادل ستة عشر قيراطا) ومن الدرهم تكونت الأوقية والرطل والقنطار ، وعندما اتسعت التجارة مع الدول استعملت الأقة (تساوى ٤٠٠ درهم) والقنطار السكندرى ويساوى ١٠٠ اقة والجرام ويساوى ٣٢ر٠ من الدرهم ، كما استعمل الكيلو جرام المعبر عنه باللتر ويساوى ٣٢٠ درهما ٠

ومن الجدير بالذكر ان عصر اسماعيل شهد أول محاولة لادخال النظام العشرى فى الموازين والمكاييل فى مصر ويرجع ذلك لاستخدامه فى معظم الدول التى كانت على علاقة تجارية بمصر ، هذا الى جانب اعتناق اسماعيل للمدنية الغربية من ناحية ، وكثرة أعداد الأجانب الذين كانوا يعملون فى التجارة بمصر من ناحية أخرى ٠

وبالرغم من ذلك الا ان المناخ المصرى كان غير مهيأ فى ذلك الوقت ولم يكن على الدرجة المطلوبة من الاستعداد لتقبل ذلك النظام ، ولذلك ذهبت الفكرة أدراج الرياح ، طوال عصر اسماعيل ولم نسمع عنها الا مع بداية الاحتلال ، حيث تشكلت لجنة فى ٣ سبتمبر ١٨٨٣ عهد اليها بحث ادخال النظام العشرى الى مصر ٠

وفى خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، أخذ يطبق النظام العشرى فى الموازين والمكاييل فى مصر ، وكان فى استعماله افادة للتجارة ، ولكنه لم ينتشر فى أنحاء مصر الا بالتدريج ٠ وبعد ادخال النظام العشرى ، قررت الحكومة المصرية استعمال الموازين بدلا من المكاييل فى بيع الحبوب لدقتها ٠

وكان الهدف من ادخال النظام العشرى ، وضع حد للتفاوت الذى كان منتشرا فى مصر فى الموازين والمكاييل والناتج عن عمليات غشها وتزييفها على يد الأجانب ٠

وبالرغم من ادخال هذا النظام الا أن الشكاوى كانت تتوالى على أجهزة الادارة يوميا من جراء عمليـات غش وتزييف الموازين والمكاييـل التى استشرت بين الأجانب بدرجـة كبيرة عنهـا بين المصريين ، فأصبحوا يمتلكون كثيرا من الموازين والمكاييل بعضها للشراء ويكون بالطبع كبير الحجم وبعضها الآخر للبيع ويكون صغير الحجم ، وهذا بالطبع يضر بالبائع والمشترى على السواء ويرجع استشراء ظاهرة تزييف وغش الموازين والمكاييل بين الأجانب لأنه كان لا يجوز محاكمتهم فى المحاكم الأهلية ، وليس للمحاكم المختلطة اختصاص فى العقوبات الا فى المخالفات أى أنها لا تستطيع أن تعاقب بأكثر من غرامة جنيه واحد وحبس سبعة أيام ، وهذا العقاب لا يكفى فى أحوال الغش العمد ، وكتبت غرفة التجارة فى القاهرة الى كرومر تطلب توحيد الموازين والمقـاييس بمصر واتخاذ التدابير اللازمـة لضبطها ومنع وقوع الغش فيها .

ولتلافى حالة الغش والتلاعب فى الموازين والمكاييـل التى اجتاحت الأسـواق المصرية ، فى فترة الدراسة أنشأت الحكومة « مصلحة الموازين والمكاييل » وألحقت بادارة الطبيعيات بمصلحة عموم المساحة فى سنة ١٩١٤ ، وتقوم هذه المصلحة بضبط جميع الموازين والمقاييس وآلات الوزن فى القطر المصرى ، عن طريق موازين ومقاييس رسمية تتخذها .

ومن دراسة الموازين والمكاييل فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، نجد انهـا أخذت تتحول الى الأخذ بالنظم الغربية وبالذات النظام الفرنسى ، بهدف القضـاء على التفاوت وعمليـات الغش والتزوير فى الموازين والمكاييل التى كانت سائدة فى فترة الدراسـة ، الا ان ادخال هذا النظام لم يحقق الاصـلاح الكامل المنشود ، فظل الأجانب يحترفون هوايتهم المعروفة بتزييف الموازين والمكاييل بهدف تحقيق أكبر قدر من الربح ، غير عابئين بالجزاء

البسيط الذى كان يوقع عليهم ، وقد حقق لهم ذلك أرباحا طائلة على حساب السوق المصرية والتاجر المصرى ٠

مجالات التجارة :

كان للتجارة مجالات متعددة فى فترة الدراسة ، منها تجارة الأقطان وتجارة الغلال ، وتجارة المواشى ، وتجارة الأسماك ، وقد افردت لها فصلا خاصا ، تحت عنوان « الأسواق فى مصر » وسوف أتناول هنا المجالات الأخرى وهى :

تجارة الأزياء والملبوسات والأدوات المنزلية :

من المعروف أن الأجانب كانت لهم الغلبة فى تجارة الأقطان ، وكما سيطروا على تجارة الأقطان سيطروا أيضا على تجارة استيراد المنسوجات والملابس الجاهزة ، والتى جنوا من ورائها أرباحا وفيرة ، ولذلك انتشروا فى المدن المصرية المهمة ، يقيمون لها المحلات الضخمة والشركات المختلفة التى تحكمت فى هـذه التجارة ومن المحـلات التجارية التى امتلكها الأجانب بالاسكندرية « محلات هانو الكبرى » وكذلك محل الخواجة ماير وشركاه ومنها بالقاهرة محلات منشستر ، وكذلك محل ايبليكجيـان الذى كان مركزه الرئيسى فى منشستر وفتح له فروعا فى الولايات العثمانية والقاهرة ، وكانت هناك محلات تجارية لها فروع فى أكثر من مدينة ، منها محلات « س ٠ استين » التى كان لهـا فروع بالاسـكندرية والقاهرة ٠ وكذلك محلات « دراكوبولو » كان لها فروع بالاسكندرية وطنطا ٠

أما عن أشهر محلات امتلكهـا الأجانب فى مصر ، « محلات شملا الكبرى » فقد أسستها أسرة شملا اليهودية ، وذلك عندما اشترك كليمان شملا مع شقيقه دافيد وفيكتور فى اقامة هذه المحلات لتجارة الملابس بمدينة القاهرة فى ١٩٠٧ ٠

وكذلك محلات شيكوريل الكبرى المشهورة فى مصر ، التى تأسست فى ١٨٨٧ على يد أسرة شيكوريل اليهودية التى استقرت فى مصر منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وأصبحت أسرة مصرية ، ومن خلال ملفات المستخدمين بمحلات شيكوريل يتضح أن الأجانب سيطروا على معظم الوظائف بها ، الى جانب الوظائف الادارية الكبرى ، ولم يترك للمصريين سوى الوظائف القليلة الأهمية ٠

•

وغير محلات شيكوريل وشملا ، كانت هناك محلات سليم وسمعان صيدناوى التى تأسست بموجب القانون الانجليزى ، والتى سجلت فى لندن تحت رقم ٩١٧٦٨ بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٠٧ ٠ وقبل تسجيل محلات سليم وسمعان صيدناوى فى لندن ، كانت هذه المحلات تعمل بنشاط فى نفس أنواع التجارة التى عملت بها بعد تأسيسها كشركة ، وكان لها فرعان بالقاهرة أحدهما بالأزبكية والآخر بالموسكى وقد تركز نشاطها فى تجارة جميع أصناف الملابس والأزياء وما يتبعها من جميع الأصناف الضرورية من الحرابر والأجواخ والستائر والخردوات ٠

•

أما عن دور المصريين فى هذا المجال التجارى ، فكانت مساهمتهم فيه محدودة ، لا يمكن مقارنتها بأى شكل بنشاط الأجانب فرأس المال الوطنى الذى استخدم فى تجارة الأزياء والملبوسات كان ضئيلا وتركز فى مجال تجارة المانيفاتورة بصفة خاصة التى انتشرت فى أنحاء القطر المصرى ، والى جانب ذلك كانت هناك محلات وطنية لها نشاط يكاد يضارع المحلات التجارية الأجنبية منها « محل يوسف وأحمد الجمال » الذى كانت له فروع بالاسكندرية والقاهرة والمنصورة وطنطا ، الا أن هذه المحلات كانت محدودة جدا ٠

وبذلك يتضح لنا سيطرة الأجانب على نوع مهم من تجارة مصر الداخلية ، الا وهى تجارة الأقمشة والمنسوجات والخردوات وكافة الأدوات المنزلية وغيرها من المفروشات حتى كادت هذه السوق أن تكون حكرا عليهم ، وحقق الأجانب من وراء هذا النشاط التجارى أرباحا طائلة . خاصة ان هذه التجارة شهدت رواجا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . ويرجع ذلك لطبيعة العصر ، الذى شهد ارتفاعا فى مستوى معيشة قطاع عريض من الشعب وأدى الاحتكاك بينهم وبين الأجانب الى محاولة تقليدهم فى نمط معيشتهم وملبسهم ومسكنهم ، واضعين فى اعتبارهم ان هذا هو التحضر ، والى جانب ذلك كان لكثرة أعداد الأجانب فى الاسكندرية والقاهرة وعواصم الاقاليم ، أثر فى نمو هذا المجال التجارى ، فكل ذلك زاد من الطلب على الأزياء والملبوسات ، التى كانت تستورد من الخارج ، ولذلك أقيمت المحلات التجارية التى كانت فى معظمها أجنبية ، وكانت كل منها تراعى فى اختيار الجهة التى تستورد منها البضاعة ميولها الخاصة ومهارة مستخدميها ، وتصارعت ككل من أجل الحصول على أحسن الأماكن لتصريف بضائعها ، وفى النهاية تستطيع ان نقول ان الأجانب قد أدخلوا الى مصر أزياء حديثة الطراز وصورا من حضارة المجتمع الأوربى .

تجارة المعدات والآلات :

مما لا شك فيه أن فترة الدراسة ، شهدت تطورا فى مجالات الخدمات ، سواء فيما يتعلق بمرافق النقل أو ما يتعلق بالمجال الزراعى أو غيره من المجالات الأخرى ولمسايرة هذا التطور كان لابد من أن تتوفر الآلات التى تستخدم فى كل مجال ، ولما كانت مصر تفتقد الى مصانع داخلية لانتاج الآلات والماكينات وغيرها ، اتجهت النية الى استيرادها من الخارج وعلى يد أجنبية .

فمنذ ان شرعت الحكومة المصرية فى مد خطوط السكك الحديدية بالقطر المصرى والتجار الأجانب يتعهدون بتوريد كل ما تحتاجه من آلات وعربات سكك حديد ، وقاطرات ، وقضبان سكك حديد ، ففى عهد عباس باشا الأول تعهد الخواجة روبرت طوربن ، بتوريد أصناف الحديد الى الحكومة المصرية . وكذلك الخواجة روستى قام بتوريد الطلمبات الى الحكومة المصرية ، وأيضا تعهد الخواجة بتلر وشركاه بتوريد قضبان السكك الحديدية من انجلترا .

وبذلك سيطر رأس المال الأجنبى على هذا المجال التجارى منذ البداية وبعد ذلك أنشئت شركات برأس مال أجنبى للعمل فى هذا المجال ، ومن هذه الشركات « الشركة العمومية للكهرباء والميكانيكا » التى تأسست فى ١٢ مايو ١٩٠٦ للاشتغال بجميع الأعمال الكهربائية وبيع وشراء الأدوات والآلات بكافة أنواعها ، وكذلك شركة السباخ المصرية التى تكونت فى ١٣ مارس ١٩٠٩ ، والتى اشترت من شركة المجارى Cairo Sewage Transport Co. مشروع نقل المخلفات العضوية فى مدينة القاهرة وفى داخلية بلاد القطر المصرى بما فى ذلك الآلات ودواب النقل والعربات .

والى جانب ذلك افتتح الأجانب شركة للتجارة فى الآلات الزراعية وآلات رصف الطرق والشوارع والماكينات البحرية واستيراد وبيع قطع الغيار اللازمة لها ، وقد بدأت هذه الشركة أعمالها عندما قام بتأسيسها مستر ستينمان ومباردى شركاؤهم فى مدينتى القاهرة والاسكندرية ١٩١٠ (*) . ثم اتسع نشاطها بعد ذلك

(*) قبل تأسيس هذه الشركة كان محل ستيفمان وعزيز جرجس مباردى وشركاهم بالاسكندرية يعمل الوكيل الوحيد عن ورشة وولتروودد الأمريكية . انظر المقطم : ٢٤ يوليو ١٨٩٤ .

وأصبحت لها فروع فى بعض من عواصم الأقاليم مثل أسيوط والمنصورة وبور سعيد والمنيا لممارسة عرض وبيع وتوزيع الآلات الزراعية بأنواعها وقطع الغيار اللازمة لها ٠

والى جانب ذلك كانت هناك المحلات التى تعمل فى هذا المجال التجارى وتملكها الأجانب ، التى تركزت بصفة خاصة بالاسكندرية ، ومنها « الشركة الهندسية » فى كرموز بالاسكندرية لبيع الوابورات والطلمبات ، وكذلك شركة مولند مهندسين التى قامت ببيع كل الآلات الزراعية ٠

تجارة التوريد الى المصالح الحكومية :

سيطر الأجانب ، سيطرة تكاد تكون تامة على عمليات التوريد للمصالح الحكومية خاصة فى كل ما يستورد من الخارج وهذه التجارة تأتى عن طريق المناقصات التى تعلن عنها المصالح الحكومية عن الأصناف التى تحتاجها مصالحها ، وبالتالى يتقدم التجار بالعطاءات المختلفة لتوريد هذه الأصناف وفقا للأصول واللوائح التى تحكم هذه العملية ، فكانت المصالح الحكومية تملى على التاجر المواصفات اللازمة لها . وبعد احضار التاجر لها ، يتم الكشف عنها بمعرفة أفراد متخصصين ، واذا وجدت مطابقة للمواصفات المطلوبة ، يتم قبولها ويتم دفع الثمن بعد مدة تتحدد فى العقد من البداية ، واذا وجدت المواصفات غير مطابقة فتبقى على ذمة التاجر ٠

أما التجار الوطنيون الذين عملوا فى تجارة التوريد للمصالح الحكومية ، فنشاطهم كان محدودا ولا يقاس بأية درجة بنشاط الأجانب ، واقتصر نشاطهم المحدود فى توريد السلع الداخلية مثل توريد السيرج والزيت الحار لجنود الجيش ٠

واذا كانت ظاهرة اعتماد مصالح الحكومة المصرية فى توريد مهماتها على التجار الأجانب ، ظاهرة واضحة فى ذلك الوقت ، وهذا كان أمرا طبيعيا لغياب التاجر الوطنى المتمرس ، لكن هذا الأمر كان فى غاية الخطورة ، وتكمن هذه الخطورة فى اعتماد أحد أجهزة الدولة المهمة وهو الجيش والأسطول اللذين يتوقف عليهما أمن وسلامة البلاد ، على التجار الأجانب فى توريد احتياجاتهما من أسلحة وذخائر وغيرها ، فرخص للخواجة بتلر وشركاه « بتوريد ٤٥٥ بندقية بسنجة لزوم البيادة و ٢٣٨ قربانة بسنجة كذلك لزوم الخيالة ، وقالب لزوم صناعة الرصاص المخروط الشكل » ، وكذلك كان الخواجة بسترى متعهدا بتوريد الملابس العسكرية للقوات المحاربة .

ومن أهم الشركات الانجليزية التى عملت بتجارة التوريد للجيش شركة « ووكر وميماركى ليمتد » التى تأسست فى ١٥ ديسمبر ١٨٩٧ ، وتركز نشاطها فى توريد كل ما يحتاجه الجيش ، الى جانب العمل فى مجالات تجارية مختلفة منها المشروبات الروحية والملابس والأزياء وغيرها .

تجارة البترول ومشتقاته :

سيطر الأجانب على تجارة البترول ومشتقاته من السولار والغاز والكيروسين والبنزين وغير ذلك ، وأسسوا لذلك مراكز كبيرة للتخزين والتوزيع برءوس أموال كبيرة ، منها مخزن انجليزى تأسس فى سنة ١٩٠٧ برأسمال قدره « ٣٠٠٠ » جنيه انجليزى ، وكذلك « شركة آبار الغاز الانجليزية ليمتد » التى تأسست بلندن فى ٦ يوليو ١٩١١ لاستغلال آبار البترول فى منطقة البحر الأحمر ، وحصلت هذه الشركة على امتيازات كبيرة ، مما دعا الى اتساع مجال أعمالها .

تجارة الأدوية والمواد الكيماوية المختلفة :

لقد كانت هناك الصيدليات المنتشرة فى عموم مصر ، والتى امتلكها الأجانب والوطنيون على السواء ، وامتلك الأجانب فى مصر الشركات الكيماوية والدوائية الكبيرة منها « الشركة المساهمة لمخازن الأدوية المصرية » التى تأسست فى ١٦ أبريل سنة ١٩١٤ ، لتعمل بتجارة المصنوعات الكيماوية والصيدلية والقيـــام بجميع الأعمـال التجارية المتعلقة بها .

تجارة البقـــالة :

مما لا شك فيه ان البقالة انتشرت فى كل مكان فى مصر ، من أصغر قرية الى أكبر مدينة . ومارسهـــا الوطنيون الى جانب الأجانب ، بحيث انه ما من قرية أو مدينة الا وقد شملتها هـذه التجارة ، ومن الجدير بالذكر ان اليونانيين كان لهم نشاط متفوق فى مجال البقالة عن غيرهم من الأجانب ، الذين عملوا فى مجـال تجارة البقالة ، وعمل اليونانيون الى جانب البقالة بتجارات أخرى مثل العطارة والخردوات وغيرها ، فقد أضـــــاف الخواجة نيقولا نيكتيابيدس الى مخزن بقالته بالموسكى محلا للحلويات ، وجلب الى محله كثيرا من أكاليل الزواج والبراقع الرفيعة والشموع وغيرها .

أما الوطنيون ، فعملوا فى هذا المجال ، كل فى محل اقامته ، وكونوا لذلك شركات تضامن فيما بينهم منها « شركة عبد البارى والحصرى » بميت غمر دقهلية ، التى تأسست بمقتضى عقد بين كل من محمد أفندى عبد البارى التاجر بميت غمر والشيخ عمر الحصرى التاجر بها أيضا فى مارس ١٩٠٣ لتقوم بالاتجار فى أصناف العطارة والبقالة .

والى جانب ذلك كانت هناك تجارات مختلفة منهـــا تجارة الأحذية ، والخمور وتجارة الروائح العطرية ومستحضرات التجميل وتجارة الأخشـــاب والورق وقد ساهم الأجانب فى تجارة الورق فأسسوا « شركة المطبوعات المصرية » فى ١٦ مايو ١٩٠٦ ، لتقوم بانشاء واستغلال المطابع ودور النشر والمكتبات ومحال بيع الأدوات الكتابية أيا كان نوعها ٠

وبذلك نجد أن الأجانب وضعوا يدهم فى كل تجارة فى مصر فى فترة الدراسة وأسسوا لها الشركات المتخصصة ، فأسسوا شركة معامل بيرة التاج فى بروكســـل فى ١٥ مايو ١٨٩٧ لصنع الجعة بكافة أنواعها والاتجار بها ، وأنشأت مصنعين فى الاسكندرية أحدهما للجعة والآخر للمالت وتتاجر فيهما وكذلك أسسوا شركات للاتجار فى الملح ، ومنها شركة ملح بور سعيد ليمتد التى تأسست فى ١٤ ديسمبر ١٨٩٩ ، وشركة الملح والصودا المصرية ليمتد المنشأة بلندن فى ٢٧ أكتوبر ١٨٩٩ ، وكذلك شركة الملح المتحدة المصرية ليمتد المؤسسة بلندن فى ٣٠ يولية ١٩٠٧ ٠

وكذلك أسسوا شركات لضرب الأرز والاتجار فيه منها شركة مضارب الأرز برشيد والاسكندرية التى تأسست فى ١٨ ديسمبر ١٩٠٥ ، لانشـــاء واستغلال مصانع لضرب الأرز فى مصر والاتجار بهذا الصنف وتوريده وتصديره والقيام بجميع العمليات والصناعات المتعلقة به ٠ هذا الى جانب سيطرة الأجانب على كل الشركات التى قامت بتجارة الأقطان تصديرا واستيرادا والتى سوف نتعرض لها فى حينها ٠



وبعد أن تعرضـــنا للمعوقات التى واجهت التجارة الوطنية الداخلية ، يتضح لنا مدى عرقلتها لحركة التاجر الوطنى ، هذا فى الوقت الذى تحرك فيه التاجر الأجنبى بكل حرية لا يخضع لأداء ضريبة ، مما أدى الى عدم مساواة التجارة الوطنية مع تجارة الأجانب التى اتسعت دائرتها فى القطر المصرى . فكانت العوائد المفروضة على التاجر الوطنى لا يخضع لها التاجر الأجنبى ، والى جانب ذلك كانت هناك عوائد منها عوائد الملاحة وعوائد الأوزان ، وعوائد الدخولية ، قللت من حركة التاجر الوطنى ، فى حين كان الأجانب لا يخضعون لها ، سواء بالطرق القانونية أو غير القانونية ، وحتى اذا مستهم بشيء فلا تبلغ درجة مساسها بالتاجر الوطنى وكذلك أدى التفاوت فى كل من الموازين والمكاييل ، وكذلك قيمة العملة الى عدم توفر الاستقرار المطلوب والمفيد للتجارة ، فكل ذلك عمل على انفراد الأجانب بمعظم الأعمال التجارية فى مصر ، تاركين قدرا بسيطا منها ليمارسه الوطنيون والشوام والمغاربة ، وقد أفسح لهم المجال ، باتجاه المصريين لاستثمار رءوس أموالهم فى مجالات الاستثمارات العقارية من شراء أراض ، وزراعة المحاصيل النقدية . وهذا أدى بالتالى الى سيطرة الأجانب على معظم المجالات التجارية بينما لعب المصريون دور الشريك الصغير فى التجارة الداخلية .



الفصـل الثـانى

الأسـواق فى مصر
فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر

مما لا شك فيه ان المتعرض لدراسـة التجارة الداخلية لأى بلد ، لابد له من دراسة الأسواق باعتبارها ميزان تحديد الأسعار ، والأسواق قديمة كالتجارة وكانت نشأتها فى معظم الحالات نوعا من الظواهر العارضة فى النشاط البشرى فملتقى الطرق الرئيسية ، ومعبر النهر والمجتمعات الدورية لاقامة الألعاب أو احياء الذكريات كمولد القديسين والأنبياء ، كل هذه العوامل سـاعدت على تهيئة فرصة ثمينة للمبادلات وبالتالى قيام سوق قد تكون بدورها عاملا أساسيا أو مساعدا لقيام مدينة جديدة أو نمو أخرى قديمة (*) .

(★) ، هذا ما ينطبق على نمو مدينة الزقازيق مركز مديرية الشرقية والتى تقع على بحر مويس وهى من المدن المصرية الحديثة التى بنيت فى زمن محمد على باشا وكان فى موضعها سد فى البحر لاجل الرى فأراد أن يعوض عنه بقناطر لتسهيل الرى فاحضر العمال فاقاموا هناك فى أعشـاش بنوها على =

وكلمة سوق تشمل كل مكان معد للبيع والشراء سواء أكان خاصا أم عاما مرخصا به من الحكومة يلتقى فيه البائعون والمشترون بانتظام كل اسبوع لقضاء حاجاتهم ، وبعضها دائم يعقد يوميا كالسواحل وبعضها أسبوعى ، وقد تقام السوق بأى مكان حيثما اتفق أو على الطرق العامة أو على أرض فضاء مسورة أو غير مسورة أو تكون السوق بناء مستوفيا لكافة الشروط والمستلزمات التى تشترطها الحكومة لاقامة الأسواق العامة ·

وفى مصر كما فى سائر بلاد المشرق أسواق تعقد مرة أو مرات فى الأسبوع يجتمع فيها أهل القرى بما لديهم من الماشية أو المحصولات أو السلع يبيعون ويشترون ويتبادلون فى ساحات معدة لذلك فى أواسط البلاد أو القرى بلا أبنية يأوون اليها ، وظل الأمر مستمرا على هذا الحال حتى تم انشاء شركة الأسواق المصرية والتى بدأت تنشىء الأسواق فى أنحاء القطر المصرى وتولت تنظيمها عام ١٨٩٨ وقد حصلت الشركة على امتياز اقامة أسواق المواشى وأذن لها باقامة أسواق أخرى لبيع المحصولات والبضائع عموما فى النقط ذاتها · وتعددت الأسواق فى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، والتى استمرت على طول الخط من الريف الى المدينة ، وتنقسم الى عدة أنواع :

١ ــ الأسواق العمومية (اسبوعية ــ يومية) ·
٢ ــ الأسواق الموسمية ·
٣ ــ أسواق المواشى ·
٤ ــ أسواق الأسماك ·
٥ ــ أسواق الغــلال ·
٦ ــ أسواق الأقطـان ·

= جانب البحر وجاءهم بعض الباعة فاقاموا معهم لبيع أصناف الطعام لهم فأصبح المكان قرية وأخذت العمارة تزيد بعد اتمام القناطر حتى بلغت ما هى عليه الآن (الهلال السنة الاولى ــ العدد الأول ، أول سبتمبر ١٨٩٢ ، ص ١٦) ·

أولا : الأسواق العمومية

١ - أسواق الريف (الاسبوعية) :

فى معظم أنحاء ريف مصر أسواق محلية صغيرة اسبوعية يتعامل فيها الأهالى والتجار ، وهذه الأسواق تسير على هذا المنوال فى سد حاجات السكان المحليين منذ عهد بعيد ٠

وقد اتخذت كل قرية من قرى مصر يوما من أيام الاسبوع سوقا لها ، فسوق قرية ببا (من مديرية بنى سويف) مثلا يوم الخميس من كل أسبوع وتباع فيها أنواع الحبوب والمواشى وثياب القطن والصوف واللحم والعقاقير وحصر الحلفاء والقفف والليف والحبال والدخان البلدى والبطيخ ونحو ذلك مما هو معتاد بيعه فى الاسواق الريفية ٠ وفى نفس الوقت الذى تتخذ فيه قرية ما يوما من أيام الاسبوع ليكون سوقا لها ، نلاحظ أن القرى المجاورة لها ، لا تتخذ نفس اليوم سوقا ، بل تتخذ أحد أيام الاسبوع الأخرى ، فقد التمس أهالى القرى المجاورة لقرية البيضة (بمركز السنبلاوين) والتى كانت تقام سوقها كل يوم أربعاء قبل اقفالها - أنه اذا عزمت الحكومة على اقامة سوقها بصفة رسمية فتكون اقامتها فى كل يوم (اثنين) لأن سوق دكرنس القريبة من هذه البلدة كانت تقام فى كل يوم (أربعاء) وفى اليوم التالى تقام سوق السنبلاوين القريبة منها ٠ وهكذا على مدار الاسبوع تعقد الأسواق فى القرى ٠ ولم تكن سوق القرية تقتصر على سكانها فقط ، بل كان يشارك فيها سكان القرى المجاورة الذين يرغبون فى تسويق منتجاتهم ففى يوم السوق يحمل الفلاحون ما يفيض عن حاجاتهم من منتجاتهم ليستبدلوا بها ما يحتاجون اليه ، وكان التجار بدورهم ينتقلون من سوق قرية الى سوق أخرى حتى اذا انتهى الاسبوع أتموا دورتهم ، ثم يبدءونها فى الأسبوع التالى بنفس النظام وبنفس المواعيد ٠

وفى نفس الوقت الذى تقام فيه أسواق اسبوعية فى القرى كانت هناك بعض قرى لا تتمتع باقامة هذا النوع من الأسواق ، وهذه كانت قليلة ، ويرجع ذلك الى قلة عدد سكانها ، ولصعوبة الاتصال بينها وبين القرى المجاورة لها ، مما لا يتيح لها اقامة سوق تمكنها من تكوين دورة سوقية اسبوعية مع القرى المجاورة واعتمدت هذه القرى فى تسوقها على أسواق القرى أو المدن الأقرب لهـا ، فقد كان أهالى شبشير (*) يتسوقون من سوق منوف ، وكان أهالى سندوب (**) يتسوقون من ناحية المنصورة ·

والى جانب ذلك كانت هناك،قرى لم تنل نصيبها من اقامة أسواق اسبوعية بها ، ولكنها عوضت عن ذلك باقامة سويقة دائمة بها ، والسويقة هى مصغر سوق وهى سوق محلية تقام فى القرية فى أرض فضاء يتعامل فيها القرويون بالبيع والشراء ، بصفة غير رسمية لتصريف الحبوب والمنتجات الحيوانية والطيور ومنتجاتها والخضر والفواكـه ، أما الحيـوانات والدواب فلا تعرض الا فى الأسواق العمومية ، ولا تحصل على ما يباع فيها رسوم ·

فقد تمتعت قرية الضبعية(***) بسويقة دائمة ومن الملاحظ ان تلك القرى كانت أكبر حجما ، وأكثر عددا من السكان عن القرى الأخرى ، وفى تلك الفترة تخصص سكان بعض القرى فى مجال معين من مجالات التجارة الريفية ، فقد تخصص أهالى قرية « آبة الوقف » (****) فى تجارة الأغنام ، فكانوا يسافرون الى آخر الصعيد الأوسط لشرائها ويعلفونها حتى تسمن فيأتون بهـا الى القاهرة

(★) شبشير : احدى قرى مديرية المنوفية ، بمركز اشمون جريس ،

(★★) سندوب : قرية من مديرية الدقهلية بقسم نوسا الغيط ·

(★★★) الضبعية : قرية من قسم قوص بمديرية قنا ·

(★★★★) آبة الوقف : من كورة البهنسا وهى من مديرية المنيا بقسم بنى مزار فى غربى النيل ·

ليربحون فيها كما يفعل أهل ناحية سنبو (*) ، والتى تكسب أهلها من الفلاحة والتجارة ولاسيما فى الأغنام ، فقد اعتنوا بتجارتها وتسمينها حتى صار ذلك مشهورا عند أهل مصر ، لأنهم يشترونها ويسمنونها حتى تبلغ الحد الذى يريدونه من السمن ثم يتقدمون بها الى القاهرة فيبيعونها بأغلى الأثمان ، ولاشتهارهم بذلك صار غيرهم من تجار الأغنام اذا أراد الترغيب فى غنم يدعى انها سنباوية . وكذلك تخصصت أرمنت ببيع الكلاب المشهورة بالأرمنتية ، وهى نوع صالح للتأديب والحراسة .

وقد كانت سوق القرية ، وما زالت ، تنقسم الى أقسام حسب السلع التى تباع فيها ، فالمتبع أن كل فئة من التجار تعمل بتجارة معينة تجتمع فى مكان خاص بها فى السوق ، فقسم لتجار الحبوب ، وآخر للحوم ، وثالث للمواشى ، ورابع للغلال وهكذا . وأما عن الرسوم التى كان يتم تحصيلها فى الأسواق العمومية فلم تحصل رسوم على ما يباع ويشترى فى الأسواق سواء أكانت أسواق شركة الأسواق أم أسواق الأفراد ولكن تحصل رسوم مقررة على ما يخرج منها من حيوانات ودواب وأغنام وجمال أما ما يدخل هذه الأسواق خلاف ذلك من سلع وحبوب وطيور فتحصل عليه أرضية .

٢ ـ أسواق المدن (اليومية) :

وكما كانت هناك أسواق أسبوعية فى الريف ، كانت بكل مدينة على الأقل سوق أسبوعية يتم فيها تبادل السلع بين المدينة صاحبة السوق والمدن والقرى التى تحيط بها ولعبت تلك القرى دورا لا بأس به فى احياء هذه الأسواق ، كمصدر اعداد لها بالبضائع الريفية ، فمدينة قنا كان يجلب اليها من بضائع القرى الفواكه

(*) سنبو : بلدة من قسم منفلوط بمديرية أسيوط .

والخضر والسمن واللبن والجبن وغيرها . والى جانب هـذا كان أهالى القرى المجاورة للمدن كالقاهرة يتعيشون من بيع السلع بها فيحملون متاجرهم للاتجار بهـا فى هذه المدينة ، فتكسب أهالى الوراق من بيع السلع بالقاهرة .

ونظرا لكثافة السكان ، وتعدد مطالبهم بالمدن ، أصبحت تعقد فى المدن أسـواق دائمة تعمل باستمرار ، وقوام السوق الدائمة المحال التجارية التى انتشرت فى أنحـاء القطر المصرى ، فلم تكن هناك مدينة تخلو شوارعها من القياسر والخانات فمدينة المنصورة بها شـون لغلال الميرى وقيـاسر وخانات نحو الخمسين مشحونة بالمتاجر ، وكذلك الوكائل (*) ، فمدينة السويس بها احدى وعشرون وكالة ، منها وكالة الزيت بسوق الماء ،ووكالتان بسوق الشوام ، ووكالتان برقعة الغلة ووكالة بسوق العطارين ... ووكالتان بسوق الخضار .

وفى المدن المهمة كان المتبع أن تنشىء كل طائفة من الصناع أو التجار محالها فى منطقة واحدة فتكون سوقا . ومن هذه الأسواق فى الاسكندرية فى ذلك الوقت « سوق الشوام ويباع فيه أصناف البضـائع الشامية ، وسوق العجم ويباع فيه الكشمير ، وسوق الصيارف ويباع فيه النقود وهو مركز للصيارف وسوق الجزءجية وسوق المنشية الذى يبـاع فيه البضاعة الأفرنجية والمدوسـات والمفروشات والحلى والجواهر وغـيرها ، وسوق الأقمشـة ، وسوق الفواكه وسوق الكانتو الذى تباع فيه الأشياء القديمة من كل جنس

(★) الوكالة : هى بنايات كبيرة مخصصة لحاجات التجارة ، تتكون من طابقين ، تخصص الادوار السفلى لمخازن التجارة ، اما الأدوار العليا فمقسمة الى غرف وحجرات ينزل فيها الغرباء من التجار . أحمد احمد الحتة . تاريخ مصر الاقتصادى ، فى القرن التاسع عشر ، مطبعة المصرى ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ٢٧٢ .

وسوق الترك ، وهو يشبه خان الخليلى فى القاهرة ويباع فيه البضائع التركية » ·

أما القاهرة ، فكانت شوارعها تعج بالعديد من الوكالات التى كانت تمارس فيها التجارة المختلفة منها شارع باب الفتوح ، وبه خمس وكالات ، منها وكالة مصطفى الشربجى ومعدة لبيع الحمص ، ووكالة التوم وهى معدة لبيع الثوم ، وبأعلاها مساكن متجرية وتحت نظارة الأوقاف · وكذلك شارع خان الخليلى وكانت به عدة وكالات ، ومنها وكالة البرزستان ، وكانت معدة لبيع الأقطان وغيرها ويعمل بها سوق يومى الاثنين والخميس ووكالة أحمد باشا يكن معدة لبيع البسط والسجاجيد ، ووكالة السلحدار وهى ذات مساحة كبيرة وبها عدة حوانيت (*) وحواصل معدة لبيع الأصناف الواردة من بلاد الشام ·

ومن شوارع القاهرة المهمة أيضا شارع الغورية ، والذى اشتهرت وكالاته بتجارة الأقمشة ، ومن هذه الوكالات وكالة الست معدة لبيع الأقمشة وبها مساكن علوية وكذلك وكالة الخربطلى معدة لبيع الأقمشة وغيرها · ومن أشهر أسواق القاهرة المتخصصة فى ذلك الوقت سوق حارة برجوان وهو من أعمر أسواق القاهرة فى ذلك الوقت ، وأغلب ما كان يباع فيه الأقمشة المعروفة بالمانيفاتورة ·

ومما يجدر الاشارة اليه ، ان البضائع الواردة اتخذت لنفسها أماكن خاصة فى المدن تعرض فيها ، ففى الاسكندرية كان سوق الشوام معدا لبيع البضائع الشامية ، وسوق الترك ، وكذلك سوق الأفرنج ·

(★) الحوانيت : وهى محلات توجد بالأدوار الأرضية من المنازل الواقعة فى الاحياء التجارية بالمدن ، وليس فى مقدمتها مكان تعرض فيه البضائع · احمد احمد الحتة : المرجع السابق ، ص ٢٧١ ·

وفى مدينة القاهرة ، كانت هناك وكالة يسكنها كثير من تجار المغاربة بشارع الفحامين ، لبيع أصناف البضائع المغربية • وبشارع وكالة التفاح وكالة عرفت بوكالة عبد الله باشا الأرنؤدى وهى معدة لبيع الأصنا فالواردة من الأقطار الحجازية ، ومدينة السويس كان بها سوق عرف باسم سوق الشوام ، ولم يقتصر الأمر على القاهرة ، ومدن مصر السفلى بل امتد الى صعيد مصر ، فمدينة أسيوط كانت مركزا لتجارات السودان والواحات وبلاد المغرب •

وبذلك يتضح لنا أن حركة المبادلة فى الأسواق العمومية تقوم على منتجات مصر الزراعيـة والصناعية وعلى المنتجـات المستوردة من الخارج • وقد اهتمت أجهزة الادارة بالتسعيرات فى الأسواق ، وروعى فى ذلك عمل قائمة بكل مديرية تشـمل أصناف السلع وأثمانها ، والغرض من ذلك القضـــاء على مغالاة التجار فى زيادة الأسعار ، وقدرت أسعار كل صنف من السلع على حسب المواسم أى الأوقات التى يبتدىء وجوده فيها ، والأوقات التى يكثر فيها ، واشـترك فى عمل تعريفة التسعيرة مشـايخ الطوائف والمختارون والعمد ، وبعد وضع التعريفة تنشر للعمل بمقتضاها فى الجهات ، واذا حاول أحد التجار عدم الالتزام بالتسعيرة يقع تحت العقاب •

وفى عهـد اسماعيل نمت التجارة نموا عظيمـا ، وبعد ان استقرت أسسهـا رأى أن ينظم التجارة الداخلية فأنشـأ مجلس التجارة ومراقبة أسعار الحاجات الضرورية فأخضعها لنظام التسعير الجبرى وفرض العقاب الصـــارم على من يحاول من التجار العبث بالكيل أو الميزان • ومع ان اسماعيل باشا أنشأ مجلس التجارة ، وعمل على مراقبة الأسعار واخضعها لنظام التسعيرة فان الامتيازات الأجنبية كان لهـا أثرها فى تقليل أهمية توجيهات اســـماعيل الاقتصادية الشاملة فأخذ الأجانب يهيمنون على موارد مصر التجارية

مما كان له أكبر الأثر فى الحالة التى صارت اليها مصر فى عهده والعهود التالية له .

وفى عهد عباس الثانى لم تكن للحكومة رقابة على أسواق القرى الا فيما يختص بالأمن العام والصحة العمومية . وأصبحت التسعيرات تشرف على وضعها الحكمداريات بكل اقليم ويقوم البوليس بالاشراف على تنفيذها فى الأسواق ، وأصبح البوليس يقوم بجولاته المتكررة فى الأقاليم والعاصمة لمعايرة الموازين وملاحظة البضائع ، ومن كان يضبط مخلا بكليهما تحرر المحاضر ضده . وحفاظا على النظام والنظافة بالأسواق ، أخذت المديريات تضع تخطيطا للأبنية الموجودة بها ، تحدد بمقتضاه الأماكن التى تصلح لسكنى العائلات ، ولا يسمح باقامة أسواق أو ممارسة أى نشاط تجارى بها على أن تحدد لذلك النشاط أماكن مخصصة .

وقد وضعت لكل من القاهرة والاسكندرية لائحة لتنظيم الأسواق العمومية بها ، قصد من ورائها الحفاظ على نظام السوق ، والصحة العمومية ، وبمقتضى هذه اللوائح اعطى البوليس ورجال الصحة العمومية الحق فى الدخول الى تلك الأسواق والتفتيش عليها ، والتأكد من تنفيذ بنود اللوائح .

من هنا نجد أن الأسواق العمومية بالمدن بصفة عامة والاسكندرية والقاهرة بصفة خاصة ، نالت عناية لم تنلها الأسواق العمومية فى القرى ، ويرجع ذلك للكثافة السكانية بالمدن ، هذا من ناحية وازدياد أعداد الأجانب بهذه المدن من ناحية أخرى . ومن الجدير بالذكر ، ان المهام التى كان يقوم بها المحتسب فى الأسواق فى عصر محمد على قد وزعت على أكثر من هيئة .

٢ ـ الأسواق الموسمية

(أ) الأسواق الدينية :

هذا النوع من الأسواق ، يعقد بالقرب من أضرحة أولياء الله الصالحين والقديسين ، وعقدت فى القرى والمدن على السواء ، والتى حظيت بوجود أحد الأضرحة بها ، وفى الموالد السنوية لهؤلاء الصالحين ، كان يتجمع الناس من كل صوب وحدب على اختلاف مقاصدهم وأغراضهم وتضرب الخيام ، وتفتح الحوانيت وتقام الأسواق فى المدن والقرى التى يقام فيها هذا الاحتفال الدينى • وقد اهتمت أجهزة الادارة بالأسواق الدينية المهمة كسوق المولد الأحمدى بطنطا ، وأولتها عنايتها عند انعقادها سنويا ، فأخذت تعمل على توفير الأمن بهذه الأسواق وحماية التجار من شغب المتسولين وخطافى الأرزاق والعمل على توفير وتنظيم طرق المواصلات بين هذه الأسواق والمناطق الأخرى ، فأصبحت القطارات ترد الى هذه الأسواق (كالمولد الأحمدى بطنطا) مقلة الركاب ومنهم التجار وفريق من الباعة الصغار الذين يحملون بضائعهم ويجولون بها فى الأسواق والشوارع •

وقد وجد كل من الباعة والمشترين فى هذه الأسواق فرصة طيبة لتحقيق رغبتهم ، فالباعة وجدوا فرصة طيبة لتسويق سلعهم على نطاق واسع ، فكل منهم اتخذ لنفسه مكانا فى السوق المؤقت يعرض فيه بضاعته ، أما المشترون الذين كانوا يذهبون للتبرك بهذه الأضرحة ، فكانوا يعتقدون ان ما يشترونه من حول هذه الأضرحة محفوف ببركة هذا الولى أو ذاك الصالح تبعا لاعتقادهم فيه •

وفى الفترات السابقة لعبت الأسواق الدينية دورا كبيرا فى حياة الأهالى فكانوا ينتظرونها بفارغ الصبر لقضاء حوائجهم التى كانوا لا يجدونها أو لا تتاح لهم فرصة الحصول عليها من الأسواق العمومية ، ولذلك فما أن كانوا يسمعون عن انعقادها وتوارد الباعة من عموم الجهات اليها ، الا وتقاطروا عليها ليأخذوا منها احتياجاتهم ، ولكن فى هذه الفترة ، قلت أهمية الأسواق الدينية ، فأصبحت الأسواق تعقد فى قرى مصر وعزبها وتزايدت بضائعها ، ففى كل آن يجد الأهالى ما يطلبون ، والأسعار واحدة ، بل أصبحوا يمتلكون ميزة الحصول على احتياجاتهم بكل دقة وتأن ·

وكعادة الأسواق المصرية فى فترة الدراسة امتلأت الأسواق الدينية بالبضائع الأجنبية ، ففى سوق طنطا « آلاف من الباعة لأنواع الآلاعيب وملهيات الأطفال والمناديل وأنواع الخردوات وسائر المعروضات التى لو سألت عن منشئها ومن أين جاءت لأجبت لأول وهلة انها من واردات البلاد الأجنبية ، فليس بين ما يعرضه الباعة من المصنوعات المصرية الا النزر اليسير من تافه المبيعات كالزمارات المتخذة من القصب الفارسى ونحو ذلك وما بقى فمعروضات افرنكية » · ومن هذه البضائع الأجنبية آلات زراعية كالطنابير الرافعة للمياه وكذلك النوارج وماكينات لفرط الذرة وأخرى لغربلة الحبوب وثالثة لطحن البن · والى جانب هذا كانت المواشى تباع فى هذه الأسواق فقد وجدت مواش سودانية تباع فى سوقى طنطا ودسوق · ومن الجدير بالذكر أن رجال الادارة المصرية ، كانوا يقومون بمنع أصحاب المتاجر فى الممنوعات (كالحشيش) التى تضر بالصالح العام من نصب خيامهم فى الأسواق الدينية ·

ومن المدن التى أقيمت بها أسواق دينية ، مدينة طنطا ، التى كان يعقد بها سوق جامع يعرف بمولد السيد أحمد البدوى ، يجتمع فيه خلق كثيرون للتجارة وللتبرك بولى الله تعالى سيدى أحمد البدوى

المتوفى بهـا . وسوق سيدى عبد الرحيم القنوى بقنا ، وسوق مولد سيدى ابراهيم الدسوقى بدسوق ، وكذلك سوق سيدى عطية أبى الريش بدمنهور .

وهناك مدن اكتسبت أهميتها من أسواقها الدينية ، منها قرية آبة الوقف ، التى كانت بها أضرحة أحبها للأهالى وأشهرها ضريح سيدى الحاج ابراهيم الشـلقامى العمرانى ، ويعملون له فى كل سـنة فى فصــل الصيف مولدا جامعـا ينتصب نحو نصف شهر ويؤتى اليه من كل جهة حتى من القاهرة للزيارة والتجارة فيبتاع فيه كل شىء مما فى القطر من حيـوانات ونحاس وثيـاب وحرير وغير ذلك .

ولم تقتصر الأسواق الدينية فى مصر على أضرحة أولياء الله الصالحين من المسلمين ، بل ارتبط أيضا قيـام بعض الأسـواق الدينية بالمواسم القبطية ، ومنهـا الموسم الشهير السـنوى لدير المحروق (بملوى) الذى يجتمع فيه كثير من الأقباط والمسلمين ويضربون الخيام فيقيمون ثلاثة أيام أو أربعـة مع البيع والشراء والنزهة . وأيضا سوق مولد القديسة دميانة بالقرب من بلقاس .

على أية حال هذه الموالد الى جانب انها كانت اجتماعات دينية ، صارت أسواقا تجاريا يؤمها التجار من كل الجهات ، ويتم فيها بيع وشراء جميع المنتجات الزراعية والصناعية ، هذا الى جانب منتجات المدن التى يقبل الفلاحون على شرائها من هذه الأسواق ، حيث لم تتح لهم فرصـة الحصـول عليها من الأسواق المحلية ، وفى هذه الأسواق قامت نظارة الأوقاف بتحصيل عوائد من التجار والباعة فى مقابل نصب خيامهم وعرض بضائعهم فى الأسواق الدينية . والمتحصل من هذه العوائد ، يخصص للصرف منه على خدمة المسجد

أو الضريح الذى يقام حوله السوق ، فقد كان لسيدى غازى (*) وقف تابع لادارة القصر الخديو أوقفته على ضريحه ومسجده والدة الخديو اسماعيل ومن ضمن الوقف المذكور نحو أربعة أفدنة بجوار الضريح أرض فضـــاء يجبى منها ايجار بمولده المعتاد من الباعة والتجار مبلغ كبير يصرف على خدمة المسجد والضريح وغير ذلك من المنافع المعتادة ·

(ب) الأسواق الموسمية المؤقتة :

الى جانب الأسواق الدينية ، كانت هناك أســـواق موسمية اخرى ، منها ذلك السوق الذى كان يقام فى قنا فى بداية موسم الحج وينتهى بانتهــائه « فأغلب الحجاج من القطر المصرى يمرون منها الى القصير ، وفى عودهم عليها كانوا يقضون الأيام بها لقضاء حوائجهم ، فيجدون بها ما يحتاجون لأنفسهم ، وما يستصحبونه لمنـازلهم ، فكانت البضـــائع تروج فى تلك الأيام وتحدث حركة بالأسواق » ، واستمر هذا السوق يعمل بنشاط بالرغم من انشاء خـط السـكة الحديد بين القاهرة والسويس واستخدام كثير من الحجاج له الا أن حركة قنا التجارية لم تتاثر أدنى تأثير من جراء ذلك ·

أسواق المواشى :

عوملت المواشى فى الأسواق العمومية ، معاملة السلع الأخرى كالغلال وغيرها فخصص للمواشى قسم خاص تباع فيه داخل هذه الأسواق ، والى جانب ذلك بيعت المواشى بالأسواق الدينية ، وفوق ذلك تخصصت بعض القرى والمدن فى هذا المجال من التجارة ، فقد

(*) سيد غازى له ضريح بالقرب من بلدة الكوم الطويل ، التى كانت تابعة لمديرية الغربية ، وهى الآن تابعة لمحافظة كفر الشيخ ·

اشتهرت قرية انشاص بتجارة المواشى فى سوقها الذى يعقد يوم الأربعاء من كل اسبوع . كذلك كان ببلدة زفتى سوق كل يوم سبت يباع فيه من أنواع الحيوانات . وعقدت هذه الأسواق فى كل من القرى والمدن على السواء ، فى مكان حدد لها ، دون نظام أو أبنية يأوى اليها كل من البائع والمشترى ، واستمر الحال على ذلك حتى تكونت شركة الأسواق المصرية ليمتد The Egyptian Market Co., Limited. التى تأسست وفقا للقوانين الانجليزية سنة ١٨٩٨ وسجلت فى لندن .

وفى نفس السنة التمس عبد الله بك هاشم من الحكومة المصرية امتيازا يخوله احتكار تلك الأسواق ، فيبنى فيها أبنية يقيم فيها الباعة بدلا من أن يقيموا فى الخلاء وله فى مقابل ذلك فريضة يستولى عليها منهم . وبالفعل منحته هذا الامتياز فتألفت شركة برأس مال ١٧٥٫٠٠٠ جنيه انجليزى لتقوم بهذا الامتياز الذى منحته الحكومة المصرية لمدة ثلاثين سنة ، ويقضى بانشاء أسواق رسمية وادارتها فى ١٢٠ نقطة فى جهات الوجهين القبلى والبحرى فى القطر المصرى ، بشرط ان يدفع للحكومة ٥٠٪ من صافى الأرباح على أن تعاد هذه الأسواق للحكومة بعد انقضاء المدة ، وفى ٢ نوفمبر ١٩٠٠ وافقت وزارة المالية على نقل هذا الامتياز لشركة الأسواق ليمتد وبناء على ذلك تمتعت بادارة الأسواق والسلخانات فكان ذلك من دواعى الاستئثار والانفراد بتجارة المواشى وادارتها الى حيث شاءت السياسة » .

ولهذا الالتزام نوع من احتكار الأسواق فى الجهات المبينة فى الشروط المعقودة مع الحكومة ، بحيث ان الحكومة المصرية قبلت انه فى مدة هذا الالتزام لا تمنح التزاما آخر سواه أو تنشىء هى أسواقا أخرى لبيع المواشى فى الجهات المقررة فى عقد الالتزام .

وبدأت الشركة فى فتح أسواقها وتقاطر الناس عليها أفواجا ، يعرضون بضائعهم ومواشيهم ، ومن الأسواق الأولى التى استغلتها الشركة فى الوجه البحرى سوق قويسنا ، وكذلك سوق الجعفرية وكثر اقبال الناس عليها ، وخصوصا لما أعدته لهم الشركة من أسباب الراحة ، يرجع ذلك الى جهود « ألن جوزيف » مديرهـا وخبرته بأحوال البلاد واحتياجاتها ، وفضلا عن ذلك شرعت فى بناء عشر أسواق فى الوجه البحرى ، أما أسـواق الوجه القبلى فقد طلبت الشركة من المقاول أنطون خياط أن يبدأ ببنائها فى مديريتى الجيزة والفيوم ، ولم تمض ثلاثة أشهر الا وقد فتح كثير من هذه الأسواق فى أنحاء القطر كله .

وقد كان ما يدفعه التاجر مقابل تأمينه على بضاعته من السرقة وعلى راحته وصحته شيئا زهيدا جدا هو مليمان على البضاعة ونصف قرش على الرأس من المواشى . وكان الترخيص لشركة الأسـواق بادارة أى سوق من الأسواق يصدر من نظارة الداخلية ، فقد تقرر من نظارة الداخلية الترخيص لملتزمى الأسـواق بادارة سـوق الابراهيمية وبردين (بمديرية الشرقية) على ذمتهم اعتبـارا من ٢ يناير ١٩٠٠ ، وكذلك ادارة سوق سمهود أبو شوشة بمديرية قنا اعتبارا من ٢٨ يونية ١٩٠٠ . وبذلك نجد أن نشاط الشركة امتد الى أقصى حدود مصر فى سنواتها الأولى ، وقد جنت الشركة من وراء ذلك أرباحا طائلة فى هذه السنوات ، فقد بلغ ايراد التسع والعشرين سوقا التى فتحتها شركة الأسـواق ٣٧٠ جنيها مصريا و ٣٠٢ مليم فى الاسبوع الذى انتهى فى ٦ ينـاير ١٩٠٠ منها ٣٠٢ جنيه مصرى و ٨١٢ مليما من أسـواق المواشى والباقى من الأسواق العمومية . أما الرسوم التى حصلتها الشركة من الأفراد مقابل الخدمات التى تقدمها لهم « فقد أباحت الحكومة لها تحصيل رسوم قليلة على المواشى فى الأسواق فقط ، وجعلت الدخول لغير تجار

المواشى فى الأسواق المذكورة بتمام الحرية ومن شـاء يدفع لهذه الشركة قدرا يسيرا من المال نظير الجلوس تحت ما يسمونه سقيفة لتقيه الحر والبرد ، كرسوم أرضية » ·

ومما لا شك فيه أن هدف هذه الشركة الانجليزية كان هدفا ماديا أولا وأخيرا ، ويتضح من نشاطها فمنذ انشائها اتضح هدفها جيدا ، وهو تحقيق أكبر قدر من الكسب ، فبدأت تفرض ضرائب عالية فى أسواقها مما جعل التجار يمتنعون عن الدخول اليهـا ، الا أن رجال الشركة أحيانا ما كانوا يجبرونهم على الدخول الى أسواقها تحت الضـغط والاسـتبداد · وبلغ اسـتبداد الشركة فى فرض الضرائب الى زيادة تشكيات التجار ، فقد رفع تجار مركز كفر صقر وفاقوس شكوى يتضررون فيها من تلك الضرائب الفادحة والمتنوعة التى أخذت الشركة تفرضها بين جنبات أسواقها » فأخذت الشركة تفرض ضريبة دخول على كل فرد قدرها خمسة مليمات ، ومثلها عند جلوس هذا الفرد تحت السقف ، حتى ولو كان ثمن الشيء الذى بيده لا يوازى قيمة ما يدفعه ، وكذلك فرضت أيضا الشركة ضرائب دخول على العبوات التى يصطحبها التجار عند دخولهم · أما باعة القماش فكانوا أكثر تعرضا للظلم من غيرهم ··· فالواحد منهم قد لا يملك شيئا غير أنه يأخذ من التجار اربعة أو خمسـة أثواب من القماش لبيعها لعله يتكسب من ورائها ما يساعده على قوت عياله ، فيدفع عند دخول الباب عشرة مليمات ومثلهـا تحت السقف أو ضعفها ثلاث مرات ان قعد فى القبر الذى يسمونه دكانا وربما لا يبيع المسكين شيئا · ثم ينتقل الشاكون الى تصوير الطريقة التى كانوا يجبرون بها على الدخول الى أسواق الشركة ، وكذلك المعاملة التى يقابلون بها داخل السوق ، فكانوا يتعرضون للمعاملة بالقسوة سواء كان ذلك من قبل عمد البلاد أو مشايخ الخفراء ، والخفراء الذين يجبرونهم مع عساكر البوليس على الدخول الى الأسواق

قهرا ، وبذلك نجد أن رجال الادارة والأمن كانوا ينحازون الى هذه الشركة . على أية حال أدت هذه المعاملة السيئة التى كان يقابل بها كل من البائع والشارى من موظفى شركة الأسواق المصرية الى اعراض كثير منهم عن أسواقها ، الا أن الشركة عندما وجدت ذلك لجأت فى بعض الأحيان الى ترغيب النــاس فى أسواقها وكذلك الى تقليل المصروفات وترغيب الناس فى أسواقها العمومية » . والى جانب هذا النشــاط الذى مارسته شركة الأسواق المصرية من استغلال أسواق المواشى وغيرها ، أخذت الشركة تعمل لامتداد نفوذها وتوسيع نشاطها والعمل للانفراد بادارة بعض الحاصلات فتمكنت من الحصول من بعض الشركات على حق امتياز توزيع منتجاتها المختلفة ، مثل اتفاقها مع شركة الملح والصودا ببور سعيد فى ١٩٠٦ على ان تقوم بتوكيل عنها فى توزيع الملح فى كل القطر المصرى وفى الأسواق التابعة لها وأيضا اتفاقها مع الشركة الزراعية الخديوية والحكومة المصرية على بيع نترات السماد ونترات الصودا الواردة من شيلى كما حصلت على توكيل ببيع انتاج شركة الملح ببور سعيد ، ثم اتفقت مع شركة الملح والصودا على بيع البارود والصابون والنطرون ، وفى اتفاقات أخرى على بيع الفحم والطوب والبترول .

ولأهمية المواشى فى المجتمع الريفى المصرى ، باعتبارها من أدوات الانتاج المهمة فى ذلك الوقت ، وخاصــة بالنسبة لصغار الملاك ، أخذت الحكومة المصرية تعتنى بأسواقها ، ورعايتها . وحفاظا على هذه الثروة الحيوانيــة قررت مصــلحة الصــحة تعيين طبيبين بيطريين لمراقبة الأسواق المصرية على أن يتقاضيا راتبيهما من شركة الأسواق .

والى جانب ذلك تدخلت مصلحة الصحة فى اقفال أســواق المواشى التى يظهر بها أى وباء للمواشى ، وعندئذ يعرض مدير عموم مصلحة الصحة العمــومية الحالة بعد تشخيصهــا ، وتقوم نظارة

الداخلية باصدار أوامر الاغلاق ، نظرا لأنها كانت المسئولة عن تنفيذ هذه الأوامر ، والهدف من وراء ذلك القضاء على الداء فى مهده وقبل استفحاله ، خوفا من انتقال العدوى ، وعند زوال أسباب الوباء ، تقوم نظارة الداخلية باصدار الأوامر الى المديريات بفتح تلك الأسواق التى أغلقت بسبب ظهور الوباء بها وثبت زوال أسباب هذا الوباء ، فقد قررت نظارة الداخلية نظرا لزوال مرض الحمى القلاعية من مركز دسوق (بمديرية الغربية) وبناء على ما عرضه مدير عموم الصحة العمومية تقرر قبول الحيوانات المجترة (الثيران والبقر ، والعجول والجاموس والماعز والضانى والجمال) فى أسواق بمركز دسوق ومركز كفر الشيخ اعتبارا من ١٧ فبراير ١٩٠١ .

اسواق الخيول :

هذا النوع من الأسواق لم يكن منتشرا فى أنحاء القطر المصرى ، كأسواق الماشية ، ويرجع السبب فى ذلك ، الى قلة العرض وقلة الطلب هذا من ناحية ، وضيق النطاق الذى كانت تستخدم فيه الخيول من ناحية أخرى ، فاقتصر استخدامها فى بعض أغراض النقل ، وكذلك بعض الألعاب الرياضية (كالفروسية) ، وكان بمدينة الفيوم سوق للخيول عرف بسوق الكحايل . وفى القاهرة تألفت شركة فى مارس ١٨٩٤ لبيع الخيول وكل لوازمها ، وكان من يريد أن يبيع فرسا مع أى من لوازمه أن يرسله الى ناظر هذه الشركة او يقدم مواصفاته ، ويتولى الناظر بيعه بالمزاد أو بالمساومة ، وكل هذه الخيول ومستلزماتها كانت تعرض فى أيام المزاد مع أثمانها وقد اتخذت الشركة لنفسها مكانا بالاسطبل « الاورباوى » فى شارع باب الحديد ، وفيه تعرض الخيول والمركبات للبيع بالمزاد العلنى يوم الجمعة من كل أسبوع .

أسواق الأسماك :

شهدت الأســواق العمومية مكانا مخصصــا لبيع الأسماك ، سواء في أسواق القرى أو المدن كأى سلعة أخرى تنزل السوق ، فقد كان لمدينة دمياط ، غير السوق الدائم ، سوقان حافلان كل أسبوع يوم الخميس ويوم الجمعة يباع بهما أنواع الحيوانات حتى السمك والطيور وأصناف الغلال ، وكذلك قرية سلمون القماش (*) كان لهــا ســوق عمومى كل يوم أحد تباع فيه المواشى والسمك وغيرها .

والى جانب هذه الأســـواق العمومية التى كان يعامل فيها السمك بيعا وشراء كأى سلعة أخرى ، وجدت أسواق متخصصة للأسماك فقط عرفت « بالحلقــات » وهذه كانت منتشرة فى مصر العليا والسفلى على السواء ، وقلما وجدنا مدينة تخلو من واحدة منها ، وبلغت هذه الحلقات فى مديرية الغربية فى ١٨٧٤ احدى وعشرين حلقة .

وفى ذلك الوقت أعطيت الحلقات بالالتزام فى مصر والأقاليم ، وكان الملتزم له الحق فى الحصول على امتياز أكثر من حلقة حتى وان كانت متفرقة فى أكثر من مديرية ، وكذلك تقرر أن تعطى الحكومة حلقات كل مديرية التزاما مخصوصا مدة سنتين من تاريخ التسليم لما فى ذلك من الســـهولة على من يرغب الالتزام واقدام الراغبين للمزايدة ، وذلك عن طريق طرح هذه الحلقات فى مزادات ، ويتم ذلك بتحديد الميعاد بكل مديرية لحضور المتزايدين ، وكل من يرغب الدخول فى مزادات التزام حلقات أى جهة من الجهات كان عليه أن يطالع صورة الشروط ويقدم طلبا للجهة داخل مظروف

(*) سلمون القماش - قرية من مديرية الدقهلية مركز دكرنس .

مختوم عليه . وكان لا يجوز لأحد الدخول فى المزادات ما لم يثبت ابتداء انه دفع التأمين الذى يقدر بربع الالتزام ومن يتخلف عن المزايدة ، يضيع حقه فى التأمين ويحول هذا المبلغ لصالح الحكومة ، وبعد رسو المزاد على أحد الأشخاص ، اذا لم يسدد باقى التأمين فى خلال ثلاثة أيام فليس له حق فى التأمين المدفوع (ربع الالتزام) ومن رسا عليه المزاد ولم يصرح له بالتسليم يسترد تأمينه وهناك شروط يتطلب توفرها فيمن يتقدم الى مزادات التزام الحلقات ، اما أن يكون مقتدرا بدفع مبلغ مقدم تأمين أو يحضر ضامنا غارما مقتدرا كفؤا للضمانة · وعندما يرسو عليه المزاد يتسلم الحلقة ، فى مقابل دفعه قيمة ثلث مال الالتزام مقدما ، وعند مضى ثلث المدة ، يدفع الثلث الثانى من المال مقدما ، وعند انقضاء ثلثى المدة يدفع ثلث المال الباقى مقدما أيضا ، واذا تأخر فى دفع القسطين الأول والثانى ، يكون من حق الحكومة أن تختار من يلزم لادارة الالتزام لحين انتهاء المدة · وبعد استلام الملتزم الحلقة ، لم يكن له مطلق الحرية فى تحصيل العوائد التى يراها داخل الحلقة ، ولكن كان يتم تحصيل هذه العوائد على أساس التعريفات التى تقررها الحكومة ولا يسمح له بالزيادة عن المقرر بأى درجة كان ، وفى حالة مخالفة الملتزم أو من ينوب عنه ، يجازى بدفع ربع مال السنة باعتبار مربوط الالتزام وللحكومة الحق فى نزعها من يده أو ابقائها لحين انتهاء مدة الالتزام ، واذا رأت نزعها تتم محاسبته بما له وما عليه حسب الأصول · والى جانب هذا كانت هناك حلقات تديرها الحكومة على ذمتها ، بعد انتهاء مدة التزامها ، فقامت دائرة بلدية مصر ومديرية بنى سويف والقليوبية والشرقية بادارة حلقات الأسماك على ذمة الحكومة من ٢٩ يوليو ١٨٨١ على ان هذه الحلقات كانت معطاة بالالتزام ، وفى نهاية مدة الالتزام تم تعيين عدد كاف من المستخدمين ، وذلك بأمر نظارة المالية لادارة الحلقات بانتظام ·

وفى نفس الوقت الذى أعطيت فيه الحلقات بالالتزام ، أعطيت المصايد أيضا بنفس المديريات بالالتزام للأشخاص الذين رسا عليهم مزاد الحلقات بشرط أن يكون الصيد فى ذات حدود المديرية والبيع بالحلقات الداخلة بها · وكان الملتزمون هم نواب الحكومة فى المصايد وظلت المصايد تعطى بالالتزام حتى سنة ١٩٠٢ ·

والمتبع فى ظل التزام المصايد ، ان يلزم الصيادون باحضار ما يصطادونه ، الى أماكن معلومة يباع فيها السمك بالمزاد أمام وكلاء الملتزمين ، وهؤلاء يأخذون نصيبهم من الثمن وهو يختلف من ثلث الى ثلثى السمك المصاد أما السمك الجيد فكان يشترى من الصيادين بثمن محدود يساوى غالبا ثلث ثمنه الحقيقى أو ربعه ، وكان الملتزمون يقيمون الخفراء على الصيادين حتى لا يبيعوا السمك فى غير الأماكن المباح لهم البيع فيها ، واذا حاول الصيادون بيع السمك فى غير الأماكن المحددة لبيعه يضبط السمك ، وتضبط شباكهم ، وسائر أدوات الصيد · وفى أيام الالتزام كان الملتزم هو الذى يحدد السعر ويشترى كل السمك ويرسله فى المراكب الى عملائه فيقومون ببيعه بأسعار رخيصة ، ويرجع ذلك لأن الملتزم كان يشتريه بأرخص الأسعار ·

وبعد الغاء التزام المصايد فى ١٩٠٢ ، أصبحت حرفة الصيد حرة ، لكل فرد الحق فى أن يتعاطاها وفرضت ضرائب على حجم القارب المستخدم فى الصيد وهذه تختلف باختلاف بحيرات السمك ، ولكن هناك أماكن قيد الصيد فيها لظروف المنفعة العمومية · وأصبح الصيادون أحرارا فى بيع أسماكهم حيث شاءوا ومتى شاءوا فلا يبيعون الا بالسعر الذى يوافقهم والا ملحوه وقددوه أو أرسلوه فى مراكبهم الى المدن القريبة فيباع فيها دائما بسعر جيد · وأدى ذلك الى ارتفاع أسعار الأسماك عما كانت عليه قبل الغاء الالتزام ،

فقد كان الملتزمون ـ كما رأينا ـ يقومون بشراء الأسماك بأسعار منخفضة وبالتالى كانوا يعرضونها للبيع بأسعار منخفضة . ولأهمية أسواق الأسماك ، وتأثيرها على الصحة العامة للأهالى اذا ما حدث اخلال بأمور الاشراف الصحى عليها ، أخذت أجهزة الادارة فى المديريات توليها جزءا كبيرا من عنايتها فعملت على تحديد أماكن لبيع الأسماك الطازجة والمملحة خارج المناطق الآهلة بالسكان (خارج المدن) ، وكذلك منع بيعها داخل الدكاكين فى شوارع البنادر أو بواسطة الباعة المتجولين ، ومن يخالف ذلك كان يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أيام ولا تزيد عن سبعة أيام أو بغرامة مالية لا تزيد عن مائة قرش ، وفى الاسكندرية عين مجلس بلدى اسكندرية بعض المفتشين ليطوفوا بالمدينة يوميا ويطرحوا ما يرونه مضرا من الفواكه واللحوم والأسماك . والى جانب ذلك أصدر أمرا بتخصيص الجهة الشمالية بالسوق الفرنساوى لبيع الأسماك ، وبتركيب ثمانى فوهات مياه فى المواضع التى تعين لذلك لاجراء الغسل بكيفية حسنة .

أسواق الغلال والأقطان :

الشون :

يرجع وجود الشون الى عصر محمد على الذى أعد شونا حكومية ، واختار لها أمكنة مناسبة بحيث تكون قريبة من مجرى النيل ليسهل جمع المحاصيل من الفلاحين فى هذه الشون . وكانت هناك ثلاثة أنواع من الشون (المخازن الحكومية) احداها للبضائع الواردة من أوربا والأخرى للبضائع الواردة من أفريقيا والشرق كاللبان والعاج المستوردين من سنار وكردفان والبن المستورد من اليمن والثالثة للمنتجات المصرية .

وبعد عصر محمد على ظلت هذه الشون قائمة لفترة ، تؤدى نفس المهام التى أنشئت من أجلها فى عهده ، وأصبحت تمثل مراكز تجميع لكل المنتجات الزراعية من غلال وأقطان فى كل المديريات التى يقوم أصحابها بتسليمها فيها ، وبعد ذلك تدخل فى مراحل اعدادها وتنقلاتها حتى تصل شون الاسكندرية حيث يتم بيعها بالمزاد ٠ وبازدياد الحاصلات ، تعرضت الشون للازدحام بالأصناف ، مما أعاق حركتها ، ولذلك أنشئت شون جديدة كشون العطف فى « ١٢٦٩ هـ (١٨٥٢ ـ ١٨٥٣ م) » ، لتقوم بتسهيل حركة التسليم والتسلم بين الشون الداخلية وشون الاسكندرية ، وكان يراعى فى انشاء هذه الشون الجديدة ، عامل القرب من الممرات المائية ، فقد صدر أمر من الجناب العالى الى مدير بنى مزار باحالة قرية أبو عزيز الى عهدة كفر الشيخ ابراهيم لانشاء شونة بها نظرا لقربها من البحر ، وشهد موسم توريد المنتجات الزراعية الى شون المديريات ، ومنها الى الشون الرئيسية بالاسكندرية عناية كبيرة ، وخاصة وان النقل ارتبط بمستوى مياه النيل ، حيث لم يكن لمصر فى ذلك الوقت عهد بالسكك الحديدية بالدرجة التى يعتمد عليها فى نقل هذه المنتجات ، وشكلت شون بولاق المركز الرئيسى لاستقبال غلال الوجه القبلى والسودان ، وبعد ذلك يعيد شحنها الى شون الاسكندرية ٠ وكان على الفلاحين فى القرى أن يوردوا محصولاتهم وفق اعلام يأخذه الفلاح من صراف قريته ليورد بمقتضاه ما يحمله الى الشونة ، واذا ما حضر الفلاح الى الشونة ومعه الاعلام المذكور ، يسلم ما يحمله ، ويتسلم اعلامه بالثمن الذى يتسلم به الثمن من الصراف ٠ وبعد ذلك تصدر الأوامر من ديوان التجارة والمبيعات الى مجلس الأحكام المصرية ، بتبليغ المديرين بأنه بحال ورود المحاصيل اليهم وتتم اجراءات فرزها ، يجرى ارسالها بسرعة الى شون الاسكندرية ٠

والملاحظ أنه عند استلام الأقطان فى شـــون المديريات يتم فرزها جيدا ، وتفتيشها ، لمنع تواجد المحذورات بهـا ، واستلام الأقطان بالشون لا يتم الا بوجود سمسار للفرز وقبانى للوزن ٠ وبعد استلام الأقطان بشون المديريات ، تكبس بمكابس الشون أو الجهة ٠ وترسل الى الاسكندرية ، وعند وصولها لا يتم استلامها الا بعد فرزهـا ، ومقارنة نتيجة الفرز بالعينات المرسلة ٠ وكان القطن يتم قبوله بشون الاسكندرية على أساس ثلاث قطايع (رتب) فيحدد سعره ودرجته عليها ، فالعال أول وهو أجود أنواع القطن ، والعال ثانى أقل درجة منه ، والأوسط وهو أقل درجة ٠

وفى شون الاسكندرية ، فى حالة وجود أى مخالفة برسائل الأقطان الواردة من شون المديريات ، يتوقف استلامها لحين استدعاء المسئول عن اجازتها فى شونها الأصلية ، ففى حالة حدوث اى عجز فى الوزن يصير من الضرورى احضار قبانى الشونة ورئيس مكبس الجهة ، ويتم التحقيق فى مادة الرسائل بحضـــورهم ٠ أما اذا اختلفت مادة رسائل القطن عن العينات المرسلة ، يتوقف استلامها لحين استدعاء سمسار الشونة صاحبة الرسالة ، وبعد حضوره اذا اقتنع السمسار بالمحذورات يسمح له بالعودة الى جهته ، وتعرض الرسائل على مجلس الأحكام ، ويتوقف اعطاء الرجع لحين صدور أوامره فى شأنها ٠ وفى حالة عدم اقتناع السمســـار بمحذورات رسائل شونته « يتحرر للمالية بطلب شيخ السماسرة الذى أجرى الفرز قبلا ، حتى يعاد الفرز بمعرفته ، ويتم اقناع السمسار المرقوم بمعرفة أهل الخبرة ، واذا لم يقتنع برأى أهل الخبرة ترسل العينات للمالية مع العينة التى يختم السـماسرة ، لتنهى اجراءات هـذه الرسائل » ٠ هذا ما يتعلق برسائل الأقطان المختلف عليها بشون الاسكندرية ، أما بالنسبة لرسائل الغلال التى يظهر بها فروقات فتحدد فروقاتها بمعرفة المقدم والمعدلجى ومن يلزم من أهل الخبرة ٠

نظام البيع بشون الاسكندرية :

لم يكن البيع بشون الاســـكندرية شونة شونة أو قطعية قطعية ، بل بالقسم (الكوم) الشامل لكل الأقطان ، فبوصول الأقطان الى شون الاسكندرية ، ومعاينتها واستلامها ، كانت تقسم الى أقسام (أكوام) متساوية ، وكل قسم يجمع من كافة اقطان الشون بحسبما يخصها ۰ وهذه الأقسام كان يتم تنميرها تنميرا تصاعديا ، وقد وصلت فى بعض الحالات الى ٣٢ كوما ۰ ويتم بعد ذلك أخذ عينات من كل قطعية تتراوح ما بين ثلاثة وخمسة أرطال ، مع مراعاة ان يكون أخذ العينة حسب أصول أخذ العينات بحيث تشمل كافة القطن الذى تمثل عينته سواء كان هذا القطن من النوع الجيد أو الردىء أو متوسط الحالة ، لتجرى معاينتها بالديوان ، واذا وجدت جملة قطايع ذات صفة واحدة اكتفى بأخذ عينة واحدة عنهـا ۰

وبعد ان يتم اعداد وترقيم الأقسام (الأكوام) بالشـــون ، يتم الاعلان عنها للتجار ، وكان يصرح لمن يريد من التجار بمعاينة القطن قبل الدخول فى المزادات ۰ ومن الملفت للنظر ان كل قنطار من كل شونة كان يعمل له كشف حساب بثمنه ومصاريفه من لحظة خروجه من شون المديرية حتى وصوله الى مرحلة التكويم فى شون الاسكندرية ، ويقوم بكل ذلك موظفون بشون الاسكندرية ، وترسل كل هذه المعلومات الى ديوان التجارة ، ويرجع السر فى ذلك الى أن الشون كانت تابعة لديوان التجارة والمبيعات ، ولذلك فالديوان كان يقوم بمراجعة حساباته قبل الاعـلان عن المزادات حتى يضع حدا يتبين من ورائه المكسب أو الخسارة ۰ هذا فيما يتعلق بنظام بيع الأقطان بشون الاسكندرية ، أما عن الغلال فقد كانت تمر بنفس المراحل التى يمر بها القطن فى تسويقه داخل الشون ، فالكتان يكوم فى اكوام ويرقم كالقطن تماما ، وكذلك كان يسمح للتجار بمعاينتها كالقطن تماما ۰ الا ان الغلال بيعت فى مزادات للتجار فى

شون بولاق ، والكميات التى لم يتم بيعها كان يتم ارسالها الى شون الاسكندرية لأجل بيعها هناك · وغير هذه المزادات التى بيعت بها الغلال فى شون بولاق ، ويعتبر هذا البيع بيعا بالجملة ، وكان هناك بيع بالتجزئة ، فقد صدر أمر فى رجب ١٢٦٨ (١٨٥٢) من الباشا الى ديوان المالية بالتنبيه على ناظر شون بولاق بصرف ٥٠٠٠ أردب قمحا الى اثنين من الكيالين المعتمدين كى يقوما ببيعها بالقطاعى الى أهالى المحروسة ·

المزادات :

لقد تناول البيع بالمزادات كل أصناف التجارة المصرية فى تلك الفترة من أقطان وغلال وغيرها من البضائع الواردة من بلاد السودان وبلاد العرب من الصمغ وغير ذلك ، حتى الزجاج عملت له مزادات خاصة ودعى لمثل هذه المزادات طائفة العطارين التى كانت قوائم مزاداتها تعطى الى مشايخ تلك الطائفة ، وكذلك الطرابيش كانت لها مزاداتها · ويفتتح المزاد بعد أخذ العينات ومعاينة التجار للسلع اذا شاءوا ، وتجرى هذه المزادات فى قاعة المزاد بديوان التجارة والمبيعات ، وعرف هذا المزاد بالمزاد العمومى هذا الى جانب المزادات الأخرى التى كانت تجرى فى ميناء البصل وكذلك بولاق · وفى المزادات يتم البيع بالجملة ، ولا مجال فيها لتجارة التجزئة ، ولا تجرى المزادات الا على البضاعة الحاضرة · وعند الاعلان عن المزاد يتقدم اليه التجار من الوطنيين والأجانب على السواء ، الا ان الأجانب كان لهم الكعب العالى فى كل هذه المزادات ، فلم يترك الواحد منهم أحد المزادات الا وخرج منه بشىء سواء من الأقطان والغلال أو غيرها · فالخواجة براخه جرينى على سبيل المثال كان يعمل فى تجارة القطن والى جانب ذلك لم يترك مزادا للقمح الا واشترك فيه ، وكذلك الصمغ السنارى · وأيضا الخواجة اسمعلول وأولاده ، دخل فى أكثر من مزاد للحنطة ، والفول الى جانب القطن ،

أما من كان يعمل فى التجارة فى ذلك الوقت من الوطنيين ، فتركز نشاطهم بصفة أساسية حول تجارة الغلال وبصفة خاصة حول محصولى الأرز والفول ·

ويرجع الباع الطويل الذى كان للأجانب فى الحصول على هذه المزادات ، لامكاناتهم المادية ، فمن خلال قوائم مزادات ديوان التجارة والمبيعات ، قلما نجد تاجرا أجنبيا اشترك فى مزاد محصول واحد ، بل نجد الواحد منهم يعمل فى تجارتين على الأقل ، فالأساس عنده العمل فى تجارة القطن ثم بعد ذلك يبحث عن تجارة أخرى أو أكثر تكون الى جانب القطن ، حتى اذا ما انتهى موسم القطن لا يعيش التاجر الأجنبى فى فراغ حتى يأتيه الموسم التالى ، بل كان يضع فى حسبانه تنظيم شبه جدول سنوى يظل من خلاله منهمكا فى التجارة ، اذا انتهت تجارة محصول بانتهائه ، أتى الآخر ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى نجد أن الأجانب كانوا على دراية بدروب ومسالك مثل هذه التجارات ، فهم يعرفون القنوات التى تؤدى الى الكسب والأخرى التى تؤدى الى الخسارة ، وترجع هذه الدراية لطول ممارستهم للتجارة فاكتسبوا من وراء ذلك خبرات لم تكن قد تكونت بعد لدى التاجر المصرى · ومن يتقدم للمزاد ، يقدم ضامنا معتمدا ومقتدرا فى أمر التجارة ، وبعد رسو المزاد على أحد التجار تؤخذ عليه « الضمانة » بسرعة التوجيه لتسلم بضاعته قبل فوات الأوان · وفى صبيحة اليوم التالى للمزاد يقوم من يرسو عليه المزاد بدفع مبلغ معين عن كل أردب غلال كمقدم ومثله على كل قنطار من القطن ، على سبيل المثال يدفع عن الأردب من الترمس عشرة قروش والقنطار من القطن عشرين قرشا ، وتحرر لهم الأذونات على أن لا يتم التسليم الا بعد عشرين يوما من دفع الثمن ، ويحق للمشترى أن يضع علاماته على البضاعة عقب المزاد مباشرة بعد دفع المقدم · وكذلك يرخص له بترقيمها · أما عند التسليم ، فمن يتأخر

عن الدفع عند حلول ميعاد التسليم ، يفقد حقه فى المبلغ المدفوع كمقدم ، ويعتبر هذا من حق خزينة ديـوان التجارة والمبيعات ، والغرض من ذلك عدم صرف نظر التجار عن دفع المبالغ المتبقية عند استحقاق ميعاد سدادها أو بعده بأيام ، اذا ما طرأت تغيرات فى الأسعار بعد المبيع دفعت بالمشترين الى عدم الاستلام · أما التسليم (الصرف) فلا يتم ما لم يكن هناك توقيعات على الأذونات من ديوان التجارة والمبيعات تفيد بأن الأثمان قد سـددت بخزينة التجارة بالاسكندرية · وبعد الدفع والحصول على توقيع الصرف من ديوان التجارة ، اذا تركت المشتروات فى أرض المزاد مدة أكثر من المدة المحددة لها يقوم التاجر بدفع عوائد على هذه المشتروات طوال المدة الزائدة عن المـدة المحددة ، وعرفت هـذه العوائد باسم « عوائد التخزين » ·

مستخدمو الشـــون :

عرفت الشون جهازا اداريا ، يعد مسئولا عن ادارتها ، وسير حركة العمل بها ، وعلى رأس هذا الجهاز الادارى يأتى ناظر الشونة ·

ناظر الشـــونة :

ويعد مسئولا عن الاشراف على اصدار الايصالات أو الاشعارات التى تعطى للأشـــخاص الذين يحضرون الى المخازن الحـــكومية محاصيلهم ، ويعد المسئول عن مراقبة ومراجعة كل ســـلعة لدى وصولها من القرية طبقا للبيان الذى أعد فى القرية · وكان من اللازم ان تتطابق الكميات التى يتم تسليمهـا مع المعلومات التى يقدمهـا صراف الناحية · وعندئذ فقط يضع الناظر خاتمـه على الاشعارات · وبشكل عام يعد مسئولا عن كل ما يدور بين جنبات الشـونة ، من مراقبة المخازن والاشراف على باقى الموظفين داخـل الشونة ، وفى شون الاسكندرية ، يعتبر مسئولا عن تدبير المكان

اللازم لاستقبال حاصلات الموسم الجديد ، وذلك باستدعاء التجار الذين تخلفوا عن تسلم مشترواتهم بضرورة اخلاء محلاتها ۰

السماسرة :

مهنة السمسرة (*) هويتها فى هذه الفترة تختلف عنها فيما بعد ، فمهنة السمسرة هنا تشبه مهنة الفراز فى الفترة الحالية ، فتركزت وظيفته فى فرز ما يورد للشونة ، وبعد فرزه لها يضع خاتمه عليها ، ويعد مسئولا عن كل ما يبديه نحوهـا أمام شيخ السماسرة وأهل الخبرة فى شون الاسكندرية عند اعادة الفرز بها ، ومراجعة العينات بالرسائل ، واذا ما وجد بها مخالفة يتم استدعاؤه ومساءلته عن ذلك ۰

وهناك شروط لابد من توافرها فيمن يعمل بمهنة السمسرة ، يتم التأكد من توفرها قبل التعيين ، منها أن يكون مستقيما وان يكون صاحب خبرة ، هذا الى جانب الضمانة القوية ، وفوق كل ذلك ان يكون صاحب أملاك وألا تكون قد ثبتت ضده جرائم ۰ وفيما يتعلق بالضمانة كان يتم تجديدها سنويا ، وكان يراعى فى الضامن ألا يكون عليه انكسار الى دوائر القصر ۰ وفى حالة عجز السمسار عن توفير الضامن يعين أحد الأفراد بدلا منه بالانتخاب حتى لا تترك الشونة بدون سمســار ، ولابد أن يقلد من ديوان التجارة ، وترجع أهمية هذه الضمانة ، باعتبار ان الضـــامن يعد مسئولا عن كل ما يخرج عن السمسار من أعمال فى حالة هروبه ومرضه أو وفاته ۰ وقد عمل بالسمسرة كل من المصريين والأجانب على السواء ۰ فقد كان الخواجة كسبر يعمل سمسارا لدى ديوان التجارة ۰

(*) تحول السمسار من موظف لدى الحكومة الى عامل حر يتحرك فى الاسواق التجارية والمالية يتعامل مع التجار ، ويقوم بدور الوسيط بينهم ۰

أما شيخ السماسرة ، فكان يتم تعيينه عن طريق ديوان المالية بنـــاء على طلب من ديوان التجارة ، ومهمته الاشراف على تعيين السماسرة ، والفصل فى العينات المختلف عليها بين أهل الخبرة وسماسرة الشون ؛ وفى حالة انشغال سماسرة الشون بالأعمال فى شونهم ، ويصبح من الصعب عليهم تركها والتوجه الى شـــون الاسكندرية لحل مشاكل رسائلهم ، فيقوم شيخ السماسرة بالاحلال محلهم فى حل مشـــاكل هذه الرسائل ، وكل ما يبديه يسير على السماسرة ·

وفى عهد سعيد عندما تقرر الاستغناء عن الشون والسماح للأهالى بتصريف منتجاتهم بحريتهم ، صدر أمر فى ٦ ذى القعدة ١٢٧٠ من الجناب العالى الى وكيل ديوان التجارة والمبيعات ، بفصل السماسرة ، لعدم لزومهم وبألا يصرف لأحد سمسرة الأرزاق والغلال التى بيعت من ذلك التاريخ والتى ستباع من بعده بمعرفة ديوان المبيعات ·

القبانيـــة :

كان بكل شونة قبانى ولا يتم قبول الأقطان الا بوجوده ، ومن يعمل قبانيا يجب أن تتوفر فيه الاستقامة والضمانة القوية ، والتى تجدد سنويا ، وفى حالة عجزه عن الحصـــول عليها يعين غيره ، ويعتبر القبانى مسئولا عن كل ما يقيده بدفاتره التى كان يرسلها أولا بأول مع الأقطان المرسلة من طرفه الى الاسكندرية ، ثم تراجع ثانية على يد قبانى آخر معين من قبل شيخ القبانية ·

الكيالـــون :

وهم تلك الطائفة التى تقوم بالأعمال فى شون الغلال ، التى يقوم بهـــا القبانية فى شون الأقطان ، وقد كان هناك نوعان من

الكيالين : كيالى الميرى ، وكيالى البرانى ، وتركز كيالو الميرى فى شون الميرى ببولاق والاسكندرية وعند بداية موسم تحصيل الغلال يتم استدعاؤهم من تلك الشون ، وهؤلاء كانوا يتقاضون ماهيات واحدة ، وهى نصفان عن الأردب بالايراد والصرف ، وفى حالة عجز كيالى الميرى عن أداء مهامهم يتم استدعاء كيالى البرانى بنفس مرتبات كيالى الميرى ٠

ومما لا شك فيه ، ان هذه المهنة ، فى غاية الارهاق ولذلك تطلبت فيمن يقوم بها ان يكون ذا بنية قوية ، ومن تظهر عليه بوادر التقدم فى السن يعين بدلا منه آخر ، بالضمانة القوية ٠

وقد كان للكيالين بشـــون الغـلال مقـدم عرف باسم مقدم الكيالين ، ويعد مسئولا عن كل عجز يحدث بالشـــونة ، وكذلك المعدلجى وهو يشبه الفراز ، مهمته تحديد عينات الغلال ٠

أما عن المكاييل التى استخدمت فى شون الغلال الميرية فى تلك الفتـرة ٠ فكان متفقـا عليهـا ، وحرم استعمال المكاييل غير المدموغة ٠ ومن حين لآخر كان يتم مفاجأة الكيالين ، بواسطة معاون الصرف والايراد وضبط المكاييل ، ومعايرتها على الخردل بمعرفة المقدم وأرباب الخبرة ـ وقد عرف الذين يقومون بمعايرة المكاييل بالأقداحية ـ وما وجد من هذه المكاييـل مضبوطا ترك للاستعمال بالشونة والباقى تجرى مصادرته ، ومن يضبط اختلال فى كيله يجازى بضربه خمسين ســـوطا ، واذا تكررت يصير ضربه ستين سوطا ، وهكذا فى كل مرة تزيد عشرة سياط والى جانب ذلك تقيد أسماء من ثبتت ضدهم هذه الجرائم حتى توضـــع سوابقهم فى الاعتبار ٠

وبصـــدور الأمر العالى الذى قضى بعدم قبول أرزاق الأهالى بشون المديريات تقرر عدم لزوم اســتخدام كيالين للغـلال ، واذا

حتمت الضرورة استخدامهم ، فيستخدم الكيال اللازم باعتبار أجرة الأردب نصفين من الفضة .

وفي عصر اسماعيل تقرر تحصيل الضرائب العينية من الغلال في الوجه القبلي ، وترتب على ذلك انشاء شون للميرى ، وأصبحت الكيالة ، تعرض في مزادات ، وتصبح من حق من يرسو عليه المزاد ، ويتعهد بالقيام بالكيل بأقل ثمن .

والى جانب ذلك كان بشون الغلال فئة المغربلين ، ومهمتهم غربلة الغلال الميرية ، وتركزوا في شون بولاق ، ويتم استدعاؤهم عند الحاجة اليهم من هناك . وأيضا كان هناك المخزنجية الذين كانوا يتعينون بالضمانات ، وعند تعيين كل مخزنجى ، يتم الجرد على الموجودات والأصناف عند اجراءات التسليم والتسلم .

نشنجى الشـون :

وهو ذلك الشخص الذى يقوم بعملية الترقيم للبالات واثبات وزنها عليها ، والجهة الآتية منها وغير ذلك .

متعهد البيع :

وهو موجـود بشـون الاسكندرية فقط ، وتحفظ لديه كل الحجج التى تتعلق بالبيع ، وكل الضمانات التى تؤخذ على موظفى الشون ، من قبانية وسماسرة وغيرهما .

اهل الخبرة « بشون الاسكندرية » :

وهم هيئة غير دائمة تتكون من أفراد متخصصين يتم تشكيلها عند اللزوم ، وتقوم بالفصل فى العينات المختلف عليها بين شون الاسكندرية وشون المديريات وكان لكل صنف أهل خبرة ، فاهل

خبرة الأقطان يختلفون عن أهل خبرة الكتان والغلال ، فأهل خبرة الأقطان اما ان يكونوا من التجار الذين يمتلكون الخبرة فى تمييز القطن الجديد من القديم ، وكذلك الشوائب الموجودة به ، واما من مهنـدسى الفابريقـات ، وهم الذين يمتلكون القدرة على معرفـة الشوائب ، ومدى تأثيرها على قيمة القطن ، وذلك بحكم عملهم فى فابريقات الأقطان يتضح لهم عند تشغيل القطن على الدولاب كمية الشوائب وأسبابها . وكان التصريح لمهندس الفابريقات للحضور لفرز الأقطان يتم بتصريح من مجلس الأحكام بناء على طلب المالية .

وأما أهل الخبرة بالنسبة للغلال ، فكان يعين أحدهما من طرف ديوان التجارة ، ويعين الآخر من طرف المشترين ، لكى يعاينـوا الغلة المطلوبة للبيع . وكذلك كان هناك أهل خبرة للكتان .

اسواق الغـــلال :

يتضح لنا من الحديث عن الشون ، انها سيطرت على كافة مجالات التجارة من أقطان وغلال وغير ذلك ، وظلت هذه الشـون تقوم بدورها طوال عهد عباس وتقرر ابطالها فى عهد سعيد ، بعد ان تقرر تحصيل الضرائب نقدا ، فصدر أمر الى ديوان المالية فى ١٨ ربيع الثانى سنة ١٢٧١ ، (١٨٥٥) ، يقضى باشعار المديريات بالاقاليم القبلية والبحرية ، بعدم تكليف الأهالى بتوريد أرزاقهم الى شون الميرى ، وما يقبل يصير بيعه لمن يرغب بالأسعار المستحقة .

وفى هذا ايذان بحرية التجارة فى الغلال هذا من ناحية ، وايذان بانتهاء دور الشون الذى كانت تلعبه فى تسويق الغلال من ناحية أخرى ، ولقد انتهى دورها فى تسويق القطن بانشاء حلقات الأقطان ، ولكن فى عهد اسماعيل فتحت الشون الأميرية فى الوجه القبلى لقبول القمح والفول والشعير ممن يريد من أصحاب الأطيان

بالثمن الذى حددته الحكومة ، على أن تخصم أثمان تلك الحاصلات مما على أصحابها من مال ومقابله ، وهذه الضريبة العينية التى أعيدت على أطيان الوجه القبلى كانت فى هذه المرة اختيارية ، وكانت الحكومة اذا أرادت شراء غلال من قمح وغيره لحاجتها اليها تفرض الكمية التى تريدها على القرى ، فأمر اسماعيل بالغاء تلك الطريقة وشراء ما تريده الحكومة من الغلال من الأهالى والتجار بالأسعار المتداولة . وأصبحت دشنا (راس قسم من مديرية قنا) بها شون للغلال الأميرية . وكذلك المنصورة ، وأخذت الشون فى غير الوجه القبلى تؤجر لتجار الغلال سنويا على ذمة الميرى ليقوموا بممارسة نشاطهم بها والى جانب ذلك كانت هناك الأسواق العمومية التى خصصت جزءا منها لبيع الغلال وشرائها وكذلك الوكالات والرقع التى انتشرت فى المدن ، فمدينة أخميم كانت بها رقعة معدة لبيع أصناف الغلال كل يوم .

وكان بالقاهرة أكثر من شونة للغلال ، فكانت الحبوب الواردة للتجارة يتم شراؤها بواسطة التجار ثم توضع فى شون ساحل النيل فى ثلاثة مواضع . الأول ساحل القمح الكبير ببولاق بجوار كوبرى فم الترعة الاسماعيلية بشارع الساحل الموصل لشارع قصر النيل ، والثانى ساحل القمح الصغير ببولاق شرقى الانتكخانة المصرية ، والثالث ساحل القمح بمصر العتيقة على نهر النيل أمام جزيرة الروضة ، والبيع فى هذه السواحل بالأردب ؛ وكانت هذه السواحل ملكا للحكومة تعطى بالالتزام لبعض الأشخاص ، ولكل ساحل منها مقدم ، يعد مسئولا عن كل ما يحدث داخل الساحل من احتكار التجار للغلال ، أو زيادة فى رسم الكيالة المحدد ، والتى كانت تحددها الضبطية والتى تعتبر المسئولة عن تطبيقها ، وقد حدد الكيالة بخمسة فضة من البائع فى كافة المحلات المعدة لبيع الغلال بالسواحل . وفى كل ساحل انتخب تجار الغلال لهم رئيسا .

وفى كل زمان ومكان لابد من وجود هـذا النوع من الناس الذين يصنعون ما يسمى « بالسوق السوداء » فهم قائمون ما دامت الأسواق قائمة ، ففى القاهرة كان السبب فى ارتفاع أسعار الغلال وجود طائفة من الباعة فى سواحل الغلال ورقعة القمح الكائنة بباب الشعرية والرقع الأخرى يجمعون الغلال من التجار والفلاحين بأثمان بسيطة ، ويحتكرونها ثم يبيعونها الى الأهالى عند احتياجهم بأثمان مرتفعة ، والسبب فى ذلك أيضا استئجار الباعة كثيرا من الزرائب لأجـل الاحتكار . وليس هـذا بالشىء الغريب ، فهذا الأمر قائم وسيظل قائما الى قيام الساعة ، ولكن الاختلاف هو أسلوب مكافحة هذا الداء ، واستئصاله قبل استفحاله ، فعندما وصلت هذه الأخبار الى مسامع رجال المعية ، لم يجتمع الباشا ورجال معيته لتبادل الرأى حولها ، ثم ينتهوا بوضع قوانين للقضاء على هذا الداء ، ولكننا هنا نجد أن المعية ، وقفت من ذلك موقفا فى غاية التشدد ، فأمرت بهدم الزرائب التى تمارس الاحتكار كلهـا وتقرر تعيين مخبرين ليضبطوا كل من يتسبب فى استئجار زرائب وتوزيعهم فى سائر رقع الغلال التى بالمحروسة ، ومصر القديمة وبولاق . ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد بل بلغ بها الأمر الى تقديم محمد أبو شنب مقدم ساحل بولاق للتحقيق بتهمة التهاون فى هدم بعض الزرائب . وكذلك منع الباعة من شراء الغلال واحتكارها ، وعدم منع متسببى الرقع من مشترى الغلال من السـواحل وبيعها للأهالى بالأسعار الموافقة حيث انه اذا صار منعهم فسيتسبب وجود مشقة للأهالى فى الحصول على مطلوبهم نظرا لبعد المسافة . أما الأسعار بسواحل الغلال ، فكانت تتغير من يوم لآخر ، الا أنها فى كل منها كانت واحدة ، واذا تفـاوتت ، فتفاوتها بسيط ، وقد اقتضى اتسـاع المعاملات التجارية بهذه الأسواق الأهلية وكونها تشمل مصالح عدد كبير من الأهليين ومحاصيلهم والتجار والمصدرين ان تبسط الدولة رقابتها عليها لتنظيمها وحماية التجار بها فوجدنا على اثر ذلك انشاء

سوقين بقرارات وزارية بساحل روض الفرج وساحل أثر النبى فى السنتين ١٨٩٨ ، ١٨٩٩ · فصدرت قرارات مجلس النظار فى ١٧ يوليو و ١٩ يوليو ١٨٩٨ ، بنقل ساحلى مصر القديمة وبولاق الى الســـــاحل الجديد الواقع بحرى كوبرى امبابة ابتداء من أول يناير ١٨٩٩ ·

ولم تكن للحكومة رقابة عليهـا وكان يحدث الشراء والبيع شفاهة بعد الاتفاق على النوع والمقدار والسعر بدون تعاقد اعتمادا على الشرف التجارى · ولكن ذلك لم يمنع بعض الأفراد من التنصل من تعهداتهم قبل الآخرين بسبب تقلب الأسعار وزيادة على ذلك فلم يكن هناك ضابط معين لدرجة نقاوة النوع مما يسهل الغش بواسطة بعض المنتجين والتجار مما يترتب على ذلك من المنازعات ·

وكانت بكل ساحل من سواحل الغلال ، طائفة للكيالين ينتظم فيها الكيالون بالسواحل ، ويتقاضون ثلاثة مليمات أجرة عن كل اردب يتم كيله · ولكن فى ٢٢ يوليو ١٩٠٠ تقرر تنفيذ قرار نظارة المالية القاضى باستبدال المكاييل بالموازين فى ساحل الغلال الجديد بروض الفرج · وتقرر نهائيا أن يكون معدل وزن الأردب من القمح الصـــعيدى والبحيرى ١٥٠ كيلو جراما ، ومن الفول ١٥٥ ، ومن العــدس ١٥٧ ، ومن الشعير ١٢٢ ومن الترمس ١٥٤ ، ومن الذرة الشامية ١٤٢ ، ومن الذرة الرفيعة ١٤٠ ومن البذلة ١٦٠ ومن الحلبة ١٥٧ ومن الحمص ١٤٠ ، ومن الفريك ١٣٥ ، ومن الكمون ٦٥ ومن اليانسون ٣٥ ، ومن الحمص المجوهر ٩٢ ، ورأفة بالكيالين تقرر أن تعطى لهم ثمانية مليمات أجرة عن كل أردب بدلا من ثلاثة مليمات·

وأخذت البنوك والأفراد تنشىء لها شونا بأسواق الغــلال ، فأعلن البنك الأهلى المصرى انه فتح شونة بالساحل الجديد بروض الفرج ، لقبول كافــة أصناف الحبوب للتخزين أو البيــع ، ويعطى

عليها سلفيات وكذلك قبول طلبات شراء وبيع الغـلال على اختلاف أنواعها وتصديرها لأربابها . ولم تقتصر الشون فى السواحل على البنوك فقط ، بل امتدت الى الأفراد ، فكان صالح محمود سعودى من تجار الغلال بساحل روض الفرج له شونة خاصة بالساحل لكل أنواع الغلال ، وبالساحل سوق لكل صنف من أصناف الغلال كالقمح والفول والعدس وغيرها .

أما ساحل أثر النبى الجديد التابع لمديرية الجيزة والخارج عن دائرة القاهرة ، فقد افتتح فى أول يناير ١٩٠٠ على أن يكون ساحلا للغلال ، وغيرها من الأصناف الأخرى ، وفى مايو ١٩١٢ استقر رأى الحكومة على أن تقوم بنفسها ببناء الساحل الذى عزمت على تشبيده فى جهة أثر النبى .

وفى داخـل القاهرة وضواحيها كانت توجـد عدة محلات الى جانب السواحل تباع فيها الحبوب بالتجزئة ، وتجارها أقل من تجار السواحل شأنا فيشترون كميات قليلة ويبيعونها للأهالى مجزأة من ربع الى أردب فأكثر ، وعرفت هذه برقع الغلال ومشهور منها ست فى القاهرة ، الأولى ، رقعة القمح ببولاق بالسبتية والتى يباع فيها القمح والفول والشعير والذرة والعدس فقط ، والثانية رقعة القمح ببوابة حجاج بشارع السيدة عائشة النبوية ، يباع فيها كافة أنواع الحبوب وكذلك رقعـة القمح بباب الخرق ، ورقعة القمح بشارع الأزهر ، ورقعة القمح ببركة الرطل بشارع الحسينية ، ورقعة القمح بجهة العدوى بشارع الزعفرانى بثمن باب الشعرية .

أسواق القطن :

من الجدير بالذكر أن تجارة القطن فى هذه الفترة ، كانت تمر بسلسلة من الوسطاء المستغلين والمنتشرين فى طول البلاد وعرضها ، حتى تصدر للخارج فمن تاجر الريف الأجنبى ، ومنه الى شركة أكبر ،

ثم الى شركات التصدير الاحتكارية الكبرى . وهذه التجارة سيطر عليها الأجانب من وقت جنى القطن حتى تصديره . فبعد جنى القطن وعرضه للبيع يتكالب عليه تجار الداخل من أجل الشراء وهؤلاء كانوا وكلاء فى الأرياف يمثلون تجار المدن والبنادر ، ولم يكن لهم مطلق التصرف بل يؤمرون من موكليهم ، فلم يتمكنوا من رفع قدم من اخرى الا بأوامر منهم ، فعندما تعلن أسعار القطن كان هؤلاء التجار يقومون بمخابرة الوكلاء فى الأرياف بالامتناع عن الشراء ، أو الاقدام عليه طبقا لظروفهم . وهؤلاء استغلوا صغار الفلاحين أسوأ استغلال، والذين افتقروا دائما الى رأس المال اللازم للانفاق على زراعة المحاصيل النقدية ، التى تتطلب مزيدا من الانفاق حتى الحصاد وبعد الحصاد تباع فى السوق ، ولم يكن المزارع الصغير فى مركز يسمح له بخزن المحصول حتى بيعه بالسعر الملائم ، لان ملاحقة الدائنين له كانت تدفعه الى بيع القطن ـ محصوله الرئيسى ـ بالثمن الذى يحدده المرابون ، وكثيرا ما كان هذا الثمن يبخس الفلاح جهده وعرقه . وكان تجار الأقطان فى الأرياف (المرابون) لا يقرضون سوى الفلاحين الفقراء ، فكانوا يبتعدون تمام البعد عن العمد والمشايخ لما كانوا يجدونه منهم من وسائل الاحتيال والمماطلة ، فى حين وجدوا فى الفلاح الطيبة والبساطة والحرص على تسديد الديون ، واحترام الدائن ، وبذلك كانوا يضمنون حقوقهم وأزيد من ذلك بكثير ، ويصور لنا عبد الله النديم على صفحات جريدة التنكيت ، توعية من يتعامل معهم المرابون ، وكيف استغل هؤلاء المرابون ظروف المجتمع الريفى من الأمية والطيبة فى تحقيق مآربهم فى أسرع وقت ممكن ، فيشير الى ان المرابين كانوا لا يقرضون الا الفلاحين « وهم من تراهم قليل الهدوم ، كثير الكلام ، رث الحال خالى البال مفتوح الصدر دانى القدر حافى القدمين كثير الأوهام عارى الساق كثير البصاق ، خلق الثياب ، منخفض الجناب قذر الأعضاء لا يعرف الحاء من الخاء فهذا ان أقرضته وفاك » .

وظل هؤلاء المرابون يمارسون أعمالهم المحترفة طوال فترة الدراسة » فكان الواحد منهم يذهب الى الفلاح المصرى فى قريته ويزوره فى منزله زيارة خاصة ، ومع انه كان يلاقى منه كل حفاوة واكرام لبساطته وعوائد بلاده السائدة ، كان لا يخرج من عنده الا بعد أن يستكتبه اتفاقية جائرة معظم ما فيها من المواد الصالحة ، وقد يكون غشه فى الكتابة وغالطه فى الأثمان لأن الفلاح المصرى كما هو معلوم أمى بسيط » .

وعلى أية حال كان القطن الزهر يباع فى الريف بعدة طرق :

اولا : البيع بالآجل :

حيث يتم البيع على أساس العقود ببورصة العقود ، وهنا لا يتحدد السعر وقت التعاقد ، انما يتحدد آجلا ، كما يتم التسليم واستلام الجزء الاكبر من الثمن فيما بعد ، وقد يتم تسليم القطن ويتحدد السعر فيما بعد .

وطريقة البيع هذه لها جوانبها الحسنة وكذلك لها عيوبها . فمن المحاسن ان المزارع بمقتضى هذا البيع استطاع أن يضمن بيع محصوله وان يختار أعلى سعر فى بورصة العقود فى خلال المدة المعينة فى العقد وفوق ذلك يقبض جزءا من ثمن القطن قبل تسليمه فيساعده على القيام ببعض النفقات الزراعية وغيرها ، ولذلك انتشر هذا النوع من البيع بين المزارعين انتشارا عظيما .

أما عن عيوبه فمتعددة ، فله تأثيره على المزارع ، فهو فى أثناء احتياجه الى أموال لفك ضائقته المالية يضطر الى بيع محصوله بأى سعر يفرضه عليه التاجر (المرابى) وهذا السعر لا يتفق مع سعر المحصول عند تسويقه . ويتعهد المزارع بتقديم حصة معينة من

القطن للتاجر ، طبقا للعقد المبرم بينهما فاذا ما أصيبت زراعته باضرار يضطر الى شراء ما يكمل هذه الحصة ، حتى لو بأسعار مرتفعة عن أسعار العقد ، وفى تلك الحالة كان يتحمل المزارع فرق السعر • والى جانب هذا أدى أسلوب البيع هذا الى قلة أعداد التجار فى الأسواق ، فهم قضوا كل احتياجاتهم من الأقطان بهذا الأسلوب ، وأدى ذلك الى الاحجام بينهم وبين الأسواق ، وقد أثر ذلك على حركة السوق ، فقلل من فرصة المنافسة والمضاربة بين أكبر عدد ممكن من التجار اذا ما نزلوا الى السوق ، مما أدى الى هبوط الأسعار بها ، لغياب هذه المنافسة ، والى جانب ذلك أصبح بامكان هذه الحفنة من التجار ، التأثير على أسعار بورصة العقود ، لانهم يستطيعون أن يضاربوا على البضاعة التى اشتروها ، وليس فى وسع خصومهم من المضاربين أن يقاوموهم مقاومة فعالة ، اما لقلة المال اللازم لمثل تلك المقاومة ، ولا سيما ان البنوك بعد ازمة ١٩٠٧ لم تفتح أبوابها للمضاربة كما كانت تفعل من قبل ، وبذلك تصبح السوق تحت رحمة هؤلاء التجار الذين اشتروا معظم المحصول ، ويتمكن هؤلاء فى الغالب من ضغط السوق وابقاء الأسعار فى المستوى الذى يوافق مصلحتهم ، الى أن تنتهى المدة التى يحق فيها للمزارعين أن يحددوا أسعار الأقطان المباعة •

ومن المعروف ان الأسعار فى بورصة مينا البصل مرتفعة عن أسعار بورصة العقود فى موسم القطن ، ولذلك كان يقع على المزارع عبء كبير بسبب تحديد أسعار اقطانه على أساس أسعار بورصة العقود ، والى جانب ذلك فالمزارعون كانوا يجهلون أمور البورصة ودخائلها •

ثانيا : البيع كبضاعة جاهزة :

أى بسعر محدد قطعى ، ويسمى البيع هنا بالبيع العاجل بحيث يتم تحديد السعر واستلام البضاعة ، ويدفع الثمن فورا ، وهناك عدة طرق لبيع القطن بضاعة حاضرة نذكر منها ما يلى :

١ ـ البيع فى مخازن المزارعين (الدوائر الكبيرة) ٠

٢ ـ البيع فى شون المصارف ٠

٣ ـ البيع فى الشون الخصوصية ٠

٤ ـ البيع فى شون المحالج ٠

٥ ـ البيع فى الحلقات ٠

١ ـ البيع فى مخازن المزارعين (الدوائر الكبيرة) :

وينقسم البيع فيها الى البيع بالممارسة والبيع بالمزاد :

(أ) البيع بالممارسة :

كان أصحاب المزارع الكبيرة يخزنون أقطانهم فى شـــونهم (مخازنهم) انتظارا للتجار الذين يمرون عليهم ويشترونها ، وبعد ذلك يوردونها الى الحلقات للبيع والى الشون أو المحالج ٠ وبعد التفاوض بين البائع والتاجر على السـعر ، ووزن القطن وخصـم الفوارغ ، يدفع التاجر الثمن جميعه نقدا ، وبعد ذلك يأذن له باستلام الأقطان ، والأسعار بين البائع والتاجر هنا تتحدد على أساس سعر قنطار القطن الشعر للرتبة المماثلة فى مينا البصل ، بعد ان يأخذ التاجر فى الحسبان مقدار تصافى الحليج ، أى مقدار وزن القطن الناتج من ٣١٥ رطلا زهرا ، والثمن المقدر لناتج البذرة الذى يقرب من ثلثى أردب ، على أن يخصم من الثمن مقدار المصاريف لحلج

القطن ومصاريف نقله ، والتامين عليه الى الاسكندرية ، وبعد ذلك ينقل التاجر القطن الى مخازنه أو الى المحلج حيث يتم حلجه لبيعه محليا أو يرسله الى الاسكندرية حيث يباع الى كبار تجار الصادر فى بورصة ميناء البصل ·

(ب) المزايدة :

ويعلن فيها كبار الزراع والدوائر عن بيع أقطانهم بالمزاد العلنى ، وبعد ان يتقدم التجار ويتم معاينة القطن ، وتقدم العطاءات، فمن يرسو عليه المزاد ، يوزن له القطن ، ويصفى الحساب بالطريقة الأولى والدفع فورا ، والتسليم من مخازن الزروعات ·

وقد قام كبار المنتجين بحلج اقطانهم لحسابهم الخاص وبيعها مباشرة الى المصدرين أو الى مصانع الغزل المحلية أو يرسلونها الى الاسكندرية لبيعها هناك · فقد أقيمت على أطيان جفالك الدائرة السنية ، المخصصة لانتاج القطن محالج تتولى حلج القطن وكبسه فى بالات تعد للتصدير ، وأنشئت بكل تفتيش شبكة من السكك الحديدية تربط المزارع بالمصانع ، لتيسير سبل نقل الحاصلات اليها ، كما تربط التفتيش بالخط الحديدى الرئيسى المتجه الى القاهرة فالاسكندرية ، حيث تصدر السلعة الى الخارج ·

٢ – بيع القطن فى شون المصارف « البنوك » :

اقتصر الجهاز المصرفى فى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، على بضعة بنوك تجارية وعقارية كانت كلها أجنبية أسست فى مصر لترعى قبل كل شىء مصالح الدول الأجنبية التى تنتمى اليها وبالتالى فقد كان كل نشاط هذه البنوك محصورا فى تمويل التجارة الداخلية ، وكذلك الخارجية ، بالقدر الذى يكفل انسياب السلع التصديرية الى أسواق أوربا ·

وبالرغم من أن هذه البنوك كانت مراكزها في المدن الا ان كثيرا من المصـــارف الحالية كانت لهـا فروع في الريف لتقوم بأمرين أساسيين أولهما ، اقراض الأموال للمزارعين وغيرهم ، تسدد عند ابتداء الموسم ، ولقد كان اقراض الأموال قاصرا على مجرد اعطاء سلفيات بسندات واحتساب الفائدة القانونية • أما الأمر الثانى : وهو تمويل تجار القطن الداخليين ، فقد اعتاد الزراع ان يودعوا البنوك محصول قطنهم ليقترضوا عليه قبل بيعه في البورصـة • وتقوم هذه المصارف ببيع الأقطان المودعة طرفها لحساب مودعيهـا زهرا بالأســـعار التى تلائمهم أو بالقيام بحلجها ثم ارســـالها الى الاسكندرية لبيعها شعرا ببورصة ميناء البصل •

وتقوم البنوك بذلك في مقابل عمولة تتقاضاها على هذه العملية (مصــاريف تخزين سمسرة بيع وسمسرة شراء نولـون نقدية ٠٠٠٠ الخ) وأصبح كل مقترض لا يمكنه الحصول على سلفة من المصارف الا بشرط توريد أقطان في الموسم فينالهم من وراء ذلك ربح عظيم ، ومن أجل هذا أعدت المصارف شونا لتخزين أقطان عملائها الذين يتعهدون بتوريدها طبقا لعقود معقودة بينهم وأصبحت هذه الشون معدة لاستخدام كل من يريد التخزين بها سواء أكان تاجرا أم مزارعا • وعند استلام الأقطان من المودعين ، كان يتم فرزها لتحديد رتبها ليكون البيع على أســاس صحيح ، والمصارف تقدم قروضا أو تفتح اعتمادات لاصحاب الأقطان بضمان هذه الاقطان في حدود ٧٠٪ من قيمة القطن ، ويظل الباقى تحت يد الصراف بصفة ضمان أى احتياطى (Margin) لمقابلة النقص الذى قد يحدث في قيمة البضاعة بسبب نزول الأسعار ، وكلما قلت قيمة التأمين ، تطلب المصارف من المودعين ارجاع النسبة الى أصلها اما بتوريد اقطان أو بدفع مبالغ •

وبعد تجميع الأقطان بشون المصارف ، يمر المشترون عليها ، لمعاينتها ، ويتم التفاوض بينهم وبين سمسار البنـــوك على هذه العينات وبعد انتهاء المفاوضة ، يفرز المشترى القطن ، ثم يوزن بمعرفة قبانى المخزن ، ويتم الدفع نقدا قبل نقل القطن من الشونة ، ويتم البيع فى شون المصارف بناء على تفويض من العميل ومتى تم البيع ترسل للعميل فاتورة البيع ·

٣ - بيع القطن فى الشون الخصوصية :

وهذا النوع من الشون يقوم بانشائه فئة من الرأسماليين ، فضلت ان تستثمر أموالها فى هذا المجال من النشاط الاقتصادى ، وهؤلاء يقومون بنفس الأعمال التى كانت تقوم بهـا المصـــارف من اقراض المال للعملاء مدة الصيف بشرط توريد اقطـــان ، وبفتح الاعتمادات لتجار القطن ، واقراض كل من يريد ان يودع أقطانه تلك الشون ، وفى مقابل ذلك يتقاضى أصحاب الشـــون من المودعين مصاريف كالتى تتقاضاها المصارف عادة ·

ومعظم هؤلاء من الأجانب والأقباط ، فقد افتتح الخواجة ، مشيل تادرس محلا فى المنصـــورة لقبول جميع أنواع الحبوب والأقطان ، يعطى عليها سلفيات حتى ٨٪ من أصل الثمن بفوائد قليلة جدا ·

٤ - البيع فى شون المحالج :

تقوم المحالج بتمويل المزارعين أثناء الصيف بالقروض اللازمة لاحتياجاتهم فى مقابل توريد أقطاعهم للمحالج وبذلك تصل عمل المصارف ، فقد قام محلج الأقطان بالشرقية بدفع سلفيات لمن يرغب على الأقطان والبذرة بقسط بسيط ، سواء كان تصريفها بليفربول بمعرفته أو تخزينها بمخازن المحلج على حساب أصحابها وطبقا

لرغبتهم • وكان أصحاب المحالج يهدفون من وراء ذلك ، جلب كميات من القطن لتشغيلها مدة الموسم علاوة على استثمار الأموال باقراضها بفائدة • وفى بعض الأحيان قد تضطر ظروف عدم انتظام بعض الحلقات ، وهبوط الأسعار بها والخوف من زيف التجار بها ، وسوء معاملتهم للفلاحين ، الى دفعهم لتوريد أقطانهم الى المحالج مباشرة ، وفى هذه الحالة يقوم المزارع بارسال قطنه الى أحد المحالج القريبة ، حيث يقوم خبير بفرز القطن لتعيين صنفه ورتبته ، وعلى هذا الأساس تتحدد الأسعار ، ويلجأ الى هذا الطريق عادة صغار تجار القطن فى الأرياف فيشترونه من المزارعين ، ثم يبيعونه بالتالى لكبار تجار الأقطان « الحلاجين » أو الى وكلاء بيوت التصدير المنتشرين فى الأقاليم ، وقد امتلك الأجانب محالج للأقطان فى القرى والمدن ، فامتلكوا محالج للأقطان فى صالحجر وطلخا بالغربية على سبيل المثال ، والأخـــيرة كان بها محلجان لاثنين من الأجانب أحدهما يونانى •

وبذلك يتضح لنا ان المحالج قامت بدورين أساسيين ، أولهما ، انها قامت بنفس العمل الذى قامت به المصارف ، فى تجارة القطن الداخلية ، هذا من ناحية ، وتسهيل عملية التوريد للمحليج من ناحية أخرى •

ثالثا : البيع بالنسيئة (البيع الآجل بالعاجل) :

ونظام البيع بالنسيئة هذا كان موجودا فى عصر محمد على ، فقد كان بعض التجار يعطون الفلاحين مبالغ من النقود مقدما لأجل شراء حاصلات الغلال التى لاتزال بالحقل والتى لم تنضج بعد ، وبأسعار ضعيفة جدا ، ولذلك تدخلت الحكومة لتحريم ذلك البيع فى ١٨٣٨ فقررت ابطالها وتأديب البائع وأخذ النقود التى دفعها مقدما وخصمها مما لها على الفلاح مع عدم اعطاء التاجر شيئا من

المحصول بعد الحصاد ، وبالرغم من كل ذلك الا ان التجار استمروا فى شراء الحاصلات الزراعية قبل تمامها وذلك بدفع مبالغ من المال مقدما لأصحابها ، فقررت الحكومة عدم سماع الدعوى فى النزاع بين البائع والمشترى فى تلك الحالة ٠

وفى عهد محمد على قامت الحكومة باستعمال طريقة البيع بالنسيئة ، فى أوقات الشدة عند الاحتياج الى المال كما حدث فى السنوات ١٨٢٧ ، ١٨٣٣ ، ١٨٣٩ فاخذت الحكومة من التجار الأجانب مبالغ من المال مقدما ، مقابل اعطائهم الحاصلات عند حصادها ٠

وظل هذا البيع منتشرا فى عهد عباس باشا الأول ، وتقرر فى عهده منعه ، فصدر قرار مجلس الخصوص بأن يقوم المديرون ونظار الأقسام وحكام الأخطاط والقائمقامية والمشايخ بالاعتناء وبذل الهمة فى منع هذا الداء وتقرر ان من يتهاون فى تنفيذ القرار ، وحدث بيع محصول فى الحقول ولم يمنع فسيعاقب المديرون ونظار الأقسام طبقا لخطورة القضية بالاعتقال فى القلعة بأسوان مدة تتراوح بين ستة شهور وسنتين ، بعد انزالهم درجة من رتبهم ، ويعاقب حكام الأخطاط والقائمقامية والمشايخ بالسجن المدة المذكورة ، هذا الى جانب عدم سماع شكوى التجار الذين يدفعون لأصحاب المحصول نقودا وهو فى الحقل ويستعصى عليهم تحصيل حقهم ٠ وبالرغم من كل ذلك نظرا لانتشار زراعة القطن ، وحاجته الى المصاريف النقدية طوال مدة بقائه فى الأرض ، وعدم امكان صغار المزارعين من توفير الأموال للانفاق عليها ، ولذلك كثيرا ما اضطروا فى فترات كثيرة الى بيع محاصيلهم قبل أوان النضج بثمن بخس ، والأدهى من ذلك ان السلطة تركت الفلاحين - من صغار الملاك - لقمة سائغة للمرابين فلم تنجح الجهود التى بذلتها الحكومة لتوفير مصادر معتدلة لتقديم

التسهيلات الائتمانية للفلاحين . وقد لعب كبار الملاك دورا مهما فى السيطرة واحتكار السوق ، وذلك عن طريق تقديم القروض الى صغار المزارعين لضمان المحاصيل . وحفاظا على مركزهم ، وقفوا من الدعوة التى تبناها الحزب الوطنى لانشاء جمعيات تعاونية لانقاذ الفلاحين من استغلال المرابين (*) ، موقف عدم الاستجابة لها ، لأن فى انشاء هذه الجمعيات وانتشارها ما يؤثر على نشاطهم ، وما لهم من نفوذ على الفلاحين . ويجعل الفلاحين يمتنعون عن الاقتراض من كبار الملاك ، ويمكنهم من بيع محصولهم بالسعر المناسب .

ونتيجة لتقلبات الأسعار فى الأقطان من سنة لاخرى كثيرا ما عجز المزارعون عن تسديد ما عليهم من ديون لمقرضيهم مقدما ، وفى ذلك الوقت كانت الاستدانة بضمان الأرض ممكنة بفضل الحقوق المتزايدة التى حصل عليها الفلاحون على أراضيهم ، ومن ثم كانت الأراضى تحول مباشرة الى الدائن . ولانقاذ صغار الملاك من براثن الدائنين ، وضع قانون الخمسة أفدنة وكان الهدف من وراء ذلك الحد من نشاط المرابين وحماية الفلاحين من استغلالهم ، الا أن الفلاح لم يكن أمامه باب يحصل منه على الأموال لتمويل محاصيله ، ولذلك لم يكن أمامه الا أن يبيع محصوله للمرابين مقدما بالسعر الذى يحددونه ، وازداد – تبعا لذلك – نشاط المرابين وارتفعت أسعار فوائد القروض التى كانوا يقدمونها للفلاحين ارتفاعا فاحشا ، وأصبحوا يقرضون الفلاحين بضمان المحاصيل ووقعوا الحجز على المحاصيل وفاء للديون فحرم الفلاح من قوته وثمرة كده .

(★) يرى رءوف عباس أن سلطات الاحتلال لم تكن لديها النية لدفع هذه الحركة الى الأمام حتى لو كانت ستؤدى الى علاج هذا الداء الذى كان يصيب الفلاحين ، ويرجع الى أن هذه الفكرة نابعة من الحزب الوطنى ، وكانت سلطات الاحتلال تخشى أن تؤدى هذه الدعوة الى اتساع شعبية هذا الحزب بين الاهالى ».

الحلقــات :

وهى عبارة عن امكنة مخصصة لبيع الأقطان فى الأقاليم حيث يجتمع كل من البائعين والمشترين فى مكان واحد ، فيتلاقى العرض والطلب ، وتتم فيها الصفقات دون غش أو تلاعب ، نظرا لأن هذه الحلقات موضوعة تحت اشراف هيئات حكومية (مجالس بلدية أو محلية) ويتحمل البائع فيها مصاريف البيع ، وقصد من ورائها انقاذ صغار المزارعين من تلاعب التجار بالأسعار والموازين ٠

وبانتهاء دور الشون فى تجارة القطن الداخلية ، بدأت الحلقات تلعب دورها فى هذه التجارة فى البنادر والأرياف ، ويرجع انشاؤها الى العقد الأول من النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، فى أواخر عهد عباس باشا الأول حيث التمس تجار القطن فى الزقازيق من الحكومة انشاء حلقة لبيع القطن ، فوافقت على التماسهم ، وأنشأت حلقة بها قبانى وسماسرة لمزايدة ومبـــايعة القطن الذى يحضره الفلاحون ، فعاد ذلك العمل على الفلاحين بالفائدة ٠

وفى عهد سعيد احتج التجار على طريقة البيع المتبعة فى حلقة الزقازيق منذ أواخر عهد عباس الأول ، محاولين العودة الى حرية الشراء من الفلاحين مباشرة ، ولكن الحكومة رفضت طلبهم ، ووافقت على استمرار بيع القطن فى حلقة الزقازيق بالمزايدة ٠ وحتى ذلك الوقت لم نسمع عن غير هذه الحلقة ، وفى عهد اسماعيل باشا ، تقدم مفتش الأقاليم البحرية بمكاتبة الى الداخلية ، يقترح فيها عمل موضع بكل بندر يسمى حلقة ، بحيث يسع كل ما يرد اليه للوزن ويجتمع فيه رجال القبانية ويعين لـــكل حلقة معاون من المديرية ليلاحظ الوزن والبيع ونوع المعاملة واثبات ذلك فى دفتر القبانى وذلك لشكوى الأهالى من خراب ضمائر القبانية ، ولما اطلع المجلس على ذلك قرر تحديد موضع معين يكون تابعا للحكومة فى كل بندر

من البنادر المعتاد وزن القطن وبيعه فيها بكل المديريات ، ويعين لذلك معاون ، وأما القبانية الذين يجب تعيينهم فيجب آن يكونوا خالين من السوابق ومضمونين ومعتمدين ، ويكون عدد المعين منهم على قدر ما يكفى كل مديرية ، وتخصص لهم دفاتر لصنف القطن ، ويختم على أوراقها من المديرية . ويعين على القبانية شيخ بكل بندر خبير بالمهنة ، ليلاحظ البيع ، وفى دفتر القبانى يكتب وزن قطن كل تاجر أو مزارع والثمن والعملة واسم البائع وشهرته واسم المشترى. وكل هذا يكون بمراقبة المعاون ، ويؤخذ من البائع على كل قنطار (مائة رطل) من القطن المحلوج قرشان وعلى غير المحلوج قرش واحد . وقيمة ما يحصل من الوزن يعطى نصفه للقبانية والنصف الآخر يضاف على خزينة الميرى ، مقابل رسوم أرضية الحلقة لانها من الأملاك الاميرية ، ويختم على الدفتر فى نهاية كل يوم بختم المعاون .

وفى ٩ من ذى القعدة ١٢٨٢ ، صدر أمر عال بالموافقة على قرار المجلس الخصوصى الخاص بانشاء الحلقات فى بنادر الاقاليم القبلية والبحرية . ولم يكن أصحاب الأقطان مجبرين على بيع اقطانهم بالحلقات ، بل كان لاى شخص ان يبيع قطنه لآخر خارجها ، ولكن فى تلك الحالة ترفض الحكومة الدعوى التى يقيمها أحدهما ضد الآخر ، اذا حدث بينهما نزاع على الوزن أو البيع ، ويجب ان يكون البيع والشراء بداخل الحلقات بالعملة المتداولة فى خزائن الحكومة وليس للقبانية المخصصين للحلقة الحق فى وزن القطن خارج الحلقة .

ولم يتوقف تجار القطن فى تجارتهم على سوق واحدة ، بل كانت لهم حرية التنقل والشراء من حلقات القطن الأخرى ، فحلقة طنطا كان يوجد بها تجار من الزقازيق ، وكذلك كان يأتيها تجار

من دمنهور . وكانت الأسعار بهذه الحلقات تحدد بناء على أخبار الاسكندرية ، وتاثرت تأثرا كبيرا بها ، فعندما تهبط الأسعار فى الاسكندرية نجد التجار لا يقبلون على الشراء ، وذلك خوفا من تعرضهم للخسارة وفى نفس الوقت بمجرد ان تشـعر الحلقات بتحسن الأحوال فى الاسكندرية تدب فيها الحركة من جديد . وكانت أسعار الاسكندرية أيضا تابعة للأسعار فى الخارج . ولذلك بقى الفلاح « كريشة بمهب رياح التاجر والمضارب لا يستقر على حال من القلق الناشىء عن اضطراب أغراضها » .

وقد اختلفت الأسعار بالحلقات من مديرية الى أخرى ، وليس هذا فحسب بل اختلفت من حلقة الى أخرى بالمديرية الواحدة .

ولدور الحلقات فى تجارة القطن رأت الحـكومة فى ١٩١٢ تعميمها فى الأقاليم ، فى محاولة من جانبها لكى توفر للفلاح جانبا من الخدمات التى يمكن ان تقدمها له الجمعيات التعاونية بغرض حماية صغار المزارعين من تلاعب تجار القطن بالأسـعار والموازين وتولت مجالس المديريات الاشراف على تلك الحلقـات التى كانت بمثابة أسواق صغيرة تركزت فى الأقاليم الرئيسية المنتجة للقطن ، فأنشئت ٩٢ حلقة فى عدد من المراكز والبنادر . وكانت حلقات القطن تعلن فى نشرات يومية ـ تعلق فى مكان بارز ـ أسعار القطن فى بورصتى الاسكندرية حتى لا ينخدع الفلاحون بأكاذيب التجار ، وخصص لكل حلقة وزان أو أكثر حسب اتساع أعمال الحلقة للقيام بأعمال الوزن والمراجعة لكل من أراد التحقق من الكمية التى يعرضها للبيع .

وأخذت تدير الحلقات مجالس المديريات تحت مراقبة واشراف وزارة الداخلية وكان تعيين رؤسـاء الحلقات يتم بمعرفة مجالس المديريات ويتقاضون مرتباتهم من هذه المجالس ، ومهامهم مراقبة

أعمال الحلقة الداخلية ، وكان على رئيس الحلقة ان يقدم تقريرا يوميا الى مجلس المديرية ، وبدوره يرسل مضمون هذه التقارير الى وزارة الداخلية فى نهاية كل أسبوع حتى تقف الوزارة على حالة القطن الأسبوعية وفى مقابل ذلك خصص لهم ٢٪ من رسوم الدخول والايجارات والأرضية المحصلة ومن العمولة المستحقة على توزيع الأسمدة وبذور القطن .

وأخذت نظارة الداخلية تتدخل فى أمر الحلقات ووضعت لها النظم والقواعد وأرسلت بها منشورات دورية لرؤساء المجالس لتنفيذها والعمل بموجبها فى جميع الحلقات ، وأول منشور أصدرته نظارة الداخلية ، كان فى أول أغسطس سنة ١٩١٢ ، قبل موسم القطن بشهر . واستمر ذلك حتى تقرر مبدئيا فصل حلقات الأقطان عن وزارة الداخلية والحاقها بوزارة الزراعة ، ابتداء من أول سنة ١٩١٧ المالية .

وقررت وزارة المالية اعفاء مجالس المديريات من اجور الأراضى الأميرية التى تشغلها حلقات القطن ثلاثة أعوام متتابعة وذلك من أول عام ١٩١٣ لكثرة المصاريف التى اقتضاها مشروع انشائها وبالرغم من مقاومة التجار لمشروع الحلقات الا أن الحكومة عملت كل ما فى وسعها لمقاومة هذه الحركة وأخذ الفلاحون يشعرون بعظم الفوائد والمنافع التى تعود عليهم من وراء تعاملهم فى الحلقات وأخذوا يجلبون اقطانهم لتباع فيها ، ولقيت هذه الحلقات اقبال الفلاحين فبلغ عدد من باعوا اقطانهم فيها خلال موسم ١٩١٢ ـ ١٩١٣ نحو ١٤٥ الف مزارع .

وفرضت على الأقطان التى تدخل هذه الحلقات جعلا صغيرا روعى فيه تغطية ما ينفق على حاجات تلك الحلقات من انشاء مظلات للأهالى ، وأخرى للأقطان وانشاء مخازن واقامة سياج من حديد

حول كل حلقة وغيرها . وبعد أن تقرر تعميم حلقات الأقطان ، أخذت الحكومة تعمل من جانبها لتحبيب الأهالى فيها فتقرر فى سنة ١٩١٢ انشاء صناديق للتوفير بالحلقات ، يقوم الفلاحون بايداع أموالهم فيها ، والهدف من وراء ذلك وقاية المزارعين من شر اللصـــوص والنشالين لدى مغادرتهم حلقات الأقطان بعد بيع محصولهم ورغبة فى زيادة وتنشيط روح الاقتصاد بين أولئك المزارعين ، وأنشئت أقلام خصوصية لايداع المبالغ فى صناديق توفير البريد بالأرياف بمقتضى قرار من مجلس النظار صـدر فى ٢٠ فبراير ١٩١٢ ، وعهد بأعمال هذه الأقلام الى صيارف البلاد الذين كلفوا باستلام وصرف المبالغ المودعة فى صرفياتهم لحساب صندوق توفير البريد ، وكل مبلغ يستلمه رؤساء الحلقـات يقيد فى دفتر مودعه بمعرفة صراف الجهة المفتوح فيها الحساب ، وفى مقابل قيـــام رؤساء الحلقات بهذا الدور ، صرفت مصلحة البريد مرتبا خصوصيا .

وكذلك حلت الحلقات محل مخازن شركة الأسواق فى توزيع البذور على المزارعين ، فقد تقرر فى ديسمبر ١٩١٣ بأن تقوم جميع الحلقات بتوزيع بذرة القطن ، وكذلك توزيع الأسـمدة الكيماوية بالنيابة عن الجمعية الزراعية ، وبذلك عملت الحكومة على ترغيب الفلاحين فى الحلقات ، فأخذت تربط أكثر من وظيفة تهم الفلاحين بالحلقات ، حتى تعودهم على التردد عليها .



من المعروف ان الهدف من انشاء الحلقات حماية المزارعين من غير تجار الأقطان ، وقامت الحكومة من جانبها بمحاولات لتحبيب الأهالى فيها ، الا أننا نجد أن التعامل فيها اقتصر على التجار الذين يرغبون فى شراء قطن موجود أمام أعينهم تحت الطلب ، لا يكلفهم تعبا فى النقل أو العبوة والتجار الصغار من البائعين الذين يأتون

بالقطن من داخل الريف ليبيعونه فى الحلقات يوم وصوله ليعودوا اليها بغيره ويكتفون فى كل مرة بربح ضئيل ـ قد يكون كثيرا ـ ، يتكاثر لديهم مع تكراره يوما بعد يوم وليس لدى هؤلاء التجار من الأموال ما يجعلهم فى مصاف التجار المشترين فى الحلقات الذين يستطيعون الاحتفاظ برصيد كبير من الأقطان حتى يتم حلجه أو يتحسن سعره ، ولكنهم على جانب كبير من الحذق وربما فاقت مهارة المشــــترين ٠

وبالرغم من ان الحلقات لم تنشأ لأى من الطرفين ، بل هى للمزارعين ، الا أن المزارع الكبير يشـــــهر مزادا لبيع قطنــه فى مزرعته ، فكأنه يقيم حلقة بها ، وهؤلاء لا خوف عليهم ، لانهم على دراية باحوال القطن ، وباحوال التاجر ، والى جانب ذلك فهم يعرفون الطريق الى شون المصارف والمحالج ، أما المزارع الصغير ، فلا يلجأ الى الحلقات ، بسبب كثرة المصاريف والارهاق ، واتلاف الوقت ، هذا الى جانب صغر حجم الكميات التى يتصرف فيها ، قد لا يبلغ ثمنها مصاريف نقلها ولذلك كان يبيع الى التاجر الصغير المتجول فى الأرياف كل قطنه وهو قابع فى بيته ٠

القبانيـــة :

نظرا لأهمية حرفة القبانة ، وما يترتب عليها من نتائج اذا أحسن استخدامها أو أسيء بالنسبة للمزارعين ، وأهالى الريف ، رأينا أنها تستحق الدراسة ، خاصة انها شهدت عدة تغيرات من يوم أن وجدت القبانة داخل الشون ٠

فمنذ بداية حرفة القبانة ، وباب الدخول فيها مفتوح لكل راغب فيها ، بكل حرية ، تحت شرط واحد وهو ســــداد عوائد الويركو ، واستمر الحال على ذلك حتى سنة ١٢٨٢ (١٨٦٥)

حيث حدث نتيجة الفوضى التى شهدتها هذه الحرفة ان التحق بها من ليست لديهم الدراية الكافية بجوانبها ، ولذلك أخذت الشكاوى تتكاثر سواء من الأهالى أو التجار ، من جراء هذه الفوضى ، ولذلك تدخلت الحكومة لأول مرة فى هذه المسألة ، وعينت فى تلك السنة سنة ١٢٨٢ ، (١٨٦٥) فى كافة بنادر المديريات فى مصر العليا والسفلى تحت اسم حلقة محلات مخصصة لوزن الأقطان ، وشكلت خدمة للمراقبة من معاون وقبانية معتمدين بقدر احتياج كل جهة ، على ان ينتصب على قبانية كل بندر شيخ معتمد ، مهمته مراقبة وضبط عمليات القبانة ، وتقرر ان يصرف للقبانية دفاتر مختومة من المديرين لتقيد بها كل ما يتم وزنه ، وعملت فى آن واحد تعريفة حدد فيها وزن قنطار القطن غير المحلوج بقرش واحد ، والمحلوج بقرشين ، وقررت الحكومة ان يكون لها الحق فى نصف المبالغ المتحصلة بمعرفة القبانية ويعتبر هذا النصف بمثابة عوائد أرضية عن المحلات المخصصة للقبانة .

وبالرغم من ذلك لم ينصلح حال حرفة القبانة واخذت الشكاوى تنهال على أجهزة الحكومة من ظلم القبانية ، لعدم كفاءتهم ، وهذا دفع المجلس الخصوصى لاصدار مرسوم فى ١٢ رمضان سنة ١٢٩٠ يقضى بألا يصرح لأى شخص العمل بالقبانة ما لم يثبت أولا كفاءته ، وحسن سلوكه ، وأن يحضر شهادات لذلك تحرر بمعرفة أعيان طائفة القبانية بجهته ، ويعتبر تحت مسئولية هؤلاء ان قبل فى العمل وبعد التصريح للقبانى بالعمل يدفع للحكومة عوائد الرخصنامة وهى سنوية بقيمة تتراوح من ٢٥٠ قرشا الى ألف قرش على حسب أهمية وظيفته ، ويلتزم بسداد العوائد السنوية فى بحر شهر على السنة الجارية اما اذا مضى الميعاد ووجد متعاطيا عملية الوزن بدون رخصة من الحكومة فيتم ضبطه ومجازاته .

وكلف المجلس الخصوصى ناظر المالية ، بعمل لائحة تتضمن كشفا بالاصناف التى تحصل عليها عوائد الوزن على نسق واحد فى أنحاء القطر المصرى ، على أن يكون للحكومة نصف المتحصل من هذه العوائد ·

وصدرت لائحة القبانة من المالية الى الجهات والتى تناولت كل ما يتعلق بهذه الحرفة بحيث جعلت الحكومة تباشر باستمرار على القبانية ، فجعلت كل قبانى يمتلك أكثر من عدة قبانة ان يكون لديه جهاز ضبط يستخدم يوميا فى ضبط عدة الوزن التى يستخدمها فى ذات اليوم ، ولشيوخ القبانية وعمدهم بالقاهرة والاسكندرية حق المرور على محلات القبانية ومعايرة عددهم على الأقل مرة شهريا . ويقوم عمد القبانية بنفس العمليات فى البنادر ، أى فى الجهات التى لا يوجد بها عمد قبانية ويلزم قبانيها بالتوجه مرة على الأقل شهريا الى البندر الأقرب لجهته ، حيث تعاير عددهم بمعرفة عمد القبانية (بند ١ ، ٢) ولا يصرح لأحد باستعمال أجهزة وزن بها خلل ، ومن يفعل ذلك ويضبط يحاكم بتهمة المخالفة (بند ٣) ولا يصرح لأحد بالعمل كوزان الا بعد الحصول على رخصة ، والتى تمنح له بعد احضار ضامن معتمد ممن تعتمد ضماناتهم ، حتى تضمن الحكومة حق الميرى فى المتحصل من الوزن فى حالة تاخير القبانى عن التسديد (مادة ٤ و ١١) ويمنح القبانية دفاتر وزن من الميرى يسددون ثمنها ويقيد بها كل ما يتم وزنه دون شطب أو تصليح ، وتعطى نسخة من العلم لكل من البائع والمشترى (بند ٥) وأما المتحصل من أجر الوزن فالنصف للقبانى والنصف الآخر للميرى · والذى يسدد يوميا بالنسبة للقبانية بمراكز الضبطيات ومراكز المديريات والبنادر ، أما الأماكن البعيدة ، فتسدد كل ثلاثة أو أربعة أيام مرة (بند ٩) والى جانب ذلك أعطى لحكام الجهات حق التحرى والبحث على القبانية لضبط بعض الاعلام من البائعين

والمشترين ومقارنتهم على الوارد باليومية ، واذا تبين وزن أى شيء بمعرفة أحد القبانية دون تقييده في الدفتر ، والاستيلاء على اجرته ، يحال على المجلس المحلى لمحاكمته (بند ١٣) .

وفى ٣١ ديسمبر ١٨٨٩ ، صدر أمر عال بالغاء رخص القبانة وجعلها حرة بلا رخص وبذلك اضرت الحكومة الأهالى ، فاصبحت حرفة القبانة مباحة للجميع حتى « ان عمل الأوزان لم يكن قاصرا على العمال الذين اقرت عليهم الحكومة فى كل جهة بل رأينا ان كل من لا صنعة له يتعرض لحرفة الأوزان » ولكن بعد ان صدر هذا المرسوم ساءت حالة القبانة والكيالة العمومية ، فاضطرت الحكومة ان تقيدها ثانية ، فصدر قرار من ناظر الداخلية فى ٢٩ يونية ١٨٩٥ يقضى بمنع احتراف هاتين الحرفتين الا برخص وشروط خاصة ، واستمر العمل بهذا القرار حتى ١٩١٤ .

وقد حدد قرار نظارة الداخلية الخطوط العريضـــة لتعيين القبانية والكيالين فى كل أنحاء مصر ، فقرر ان يترتب بكل سوق فى أنحاء القطر المصرى قبانية وكيالون برخص ، يحصلون عليها من المديريات والمحافظات التابعين لها ، والتى لا تمنح لهم ، الا بعد اجراء امتحانات لهم فى القراءة والكتابة ، والتأكد من بلوغهم السن القانونية (١٨ سنة) . الى جانب التأكد من سلامة سيرهم وسلوكهم (مواد ١ ، ٣ ، ٥) ويستعمل القبــانية والكيالون آلات أوزان ومكاييل ، دقيقة متموغة بتمغة الحــكومة ويتم معاينتها من قبل استعمالها ، وكذلك تقرر ان تقوم كل مديرية أو محافظة بوضــع تعريفة الوزن والكيل بها على حسب عوائد كل جهة ، بعد أخذ رأى لجنة تتشكل فى مركز المحافظة أو المديرية من مشاهير التجار الوطنيين والأجانب ، وتنشر هذه التعريفة فى الجريدة الرسمية وتعلن على باب المحافظة أو المديرية أو المركز ، وفى كل سوق ،

ولا يجوز لهم الخروج عنها (مواد ١٧ ، ١٨ ، ٢٠) ، وأما من يخالف احكام هذا القرار فيرفت من وظيفته ومصادرة آلات الوزن والمكاييل فى حالة محاولة الغش (مواد ٢٤ و ٢٥) . أما من يخرج من التعريفة فيعاقب فى المرة الأولى بالايقاف لمدة شهر واحد عن العمل ، وفى المرة الثانية ، بالايقاف ثلاثة أشـــهر ، وفى المرة الثالثة يعاقب بالرفت من وظيفته (مادة ٣٦) وبعد ذلك أخذت المديريات والمحافظات تضع تعريفات الوزن والكيل بها ، والتى كانت تتغير من وقت لآخر طبقا لظروفها وبشرط ألا تخرج عن قرار نظارة الداخلية ، واستمر ذلك حتى ١٩١٤ .

★ ★ ★

ونخرج من هذه الدراسة للأسواق بعدة شواهد ، فنجد ان الأسواق فى تلك الفترة قد تأثرت تأثرا واضحا بتلك التبعية التى نسجتها الرأسمالية العـــالمية حول الاقتصـــاد المصرى ، فعملت الرأسمالية العالمية على تخصيص مصر ، فى نوع من الانتـــاج ، استجابة لاحتياجاتها ، وتركز ذلك بوضوح حول محصول القطن ، ولذلك أخذت الأسواق تنظم فى الداخل لتجميعه وتجهيزه وارساله الى موانى الشحن ، وأخذت رءوس الأموال الأجنبية تتكالب على مصر وتتصارع من أجل العمل فى قنوات هذه التجارة المختلفة سواء عن طريق المصارف أو عن طريق المحالج وشركات التصدير .

وشهدت هذه الفترة مولد أسواق للغلال لم يكن لمصر عهد بها من قبل ، حيث احتكرت الدولة هذا المحصول فى عهد محمد على باشا ، وبانتهاء احتكاره ، أصبح من الضرورى وجود ميزان لتحديد أسعاره فأخذت تنظم الأسواق الأهلية ، وسرعان ما تدخلت الحكومة فى تنظيمها بعد ذلك .

ونتيجة لسياسة الانفتاح التى شهدتها مصر فى تلك الفترة ، تحت ضغط الرأسمالية العالمية والسياسة الجمركية التى ساعدت البضائع الاجنبية على منافسة البضائع المحلية وعرقلة حركتها فى عقر دارها ، فكل ذلك أدى الى ان أخذت البضائع المستوردة تحتل مكانا بارزا فى الأسواق المصرية ، وأخذت تضغط على كل ما هو محلى ليدير ظهره لتلك الاسواق ، وبلغ الأمر بهذه البضائع الأجنبية الى السيطرة على الأسواق الدينية ، وبلغ الأمر برأس المال الأجنبى الحد الى السيطرة على ادارة أسواق من بابها ، وهذا واضح من نشاط الأسواق المصرية ٠



الفصل الثالث

القطاعات الاقتصادية المساعدة للتجارة

ان التجارة الداخلية والخارجية ، لا يمكن ان تنمو من فراغ ، ولا تكفى حالة الاستقرار وانتشار الأمن لنمو التجارة فى أى بلد من البلدان ، بل هناك قطاعات اقتصادية لا يمكن للتجارة ان تنمو الا بوجودها ، وهذه القطاعات تتمثل فى مصادر تمويل التجار والتجارة ، وكذلك قطاعات النقل والمواصلات .

وفى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ظهرت قطاعات اقتصادية ارتبط وجودها بالتطور الذى شهدته التجارة المصرية فى تلك الفترة ، ومعظم هذه القطاعات لم يكن لمصر عهد بها من قبل ، بل انها ظهرت نتيجة الحاجة اليها فى تلك الفترة .

وتنقسم القطاعات الاقتصادية المساعدة للتجارة الى :

١ ـ البنوك التجارية .

٢ ـ قطاع النقل والمواصلات :

(أ) السكك الحديدية ٠

(ب) الملاحة (داخلية ـ خارجية) ٠

(جـ) البريد (البوستة) ٠

(د) التلغراف ٠

(هـ) التليفون ٠

١ ـ البنوك التجارية :

البنوك هى الصلة بين سائر أنواع الشركات والمتاجر والصنائع وهى الوسيط الذى لابد منه بين المال ومنفعته وبدونها يهمل جزء كبير من ثروة العالم بلا استثمار ٠

وقد ارتبط وجود البنوك فى العالم بالتطور والاتساع التجارى والصناعى ، فبعد أن تطورت التجارة فى أعقاب الثورة الصناعية ، لم يعد تمويل الصيارفة الذين كانوا يقومون بدور البنوك من قبل ، يكفى لتمويل حركة التجارة ، نظرا لكبر حجم الوحدات الانتاجية وانشاء الشركات المساهمة التجارية ، لذلك تطلب الأمر قيام مؤسسات مالية كبيرة ، تقدم تسهيلات ائتمانية أكبر ، وترتب على ذلك قيام البنوك بتلك الدول التى شهدت انقلابا تجاريا وصناعيا ٠

واذا كانت البنوك وليدة التوسع التجارى ، فليس من المستغرب ان يتأخر ظهور المصارف بمصر حتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، فقبل ذلك لم تكن هناك حاجة بمصر تستدعى اقامة خدمات مصرفية ، فبتحول التجارة العالمية الى طريق رأس الرجاء الصالح ، ضربت التجارة المصرية ، وكذلك التجار الوطنيون ، واعتمدت مصر بعد ذلك فى اقتصادها على الزراعة فقط ، حتى أواخر

القرن الثامن عشر ، والى جانب ذلك ساد مصر فى العهد العثمانى ، جو من الاضطراب ، وعدم الاستقرار ، مما كان له أثر فى خلق جو من الخوف سيطر على الناس ، كان سببا فى ضعف الحافز على الاستثمار ، وفوق هذا وذاك ، كانت مصر تفتقر الى وجود قدر كاف من النقود المعدنية تكون أساسا للمبادلة ، بل كان المتبع التعامل بالمقايضة ، كذلك افتقرت مصر الى نظام لحيازة الأراضى ، وكذلك الى نظام قضائى مستقر ، يكفل للدائن استرداد ماله من فوائد . فكل هذه الظروف لم تهيىء المناخ المناسب لتحقيق الدخل الأهلى بالمستوى الذى يسمح بالادخار والاستثمار على نطاق واسع .

ومع بداية القرن التاسع عشر ، وعصر محمد على بدأت الاوضاع الاقتصادية تنتقل الى طور التحسين . ولكن النشاط الاقتصادى ، فى عصر محمد على ، كان يقوم على الاستثمار الحكومى فى ظل رأسمالية الدولة ، ولذلك لم تكن هناك الفرص المواتية للاستثمار الفردى ، ولم تظهر طبقة التجار وغيرها من الطبقات التى تحتاج الى الخدمات المصرفية ، والتى تأثرت بسياســة محمد على ، والى جانب ذلك لم يوجه الدخل القومى الذى حققته هذه الفترة نحو الاستثمار ، ولكن كان يوجه للانفاق على المجهود الحربى ، ونتيجة لهذه السياسة لم تبد بارقة أمل فى ظهــور البنوك الى حيز الوجـود فى عصر محمد على (*) .

(★) فى عصر محمد على كان هناك تجار أجانب ، يجمعون ما بين أعمال المصارف والتجارة ، فمثلا البارون جاك ليفى ده منشه كان بنكيرا وتاجرا صادر ووارد ، وكذلك اشتغل بيت نحمان الذى أسسه روفائيل نحمان فى ١٨٢٨ ، بالتجارة وأعمال المال ، وأيضا كان بيت تبلكا وشركاه أقدم البيوتات الأجنبية فى مصر ، وسمى نفسه فى عهد محمد على بنك تبلكا وخصه محمد على لثقته فيه بتوريد الذهب والفضة من الخارج · حليم عبد الملك : نشأة البنوك فى مصر مجلة غرفة القاهرة ، العدد الاول ، السنة العاشرة ، يناير ١٩٤٥ ، ص ١١ ، ١٢ ·

ونظرا لاتساع التجارة في عصر محمد على ، وازدياد التداول النقدى ، وتقلب قيمة العملة ، بالرغم من محاولات اصلاحها ، وكذلك محاولة محمد على التخلص من فئة التجار ، التى كانت تقرضـــه قروضا قصيرة الأجل ، رأى محمد على انشاء مصرف يقوم بأعمال المصارف ، فيخدم الحكومة واغراضها ، فتروج الحركة التجارية من وراء ذلك ، وأشرك محمد على بعض كبار التجار فى انشـــائه ، وبالفعل تم انشاء (بنك الاسكندرية فى ١٨٤٢) واخذ يعمل لمدة عامين صفى بعدها كل أعماله .

•

وهكذا انطفأت شـــمعة الدخل القـــومى الذى تحقق فى عصر محمد على ، دون ان تشاهد مصر من وراء ذلك مولد نظام مصرفى ، واصبح المجال خاليا لطائفتين بارزتين ، تتحكمان فى السوق المالى ، الأولى وهى طائفة المرابين ، والتى انتشرت فى كافة أنحاء البلاد ، حتى القرى النائية ، ومعظمهم كانوا من الأجانب ، وأخذ هؤلاء يقرضون الفلاحين بالقرى بفوائد ربوية عالية ، وكانت حاجة الفلاح الى المال تبدأ بالانتهاء من جنى محصول القمح ، والاستعداد لمحصول القطن ، العماد الرئيسى لحياة الفـــلاح بل لحياة البـــلاد كلها ، فباستعداد الفلاح لبذر محصول القطن تتلاحق مطالبه لتمويل هذا المحصول من سماد الى مكافحة دودة القطن الى جنى المحصول ، ولذلك كان الفلاح يقع فريسة سهلة للمرابى ، يقترض منه بفائدة سنوية وصلت الى أكثر من ٦٠٪ ، أما الطائفة الثانية فهى طائفة ، شركات حليج الأقطان وكانت معظمها أجنبية أيضا ، وهاتان الطائفتان كانتا تعتمدان فى تمويل أنفسهما على التمويل الذاتى .

ومع بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر بدأت البنوك الأجنبية تبحث لها عن موضع قدم فى مصر جريا وراء مصالحها . وكذلك بدأت بعض البنوك الأجنبية فى فتح فروع لها فى مصر .

وســاعد تركز هذه البنوك فى القاهرة والاسـكندرية ، ومحدودية عملياتها ، طائفتى المرابين وشركات الحليج فى أعمالهما ، فأتاح ذلك فرصة طيبة لهما للتعاون مع البنوك ، فكانوا يلتجئون اليها لتمدهم بالأموال اللازمة لنشاطهم ، ثم بعد ذلك يستخدمونها فى اقراض المواطنين بالربا الفاحش ٠

وجاء وجود البنوك الأجنبية فى مصر ، نتيجة عدة متغيرات شهدتها مصر مع بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، كان من شأنها خلق نظام مصرفى فى البلاد ، واذا كانت هذه البنوك كلها وبلا استثناء أجنبية ، وظلت كذلك حتى الحرب العالمية الأولى ، الا انها لعبت دورا ملموسا فى تمويل التجارة المصرية ٠

فقد شهدت هذه الفترة متغيرات كان من شأنها تهيئة مناخ تنشأ وتنمو فيه النظم المصرفية ففى هذه الفترة ، اتسـع نطاق التجارة ، وخطت مصر بفضلها خطوات بعيدة فى سـبيل التبعية للاقتصـاد الدولى ، باحلال الاقتصاد الحر ، محل الاقتصـاد الاحتكارى ، وقد زاد الأمر اشتعالا اندلاع الحرب الأهلية الأمريكية ، وما ترتب عليها من ازدياد انتاج المحاصيل النقدية ، والتى أصبحت فى حاجة الى تسهيلات ائتمانية أكثر ، لتمويل هذه الزيادة فى الانتاج ، وكذلك شهدت هذه الفترة اقبال الحكام على الاقتراض دون حساب ، لتمويل مشاريع الخدمات والمرافق المختلفة ، كذلك شهدت هذه الفترة تزايد أعداد الأجانب فى مصر ، وحاجتهم بعد أن انتشروا فيها الى نقط ارتكاز مالية ، تعمل على تثبيت أقدامهم فى السوق المالية ، تمدهم بالأموال ليتصيدوا الفرص التى اتوا من أجلها لتحقيق الأرباح هذا الى جانب ثبوت حق الملكية الخاصة ، ومنح الدائنين ضمانات كثيرة لتحصيل ديونهم مع تنظيم التقاضى على الأسس الحديثة بانشاء المحاكم المختلطة فى ١٨٧٥ ، واعادة

تنظيم القضاء الأهلى ١٨٨٣ ، وما ترتب على ذلك من اعطاء الدائن الحق فى اقتضاء الفوائد ، هذا الى جانب الاعتراف بمشروعية سعر الفائدة وقبل ذلك كان القضاة الشرعيون هم المختصين بالفصل فى المنازعات المدنية وهؤلاء كانوا لا يحكمون لصالح الدائنين هذا فضلا عن القضاء على فوضى تعدد العملات المتداولة باصلاح ١٨٨٥ ، والقضاء على الفوضى النقدية التى كانت سائدة قبلا ، وأيضا انتشر الوعى الاقتصادى الحديث ، وقبول أدوات الائتمان المعروفة فى أوربا مثل الكمبيالات والشـــيكات والبنكنوت وغيرها . وهكذا ازدادت الحاجة الى بنوك فى مصر ، وتهيأ لها المناخ الاقتصادى والاجتماعى فى بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر .

البنوك التجارية فى مصر :

عرفت مصر البنوك بمعناها الصـــحيح ، مع بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وكل هذه البنوك أجنبية ، وعلى الأصح فروع لبنوك أجنبية ، وكان الرواج الاقتصادى الذى أصاب مصر بعد ١٨٦٠ ، حافزا لمراكزها الرئيسية على فتح فروع لها فى مصر ، للاستفادة من أسعار الفائدة المرتفعة فى ذلك الوقت فى مصر ولم يكن الغرض من تأسيس هذه البنوك هو القيام بالأعمال المصرفية المعروفة ، وانما جاءت هذه البنوك فى ركاب الأموال الأجنبية ، وجاءت للتوسط بين الرأسماليين الأجانب والخديو بغرض تلبية مطالبه من القروض والاشراف على شروط تنفيذها .

وبعد أن توقفت عمليات الاقتراض الحكومية ، أقبلت البنوك العاملة فى مصر على القيام بعمليات أخرى ، كان أهمها تمويل تجارة الصادرات والواردات المصرية وتلقى الودائع من الهيئات والشركات والأفراد .

ومن الجدير بالذكر ان نشاط هذه البنوك ، قد توقف بعض الشيء ، والى جانب ذلك توقفت معظم البنوك الأجنبية عن انشاء فروع لها في مصر حتى نهاية القرن التاسع عشر ، ويرجع ذلك لهبوط أسعار القطن عقب انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية سنة ١٨٦٦ ، هذا الى جانب توقف الاقتراض الحكومى بعد انشاء صندوق الدين ١٨٧٥ ، وأيضا كان للاضطرابات السياسية التى شهدتها مصر ١٨٨٢ أثر على تجميد أعمال هذه البنوك الائتمانية .

وبعد ان استقرت الحالة السياسية والمالية في أواخر القرن التاسع عشر ، ازدادت الملكيات الخاصة ، وازدادت تجارة الصادرات وارتفعت معدلات الفائدة وفى ذلك الوقت كانت أوربا تعانى من تضخم رأسمالى ، وتبحث عن مجالات للاستثمار فوجدت ضالتها المنشودة في مصر ، فجاءت بأموالها الى مصر لتؤسس العديد من المصارف . وقد زاد من تدفق رءوس الأموال الأجنبية وافتتاح كثير من فروع البنوك الاجنبية في مصر ، الاتفاق الودى الانجليزى الفرنسى The Anglo Franch Accord ، الذى عقد في سنة ١٩٠٤ ، والذى أزال الاحتكاك والخلاف الانجليزى الفرنسى ، وبعد ذلك اندفعت رءوس الأموال الأوربية مع أصحابها للاستثمار في مصر ، فزادت رءوس أموال الشركات المساهمة التى يقوم استغلالها الرئيسى في مصر من ١٤ مليون جنيه ١٨٩٧ الى ٨٧ مليون ١٩٠٧ ، كما زادت القروض العقارية من ٥ مليون جنيه ١٨٩٧ الى ٣٤ مليون جنيه ١٩٠٧ ، وأدت سرعة تدفق رءوس الأموال الأجنبية ـ والتى كانت أكثر من ان تستوعبها البلاد في مدى قصير ـ الى ارتفاع الأسعار ، واشتدت حمى المضاربة فى الأراضى والمبانى والأوراق المالية الى الحد الذى انذر بالخطر ، وعندما حدث الكساد فى أوربا ١٩٠٧ كان له صدى شديد فى مصر ، أودى بالمراكز المالية المكشوفة وأدى الى افلاس عدد كبير من المضاربين ، واضطراب المراكز المالية

لبعض البنوك فأفلس عدد من البنوك المساهمة الصغيرة ، التى أنشئت خلال الرواج واندمج الباقى منها فى بنوك أخرى . فلم تستطع البنوك التى أنشئت حديثا ان تقاوم هذه الحالة فأثرت الهرب ، وفضلت ان تحل نفسها بنفسها وصفيت اختياريا ، وان كان معظمها قد صفى قبل ان يفتح أبوابه للعمل ، فادت أزمة ١٩٠٧ الى تصفية عدد كبير من البنوك التجارية منها بنك الكاسادى سكونتو (بنك الخصم والتوفير الايطالى) الذى توقف عن الدفع وأشهر افلاسه عام ١٩٠٧ ، بسبب اعتماده فى أعماله على مصادر تمويل من الخارج ، وقد ســاعده البنك الأهلى المصرى على اعادة فتح أبوابه فأعيد تأسيسه سنة ١٩٠٩ ، وكذلك صفى البنك المصرى وبعض البنوك الخاصة . فكانت هناك « ١٠ » عشرة بنوك أسست وصفيت سنة ١٩٠٦ وسنة ١٩٠٧ وستة بنوك أخرى صفيت بعد ذلك حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى . وفى نهاية الحرب كانت البنوك التى صمدت للأحداث هى البنك الأهلى المصرى وبنك الانجلو ، وبنك الائتمان الفرنسى المصرى والبنــك الفرنسى المصرى ، ومن فروع البنــوك الأجنبية ، العثمانى ، ايونيان ، والكريدى ليونيه ، والكونتوار وبنك دى روما ويوكوهاما وبنك اثينا .

واما بنوك الدول المهزومة فى الحرب ، فقد صفيت اجباريا عقب الحرب منهــا الايطالية والالمانية والتركية ، فلظروف الحرب قامت الحراسة بتصفية البنوك الألمانية بأمر سلطات الاحتلال وأمكن سداد ودائع البنك الشرقى الألمانى بالكامل كما صفى البنك التجارى الألمــانى .

ومن الجدير بالذكر ، ان البنوك التجارية تعددت فى فترة الدراسة ، وهذه البنوك كانت ذات جنسيات مختلفة منها الانجليزية والفرنسية والالمانية والايطالية والبلجيكية والتركية واليابانية .

البنوك الانجليزية :

البنـــوك الانجليزية تمثل أقـــدم البنوك ، وأكثرها عددا وانتشارا ، وهذا شيء طبيعي ، فهي تمثل بنوك السلطة الانجليزية التي كانت لها علاقات تجارية متفوقة مع مصر منذ بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وتحكمت بعد ذلك في أمورها ، ففي العقد الأول من النصف الثاني من القرن التاســع عشر ، اتجهت أنظار البنوك البريطانية الى مصر باعتبارها محطة في الطريق الى الهند وخاصة بعد ان زادت صادرات مصر الى انجلترا من ٣ مليون جنيه سنة ١٨٥٤ الى ٨ مليون جنيه سنة ١٨٦١ وزيادة الواردات تبعا لذلك .

ويعتبر بنك مصر Bank of Egypt أول بنك انجليزي ، وأول شركة مساهمة أنشئت في مصر ، وتأسس بمقتضى فرمان خديوى سنة ١٨٥٦ ، برأســمال ٥٠٠ر٠٠٠ جنيه استرليني ، دفع منها ٢٥٠ر٠٠٠ جنيه استرليني ، واكتتب في لنـــدن ومكتبه العــام بالاسكندرية ، مع فرع في القاهرة ، وكان الغرض من انشاء هذا البنك العمل على رواج التجارة بين مصر وبريطانيا ، وضـــمان الحصول على القطن وكانت له علاقات كبيرة مع الحكومة ، لشراء اذونات الخزانة التي كانت تصـــدر بوفرة في عهد سعيد بفائدة قدرها ٣٠٪ . وعقب انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية وهبوط أسعار القطن ، تعرض نشاط البنك لعدة صعوبات ، ولكن أعيد تكوينه في سنة ١٨٦٧ .

وظل البنك يعمل بعد ذلك بنشاط في مصر ، حتى أصبحت له فروع في سنة ١٩١٠ ، في مصر والسودان فأصبحت له فروع في طنطا والزقازيق ، والمنصورة والسويس وبور سعيد وشبين الكوم

وبنى سويف والفيوم والمنيا وطهطا ، وجرجا واسنا والأقصر وأسوان والخرطوم وسواكن ٠

وبالرغم من ان هذا البنك يعد من أقدم البنوك فى مصر ، وله فروع متعددة الا ان مركزه المالى تعرض للاضطراب عقب الأزمة المالية سنة ١٩٠٧ ، فقد اسرف البنك فى توظيف القروض قصيرة الأجل التى حصل عليها من الخارج فى الاقراض بضمان الأوراق المالية والأراضى الزراعية والمبانى ، وعندما افلس بنك « زرفوداكى » أحد كبار عملائه ، واقترن ذلك برفض البنوك الانجليزية تجديد التسهيلات الممنوحة للبنك المصرى اضطر الى التوقف عن الدفع ١٩١١ ، وتولى البنك الاهلى تصفيته ٠

وثانى البنوك الانجليزية فى مصر « الشركة المصرفية الانجليزية المصرية » The Anglo Egyptian Banking Company ، التى تأسست سنة ١٨٦٤ فى لندن لمباشرة الأعمال المصرفية فى مصر ومركزها الرئيسى فى لندن ٠

وقد تأسست هذه الشركة برأسمال ١ر٥٠٠ر٠٠٠ جنيه مناصفة بين انجلترا وفرنسا ، ثم استبعدت العناصر الفرنسية من الشركة شيئا فشيئا ، وأصبح رأسمالها انجليزيا بحتا عند اعادة تكوينها تحت اسم البنك الانجليزى المصرى The Anglo Egyptian Bank فى سنة ١٨٨٧ ٠

وقد أدلى هذا البنك بدلوه فى حركة الاقراض الحكومى فى تلك الفترة ، فقدم فى سنة ١٨٦٥ قرضا للخديو اسماعيل بضمان أملاكه الخاصة بلغت قيمته الاسمية ٣ر٣٨٧ر٠٠٠ جنيه ، وقبض منها فعلا ٢ر٧٥٠ر٠٠٠ جنيه استخدمها الخديو فى شراء أملاك عبد الحليم باشا الخاصة ٠

وقد تخطى هذا البنك الازمات العديدة التى قابلته من ازمة سنة ١٨٦٦ وازمة سنة ١٩٠٧ ، وظروف الحرب العالمية الأولى ، وانتهى الأمر به الى ادماجه فى سنة ١٩٢٥ مع بنوك أخرى مكونا « بنك باركليز للممتلكات البريطانية المستقلة والمستعمرات فى الخارج » .

ولم يمض على انشاء البنك الانجليزى المصرى ثلاثة شهور حتى أنشأ البنك الامبراطورى العثمانى Imperial Ottoman Bank له فروعا فى القاهرة ، ومن ثم فى الاسكندرية ، وتأسس هذا البنك فى سنة ١٨٦٣ ، طبقا للقوانين العثمانية ، ومركزه الرئيسى فى استانبول وله فروع فى باريس ولندن . وكان رأس مال البنك انجليزيا فرنسيا ، والغرض من انشـــائه العمل فى الامبراطورية العثمانية كبنك تجارى وبنك اصدار ، وقد فتح أول فرع له فى مصر سنة ١٨٦٤ للاستفادة من فرص اقراض الوالى مباشرة ، ومن القروض المهمة التى عقدها قرض ســـنة ١٨٦٧ بمبلغ ٨٠٠ر٢٠٠٠ جنيه بفائدة ٩٪ خصصها الخديو اسماعيل لشراء أملاك مصطفى باشا ، وبعد أن انتهى عهد الاقراض الحكومى تحول البنـك الى الأعمال المصرفية العادية ، وكان ازدياد عمليات تمويل القطن ، حافزا للبنك على انشاء فروع له فى الأقاليم ، ففى سنة ١٩١٢ كانت له فروع فى الاسكندرية ، والقاهرة ، وبور سعيد والمنيا ، وكان لهذا البنك بحكم تبعية مصر للدولة العثمانية نشاط كبير فى البلاد وســاهم بنصيب متزايد فى تمويل المحاصيل الزراعية ، وقد تغير اسمه فى عام ١٩٢٥ ليصبح البنك العثمانى .

والى جانب ذلك كانت هناك بنوك انجليزية أخرى منها بنك غرب أفريقيا البريطانى المحدود Bank of British West Africa Limited الذى تأسس فى سنة ١٨٩٤ ، بقوانين انجليزية ومركزه لندن للقيام بالأعمال المصرفية ، وكذلك بنك القاهرة الذى تأسس طبقا للقوانين

الانجليزية فى سنة ١٩٠٥ برأس مال ٦٠٠ر٠٠٠ جنيه استرلينى ومركزه القاهرة ، ليقوم بأعمال البنوك المختلفة ، نتيجة لاتساع دائرة التجارة فى مصر والسودان ، وازدياد الشركات التى كانت فى حاجة الى تعضيد مالى لتسهيل حركة التجارة ، الا ان هذا البنك صفى فى ١٩٠٨ ٠

وشهد عام ١٨٩٨ مولد أعظم البنوك الانجليزية فى مصر وهو البنك الأهلى المصرى ، وقد حدد العقد الابتدائى رأس مال البنك بمبلغ مليون جنيه استرلينى مقسمة الى ١٠٠ ألف سهم قيمة كل منها ١٠ جنيهات استرلينية وفى ٢٥ يونيه ١٨٩٨ أصدر الخديو عباس حلمى الأمر العــالى الخاص باعتماد نظام البنك والترخيص بتأسيسه على ان تكون مدته خمسين عاما ٠ ومنذ انشــاء البنك والحكومة كانت تعمل على انتهاز أى فرصة لتحويل البنك الأهلى المصرى ، الى بنك مركزى ، وبدأت المفاوضات فعلا فى سنة ١٩٠٤ ثم توقفت بسبب أزمة ١٩٠٧ واستؤنفت فى العام التالى ، الا انه رئى من المستحسن عـدم احداث تغيير فى حالة البنك ، وتركت المسألة جانبا لتثار مرة أخرى فى سنة ١٩٣٨ ٠

وتحددت الأغراض التى أنشىء البنك من أجلها ، وهى أن يقوم باصدار أوراق بنكنوت تدفع لحاملها عند الطلب ، ويجب ان تكون تلك الاوراق التى يصدرها ممثلة فى البنك ، بنصف قيمتها على الأقل ذهبا ، والنصف الآخر يجب ان يكون سندات مالية خاصة ، وان يقدم البنك السلفيات للفلاحين التى تساعدهم على انتاج الأقطــان وغيرها ومنح القروض والســلفيات للحكومة المصرية والسودانية والبلديات والمنشآت العامة بمصر ، واصدار القروض العامة والاتجار بالعمــلات الأجنبية وبالمعادن الثمينة ، وخصــم الكمبيالات التى تدفع بمصر وتحمل توقيعين اثنين ولا يجاوز ميعاد

استحقاقها ستة شهور ، وعلى الجملة ، فانه يقوم بكل الأعمال التجارية أو المالية أو الصناعية فى مصر والسودان ماعدا الأعمال العقارية أو التى لها علاقة بمشروعات أجنبية عن هذه البلاد .

وقد استهل البنك نشاطه بافتتاح فرع القاهرة فى ٣ سبتمبر ١٨٩٨ ، وفرع الاسكندرية فى ١٩ سبتمبر من نفس العام ، ثم امتدت شبكة الفروع مع بداية سنة ١٩٠٠ الى كثير من عواصم المديريات والموانى المهمة ، والى مراكز النشاط التجارى الأخرى حسب الحاجة .

ومهما يكن من أمر ، فقد جعل للأوراق التى أصدرها البنك الأهلى فى البداية سعر اختيارى فلم يلزم الأهالى بقبولها سدادا لديونهم ، وكان الغرض من ذلك افساح الوقت أمامهم حتى يطمئنوا اليها ، ويتم تعودهم على استعمالها ، وقد تزايد بالفعل استخدام هذه الأوراق ، وهى تستعمل فى الغالب لقضاء الأشغال التجارية ، وترسل الى المديريات حيث يستعمل كثير منها بدلا من النقود الاعتيادية ولما كانت عادة استعمال الأوراق النقدية لم تكن قد تأصلت فى عقول المزارعين المصريين ، لذلك لم يقبلوا عليها الاقبال اللازم .

وبالرغم من ارتفاع الاصدار من النقود الورقية من ٩٨ ألف جنيه سنة ١٨٩٩ ، الى ٢٫٧٠٠٫٠٠٠ جنيه سنة ١٩١٣ ، الا ان النقود المعدنية كانت لها الغلبة فى التداول حتى سنة ١٩١٤ .

وباندلاع الحرب العالمية الأولى تغير الوضع ، فأصبح من الاستحالة بمكان استيراد الجنيهات الذهبية من انجلترا ، واقبل الناس على المصارف يستردون ودائعهم ويصرفون ما بأيديهم من أوراق النقد بما يقابلها من الذهب حتى عم الخوف من استنفاد

الرصيد الذهبى فى البنك الأهلى وهنا اضطرت الحكومة الى التدخل. فصدر مرسوم فى ٢ أغسطس ١٩١٤ ، جعل تداول النقود الورقية الزاميا وعلى ذلك اختفى الذهب من التداول ، وأصبح البنكنوت ، وحده العملة المتداولة الى جانب النقود المساعدة فكان ذلك سببا فى تزايد الكميات المصدرة من تلك الأوراق .

وفى أكتوبر سنة ١٩١٦ ، اخطر « بنك انجلترا » البنك الأهلى بان رصيد الذهب المصرى الموجود فعلا قد حول الى سندات على الخزانة البريطانية تدفع بقيمتها بالعملة الورقية البريطانية ، وبذلك خضعت الحكومة المصرية مضطرة لهذا الاختيار ، واعتبر هذا تاريخ فقد الجنيه المصرى لاستقلاله وربطه بالجنيه الانجليزى اذا ارتفعت قيمته ارتفعت قيمة الجنيه المصرى واذا انخفضت ، انخفضت معه .

ومن الملاحظ على نشاط البنك الأهلى المصرى ، ان نشاطه فى مصر لم يتعرض للهزات التى تعرضت لها البنوك الأجنبية الأخرى فى مصر ، ويرجع ذلك لعدم اعتماده على مصادر تمويل خارجية ، بالدرجة التى تجعله تابعا لها ، بل ان العناصر التى شاركت فيه كانت فى معظمها عناصر محلية ، وهذا مكن البنك الأهلى المصرى بالرغم من أنه كان بنكا تجاريا ، من ان يمارس وظائف البنوك المركزية خاصة فيما يتعلق بعلاقته بالبنوك التجارية العاملة فى مصر ، فقد وقف الى جانبها فى أزماتها ومنها بنك الخصم والتوفير الايطالى .

البنـــوك الفرنســـية :

جاءت بعد البنوك الانجليزية ، ومتأخرة عنها وهذا كان أمرا طبيعيا ، حيث كانت انجلترا تتمتع بوضع مميز فى مصر ، وأول البنوك الفرنسية التى نشـــأت فى مصر بنك الــكريدى ليونيه *Credit Lyonnais* ، وتأسس فى ١٦ ابريل ١٨٧٢ ، ليقوم بالأعمال

المصرفية بقانون فرنسي ومركزه الرئيسي في لندن وباريس . وفي نفس السنة افتتح له فرعا في الاسـكندرية وتبعه بفرع آخر في القاهرة في سنة ١٨٧٥ . ثم بعد ذلك فرع بور سعيد ، وكان اتساع نشاط البنك يرجع الى نمو العلاقات التجارية بين مصر وفرنسا وأصبح من عملاء البنك صندوق الدين العام ومصلحة الجمارك ونفر من الأعيان المصريين . واشتغل البنك بالأعمال المصرفية العادية ، وقام بدور ذى شأن فى تمويل محصول القطن بمعاونة من فرعيه فى لندن وباريس .

وقد شجع البنك المودعين على استثمار أموالهم فى قروض الحكومة المصرية ، وفى السندات المصرية ، التى كانت تصدر تبعا لتطور الحياة الاقتصادية والصناعية فى البلاد ، وفى نهاية القرن التاسع عشر رسخت أقدام هذا البنك فى مصر . ومن الملاحظ على نشاط هذا البنك عدم مجازفته بتاتا بالعمل فى الريف بل قصر نشاطه على تمويل التجار وارباب الأعمال بالمدن . وظل البنك يعمل حتى اشتراه بنك القاهرة سنة ١٩٥٧ .

وثانى البنوك الفرنسية التى عملت فى مصر ، بنك الخصم الأهلى الباريسى Comptoir National d'Escompte de Paris الذى افتتح له فرعا فى مصر سنة ١٨٨٩ ، الا انه صفى بعد أربع سنوات من بداية نشـاطه لتحرج مركز البنك فى فرنسا واعادة تنظيمه ، وقد عاد الى مصر سـنة ١٩٠٥ ، وكان هذا البنك على اتصال وثيق بالمصالح الفرنسية شأنه فى ذلك شأن بنك الكريدى ليونيه . وظل هذا البنك يمارس نشاطه حتى اشتراه بنك القاهرة فى سنة ١٩٥٧ .

وثالث البنـوك الفرنسـية ، البنك التجـارى المصرى Banque Egyptienne de commerce. وتأسس فى سنة ١٩٠٥ ،

وصفى ســـنة ١٩١١ · أما بنك الكنتوار المالى والتجارى المصرى Comptoir Financier et commercial D'Egypte فتأسس بأمر عال فى سنة ١٩٠٥ ، ومقره الاسكندرية وصفيت أعماله فى سنة ١٩٢٢ ، وكذلك صـــفى البنك الفرنسى ، أعماله هو الآخر سنة ١٩٢٩ ، ويبدو أن البنكين قد تأثرا كثيرا بأحداث أزمة سنة ١٩٠٧ ·

البنـــوك اليونانيـــة :

استلزم كثرة عدد أفراد الجالية اليونانية فى مصر ، وتنوع نشاطها الذى شمل أنحاء البلاد ضرورة تدعيم هذا النشاط ببنوك يونانية تدعم تجارة اليونانيين وتحمى نشاطهم ، ومن هذه البنوك بنك اثينا Bank of Athens والذى تأسس فى سنة ١٨٩٣ طبقا للقوانين اليونانية ، للقيام بكل الأعمال الائتمانية ، ولمتابعة أعمال بنك يونانى اسمه « بازمار وغلو وشركاه » ومركزه أثينا · وأسس هذا البنك فرعا له فى مصر ، ولم يقتصر عليه ، بل زادت بعد ذلك فروعه فشملت فرعا فى القاهرة وفرعا فى الزقازيق وآخر فى المنصورة ، وكان عملاء هذه الفروع أعضاء الجالية اليونانية التى اعتبرت من أنشط الجاليات الأجنبية فى مصر وأكثرها انتشارا ·

وفى سنة ١٩٠٤ تأسس ثانى بنك يونانى فى مصر وهو بنك الشرق Banque D'orient ، ومركزه اثينا · وقد واجه هذا البنك من البداية أزمات مختلفة ترجع الى تاريخ تأسيسه ، حيث واجه بعدها أزمة سنة ١٩٠٧ والحرب العالمية الأولى ، وتطورات مختلفة جعلته فى سنة ١٩٢٤ يقدم على تصفية أعماله ويحل محله بنك يونانى آخر هو البنك الأهلى اليونانى ، الذى أنشىء له فرع فى مصر سنة ١٩٠٦ ·

وأما البنك اليوناني الرابع ، فهو بنك ايونيان Ionian Bank فقد فتح أول فروعه في مصر سنة ١٩٠٧ بالاسكندرية ، وقد اجتذب هذا البنك ثقة المشتغلين بتجارة القطن ، واستمر هذا البنك يعمل في مصر منذ تأسيسه في سنة ١٩٠٧ ، وحتى سنة ١٩٥٧ ، حيث تم بيعه بموجب قانون التمصير الى بنك مصرى وهو بنك الجمهورية ، والى جانب ذلك كان هناك بنك الاناضول ، الذى كان مركز ادارته في اثينا ، وله فروع في الاسكندرية والقاهرة والزقازيق ٠

ومن الجدير بالذكر ان البنوك اليونانية غلب عليها الطابع اليوناني في نشاطها ومختلف أعمالها المصرفية ، وكان من الطبيعى ان يكون للجالية اليونانية في مصر لكبر حجمها واتساع نشاطها دور في جعل هذه البنوك وقفا عليهم وفى نفس الوقت مساندة هذه البنوك وتمويلها لكافة العمليات المصرفية الخاصة بهم ، والى جانب هذه البنوك هناك دول أجنبية أخرى تشجعت وأسست فروعا لبنوكها في مصر وهى تلك الدول التى جاءت علاقاتها التجارية مع مصر متأخرة عن الدول السابقة ، ومنها ايطاليا ، ويعتبر بنك موصيرى من أقدم بنوكها في مصر ، أسسته اسرة موصيرى الايطالية اليهودية ٠

وثانى البنوك الايطالية في مصر بنك روما Banko di Roma الذى تأسس في روما سنة ١٨٨٠ ، وانشأ له فرعا في الاسكندرية سنة ١٨٨٢ ٠ ويأتى بعد ذلك بنك الخصم والقطع الايطالى Casso di Scontoe di Risparmio ، وقد تأسس بأمر عال سنة ١٨٨٧ ، ليقوم بكافة الأعمال المصرفية في مصر ٠

وهذا البنك هو أول بنك اتخذ شكل شركة مساهمة مصرية ، واتخذ من الاسكندرية مركزا له ، وبلغ رأسماله ٢٠٠٫٠٠٠ فرنك ، وزاد تباعا الى ١٥ مليونا سنة ١٩٠٧ ٠ ومن الجدير بالذكر ان هذا البنك جازف أسوة بالبنك الانجليزى المصرى بفتح فروع في الريف

لتمويل تجارة القطن ، وسائر المحاصيل ، وقد واجه هذا البنك صعوبات كثيرة ، منها مواجهته أزمة سنة ١٩٠٧ ، فاقبل الجمهور فى يونيه سنة ١٩٠٧ على سحب الودائع منه بدرجة هددت مركزه بالخطر ، وخاصة انه لم يكن مرتبطا ببنوك قوية فى الخارج تقدم له العون عند الملمات ، وأعلن افلاسه ، وأعيد تكوينه بعد أن ساعده البنك الأهلى المصرى فى ذلك باكتتابه فى الاسـهم الممتازة التى اصـدرها .

أما عن البنوك البلجيكية ، فكان تزايد مصـالحها فى مصر حافزا على انشاء بعض البنوك بمصر ، فأسست الشركة العامة للزراعة والتجارة Societe Generale Egyptienne pour L'Agriculture et le Commerce وتاسست فى سنة ١٩٠٥ طبقا للقانون البلجيكى ومقرهـا Anvers وكذلك افتتح فرع للبنك الصينى البلجيكى Banque Sino Belge سنة ١٩١٢ ، وتغير اسمه فى العام التالى الى البنك البلجيكى للخارج (*) .

وكذلك افتتحت ألمانيا ، لأحد بنوكها وهو « البنك الشرقى الألمانى » فرعين فى مصر أولهما بالاسكندرية والآخر بالقاهرة ، وكان أول بنك تجارى ألمانى يظهر فى البلاد ، ولكنه أغلق اجباريا فى الحرب العالمية الأولى وأعيد فتح أبوابه سنة ١٩٢٦ .

والى جانب ذلك ، نشأت فى مصر أيضا فروع لبنوك تنتمى الى دول فى آسيا ، فمن المعروف ان اليابان قد قفزت صناعيا بدرجة كبيرة الى عداد الدول الصناعية العظمى ، ولذلك أخذت تبارى هذه

(★) وهذا البنك تحول فيما بعد الى شركة مساهمة مصرية تحت اسم « البنك البلجيكى والدولى بمصر » .

الدول فى كل المجالات ولذلك أنشأت فرعا لأحد بنوكها فى مصر . فافتتح بنك يوكوهاما Yoko Hama Specie Bank فرعا له فى مصر سنة ١٨٧٠ ، وظل يعمل حتى أغلق اجباريا عند قيام الحرب العالمية الثانية . وكذلك كان هناك بنك تركى وهو بنك « سالونيك » وأغلق اجباريا فى الحرب العالمية الأولى . وبذلك نجد أن كل البنوك التى عملت فى حقل تمويل التجارة المصرية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ــ بنوكا مستقلة أو فروعا لبنوك أم فى بلادها ــ كانت أجنبية ، جاءت من الخارج لتحقيق أغراض يهتم بها رأس المال الأجنبى ســـواء من الاقراض الحكومى أو الأعمال المصرفية العـــادية .

والى جانب هذه البنوك الأجنبية التى عملت فى المجال المصرفى فى مصر ، كانت هناك البنوك الخاصة التى امتلكها أفراد من الأجانب واليهود واليونانيين والمتمصرين ، تلك التى كان هدفها اقراض الخديو وكبار الملاك ، ومن أصحاب هذه البنوك الأوربية ، أوبنهايم ، ودروفيو ولافيسون ولاندو وشركاه ، وباستريه ، والى جانب قيام أصحاب البنوك الخاصة هذه بالأعمال المصرفية العادية ، كانوا يقومون ــ على غرار الصيارفة الأوائل فى أوربا ــ بأعمال الوكالة بالعمولة والتصدير للمنتجات لحساب الحكومة واستيراد مستلزماتها من أسلحة وذخائر ومعدات وسفن .

وبانتهاء عهد الاقراض الحكومى ، ونضوب معين الأرباح من العمليات التجارية الحكومية ، تأسست البنوك الأجنبية المساهمة ، وصفى أصحاب البنوك الخاصة الأوربية أعمالهم فى مصر وعادوا الى بلادهم وبعد ذلك اختفى اسم اوبنهايم ، ودرفيو وغيرهم من سوق المال المصرية .

والى جانب أصحاب البنوك الخاصة من الأوربيين ، كان هناك أصحاب بنوك خاصة من اليهود والذين كانت لهم صلة قرابة بعائلات كبار المولين اليهود فى اوربا مما أتاح لهم فرصا للحصول على تسهيلات مالية ومصرفية كبيرة . ومن هؤلاء ، عائلات قطاوى ، ومنشة وسوارس ، وسرسق الذين كانت لهم معاملات مالية كبيرة مع الخديو اسماعيل . وقد جنوا من ورائها اورباحا طائلة . وبانتهاء عهد الاقراض الحكومى ، تحول الممولون الى التجارة وتمويل الشركات المساهمة .

*

وقد سبب هذا الدور الذى أخذت تلعبه البنوك اليهودية الخالصة أو البنوك المشاركة مع اليهود مصدر ازعاج للحكومة البريطانية ، لذلك طالبت الحكومة المصرية ، تنظيم دور هذه البنوك حتى لا تؤثر فى الاقتصادين المصرى والانجليزى ، ويرجع ذلك لأن هذه البنوك اليهودية اندمجت فى علاقات وساطية مع بنوك ايطالية وفرنسية . ولذا كانت بريطانيا تخشى من أثر رأس المال غير البريطانى على اقتصاديات زراعة القطن وتسويقه من خلال المضاربة بالارتفاع على أسعار الأراضى مما يرفع من التكلفة الجديدة لرأس المال الثابت لانتاج القطن فى وقت كانت بريطانيا تمهد فيه لاحتكار القطن المصرى .

أما عن أصحاب المصارف اليونانية الخاصة ، فكان سناريتو أشهرهم وكانت له معاملات مالية مهمة مع الخديو اسماعيل ، وهؤلاء تحولوا كغيرهم بعد انشاء البنوك المساهمة الى انشاء الشركات المساهمة ، فاشترك سلفاجو مثلا فى تأسيس البنك الأهلى المصرى .

والى جانب البنوك الخاصة التى امتلكها الأوربيون ، واليهود واليونانيون ، ظهرت فى مصر فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل

القرن العشرين ، مجموعة من الممـــولين المتمصرين ، منهم عائلات صعب ، وموصيرى واسمالون وهرارى وجوهر وشـــديد ، وحكيم وبيجا وغيرهم ، فكان لكل منهم بنكه الخاص ، اما المصريون فجازف عدد منهم فى ميدان الأعمال المصرفية فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، ومنهم بشرى وسينوت حنا وعائلة ويصا باسـيوط ، وكذلك منصـــور باشـــا يوسف والديب وحنفى بالاســـكندرية .

وهكذا يتضح لنا ان البنوك الخاصة كانت متوفرة وتمارس نشاطها فى تقديم القروض للباشوات وكبار الملاك ، الا انها اختفت باختفاء عهد القروض الحكومية ، وانشاء البنوك المساهمة ولم تبق منها الا ما كانت له معاملات تجارية وأخرى عقارية .

مصادر تمويل البنوك التجارية :

مع ان البنوك التجارية هى بنوك للودائع ، الا ان هذا الوضع لا ينطبق على البنوك التجارية فى مصر ، فكل البنوك التى عملت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، بنوك أجنبية ، لم تعتمد فى استثماراتها على الودائع ، فلم تعمل من البداية على استقبال ودائع الأفراد من الوطنيين ، وانما كان كل اعتمادها فى الحصول على أموالها من مراكزها بالخارج حيث ارتفاع ســعر الفائدة فى مصر ، وهذا يفسر عدم ظهور سعر رسمى للخصم فى مصر .

وكانت عملية التمويل تنحصر فى استيراد الجنيهات الذهبية الاسترلينية فى زمن ظهور محصول القطن ، اى شهور سبتمبر واكتوبر ونوفمبر وديسمبر لاستخدامها فى شراء محصول القطن ، وعندما يستلم الفلاحون ثمن قطنهم يقومون بشراء ما يحتاجون اليه من سلع معظمها مستورد من الخارج ويدفعون ثمنها بالجنيهات الذهبية التى

تسلموها ، وبذلك تنتقل هذه الجنيهات الذهبية الى ايدى التجار المستوردين الذين يصدرونها الى الخارج ثمنا للبضاعة المستوردة ، ويحدث ذلك فى الشهور من يناير الى أغسطس من كل عام ، وتتكرر هذه الدورة سنويا ، ومن هذا يتضح ان دور البنوك التجارية كان يتمثل فى استيراد الجنيهات الذهبية الاسترلينية زمن ظهور المحصول لشرائه ، ثم تحويلها سدادا للسلع المستوردة بعد ذلك ٠ وهكذا كان الذهب يأتى الى مصر فى سبتمبر من كل عام واذا ما حل فبراير من العام التالى أخذ طريقه الى البنوك ومن ثم الى أوربا ، وكان مقدار المطلوب من الذهب يتوقف على قيمة المحصــــول من حيث كميته وأسعاره ، وعلى سرعة وروده الى السوق ، وعلى المال الاحتياطى الموجود فى البنوك ٠

وهكذا ارتبطت البنوك فى مصر بمصادر تمويلها فى بلادها فى الخارج ، وتتحرك رهن اشارتها ، ورغبتها وطبقا لظروفها ، وهذا جعل الأحوال الاقتصادية فى مصر فى حالة تبعية تامة للأسواق المالية بتلك الدول الخارجية وجعل مصر تتأثر بكل ما يحدث فيها من اضطراب سياسى واقتصادى ، وهذا ما حدث فى أثناء ازمة سنة ١٩٠٧ وبعدها ، توقف نشاط العديد من البنوك التى لم تكن لديها أرصدة تمكنها من تخطى الأزمة ، وصعب حصــــولها على أموال مصادرها الخارجية ، وهذا ما حدث لبنك الخصم والقطع الايطالى ، الذى توقف أثناء الأزمة عن الدفع وأشهر افلاسه عام ١٩٠٧ ، بسبب اعتماده فى أعماله على مصادر تمويل من الخارج ، وقد ساعده البنك الأهلى فى اعادة نشاطه سنة ١٩٠٩ (١) ٠ وكذلك تأثرت البنوك

---

(١) أنظر ص (١٦٥) وكذلك ملحق (١ ، ٢) ومنها يتضح لنا عدد البنوك التى أنشئت فى مصر وما تخطى منها الأزمات وظل يعمل الى ما بعد ١٩١٤ ، وما صفى فى أثناء وفترة الدراسة ٠

الفاعلة في مصر بنشوب الحرب العالمية الأولى وظهرت نقط الضعف في نشاطها لارتباطها بمراكزها في الخارج ، فانقطع عنها مصدر التمويل وصفى منها مالم يمتلك القوة على مواجهة الظروف ٠

وهكذا كان لاعتماد البنوك الأجنبية في مصر على مصادر التمويل الخارجية أكبر الاثر في تأثرها بالهزات الاقتصادية والسياسية التي تتعرض لها دولها بصفة خاصة ، والعالم بصفة عامة، هذا وكان لاحجامها عن قبول الودائع الوطنية وتفضيلها للأموال الخارجية - التي حققت ارباحا طائلة لارتفاع نسبة الفائدة في مصر - أكبر الأثر في عدم تنمية العادة المصرفية لدى المصريين ٠

مجالات اعمال البنوك :

اتضح لنا ان الأجانب كان لهم النصيب الاكبر من التجارة المصرية ، فسيطروا على التجارة الخارجية ، وعلى جزء كبير من التجارة الداخلية ، هذا في نفس الوقت الذي افتقدت فيه مصر الى مؤسسات ائتمانية ، تقدم للتجار الدعم والمساعدة ، كذلك وجدت البنوك الأجنبية في مجال تمويل التجار ، مجالا نشطا لاستثمار رءوس أموالها ، واخذت هذه البنوك ، وفروعها تقدم المساعدات المالية للتجار الذين ينتمون الى بلادهم ٠

على أية حال انحصر نشاط البنوك في مصر حتى سنة ١٨٧٦ ، في عمليات الاقراض الحكومي التي استشرت في عهدي سعيد باشا والخديو اسماعيل ، وكذلك تمويل محصول القطن الى الخارج ، ولم تشارك في أى نشاط آخر نافع للبلاد ، وبانشاء صندوق الدين ١٨٧٦ وفرض الرقابة الأجنبية على المالية المصرية سنة ١٨٧٩ ، لم تجد معظم هذه البنوك بدا من تصفية أعمالها لأن الغرض الذى جاءت من أجله قد انقضى ٠ أما المتبقي منها فوجه نشاطه نحو الاعمال

المصرفية البحتة ، وهى تلك البنوك التى كانت تقوم بالعمليات المصرفية المتصلة بالتجارة منذ البداية ، وادلت بدلوها واشتركت فى اقراض الباشوات ، بالربا الفاحش كغيرها من البنوك ، هذا الى جانب قيامها بالعمليات الخاصة ، بتمويل القطن · على كل حال فقد تركز نشاط البنوك فى مصر بعد انقطاع الاقراض الحكومى ، فى تمويل التجارة الخارجية وكذلك تمويل محصول القطن وتجارته لانها محور نشاط الأجانب ، وقد احجمت عن تمويل الصناعة ، وذلك لأن التجارة الخارجية ، وتمويل القطن أو الاتجار فيه أعطت استثمارا آمنا سهلا ومضمونا لأموالها ، ويضاف الى ذلك تأخر الصناعة ، وعدم وجود مقترضين أقوياء فى القسم الصناعى ·

ومن الملاحظ على نشاط البنوك فى مجال تمويل تجارة القطن ، انها قصرت نشاطها فى التعامل على التجار وكبار الملاك ، فكانت تقرضهم الأموال بضمان أقطانهم مثلها فى ذلك مثل التجار ، وبعد جنى المحصول تتسلمه البنوك من التجار والمزارعين على السواء وتضعه فى مخازنها ثم يرسل الى الاسكندرية حيث يباع هناك وتدفع الأثمان نقدا وفورا ·

أما صغار المزارعين ، الذين كانوا يمثلون الاغلبية ممن يملكون خمسة أفدنة واقل ، فكانت تجهلهم البنوك ولا يصلون اليها الا بواسطة المرابين أو التجار الشرهين الذين يقترضون من البنوك بفائدة قليلة ويقرضونها بالربا الفاحش ، ويشترون من الفلاح محصولاته بأبخس الأثمان ، الذى كان لقلة موارده المالية ، يسارع الى بيعها عقب جنيها مباشرة أو قبل ذلك ، ولذلك وقع الفلاح المصرى فريسة فى يد المرابى الذى كان ينتظره على أحر من الجمر ليشترى منه محصولاته بأبخس الأسعار ، وهذا يؤدى الى هبوط عاجل فى أسعار تلك المحاصيل تمشيا مع نظرية العرض والطلب ، وقد عمدت

الحكومة من آن لآخر الى علاج وقتى لمشكلة الربا فى الريف وذلك بأن وضعت تحت تصرف البنك الأهلى المصرى اعتمـــادات كبيرة لاقراض صغار الملاك فى أوقات الكساد بفـائدة تراوحت بين ٨-١٠٪ ولم يكن النجاح حليف المحاولات المترددة التى قامت بها الحكومة فى فترات متقطعة لاقراض الزراع مباشرة ٠

وبذلك ظل الفلاح فى يد المرابى ، بالرغم من تزايد عدد البنوك التجارية فى مصر ، ولو نظرنا الى نشاط البنوك الأجنبية فى مصر فى النصف الثانى من القرن التاســـع عشر ، نجد انها فى كل تحركاتها ، كانت تضع فى حسبانها خـدمة مصالح التجار الأجانب دون مراعاة لمشاعر التجار الوطنيين ، ومن ثم ركزت فروعها فى مناطق تمركز الأجانب بالمدن ، ولم يغامر منها بالعمل فى الريف الا عدد قليل وقد أدى تركز الجهاز الائتمانى فى المدن الى انعزال باقى مناطق مصر البعيدة عن المدن ، وبالتالى تركزت التجارة تبعا لذلك فى مناطق معينة فضلا عن تركيزها فى يد أفراد قلائل غالبيتهم من الأجانب المرابين ٠

ومن الملاحظ على نشاط البنوك الأجنبية فى مصر أيضا انها كانت تقوم بأعمالها فى غاية السرية والكتمان ، ولم تنشر ميزانيات مستقلة عن أعمالها ، وتباشر كل منها عملها باستقلال ، فكل منها تخدم مصالح رعايا دولها وفوق هذا وذاك ، لم تسمح هذه البنوك بأى تدخل يحد من نشاطها أو يوجهه شطر ناحية معينة ، وعجزت الحكومة بسبب نظام الامتيازات الأجنبية عن سن قانون للبنوك والاشراف عليها ، ولم تتبع هذه البنوك سياسة واحدة ، اذ كان كل منها يتبع سياسة البلد التى بها مركزه الرئيسى ، وبما أن الفروع الرئيسية كانت فى دول مختلفة لهذا اختلفت سياسة كل منها ٠

والى جانب ذلك ، كانت هذه البنــوك تتعامل بلغة بلادها الأصلية ، فكانت لغتها السائدة هى الفرنسية والانجليزية ، وهكذا كانت البنوك فى مصر بنوكا مستقلة ، وذات سيادة ، حمتها الامتيازات الأجنبية ، ولم تكن تخضع لقانون فى مصر أو لبنك مركزى ، فتحكمت أى تحكم فى اقتصاد البلاد وشكلته بالشكل الذى ارادته له اقتصادا جامدا ، يعتمد على محصول زراعى واحد هو القطن ، ولذلك كانت عقبة فى سبيل البلاد الاقتصادى . وكان لهذه السياسة التى اتبعتها البنوك الأجنبية فى مصر ، والتى كان يعوزها الانسجام ، والترابط ، أن عجزت عن القيام بعمل مثمر وسريع لمنع وقوع الانهيار عند ظهور الخطر ، وكان ذلك لعدم قيام تفاهم أو تعــاون واتفاق بينها ، واستقلالها بأعمالها ، وعدم خضوعها لأية سلطة موجهة فى مصر .

وبالرغم من ذلك الا ان هذه البنوك ، ولا شك أدت دورا تاريخيا فى توفير احتياجات البلاد من الأموال الأجنبية التى كانت تفتقر اليها آنذاك ، غير أن الظروف التى صاحبت انشاءها ووجود مراكزها الرئيسية فى لندن وباريس والعواصم الأجنبية الأخرى قد جعل توجيه سياستها والاشراف عليها يأتى من الخارج .

هكذا يتضح لنا ان تجربة مصر المصرفية الأولى كانت أجنبية ، وظلت هكذا حتى أنشىء أول بنك برأس مال مصرى فى سنة ١٩٢٠ ، وقد عملت هذه البنوك طوال فترة الدراسة على خدمة رأس المال الأجنبى والتجار الأجانب ، هدفها هو هدف التجار الأجانب أنفسهم ، وهو تحقيق أكبر قدر من الربح دون ان تضع فى اعتبارها ، تقديم أى تسهيلات مصرفية للتجار الوطنيين ، أو المزارعين ، الذين ظلوا يدورون فى حلقة مفرغة طوال فترة الدراسة .

ويرجع كثير من المؤرخين ظاهرة انصراف الوطنيين عن العمل فى مجال الاستثمارات المصرفية والتعامل معها الى العــامل الدينى

وتحريمه الربا ، وفى الواقع ان هذا لا يعد سببا كافيا ومقنعا للحيلولة بين الوطنيين والاندراج فى خضم الحركة المصرفية ، بدليل ان هناك كثيرا من غير المسلمين من أقباط ويهود ، كان لهم باع طويل فى الأعمال التجارية المصرية ، وكان من الأولى بهم أن يدخلوا هذا المجال من أوسع أبوابه ومنافسة الأجانب فى هذا المجال ، ولكن فى الواقع كان المصريون يساهمون فى الشركات ، والتضامن بين الجماعات التجارية كان سائدا فى مصر فى جميع العهود ، ولكن السياسة العامة الاقتصادية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر حولت جهود المصريين نحو الزراعة وقللت من أهمية الصناعة والتجارة بين المصريين وبذلك احتل الأجانب المجال المصرفى فأنشأوا فروعا لهم فى مصر .

ويرى محمد عبد العزيز عجمية « ان عدم قيام البنوك الأجنبية بالعمليات المصرفية العادية فضلا عن ابعاد المصريين عن التعامل مع البنوك كان له أكبر الأثر فى تأخر نشـــأة العادة المصرفية فى مصر » .

المواصـــــلات :

تعتبر المواصلات من العوامل المهمة التى لها تأثيرها الفعال على حركة التجارة بشقيها صعودا أو هبوطا ، فتتأثر التجارة بمدى تقدم أو تأخر المواصلات ولا يخفى ان لطرق المواصلات تأثيرا كبيرا فى أسعار المواد والحاجيات ، كما انها من العوامل المهمة التى توجه اليد العاملة الى الاهتمام بزراعة بعض الحاصلات للأسواق المحلية ، وهى من عناصر تقارب الأسعار فى نفس المديرية بل والدولة كلها واذا كانت التجارة المصرية قد شهدت تطورا حثيثا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، فان ذلك يرجع الى تقدم وسائل المواصلات المتعددة فى تلك الفترة ، وهى :

١ ـ السكك الحديدية :

عهد مصر بالسكك الحديدية يرجع الى العقد الأول من النصف الثانى من القرن التاسع عشر ففى سنة ١٨٥٢ ، بدأ العمل فى أول خط حديدى فى مصر ، وقامت على تنفيذه شركة انجليزية ، وعندما وافت المنية عباس باشا الأول ، كان الخط قد مد من الاسكندرية حتى كفر الزيات ٠

وفى عهد خلفه سعيد باشا وصل الخط الى القاهرة تم مد خط بين القاهرة والسويس (١٨٥٦ ـ ١٨٥٧) ، ويعتبر هذا الخط هو أول خط حديدى فى القارة الأفريقية ، وليس هذا فحسب ، بل يعد أول الخطوط الحديدية التى أنشئت خارج القارة الأوربية (*) ٠

وبفضل هذا الخط الحديدى ، أصبح فى امكان المسافرين المرور مباشرة من الاسكندرية الى السويس باستعمال القاطرات البخارية ، مما سهل حركة المواصلات وطور من تجارة المرور المصرية وزيادة حركة نقل المسافرين والتجارة بين أوربا والشرق عن طريق مصر والبحر الأحمر ، بعد ان كان متوقعا اقتصار استخدام الخط فى البداية على داخل مصر فقط ، ولكن فى السنة الأولى فتح هذا الخط لتجارة المرور وأصبح أحد المصادر الرئيسية للايرادات ٠

والى جانب ذلك مدت خطوط حديدية أخرى فى عهد سعيد ، حتى بلغت فى نهاية عهده حوالى ٤٩٠ كيلومترا ، وفيما يلى بيان أهم الخطوط الحديدية المنشأة حتى أواخر عهد سعيد :

(★) فتحت أول سكة حديدية فى انجلترا سنة ١٨٢٥ ، وفى النمسا وفرنسا ١٨٢٨ ، وفى بلجيكا وجرمانيا سنة ١٨٣٥ ، وفى روسيا سنة ١٨٣٨ ، وفى ايطاليا سنة ١٨٣٦ ، وفى اسبانيا سنة ١٨٤٨ وفى مصر سنة ١٨٥٦ ، المقتطف ـ السنة الرابعة عشرة ، ص ٥٢ ٠

السنة	الخط		طوله بالكيلو مترات
	من	الى	
١٨٥٦	الاسكندرية	القاهرة	٢٠٩
١٨٥٧	طنطا	سمنود	٥٣
١٨٥٨	القاهرة	السويس	١٤٤
١٨٦٠	بنها	الزقازيق	٣٩
١٨٦٠	الاسكندرية	مريوط	١٩
١٨٦١	بنها	ميت بره	١٣

ومنذ ذلك التاريخ أخذت شبكة السكك الحديدية تتسع شيئا فشيئا ، وكان ذلك تحت ضغط التزايد الذى وقع حينذاك فى حجم التجارة ، ففى عهد الخديو اسماعيل أصلحت ادارة السكك الحديدية بعد أن ساءت حالتها فى أخريات أيام سعيد ، كما زادت الخطوط الحديدية زيادة عظيمة ، فبعد أن كانت لاتزيد على ٤٩٠ كيلو مترا ، زيد عليها ما يقرب من ٢٠٠٠ كيلو متر ، من الخطوط الجديدة ، ففى خلال السنوات القليلة الأولى من حكمه وضع برنامجا واسعا للخطوط الحديدية فامتدت خطوط السكة الحديد الى الصعيد حتى وصلت الى قنا ، كما أنشئت عدة خطوط فرعية فى الدلتا ، ربطت بين بلادها وأصبح كل منها على اتصال بالقاهرة والاسكندرية ، وكذلك اتصلت هاتان المدينتان بضواحيهما بخطوط حديدية .

وقد توقف العمل فترة فى خطوط السكك الحديدية ، بسبب الأزمة المالية ، التى كانت تمر بها مصر ذلك الوقت (سنة ١٨٧٥) وكذلك أحداث الثورة العرابية ، التى عرضت كثيرا من هذا الخطوط للتلف والتعطيل ثم استأنف مشروع مد الخطوط الحديدية طريقه الى التوسع والامتداد مع بداية العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، فوضعت مصلحة السكة الحديد منهجا واسع النطاق ، يتضمن ازدواج بقية الخطوط الرئيسية من القاهرة الى الاسكندرية ، والى

غيرها من المناطق ، هذا الى جانب قيام الحكومة بمد عدد من الخطوط الحديدية الزراعية ، ففى سنة ١٨٩١ فى عهد توفيق باشا ، صدر الأمر العالى بانشاء السكك الزراعية لتسهيل النقل بين المدن والقرى ٠

واذا كانت الخطوط الحديدية قد غطت القطر المصرى ، الا أن استفادة المزارعين من هذه الخطوط لم تكن تفى بأغراضهم ، فى نقل محصولاتهم الى الأسواق أو الى بلد آخر من مراكز التجارات الريفية، لان هناك موانع تمنعهم من ذلك ، منها بعد الخطوط من البلدان فى كثير من الجهات ، وبعد كثير من البنادر والقرى الشهيرة والأسواق عن تلك الخطوط ، وكذلك بعد المحطات عن بعض أو كونها فى مواضع غير متوافقة ٠

ولذلك جاءت السكك الحديدية الزراعيـة ، لتغطى كل هذه الفجوات أو معظمها وقد لعب رأس المال الأجنبى الدور الرئيسى فى مد الخطوط الحديدية الزراعية ، فمنحت الحكومة المصرية امتيازات الى شركات أجنبية أربع لمد الخطوط الحديدية الضيقة بين المدن والقرى ، وكان أهم هذه الشركات بالترتيب شركة سكة حديد الوجه البحرى ، وشركة سكة حديد الفيوم الضيقة (*) ٠ والشركة المصرية

(★) تكونت « شركة حديد الفيوم الضيقة » فى عام ١٨٩٨ ، كمحاولة قام بها بعض الأعيان من الاقباط المصريين والسوريين وبلغ رأسمالها ٢٠٠ الف جنيه ، وبعد أن مدت الشركة خطوطا بلغ طولها نحو ٩٠ كيلو مترا ، واستوردت المعدات اللازمة لتلك الخطوط ، اختلف أصحاب الشركة فيما بينهم حول حصة كل منهم فى ارباحها والى جانب ذلك لم تلق الشركة تشجيعا من الحكومة وازاء ذلك اضطر اصحاب الشركة أن يبيعوا اسهمها الى شركة انجليزية فى يوليو ١٩٠٠ بخسارة قدرت بنحو ٢٠٪ من قيمتها الاسمية « انظر : رءوف عباس : النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ، « ١٨٣٧ ــ ١٩١٤ » ، الطبعة الاولى ، دار الفكر الجديث للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ١٣٨ـ١٣٩ ٠

للسكك الحديدية الضيقة ، وشركة حديد الدلتا ، التى حلت محل الشركة المصرية كما أدمجت فيها شركة السكك الحديدية الاقتصادية للشرق ٠

وقد بلغ طول السكك الحديدية الزراعية فى سنة ١٩٠٤ فى مصر ١١٠٧ كيلو مترات ، وهى لثلاث شركات ، شركة الدلتا وطول خطوطها ٨٣٠ كيلو مترا ، وشركة مصر السفلى وطول خطوطها ١٠٩ كيلو مترات ، وشركة الفيوم وطول خطوطها ١٦٨ كيلو مترا ٠

على كل حال ، كان لهذه الخطوط الزراعيــة شأن عظيم فى ترقية البلاد ، فسهلت توسيع نطاق الزراعة ، حتى شمل الأطيان البور ، وتمكن أرباب الأطيان والمزارعون من نقل محصولاتهم الى الأسواق التى تروج فيها ، فقد كانت أجرة نقل قنطار القطن من بلدة « الدلنجات » التى تبعــد ٢٥ كيلو مترا من دمنهور فى سنة ١٨٩٢ ، ١٢ قرشــا ، فلما أنشئت السكة الزراعية بين البلدين انخفضت أجرة القنطار ــ الى ٨ قروش ، ثم جاءت ســكة الحديد الضــيقة فهبطت هذه الأجرة الى ٤ قروش ٠ وكذلك مدت هــذه الخطوط سكك حديد الحكومة بالبضاعة من أطراف البلاد ، وزاحمتها فى النقل فى بعض الأحيان ، تلك المزاحمة التى استفادت منها البلاد، وهكذا يتضح لنا ان الفترة الممتدة من أواسط القرن الماضى ، وحتى قبيل الحرب العالمية الأولى ، كانت فترة توالى فيها انشاء السكك الحديدية حتى أصبحت مصر عند نهايتها مغطاة بشبكة عظيمة من السكك الحديدية ربطت القطر المصرى من أقصى الصعيد ــ وان كان بخط واحد ، حيث وصلت الى اسوان ــ حتى حدود مصر الشمالية ، وعملت هذه الشــبكة على ربط المدن المهمة بالقرى ، برباط من المواصلات السريعة ، التى عملت على زيادة التبادل وعلى خدمة التجارة

الداخلية ، وتشجيع زراعة القطن ، وذلك بتيسير نقل المحصول من مناطق زراعته الى ميناء التصدير بالاسكندرية ، فى وقت قصير وبنفقات أقل .

وكان النقل بالسكك الحديدية يتم بناء على تعريفة متعارف عليها ، على كل الأصناف ، بين كل محطة وأخرى ، وهى تختلف باختلاف المسافة ، واختلاف نوع البضائع المنقولة . وفى بعض الأحيان أثرت زيادة التعريفة على السلع المنقولة (القطن مثلا) فى توجيه الأهالى الى بيع محاصيلهم الى وجهة أخرى ، حيث تعريفة النقل أقل ، وعلى ذلك يرتفع السعر ، فقد تقدم تجار بندر زفتى بعريضة الى مصلحة السكة الحديد « يلتمسون فيها تخفيض نول (ناولون) القطن من ٨٤ الى ٦٠ مليما عن القنطار ... (ويرجع) ذلك لقلة الوارد من القطن الى زفتى بسبب هذا الرسم الطائل من جعل تجار كفر الزيات وبركة السبع يسابقون تجارنا فى الشراء لان (الناولون) عندهم أقل ، وأجرة النقل من أقرب بلدة من زفتى الى بركة السبع مثلا لا تزيد على قرش صاغ للكيس فيمكنهم بذلك من أن يشتروا بثمن يزيد على الثمن الذى يشترى به تجارنا » .

ومن الجدير بالذكر أن مصلحة سكك حديد الحكومة ، عند بداية كل موسم قطن ، كانت تشمر عن ساعدها وتضع كل اهتماماتها لتسهيل حركة النقل والتصدير ومنع ازدحام أرصفة البضائع ، ففى سنة ١٩٠٧ ، قررت وضع الرسائل المعدة للتصدير كل على حده ، مع ترتيبها وتصنيفها ، وفى حالة عدم وجود مكان خال بالرصيف ، لا تقبل بضائع ما لم تكن هناك أماكن خالية .
وكان بكل محطة حمالون لتنزيل البضائع من القطارات ، وتحميلها فى المركبات الأخرى ، وكان لهم متعهد سمى بمتعهد الحمالين .

وقبل سنة ١٢٧٥ (١٨٥٨ ـ ١٨٥٩) كانت البضائع التى تترك دون استلام بأرصفة محطات السكة الحديد ، زيادة عن أربع وعشرين ساعة بعد وصولها ، يدفع عليها خمسة قروش يوميا على كل طرد الى مصلحة السكة الحديد ، وفى ذات السنة ١٢٧٥ تقرر مضاعفة ذلك الميعاد ، حتى ثمان وأربعين ساعة .

وهكذا لعبت نهضة السكك الحديدية التى شهدتها مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر دورا مهما فى تحريك التجارة المصرية ، خاصة أن مصر لم تكن تملك وسائل مواصلات أخرى غير النقل النهرى الذى كان يتعرض لفترات طويلة الى التوقف ، طبقا لحالة المياه فى النيل .

الملاحة الداخلية :

لعبت الملاحة الداخلية فى مصر دورا مهما منذ آلاف السنين ، فى النقل الداخلى ، وقد هيأ لها ذلك الظروف الطبيعية المناسبة ، فالنيل طريق طبيعى للمواصلات ، صالح للملاحة من أسوان حتى البحر الأبيض ، ويمر على أغلب المدن والقرى المصرية ، ولا توجد به عقبات طبيعية اللهم الا شىء من الرواسب الرملية وبعض تغيرات التيار .

وقد اهتم محمد على بالملاحة الداخلية اهتماما كبيرا ، لان مصر لم تكن تعرف فى عهده السكك الحديدية واقتصر النقل الداخلى على الملاحة النهرية ، والقنوات والترع ، ومن الجدير بالذكر ، أن الحكومة فى عهد محمد على احتكرت النقل النهرى ، كاحتكارها للحاصلات الزراعية وغيرها ، غير أن احتكارها للنقل المائى فى الداخل ، انتهى بالغاء احتكار الحاصلات الزراعية والمنتجات الزراعية واغلاق معظم المصانع الحكومية .

وحتى ادخال السكك الحديدية ، كانت كل عمليات النقل فى الأقاليم الوسطى والسفلى ، تتم عن طريق الطرق المائية ، وبعد ادخال السكك الحديدية ، ظلت الطرق المائية تستعمل لرخص نفقاتها والى جانب ذلك كانت المصدر الوحيد ، لنقل المنتجات الى الشواطىء والى الأسواق الداخلية الرئيسية ، ويرجع ذلك لافتقار مصر الى طرق زراعية ممهدة لتسير فيها السيارات لنقل السكان أو السلع ، فهذا الاتجاه لم يكن يلقى عناية ما من الحكومة حتى قبيل الحرب العالمية الأولى ، ففيما عدا الطريق بين القاهرة والسويس الذى مده محمد على ، بقى الأمر قاصرا على دروب تصل القرى فيما بينها ، وجسور تحاذى النيـل والترع والمصارف ، وكانت هذه الدروب والجسور مهملة ملتوية غير معبدة ، لا تصلح الا لدواب الحمل ، وأهمها الجمال والحمير • واذا كانت بعض الشركات الأجنبية قـد حصلت على امتيازات فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، لمد سكك زراعية ، وأخذت تمدها بالفعل لربط بعض القرى والمدن ، فهذه الخطوط لم تغط كل أنحاء القطر المصرى حتى سنة ١٩١٤ ، ولذلك أنشئت مصلحة الطرق فى سنة ١٩١٣ بغرض الاشراف على الطرق الموجودة وصيانتها وانشاء طرق جديدة •

واذا كان انشاء الخطوط الحديدية ، قد أدى الى ضعف النقل النهرى ، وحول جـزءا كبيرا من تجارة المرور من النيـل الى الخط الحديدى بين الاسكندرية والسويس الا أنه فى نفس الوقت كانت هنـاك ناقـلات بخارية تتحرك فى النيـل وظلت القنوات الفرعيـة والترع ، تلعب دورا فى النقل بين القرى النائية ، والمدن وخطوط السكك الحديدية •

ولأهمية الملاحة الداخلية ، فى التجارة الداخلية ، اهتم بها حكام مصر بعد محمد على باشا ، ففى عهد عبـاس الأول اهتمت

الحكومة بنشر الأمن ، مما كان له أثر حسن فى النقـل المائى فى مصر ، أما سعيد باشا فقد اهتم بمسألة النقل المائى ، فعمق وطهر ترعة المحمودية (*) ، وهى الترعة الحيوية الرئيسية التى تربط النيل بميناء الاسكندرية ، والتى كانت قد وصلت الى درجة كبيرة من السوء بحيث أعيد انشاؤها تقريبا بسبب الطمى الذى تراكم فيها بسبب اهمال عباس باشا الأول ، والى جانب ذلك أنشئت طلمبات عنـد العطف لتغذيتها بالماء حتى تسهل حركة الملاحة بها ، وكذلك أصلح سعيد باشا غيرها من الترع التى امتدت اليها يد الاهمال فى عهد عباس الأول .

وكذلك تأسست فى عهـد سعيد باشا « الشركة المصريـة للملاحة البخارية » فى سنة ١٨٥٢ ، للملاحة فى النيل لنقل الحاصلات والمسافرين على البواخر ، ويرجع الدافع الذى دفع سعيد الى تأسيسها الى تأخر السفن الشراعية التى كانت تستخدم فى ذلك الوقت ، فى نقل الغلال والمتاجر من داخل البلاد الى الاسكندرية عن طريق النيل ، ويرجع ذلك لتأثرها بمعاكسة الرياح ، أكثر من السفن البخارية ، وهذا جعلها تقطع المسافة بين الاسكندرية والقاهرة فى خمسة عشر يوما . هذا فى نفس الوقت الذى ازدادت فيه أهميـة الاسـكندرية التجارية بتطبيق مذهب حرية التجارة ، وازدياد أعداد سكانها من الأجانب ، نتيجة لانشاء ترعة المحمودية ، فكل ذلك دعا سعيد الى التفكير فى وصل الاسكندرية بالقاهرة بمواصلات سريعة ، حتى يمكن

(★) صدرت الأوامر السنية بحفر هذه الترعة وتعميقها وتوسيعها بحيث يسمح لجميع المراكب الوصول الى الاسكندرية حتى تستخدم صيفا وشتاء . وذلك فى سنة ١٨١٩ ، وكان عند فمها ومصبها قناطر ، وهذه كانت تعرقل حركة النقل لما تسببه من العناء والضرر للسفن التى تفرغ وتشحن مرتين ولذلك صدرت الاوامر بازالة تلك القناطر ، واحلال اهوسة محلها عند الفم والمصب سنة ١٨٤٢ ، على مبارك : الخطط التوفيقية ، مجلد ٢ ، جـ ٧ ، ص ٥٠ .

توفير الأقوات للعدد المتزايد من السكان ، وحتى يمكن تسهيل حركة تجارة الصادرات والواردات ، وبفضل هذه الشركة أصبحت المسافة بين الاسكندرية والقاهرة تقطع فى يوم ونصف ، وبالرغم من اسم هذه الشركة الا انها تأسست برأس مال أجنبى . وفى عهد سعيد أبطلت ترسانة بولاق ، ففقدت الحكومة بهذا ما كان لها من مراكب للنقل الداخلى .

أما عصر الخديو اسماعيل ، فمن المعروف عنه أنه عصر نهضة السكك الحديدية فى مصر ، ومما لا شك فيه أن النقل بالسكك الحديدية ، أسرع من النقل بالطرق المائية ، ولذلك أثرت السكك الحديدية فى النقل بالنيل فتحول جزء كبير من النقل فى النيل الى السكك الحديدية ، وليس معنى ذلك أن الحركة قد توقفت فى النيل بل كانت هناك سفن تجارية تسير بانتظام حاملة البضائع والمسافرين ذهابا وايابا ، ففى سنة ١٨٧٢ كانت لمصر فى النيل ٥٣ باخرة و ١٥٦٣ سفينة شراعية ، واستخدمت هذه البواخر فى جر السفن الشراعية التى يبلغ مجموع حمولتها ١١٧ر٢٨٦ أردبا . وقد منحت الحكومة الشركة العزيزية احتكار استخدام السفن البخارية فى النيل لجر السفن ونقل المسافرين .

وبالرغم من اهتمام الخديو اسماعيل بمد خطوط السكك الحديدية ، الا أنه لم يهمل الملاحة النهرية فواصل سياسة سلفه ، فتم فى عهده حفر ١١٢ ترعة كان من بينها ترعة الاسماعيلية ، وترعة الابراهيمية فى مصر الوسطى . وبعد هذا الاهتمام الذى أولاه حكام مصر للملاحة الداخلية فى مصر ، أصبحت هناك أكثر من قناة صالحة للملاحة . منها ترعة الاسماعيلية ، والتى غطت وسيلة مواصلات مائية بين القاهرة والسويس ، وسهلت نقل المنتجات من مصر الوسطى والعليا الى الاسماعيلية ، لتشحن الى أوربا وتنافس بذلك

الاسكندرية ، وكذلك ساعدت على وصول الفحم مباشرة الى بولاق ، وكذلك بحر مويس Bahr Moez ، ويوجد عند ميت زاضى بالقرب من بدنها على الجسر الأيمن لفرع دمياط ، ويمتد خلال اقليم الشرقية ، وكذلك بحر شبين الكوم ، والمنوفية وترعة المحمودية ، التى ربطت الاسكندرية بالنيل عند اطفيح على فرع رشيد ، وهذه تعتبر أهم قنـاة ٠

وفوق هذا وذاك عمل اسماعيل على تمهيد المواصلات النيلية بين مصر والسودان فتم نسف الصخور والعقبات التى تعترض سير السفن فى مجرى النيل صوب وادى حلفا ، وكذلك ازيل جزء من السدود على النيل الأعلى ، وبذلك تحسنت المواصلات النيلية بين مصر والسودان ، غير أن السفن البخارية التى كانت تتحرك بين مصر والسودان ، تعرض جزء منها للتحطيم أثناء الثورة المهدية ، والجزء الذى أفلت من التحطيم بيع فى عهد الاحتلال البريطانى الى شركة كوك الانجليزية (*) ، وبعد ذلك لم يبق من البواخر الا النزر اليسير الذى أصبح تابعا لنظارة الأشغال ٠

هذا فى نفس الوقت الذى أخذت فيه الرأسماليـة الأجنبية تزحف للسيطرة ، على هذا القطاع من قطاعات النقل والمواصلات ، كما سيطرت أيضا على قطاع النقل فى السكك الحديدية الزراعية فتكونت عدة شركات برأس مال أجنبى ، منها شركة كوك الانجليزية، وكذلك شركة النيل الانجليزية الأمريكية The Anglo American Nile and torist company التى تأسست فى سنة ١٨٩٩ ، لتقوم بأعمال النقل السياحى والتجارى فى النيل Tourisme et trafic ، ومقرها

(*) « شركة كوك الانجليزية » اسسها توماس كوك وولده - لتسيير خط وابورات فى النيل بين القاهرة واسيوط وبالعكس ، لنقل الركاب والبضائع - المقطم - ٢٨ اكتوبر ١٨٩٢ ٠

القاهرة . وكذلك تأسست شركة النقل فى النيل ليمتد The Nile Transport Company Limited وهى شركة انجليزية ، واشترت هذه الشركة اسم الشركة المصرية القديمة وكل أراضيها ومخازنها ، وما تملكه من سفن ، وكل مقتنياتها بالقاهرة والاسكندرية فى سنة ١٩٠٦ .

وكذلك تأسست شركة المنزلة للملاحة النهرية والبحرية The Manzalah Canal and Navigation Company ، فى سنة ١٩٠٤ بأمر عال لتقوم بأعمال الملاحة النهرية البحرية .
Navigation lact el Jluviafe

وبسيطرة رأس المال الأجنبى على شركات الملاحة الداخلية ، اصبحت مصر بذلك لا تستطيع أن تحتم على الشركات الاجنبية مراعاة المصالح القومية سواء من جهة تعيين خطوط سيرها ، أو تحديد مواقيت مرورها أو سرعة سيرها أو تقدير الرسوم الواجب تحصيلها . ولما كان النقل عن طريق خطوط السكك الحديدية ، مرتفعا عن النقل النهرى ، فضل الأهالى استخدام النقل النهرى عن النقل بالسكك الحديدية فى المناطق التى تتوفر بها الملاحة النهرية ، ولذلك اضطرت مصلحة السكة الحديد الى رفع تعريفة النقل فى المناطق التى لا تنافسها فيها الملاحة النهرية « فعندما رأت المصلحة أن مزارعى الوجه القبلى يستعملون السكة الحديد لنقل بضائعهم حتى محطة الوسطى ، ومنها ينقلونها على المراكب ، فطلبت أن تكون أجرة نقل القطن والغلال من أى محطة كانت حتى محطة الوسطى مثل الأجرة التى تدفع من هذه المحطة حتى محطة بولاق ، وعلى ذلك ستكون أجرة نقل القنطار الواحد من بذرة القطن المصدرة من الفيوم برسم الاسكندرية ٥١ بارة حتى الوسطى بعد أن كان ١٦ بارة فقط .

أما المناطق التى كانت تتنافس فيها مصلحة السكة الحديد ، والملاحة الداخلية فقد عملت مصلحة السكة الحديد على تخفيض

تعريفتها من حين لآخر ، لأنها رأت فى ثباتها انصراف الأهالى عنها ، واستعمال الطرق المائية وهذا يؤثر على ايراداتها ، فسنت مشروع تعريفة ولائحة فى سنة ١٩٠٢ بتخفيض أجرة النقل عن التعريفة الأصلية ، فأنقصت أجرة المنقولات فى الدرجتين الخامسة والسادسة ، وهى المنقولات الأكثر أهمية للزراعة والتجارة معا ، مع احتفاظ المصلحة لنفسها بحق الاتفاق على تعريفات خصوصية مخفضة ، على بعض الأصناف التى ترى أنه يوافق الترغيب فى نقلها بالسكة الحديد » .

وفى نفس الوقت الذى أخذت فيه مصلحة السكة الحديد ، تعمل على تخفيض تعريفة نقلها لجذب أصحاب البضائع الذين كانوا يقبلون على استخدام وسائل النقل المائى ، كانت الأعباء التى تعترض الملاحة الداخلية تلغى الواحدة بعد الأخرى ، فألغيت رسوم الملاحة وعوائد الأهوسة فى سنة ١٨٩٨ ، وفى سنة ١٩٠٠ ألغيت رسوم الكبارى ، وكان لالغاء هذه العوائد أكبر الأثر فى زيادة حركة الملاحة فى النيل زيادة عظيمة ، فبلغ عدد المراكب التى مرت من حويس المطف مثلا فى ١٩٠٠ ، ٤٥٦٤ مركبا ، وفى سنة ١٩٠٥ زادت نحو ٢٢٠٠٠ . وادى كل ذلك الى شدة المنافسة بين مصلحة السكة الحديد ، والنقل النهرى ، فأخذت مصلحة السكك الحديد تخفض أجرة النقل على خطوطها فأصبح متوسط ما كانت تحصل عليه ، على أجرة الطن ٤٢٫٥ قرش سنة ١٩٠٣ هبطت الى ٣٩٫٦ قرشا سنة ١٩٠٤ .

وبذلك لعبت الملاحة الداخلية دورا مهما ، كأحد قطاعات النقل والمواصلات وظلت تلعب هذا الدور جنبا الى جنب مع السكك الحديدية ، التى غطت مصر فى ذلك الوقت وقد ساعد على ذلك ، وجود النيل ، ومجموعة من القنوات والبحيرات والتى ساعدت على

ربط جميع المدن بالقرى المصرية من الناحية العملية ، وكان أغلب هذه المجارى المائيـة صالحا للملاحة طوال أيـام السنة ، باستثناء شهور الشتاء حيث تنخفض مياه النيل ، ويصبح من المتعذر شحن السفن شحنا كاملا ، هذا الى جانب تأخرها عن الوصول فى مواعيدها المحددة ٠

الملاحـة الخارجية :

كانت خطوط الملاحة البحرية ، هى وسيلة المواصلات الوحيدة مع العالم الخارجى فى مصر الحديثة ، فمنذ عصر محمد على والنقل البحرى يتقدم من عصر الى آخر ، وصاحب ذلك نمو حجم التجارة بين مصر والبلاد الأخرى ، سواء عن طريق البحر الأبيض أو البحر الأحمر ، هذا فضلا عن نمو التجارة العابرة ٠ ففى عصر محمد على امتلكت مصر أسطولا تجاريا فى البحر المتوسط ، قام برحلات تجارية بين مدن البحر المتوسط المختلفة ، وبين الاسكندرية طوال عصر محمد على ، والى جانب هذا الأسطول ، كانت مصر مرتبطة بالدول الأجنبية ، بواسـطة سـفن أجنبية تحمل جنسيات مختلفـة منها الانجليزية والفرنسية والنمساوية والروسية واليونانية والسويدية وغير ذلك ، وقد أدى تقدم الملاحـة البحرية فى عهد محمد على الى المساهمة فى التقدم الزراعى والتجارى ، بسبب التسهيلات ، التى عملت لنقل القطن وغيره من الحاصلات الى البلاد الأجنبية ، والى فتح البلاد أمام التأثيرات الأجنبية ، والأفكار الجديدة التقدمية ، والى زيادة أثمان الحاصلات المصرية بسبب سهولة النقل من مصر الى الدول الأجنبية والى نقص اثمان الواردات بسبب سـهولة النقل البحرى ، وقلة تكاليفه عما كان عليه من قبل ٠

أما عهد عبـاس باشا الأول فلم يشاهـد أى استمرارية فى تطوير الأسـطول التجارى المصرى ، والملاحة المصرية الخارجيـة ،

بل انه زاد الأمر تعقيدا ، بجعله خروج السفن من ميناء السويس بالترتيب ، فنتج عن ذلك زيادة مصاريف الشحن ، وتأخر البضائع فى ميناء السويس ٠

وفى عهد سعيد باشا ، أسست الشركة المجيدية فى سنة ١٨٥٧ « نسبة الى اسم السلطان عبد المجيد الذى كان يتولى عرش السلطنة العثمانية وقتئذ » وكان الشركاء فيها خليطا من المصريين والأجانب ، وحصلت هذه الشركة على امتياز مدته ثلاثون سنة للقيام بالنقل البحرى الخارجى ، وترفع بواخرها العلم المصرى ، ومنازعاتها ترفع أمام المحاكم التجارية المصرية لا أمام المحاكم القنصلية ، وكان للشركة بواخرها فى البحرين الأحمر والمتوسط ، الا أن الأول اختص بأكبر قسط من نشاطها ، فكانت بواخرها تسير بين السويس وموانى الحجاز واليمن والقصير وسواكن ومصوع ، وتصل الى موانى الخليج الفارسى وكانت سفن الشركة تقوم بنقل الحجاج المصريين الى الحجاز ، كما كانت تقوم بنقل البضائع بين موانى البحر الأحمر والخليج الفارسى ، مما دعا الى زيادة النشاط فى ميناء السويس ، واستمرت هذه الشركة تقوم بأعمالها بنجاح كاف حتى آخر أيام سعيد ، ثم ساءت ادارتها فأصابها الاضمحلال وصفيت فى عهد اسماعيل ٠

أما الخديو اسماعيل فوجه عنايته الى الأسطول التجارى ، بعد أن تزايدت العقبات التى تعترض سبيله فى تجديد الأسطول الحربى ، ففى بداية عهده أعطى امتيازا مدته ثلاثون عاما لشركة جديدة باسم « الشركة المصرية للملاحة البخارية » لتقوم بالملاحة تحت العلم المصرى فى البحر المتوسط والأحمر وفى النيل وباع لهذه الشركة بشروط مناسبة السفن القديمة للشركة المجيدية ، وبضمان فائدة قدرها ٦٪ على أسهم الشركة ، ومع ذلك ، فان الاكتتاب فى أسهم الشركة لم يغطها تماما ، لذلك لم يقدر لها الاستمرار ٠

وفى أوائل الحجة عام ١٢٨٠ صدر فرمان همايونى من الباب العالى باعادة تشكيل الشركة تحت اسم « الشركة العزيزية المصرية » Azizieh Misri Company بغرض ترتيب وادارة سفن تجارية فى البحر الأحمر والأبيض والبحر الأسود والبحور المحيطة ، وكذلك ترتيب وادارة سفن تجارية بنهر النيل وفروعه ، وفى الترع المتفرعة (بند ٢) ومدة هذا الامتياز تسعون سنة اعتبارا من غرة الحجة سنة ١٢٨٠ (بند ٤) • ومركز الشركة القاهرة ويجوز نقلها الى الاسكندرية عند اللزوم (بند ٦) وتقرر أن تمنح الحكومة المصرية كل ما تحتاجه الشركة من أراض لاقامة المنشآت عليها ، دون مقابل ، على أن ترد هذه الأراضى بعد انتهاء مدة الامتياز للحكومة المصرية اما المنشآت التى تقيمها الشركة عليها فتثمن ويدفع ثمنها للشركة •

وكان لبواخر « الشركة العزيزية » فضل كبير فى تنشيط حركة التجارة الخارجية المصرية ، وتسهيل مواصلاتها البحرية ، وزاحمت شركات الملاحة البحرية الأجنبية فى هذا الصدد ، ولما كانت أغلب أسهمها فى أيدى الأجانب ، قام اسماعيل باشا بشراء أسهمها وحولها الى ادارة من ادارات الحكومة عرفت باسم « مصلحة وابورات البوستة الخديوية » Khedivieh Steam Navigation Company لتقوم بالخدمات التجارية والبريدية فى البحر المتوسط والأحمر (أثناء فصل الشتاء تقوم بنفس خدماتها بين القاهرة وأسوان) وبلغ عدد سفن الشركة ستا وعشرين سفينة • تتسع سفنها لحمولة تتراوح ما بين ١٫٩٠٠ الى ٤٠٠ طن ، وكانت عشرة من بين هذه السفن تعمل بتنظيم خدماتها بين الاسكندرية واستانبول ، مارة بالموانى الشرقية الرئيسية الأخرى وفى البحر الأحمر كانت سفن هذه الشركة تتحرك بين موانى جدة وسواكن ومصوع وعدن وزيلع وبربره ، والتى كانت تتم فى الفترة من نوفمبر حتى مارس من كل

عام · وخصص لبواخر البوستة الخديوية حوض فى الاسكندرية ومصنع من مصانع الترسانة لاصلاحها ·

وكان للبوستة الخديوية أكبر الأثر فى تنشيط حركة التجارة فى الموانى المصرية ، فلولاها لاختل نظام الثغور المصرية ، خصوصا ثغر الاسكندرية ، وقد جعلت وابورات البوستة الخديوية بور سعيد من الثغور الأصلية ، خاصة أنه كان يتمتع بمنطقة امداد خلفية من مديريات الشرقية والغربية والدقهلية كما تمتعت الاسكندرية بمنطقة امداد تمثلت فى البحيرة والغربية ·

على كل حال ، ظلت ادارة وابورات البوستة الخديوية ببواخرها وملحقاتها كالحوض وفابريقة الترسانة ملكا للحكومة المصرية ، الى أن باعتها فى عهد الاحتلال الى شركة انجليزية وهى شركة « السن واندرسون » فى سنة ١٨٩٨ بأبخس الأثمان وكان عدد بواخرها آنذاك احدى عشرة باخرة كبيرة مع ملحقاتها ، وهى حوض الاسكندرية الكبير والآخر الصغير ، وحوض السويس ومستودعات المصلحة ، ومخازنها ومعاملها وغيرها من الزوارق واللنشات ، بيعت لتلك الشركة بثمن بخس قدره ١٥٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى ، بحجة أن مصروفات المصلحة تزيد على ايراداتها ، وبذلك قضى تماما — فى بداية عهد الاحتلال البريطانى — على اسطول مصر التجارى ، وأصبحت مصر تعتمد فى نقل حاصلاتها ومشترواتها على بواخر الشركات البحرية التجارية الأجنبية · وغير هذا الأسطول التجارى المصرى السابق ذكره ، كانت هناك خطوط ملاحية أخرى تربط مصر بالعالم الخارجى ، ففى سنة ١٨٧٠ كانت هناك ثلاثة خطوط ملاحية مصرية ، وثلاثة انجليزية ، وخمسة فرنسية ، وأربعة نمساوية ، وخط روسى ، وخط تركى ، واثنان ايطاليان ، وكلها تقوم بمهمة النقل البحرى فى البحر الأبيض المتوسط ، هذا عدا بعض البواخر التى كانت تأتى من انجلترا الى مصر بانتظام ·

على أية حال ، أخذت الشركة الانجليزية التى حلت محل وابورات البوستة الخديوية ، تقدم على شراء بواخر الحكومة فى عهد كرومر ،وتعهدت ببناء ميناء الاسكندرية فى مدة أربع سنوات ، على ان يكون طول الميناء ٦٠٠ قدم وعرضه ٦٠ قدما ، وعمقه ٢٦ قدما ٠

وأخذت هذه الشركة تمارس أعمالها ، وتقوم برحلاتها التجارية الأسبوعية فى البحرين المتوسط والأحمر فساعدت عن طريق خطوطها على ربط السواحل المصرية باليونان وتركيا وسوريا ، وكذلك موانى البحر الأحمر من جهة وسواكن ومصوع والحديدة وبور سودان ٠

والى جانب ذلك كانت هناك شركة « تورد تيشرلويد » التى كانت لها وكالة بمصر ، ولها خطوط ربطت ما بين الاسكندرية ونابولى ومرسيليا ، وكذلك جنوه وبلاد المغرب العربى ، وكذلك ربطت السواحل المصرية ببلاد الشرق الأقصى واستراليا ٠ وكذلك كانت هناك شركة الوابورات النمساوية التى كان لها خطوط بين مصر وبلاد العرب وغيرها ٠ وأيضا شركة الملاحة العمومية الايطالية ٠

وبمناسبة الحديث عن الملاحة الخارجية ، تجب الاشارة الى أهم حدث تم فى تاريخ مصر الحديث يتعلق بالملاحة الخارجية ، وهو انشاء قناة السويس ، لتصل بين البحرين الأبيض والأحمر ، وقد منحت الحكومة المصرية امتياز هذا الحفر فى سنتى ١٨٥٤ ــ ١٨٥٦ الى شركة مساهمة مصرية ، هى الشركة العالمية لقناة السويس البحرية ٠ وفى الحقيقة ان مصر قد تحملت فى حفر قناة السويس الكثير حكومة وشعبا ، ولو اقتصر الأمر على الجهود الأجنبية وحدها لفشل المشروع ٠

وبعد افتتاح القناة للملاحة فى سنة ١٨٦٩ ، حدثا بارزا فى تاريخ الملاحة البحرية الدولية ، فلم تلبث ان أصبحت أهم طريق

لهذه الملاحة ، وبها استعادت مصر مكانتها فى التجارة العابرة التى كانت قد افتقدتها باكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ·

وترجع أهمية القناة العظيمة فى التجارة العالمية ، فى توفيرها الوقت والمســافة ، اذا ما قورنت هــذه بالدوران حــول الكاب The Cape ، فالمسافة بين انجلترا وبومباى عن طريق رأس الرجاء الصالح كانت ١٠٫٨٦٠ ميلا بحريا Nautical miles (*) ، بينما عن طريق القناة لا تتعدى هذه المسافة ٦٫٠٢٠ ميلا ، وبالتالى فالقناة توفر ٤٫٨٤٠ ميلا ، وكذلك المسافة من مرسيليا الى بومباى عن طريق الكاب ١٠٫٤٦٠ ميلا ، وعن طريق القنــاة ٤٫٦٢٠ ميلا ، وتوفر بذلك ٥٫٩٤٠ ميلا · ومن سان بطرسبورج St. petersburg الى بومباى عن طريق الكاب ١١٫٦١٠ أميال وعن طريق القناة ٦٫٧٧٠ ميلا وتوفر بذلك ٤٫٨٤٠ ميلا ، ومن نيويورك الى بومباى عن طريق الكاب ١١٫٥٢٠ ميلا ، وعن طريق القناة ٧٫٩٢٠ ميلا ، وهى بذلك توفر ٣٫٦٠٠ ميل ·

وهكذا ترتب على افتتاح قناة السويس توفير الوقت والمسافة ، وترتب على ذلك انخفاض نفقات النقل ، وكذلك ازدياد سرعة السفن وانتظام حركتها ، وقد جنت كل من انجلترا وفرنسا أرباحا طائلة من وراء ذلك لاستحواذهما على الجزء الأكبر من اسهمها خاصة بعد بيع مصر لحصتها من الأسهم ·

واذا كانت القناة قد أعطت لمصر بريقا لدى العالم كممر للتجارة الدولية ، الا أن مصر لم تستفد منها ماديا ، بقدر ما أنهكها حفر

(★) الميل البحرى فى انجلترا يساوى ٦٠٨٠ قدما أو ١٨٥٢٫٢ مترا · أما الميل البحرى الدولى فيساوى ٦٠٧٦٫١١٥ قدما أو ١٨٥٢ مترا ، وقد تبنته الولايات المتحدة الامريكية حديثا ·

هذه القناة ماديا ، فأول ما أحدثته القناة من تأثير على ايرادات مصر ضربها لشبكة الخطوط الحديدية ، التى صممت لخدمة تجارة المرور ، فقد أدى افتتاح القناة الى اهمال التوسع فى انشاء الخطوط الحديدية التى كانت تنمو بسرعة ، وكذلك حول الأرباح التى كانت تجنيها الخطوط الحديدية من وراء نقل البضائع العابرة ، وكذلك الركاب من الشرق الى الغرب الى طريق القناة واصبحت اهمية الخط الحديدى بين القاهرة والاسكندرية تقتصر على حركة الركاب والبضائع الداخلية ٠

وقد ترتب على هذا التحول لتجارة العبور ، والذى كانت مصر تلعب فيه دور المستودع للبضائع المصدرة الى السودان ، والبحر الأحمر وخليج العجم والاقيانوس الهندى ، ولما يرسل الى آسيا وبلاد الشام ، وقبرص وكريت وغير ذلك ، أن أخذت مدينة القاهرة تتدهور تجارتها بعد ان كانت مركزا للتجارة مع الشرق ، وقد اشتكى القناصل البريطانيون خلال السبعينات فى تقاريرهم التجارية ، من تدهور التجارة بالقاهرة نظرا لأن التجارة تسلك طريق القناة ٠

أما مركز مدينة الاسكندرية التجارى فلم يتأثر كثيرا بتحويل التجارة الى قناة السويس ، بل ظلت تحتفظ بمركزها الأول فى تجارة مصر الخارجية ، فمن تقرير الجمارك المصرية عن سنة ١٨٩٠ ، يتضح لنا أن قيمة الصادر من بور سعيد نحو ٣٢ الف جنيه ومن رشيد نحو ٨٠ ألف جنيه ، ومن دمياط نحو ٧٦ الف جنيه ومن القصير نحو ٣٠ ألف جنيه ، ومن العريش أقل من ٣٠٠ جنيه ، ومن الاسكندرية وحدها أكثر من عشرة ملايين ونصف المليون من الجنيهات ، ونسبة الوارد الى القطر المصرى تقترب من ذلك ، فقيمة الوارد على الموانى الخمس الأولى ، أقل من مليون وثلث من

الجنيهات ، وقيمة الوارد على ميناء الاسكندرية وحده أكثر من ستة ملايين وثلاثة أرباع المليون ٠

وبذلك يتضح لنا أن المستفيد من فتح قناة السويس ، كل من انجلترا وفرنسا من الناحية المادية ، والتجارة العالمية بصفة عامة والانجليزية بصفة خاصة ، فكانت نسبة ٨٢٪ من التجارة عبر القناة انجليزية ٠ واذا قلنا ان قناة السويس قد أنشئت برأس مال فرنسى ، فلا يسعنا الا القول ان سبب نجاحها المالى ، يرجع الى السفن الانجليزية ، وهذا بيان مقدار حمولة السفن الانجليزية والأجنبية التى مرت من القناة سنة ١٩٠٥ على سبيل المثال ٠

تجارة قناة السويس فى ١٩٠٥	طن	فى المائة
البريطانيون	٨٣٥٦٩٤٠	٦٣ر٦
الأجنبية	٤٧٧١٦٥	٣٦ر٤

وقد تطلب الاهتمام بالخطوط الملاحية الخارجية ، الاهتمام بالموانى المصرية لاستقبال السفن التجارية وكذلك الاهتمام بالفنارات لارشاد تلك السفن ٠

مما لا شك فيه ان مصر تتمتع بسواحل مهيأة الى حد ما لاستقبال المتاجر القادمة اليها سواء على حدودها الشمالية ، حيث يوجد أكثر من ميناء صالحة للملاحة ، ويأتى على رأسها الاسكندرية ثم دمياط ، ورشيد والعريش أو على شواطئها الشرقية حيث يوجد أيضا أكثر من ميناء صالحة للملاحة خاصة بعد شق قناة السويس منها ميناء بورسعيد ، والسويس ، والقصير ، وفى الحقيقة ان كل هذه الموانى قد امتدت اليها يد عناية حكام مصر ، وان اختلفت من واحدة لأخرى ٠

ويعتبر ميناء الاسكندرية من أهم الموانى المصرية التى حافظت على مركزها فى التجارة المصرية على طول الخط منذ الاهتمام بها فى عصر محمد على ، وطوال فترة الدراسة ، فلما تحسنت أحوال البلاد الزراعية فى عصر محمد على وكثرت حاصلات البلاد ، وجه التفاته الى تنشيط التجارة ، فأراد انشاء ميناء آمنة تأوى اليها السفن التجارية ، فلم تعجبه رشيد وكذلك دمياط ، لخشونة مرساهما فاختار الاسكندرية ، وحفر ترعة المحمودية لتصل بينها وبين النيل ، والتى افتتحت فى ٢٠ يناير سنة ١٨٢٠ ، فكثر نقل البضائع فيها بين الاسكندرية وداخل القطر ، فاكتسبت الاسكندرية بذلك أهمية كبرى ، وتقاطر اليها التجار من أماكن مختلفة من أوربا وغيرها ، وأقيمت فيها البنايات الكبيرة على النمط الغربى .

وعقب انهيار نظام محمد على أهمل عباس باشا الأول ترعة المحمودية ، والتى أثرت بدورها على حركة ميناء الاسكندرية ، ولكن تطهير ترعة المحمودية فى عهد سعيد ، أدى الى انعاش حركة ميناء الاسكندرية التجارية وازدادت أهمية الاسكندرية باتصالها المباشر بالخط الحديدى الرئيسى الى القاهرة .

وفى عهد الخديو اسماعيل ازداد الاهتمام بميناء الاسكندرية ، وكان لخوفه من أن يطغى عليها ميناء بورسعيد أكبر الأثر فى دفعه الى ادخال التحسينات عليها للحفاظ على مركزها التجارى كميناء مهمة ، وقد عهد اسماعيل الى شركة انجليزية مسألة ادخال الاصلاحات على هذا الميناء وهى شركة جرينفلد واليوت Green Field + Elliot وذلك مقابل ٢٫٥٤٢٫٠٠٠ جنيه مصرى ، وبدأ الاصلاح سنة ١٨٧١ وأقامت هذه الشركة حوضا عائما من الحديد لاصلاح السفن كبيرة الحجم ، ووفر به الخديو خدمة جيدة لجذب سفن البلاد الأجنبية ، وكذلك أنشأت الشركة حاجزا للأمواج من شبه جزيرة رأس التين

الى العجمى لحماية السفن من الرياح وبه بوغاز لمرور السفن ، كما أنشأت الشركة رصيفا في داخل الميناء لتسهيل عمليات الشحن والتفريغ .

ولهذا زادت حركة النقل البحرى فى الاسكندرية ، فبلغت الصادرات منها ٩٤٪ من مجموع الصادرات المصرية فيما بين سنتى ١٨٦٣ و ١٨٧٢ ، بعد أن كانت ٦٧٪ فيما بين سنتى ١٨٥٣ و ١٨٦٢ . وبعد سنة ١٨٧٢ نظمت الاسكندرية ، وازداد بها عدد الجاليات الأجنبية من التجار الذين أقاموا بها ، وكثر بها عدد البنوك الأجنبية التى أقامت وكالتها فى المدينة .

ومن الجدير بالذكر أن اهتمام الاحتلال البريطانى بتطوير ميناء الاسكندرية بدأ مع بداية الاحتلال حتى ان جملة النفقات التى أنفقت فى هذا السبيل منذ نهاية عهد اسماعيل باشا حتى عام ١٩١٢ بلغت أكثر من خمسة ملايين من الجنيهات المصرية .

وفى الواقع فان هذا الاهتمام كان ضروريا للنمو السريع للتجارة ، ففى ١٨٩٠ ، أعد الخط الحديدى داخل الميناء ، وتم اعداد مداخل الى البوغاز للسفن التى يبلغ عمقها ٩ أمتار ، وفى ١٩٠٧ حدث توسيع كبير وتعميق الى ٢٫٠٠٠ متر طولا و ١٨٣ مترا عرضا و ١١ مترا عمقا ، وفيما بين سنتى ١٩٠٥ و ١٩٠٨ ، أعدت ثلاث سقائف لتفريغ الأخشاب ، وأعدت مساحة ٧٥ فدانا خلف الميناء لتكون مخزنا للمنطقة .

وقد ترتب على كل هذه الاصلاحات ، ان أصبح ٩٦٪ من تجارة الصادر المصرية و ٩٠٪ من جملة تجارة الوارد ، تمر عن طريق الاسكندرية فى الفترة من ١٨٨٢ ــ ١٩١٤ ، فزادت قيمة البضائع المستوردة والمصدرة عن طريق الاسكندرية من ١٧٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى فى الفترة ١٨٨٥ ــ ١٨٨٩ الى ٥٤٫٦٥٠٫٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩١٣ .

ميناء السويس :

ترتب على انشاء الخط الحديدى الذى ربط السويس بالقاهرة ، ثم بالاسكندرية وكذلك انشاء الشركة المجيدية للبواخر ، أن نشطت الحركة التجارية والعمرانية فى السويس ، واتخذت السويس ميناء لخطوط الملاحة فى البحر الأحمر ، ولذلك عزم سعيد باشا على اصلاح ميناءها وتوسيعه فعقد لذلك اتفاقا مع شركة ديسو Dussau الفرنسية لتوسيع الميناء ، وانشاء حوض عائم بها لاصلاح السفن ، وقد أخذت الشركة فى انشاء ميناءين أحدهما للبواخر الحربية والثانى للسفن التجارية ، وفى اقامة حاجز من الأحجار لصد الأمواج عن الميناءين ، فيه بوغاز لمرور السفن كما بدأت فى اقامة الحوض العائم ، وقد انتهت أعمال الاصلاح فى ميناء السويس فى عهد اسماعيل ·

وفى عهد الاحتلال ، تنازلت الحكومة عن الحوض الذى أقيم فى الميناء الى الشركة الانجليزية التى اشترت وابورات البوستة الخديوية · وكذلك فى عهد الاحتلال قلت أهمية ميناء السويس ، فأصبحت تأتى فى الأهمية بعد ميناء بورسعيد ، فكانت حوالى ٤٪ من جملة الصادرات المصرية و ٦٪ من جملة الواردات تمر عن طريق هذا الميناء ·

ميناء بورسعيد :

أهم تطور شهدته الموانى البحرية المصرية هو انشاء بورسعيد فى عام ١٨٥٩ ، وبحلول عام ١٨٦٩ ، عندما تم افتتاح قناة السويس ، ازداد عدد سكانها الى حوالى ثمانية آلاف ، ولذلك ارتبط انشاء بورسعيد بفتح قناة السويس ، وهذا الميناء من انشاء شركة قناة السويس ، ومساحته ٢ر٢ كم٢ وعمقه ٥ر١٢ مما جعله صالحا

للسفن الكبيرة ، وبعد ذلك أخذت الشركة تعمل من أجل تعميق هذا الميناء وتوسيعه ، حتى يمكنه استقبال سفن الفحم والبترول وقد ازدادت أهمية هذا الميناء فى عهد الاحتلال فأصبح أقل من ٢٪ من جملة الصادرات المصرية ، وحوالى ٨٪ من جملة الواردات وعلى رأسهـا الفحم ، كانت تمر عن طريق بورسـعيد والى جانب هذه الموانى ، كانت هناك العريش ، ودمياط ورشيد ، والقصير ، وكلها كانت صالحة لاستقبال السفن وخصصت لها ميزانيات للانفاق على شئونها ٠

اما الفنـــارات :

فحتى عصر اسماعيل لم تكن هناك فنـارات على السـواحل المصرية سوى فنار رأس التين بالاسكندرية وفنار زنوبيا والزعفران وفنـــار الأشرفى وفنـــار أبى كيزان بالبحر الأحمر ، وفى عهد اسماعيل ، عندما أوشك العمل على الانتهاء فى قناة السويس وتهيأ الجو لسير المراكب فيها ، اتجهت أنظار الخديو الى ضرورة تنوير ساحل البحر فيما بين الاسكندرية وبورسعيد ، بفنارات فى نقط معينة من الساحل لتهتدى بنورها السفن التى تتردد على القناة ، وعقد لذلك مجلسا من علماء فرنسا وغيرهم ، وتم اختيار النقط التى تقام عليها الفنارات ، بمعرفة المهندسين من البحارة وغيرهم ، وصدر مرسوم خديوى بعمل أربعة فنارات ، واحد فى ساحل رشيد سنة ١٨٦٨ وآخر فى البرلس سنة ١٨٦٨ وفنار دمياط ١٨٦٩ ، والرابع فى مدينة بورسعيد سنة ١٨٦٩ ، وتقرر أن تكون أنوارها متواصلة حتى اذا غاب عن المراكب نور أحدها ترى نور الآخر ، بحيث لا ينقطع عنها الاهتداء بأنوارها فى سيرها من الاسكندرية الى بورسعيد ٠

وبعد ذلك أخذت تتوالى عملية انشاء الفنارات على سواحل البحرين الأحمر والمتوسط ، فقد زيد على فنارات البحر المتوسط ، فنار العجمى سنة ١٨٧٣ ، وفنار حاجز الميناء سنة ١٨٧٦ وفنار القبارى سنة ١٨٧٧ ، وفى البحر الأحمر أنشىء فنار السويس وفنار رأس الغريب جنوب رأس الزعفران وفنار صخور الأخوين الشمالية وفنار جزيرة شدوان الذى تم سنة ١٨٨٩ وفنار الوجه (*) ـ من ثغور الحجاز ـ وأنشىء فنار بربرة على ساحل المحيط الهندى . وأمر باقامة فنار فى جردفون سنة ١٨٧٨ ولكنه لم ينشأ .

وفى عهد الاحتلال أقيمت عدة فنارات منها فنار مخا وجبل الطير وأبى عايل وجزائر زبيد . وكانت هناك رسوم تدفعها السفن مقابل ارشادها ، ففى سنة ١٨٧٥ فرضت الحكومة على جميع السفن الداخلة ميناء الاسكندرية ضريبة مقابل ارشادها بواقع ٣ فرنكات على كل قدم من الماء ، وهذه الضريبة كانت تختلف من سفينة لأخرى طبقا لحمولتها ، وكذلك كانت تختلف من البحر الأحمر الى البحر المتوسط .

البريـــد (**) :

رتب محمد على بريدا حكوميا من أجل المراسلات الأميرية ، وكان يقوم بنقله السعاة الذين يركبون الخيول أو بواسطة البحر

(★) كانت تعد متصرفية الوجه تابعة لحكومة مصر

(★★) لم يكن البريد معروفا عند المصريين القدماء ، وكان مستعملا عن البابليين والأشوريين ولكنه كان محصورا فى رسائل الملوك وأعمالهم وأول من انشاه داريوس الكبير ملك فارس . اما نظام البريد العام المعروف اليوم فابتنأ فى بلاد النمسا فى القرن الثالث عشر للميلاد ، واخترعت طوابع البوستة فى بلاد الانجليز نحو سنة ١٨٣٧ وعمل بها سنة ١٨٤٠ ـ المقتطف السنة التاسعة ١٨٨٤ ، ص ٦٩٩ ، والسنة الثانية عشرة سنة ١٨٨٧ ، ص ٤٨ .

عن طريق المراكب . وهؤلاء كانوا ينتقلون بين القاهرة والاسكندرية ودمياط ورشيد وبعض مدن الصعيد لنقل المراسلات الحكومية ، أما البريد الخاص ، فكانت له مكاتب خاصة امتلكها أشخاص مثل الشيخ حسن البديلي ، الذى نظم بريدا من سعاة خصوصية لنقل رسائل الجمهور بالقاهرة وكذلك الايطالى كارلو مارتى Carlo Marati بالاسكندرية .

والى جانب ذلك كان أحد الأهالى اذا أراد نقل رسالة أنفذ ساعيا خصوصيا أو اغتنم انتقال بعض الناس فيكلفه برسالته .

وفى سنة ١٨٣٢ ، نظمت الحكومة البريطانية خدمات بريدية شهريا من انجلترا الى مصر ، للخطابات التى فى طريقها الى الهند ، وكان مارتى يقوم بنقلها الى السويس عن طريق القاهرة ، وهناك تتلقاها سفن شركة الهند الشرقية التى تحملها الى غايتها .

ولما تكاثر الأجانب النازلون بمصر شعروا بالحاجة الى من يتولى الاهتمام بنقل المراسلات المتبادلة بينهم وبين أوطانهم ، وأكثرهم يومئذ من الايطاليين لذلك وسع مارتى Marati من نشاطه الذى كان ، قد امتد من القاهرة والاسكندرية الى المدن الرئيسية فى الدلتا ، وأنشأ بريدا فى الاسكندرية ، وسماه « البريد الأوربى » وبعد موته خلفه فى مؤسسته هذه أبناء شقيقته ولقبهم شينى Chini . وأشركا معهما سنة ١٨٤٧ فى ادارتها « جاكوموتسى » وكان هذا الرجل نشيطا ، فعمل على توسيع نشاط «البريد الأوربى» فنحو سنة ١٨٥٤ ، أنشأ فروعا له فى دمياط ، والمنصورة ، وزفتى ودمنهور ورشيد وطنطا وغيرها .

وبذلك اتسع نشاط البريد الأوربى ، وقامت المناظرة بينهما وبين بريد الحكومة المصرية ، التى كانت لا تملك حولا ولا قوة فى

الغاء هذا البريد احتراما للامتيازات الأجنبية ، ولذلك لم تر بديلا من ضم البريدين ، وجعلت فاتحة ذلك الاتفاق رخصة وقتية أعطتها لأصـــحاب البريد الأوربى تخولهما ادارة البريد بمصر لمدة عشر سنوات ، على أن تنقل المراسلات بالسكة الحديد المصرية مجانا ، فكان ذلك فاتحة تنظيم البريد المصرى ٠

وفى سنة ١٨٦٤ اشترت شركة فرنسية (*) « البريد الأوربى » وفى السنة التالية اشترته الحكومة المصرية وجعلته مصلحة حكومية سميت « بالبوستة الخديوية » وعين موتسى مديرا عاما عليها ، بعد ان منح لقب بك ، فتقدم بذلك البريد فى مصر ٠

وتكاثر قدوم الأجانب الى مصر فى عصر اسماعيل ، وزادت الحركة التجارية ، زيادة كبيرة ، وزادت الحاجة الى البريد ، فأنشئت فروع للمصلحة فى البلاد والقرى الكبرى فى مصر السفلى والعليا وعلى شواطىء البحرين الأبيض والأحمر ٠ وجعل الديوان المركزى للبريد بالاســكندرية ، وسن له لائحة وقوانين رســمية ، وجعل لمراسلاته تعريفة عمومية ، وادخلت الطوابع البريدية ويعتبر موتسى أول من أدخلها فى مصر ســنة ١٨٦٦ ٠ وفى عهد ادارة موتسى للبوستة الخديوية ، عقدت بين البريد المصرى والبريد العالمى عدة معاهدات ، ففى سنة ١٨٦٨ عقدت أول معاهدة مع بريد النمسا ، ثم عقدت اخرى مع بريد ايطاليا ، وفى سنة ١٨٧٣ عقدت معاهدة ثالثة مع بريد انجلترا ، وفى سنة ١٨٧٤ دخل البريد المصرى فى اتحاد البوستة العام ٠

(*) وفى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٦٤ وقع عقد بين المسيو موتسى من جهة وبنك ديرفيو وشركاه من جهة اخرى ، اشترى الاخير بمقتضاه لحساب الحكومة المصرية مكاتب البريد التى كان يديرها المسيو موتسى بمبلغ ٤٦٠٠٠ جنيه ، جورج جندى وجاك تاجر : اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية ، دار الكتب المصرية القاهرة ١٩٤٧ ، ص ١٩٦ ٠

وبعد ان أحيل موتسى على المعاش فى سنة ١٨٧٤ ، خلفه المستر كاليار ، ومنحه اسماعيل رتبة الباشوية ، وأدخل فى المصلحة اصلاحات كثيرة ، من تخفيض أجور المراسلات والطرود والحوالات النقدية ، وكذلك أخذت مكاتب البريد التابعة لمصلحة البريد تتزايد حتى بلغت ٢١٠ مكاتب فى جميع أنحاء القطر المصرى فى أواخر عهد اسماعيل باشا ٠

وفى عهد الاحتلال ، أخذت مكاتب البريد تزداد من سنة الى أخرى ، وذلك بفضل نشاط مديريها الأجانب الذين شغلوا مناصبهم فى هذه الفترة وهم هالتون بك (من ١٨٧٩/١٢/٢٥ الى ١٨٨٧/١/٢) ثم السير يوسف سابا الى ١٩٠٧/٩/١٥ ، ثم نيفيل ترافوس بورتون باشا حتى ١٩١٣/١٠/١٥ ففى سنة ١٨٨٨ بلغ عدد مكاتب البريد المصرى ٣٩٣ ، وزادت الى ٤٤٤ فى سنة ١٨٨٩ ، ثم الى ٥١٧ سنة ١٨٩٠ ، وفى سنة ١٨٩٦ بلغت ٧١١ وفى سنة ١٩٠١ بلغت ٩٧٣ وفى سنة ١٩٠٦ بلغت ١٢٤٩ ٠

والى جانب ذلك شهد عهد الاحتلال ترخيص أجور المراسلات على أنواعها فرخصت أجور المراسلات ، والطرود ، وكذلك خفض الرسم المقرر على ارسال العملة والذهب والفضة المرسلة من منطقة الى أخرى فى سنة ١٨٩٤ الى عشرة مليمات عن كل ثمانية جنيهات مصرية أو كسور الثمانية جنيهات ولا يجوز أن يكون هذا الرسم فى أى حال أقل من مائة مليم عن كل ارسالية ٠

وفى أول أبريل سنة ١٩٠١ ، تقرر تحصيل ١٠ مليمات على كل ١٢ جنيها ترسل من منطقة الى أخرى بدلا من ٨ جنيهات ٠ وحتى سنة ١٨٩١ خفضت أجور المراسلات على أنواعها ، فقد خفضت أجرة المراسلات العادية خمسين فى المائة ، وثمن تذاكر البوستة ٤٠٪ وأجرة النشرات التجارية ٥٠٪ ٠ وأما طرود البوستة فمرت

بعدة تخفيضات منذ الاحتلال ، حتى سنة ١٩١٢ ، فتقرر تخفيض الرسوم الجارى تحصيلها على الطرود المرسلة داخليا من جهة لأخرى بقيمة ١٠ مليمات بحيث يؤخذ ٢٠ مليما عن الطرد الذى لا يزيد عن كيلو جرام واحد و ٣٠ مليما عن الطرد الذى لا يزيد عن ٣ كيلو جرامات ، و ٤٠ مليما عن الطرد الذى لا يتجاوز خمسة كيلو جرامات . وكل هذه التنظيمات ، أدت الى زيادة اقبال الأهالى على استخدام البوستة ، فزادت أعداد الرسائل التى نقلتها البوستة المصرية من ٥٠٠ر٠٠٠ر١٢ رسالة عام ١٩٠٥ الى ٠٠٠ر٠٠٠ر٧٨ رسالة عام ١٩١٣ ، والنقود من ٠٠٠ر٣٠٠ر٢٣ جنيه مصرى عام ١٩٠٥ الى ٠٠٠ر٧٢٧ر٢٦ جنيه مصرى عام ١٩١٠ . وزادت أعداد الطرود من ٠٠٠ر٨٣ طرد عام ١٨٨٥ الى ٧١٥ر٠٦٩ر١ طردا عام ١٩١٣ . وهكذا يتضح لنا ان نشاط البوستة المصرية كان فى تطور مستمر ، وقد قدمت هذه المصلحة الكثير للتجارة المصرية ، حيث انها ساعدت على سرعة النقل بين المناطق النائية وبخاصة التى لم تقم فيها مكاتب تلغراف أو تليفون ، والمراكز التجارية ، وذلك عن طريق خطوطها التى استخدمت طرق السكك الحديدية أو طرق الملاحة الداخلية (*) ؛ فعلى طول الخط كانت لها نقط أو محطات على الطريق ، وعند كل محطة كان لها وكلاء ، يتسلمون متعلقات

(★) ظل السعاة يقومون بحمل البريد بين أسيوط وأسوان حتى سنة ١٨٧٩ ، لعدم وجود مواصلات أخرى هناك ، حيث لم تكن قد وصلت السكك الحديدية الى تلك المنطقة ، ولذلك قرر مجلس النظار فى تاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٨٧٩ ترتيب وابورات بخارية تتوجه من والى أسيوط وأسوان ، تنقل المراسلات والبوستة والنقود وغيرها الى جانب الركاب والبضائع الصغيرة الحجم وذلك لخدمة التجارة فى تلك الجهات . انظر التذكريتات والتقريرات ، وما يتبعها ، القسم الأول ١٨٧٩ ، ص ١١٥ ، ١١٦ ، ومحفوظات مجلس الوزراء ، البوستة محفظة ١/١ افاده من مدير عموم البوستة الى ناظر المالية بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٨٧٠ ، نمرة ١٢٣ م .

مصلحة البريد ويسلمونها الى مكاتب البريد ، أما مناطق الأرياف التى لم تحظ بمكاتب بريد ، فكان هناك الطوافة الذين كانوا يحملون يوميا مراسلات الحكومة والتجار والأعيان والخطابات سواء كانت عادية أو مسجلة ، ويسيرون بها على دوابهم لتسليمها الى أصحابها وقد لاقى هؤلاء صعوبات صيفا وشتاء سواء من حرارة الجو أو من برودته ، الا أنهم كانوا يتحملون ذلك فى سبيل أداء واجباتهم على أكمل وجه . وبلغ من الدور العظيم الذى كانت تؤديه البوستة للقطر المصرى ، أن أخذت المناطق التى حرمت من مكاتب بوستة تتطلع الى اقامة مكاتب بها ، فالتمس أهالى « العلاقمة » مزارعين وتجارا من مدير عموم البوستة المصرية انشاء مكتب بريد بها تسهيلا للأعمال التجارية والأشغال الزراعية .

ومن الجدير بالذكر أن مصلحة البوستة المصرية لم تكن هى ادارة البريد الوحيدة فى مصر عامة ، فقبل ان تستولى الحكومة على هذه المصلحة ، كان للأجانب من مختلف الجنسيات مكاتب بريد فى مصر ، وظلت هذه المكاتب قائمة . فلم تستول عليها الحكومة فى عهد إسماعيل مثلما فعلت « بالبريد الأوربى » بل أبقتها كما هى ، اذ كان لكل دولة من الدول التى لها بريد مع مصر مكتب بريد خاص بها يخضع رئيسه لمصلحة البريد فى بلاده ، ولم يبق من هذه المكاتب عند قيام الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ سوى مكتب البوستة الفرنسية فى الاسكندرية ، الذى كان قد أنشىء سنة ١٨٣٦ ومكتب البوستة الفرنسية فى بورسعيد ، الذى كان قد أنشىء سنة ١٨٥٤ ، أما مكتب البوستة الفرنسية بالقاهرة فالغى فى سنة ١٨٧٥ ، والغى مكتبها فى السويس سنة ١٨٨٨ ، كما ألغيت مكاتب البريد الأجنبية الأخرى مثل مكتب البوستة الإنجليزية بالسويس والاسكندرية فى سنة ١٨٧٨ ، وكذلك مكتب البوستة النمساوية ألغى سنة ١٨٨٩ ، وكذلك مكتب البوستة اليونانية فى

سنة ١٨٨٢ ومكتب البوستة الايطالية فى سنة ١٨٨٤ ، ومكتب البوستة الروسية فى سنة ١٨٧٥ وجميع هذه المكاتب كانت فى الاسكندرية فقط .

التلغـــراف :

لم تعرف مصر التلغراف الكهربائى قبل سنة ١٨٥٤ ، ولكن في عصر محمد على ، وجد نظام الرسائل البرقية بالاشارات ، ففى عهده بنى خط من ١٩ برجا من رأس التين بالاسكندرية الى القلعة بالقاهرة وكل برج من هذه الأبراج مزود بذروة عالية ، بها آلة تلغراف قديمة ، وكل الرسائل كانت ترسل من برج الى آخر ، وكانت الرسالة ترسل الى القاهرة من الاسكندرية فى ٤٥ دقيقة وهذا التلغراف كان استخدامه خاصا بالبلاط ، وفى سنة ١٨٤٠ وعلى اثر افتتاح خط السويس ، بنى خط آخر مكون من ١٦ برجا من القاهرة الى السويس ، لارسال الرسائل عن حركة السفن والمسافرين بين القاهرة والسويس . وفى عهد سعيد باشا ، ادخل التلغراف الكهربائى فى مصر مع خطوط السكك الحديدية ، وأول خط تلغرافى افتتح فى مصر سنة ١٨٥٤ ، فى نفس الوقت الذى أنشىء فيه خط حديد القاهرة الاسكندرية وبعد ذلك أخذت تمد خطوط أخرى فى عهد سعيد ، وهذه الخطوط هى : ـ

١ ـ من القاهرة الى الاسكندرية .

٢ ـ من القاهرة الى ضواحيها .

٣ ـ من القاهرة الى السويس راسا .

٤ ـ من دمنهور الى العطف ورشيد .

وقد بلغ طول تلك الخطوط فى سنة ١٨٦٣ أوائل حكم اسماعيل ٥٨٢ كيلو مترا ، وفى أثناء حكم الخديو اسماعيل ، تطورت الخدمات التلغرافية بشكل واسع ، فاكثر من ٥٫٢٠٠ كيلو متر من التلغراف مدت فى عهده ، حتى أصبحت كل المدن المصرية الرئيسية متصلة بالخطوط التلغرافية ٠

وهكذا امتدت المواصلات التلغرافية الى كل المدن المصرية المهمة ، وكذلك أغلب القرى المهمة والمراكز التجارية الرئيسية ، والمحطات التجارية من أسوان الى حدود مصر الجنوبية ، فاتصلت بهذه الخطوط ، التى كان العمل متكاملا بينها ، فكان مقسما الى أكثر من قسم ، القسم الأول ويشمل كل المحطات فى مصر السفلى ، والثانى كان بين القاهرة وأسيوط ، والثالث بين أسيوط واسنا والرابع بين اسنا ووادى حلفا ، وكانت تعريفة النقل للرسالة الواحدة ، والتى تشمل ٢٠ كلمة متضمنة العنوان ١٠ قروش لكل قسم ٠ أما اللغة التى استخدمت على هذه الخطوط ، فاختلفت من قسم لآخر ، فاستخدمت اللغة العربية على كل الخطوط جنوب القاهرة ، ولكن فى مصر السفلى ، استخدمت أكثر من لغة ، منها الانجليزية والفرنسية ، والايطالية والتركية ٠ ويرجع السر فى ذلك الى أن مصر السفلى كان بها أكبر تجمع للأجانب من الجنسيات المختلفة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ان مصر السفلى كانت خطوطها متصلة اتصالا مباشرا بالخط الرئيسى القاهرة ـ الاسكندرية فى نفس الوقت الذى كانت تمثل فيه الاسكندرية مركز الاتصال التلغرافى بالخارج ٠

والى جانب هذه الخطوط الحكومية كانت هناك الخطوط الخاصة ببعض الشركات فسمحت الحكومة لشركة التلغرافات الشرقية Eastern Telegraph Co. باقامة خطين بين الاسكندرية

والسويس ، لخدمة أغراضها فى البحر الأحمر ، أحدهما عن طريق القاهرة ، وطريق الصحراء القديم ، وطوله ٢٣٣ ميلا ، والآخر عن طريق بنها والزقازيق ، وطوله ٢٢٩ ميلا ، وكذلك أقامت شركة قناة السويس خطا على طول القناة بطول ٩٦ ميـلا لخدمة أغراضها . وكذلك الخطوط التلغرافية الخاصة بشركة سكة حديد الدلتا .

وقد اتصلت مصر خارجيا بواسـطة الخطوط التلغرافية ، فاتصلت بأوربا عن طريق خط يسير من خـلال سـوريا وآسيا الصغرى الى استانبول ، وذلك بواسطة الشركة الشرقية للكابلات Eastern Company Cables ، وكذلك قامت الشركة الشرقيـة بعمل خطوط تلغرافية لربط مصر بمالطة وصقلية ثم أوربا ، وكذلك بعدن والهند ، وبلاد الشرق الأقصى واستراليا .

وهكذا اتصلت المدن والقـرى المصرية المهمة ، بالخطوط التلغرافية ، وفوق ذلك اتصلت مصر بالعالم الخارجي بشبكة لا بأس بها من ذات الخطوط ، وقد ساعد ذلك على تنشيط الحركة التجارية ، فكانت أخبار الأسواق المالية وأسواق القطن فى الخارج (على سبيل المثال بورصة هول ، وليفربول ، وباريس) تنتقل الى مصر فور اعلانها ، والتى سرعان ما تنتشر فى أنحاء القطر المصرى . ومن الجدير بالذكر ان هذه التلغرافات كانت تزداد فى موسم القطن .

وكانت التلغرافات المصرية كلها تخدم التجارة ، بدليل ان هذه التلغرافات فى معظمها كانت تخدم بين القاهرة والاسكندرية بالذات بالرغم من وصولها الى جميع مديريات القطر المصرى ، حيث تتركز الحركة التجارية فى المدن الرئيسية ، فبلغت الاشارات التلغرافية الصادرة والواردة من الاسكندرية واليها ٨٣٠٨٥٧ اشارة تلغرافية عام ١٩٠٧ و ٨٥٦٣٧٥ اشـارة عام ١٩١٣ بينما لم يزد مجموع

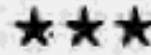
اشارات أى مديرية أو محافظة ، فيما عدا القاهرة عن ١٤٠٫٠٠٠ اشارة تلغرافية .

التـــليفون :

أدخل التليفون مصر فى عهد توفيق باشا فى سـنة ١٨٨١ وامتد بسرعة ، كالتلغراف ، وانتشر بخاصـــة فى المدن المصرية الكبيرة . ففى ٢٦ يناير سنة ١٨٨١ رخصت الحكومة المصرية للمستر، « الكسندر جراهام بل » بانشاء خطوط تليفونية ، داخل كل من القاهرة والاسـكندرية وبينهما ، ولكنـه تنازل عن الترخيص فى ابريل من ذات السنة لشركة « أورينتال تليفون كومبانى ليمتد » فى لندن ، وتمكنت هذه الشركة فى ٣٠ ينـاير سـنة ١٨٨٣ من الحصـــول على امتياز مد خطوط داخل مدن أخرى منها بورسعيد والاسماعيلية والعريش والزقازيق والمنصورة وطنطا الا ان هذه الشركة تنازلت عن جميع هذه الترخيصات فى فبراير سـنة ١٨٨٥ الى « شركة التليفون المصرية ليمتد » التى كان مركزها لندن ، واخذت هذه الشركة تفتح مكاتب لها داخل المدن المصرية الى جانب مكاتبها فى الاسكندرية والقاهرة .

وفى عام ١٩٠٠ عقد اتفاق بين الحكومة المصرية ، و « شركة التليفون المصرية ليمتد » لمد المواصلات التليفونية داخل الاقاليم ، حتى يتسنى لها الاتصال بالمراكز والقرى التابعة لها ، ولم ينته عام ١٩١١ الا وكانت المواصـــلات التليفونيـــة قد انتشرت فى جميع المديريات ، وكان الدافع لانشاء الخطوط التليفونية فى البداية دافعا تجاريا بحتا ، ففور تركيب الخطوط التليفونية ، ازداد الطلب عليها فى الأرياف ، بهدف الاتصـــال السريع مع بورصتى القاهرة والاسكندرية ، ولم تفكر الحكومة المصرية فى الاستفادة منها لأعمالها الادارية الا عام ١٩٠٥ عندما بدأت توصيل المديريات جميعها بخطوط تليفونية مباشرة مع وزارة الداخلية .

وهكذا تمكنت المدن والقرى المصرية المختلفة من الاتصال عن طريق شـــبكة ممتـدة الفروع بين مختلف البلدان المصرية من التليفونات بالمراكز التجارية المهمة وعلى رأسها الاسكندرية ، حيث توجد أسواق الأقطان والمال الرئيسية ٠ وقد ساعدت هذه الخطوط على تنشيط الحركة التجارية ، وسرعة انجاز الأعمال التجارية التى تعتمد على أخبار البورصـات الخارجية بصـفة عامة ، وبورصـــة الاسكندرية بصفة خاصة ٠



من دراسة القطاعات الاقتصادية المساعدة للتجارة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، نجد انها فى معظمها كانت تخدم رأس المال الأجنبى المستثمر فى مجال التجارة المصرية ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى نجد ان هذه القطاعات ، قامت برأس المال الأجنبى الذى وجد فيها فرصة سانحة للاستثمار ، فالبنوك التجارية العاملة فى مصر فى فترة الدراسة ، كانت اما بنوكا اجنبية أو فروعا لبنوك أجنبية ، اعتمدت فى تمويلها على مراكزها فى الخارج ، كذلك نجد ان معظم ان لم يكن كل الشركات التى عملت فى قطاع النقل والمواصلات ، كانت رءوس أموالها أجنبية ٠ وفى النهـاية كانت كل رءوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى مصر تحتمى بمظلة الامتيازات الأجنبية ، ولذلك لم تتمكن الحكومة المصرية من أن تملى على هذه أو تلك سياسة معينــــة وكذلك لم تمتلك أدنى حق فى التدخل فى شئونها ٠

الفصـــل الرابـع

الاستثمارات الأجنبية فى مجال التجارة

١ ـ حجم الاستثمارات الأجنبية فى مصر :

طوال عصر محمد على ، تكلفت الدولة بتوفير رءوس الأموال ـ مهما بلغت قيمتها ـ للانفاق على المشاريع المختلفة فى مختلف مناحى الحياة المصرية ، وفى ظل تلك الظروف اوصدت أبواب مصر فى وجه الراسمالية العالمية ، فلم تترك أى فرصة لراس المال الأجنبى الذى كان يتحرك حول مصر منذ ان حاولت فرنسا جذب مصر الى حظيرة السوق الدولية ، وتقسيم العمل الدولى ، فى أواخر القرن الثامن عشر .

وبانتهاء الاحتكارية الحكومية (نظام رأسمالية الدولة) ، وذلك بسقوط نظام محمد على ، بدأ رأس المال الأجنبى يعد مخالبه لنصب شباكه على قطاعات الاقتصاد المصرى المختلفة . فبعيد سقوط نظام محمد على الاحتكارى ، بدأ الأجانب يتزاحمون على أبواب مصر ، هذا فى نفس الوقت الذى اخذت فيه الحرية الاقتصادية تعرف

طريقها الى مصر مع سعيد باشا فألغى الاحتكار الذى كان سائدا فى عصر محمد على باشا على المنتجات الزراعية وبمقتضى ذلك أصبح الفلاحون لهم مطلق الحرية فى تنظيم منتجاتهم ، كحرية اختيار المحاصيل التى يريدون زراعتها فى أراضيهم .

على كل حال ، فى ظل تلك الظروف التى كانت تعيشها مصر بعد سقوط نظام الاحتكار ، وفى ظل تلك التسهيلات التى قدمها حكام مصر بعد محمد على ، أخذ رأس المال الأجنبى يستغل الفرصة التى كان ينتظرها ، فأتى فى ركاب أبناء بلدته ، واتخذ لنفسه فى بداية الأمر مجالا محددا للاستثمار ، وهو مجال القروض التى كانت تقدم للحكام (سعيد واسماعيل) وكذلك لصفوة المجتمع المصرى من كبار الملاك .

وبعد أن انتهى عصر الاقراض الحكومى (١٨٧٥) بانشاء صندوق الدين ، أخذت رءوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى مصر ـ والتى صعب عليها ترك مصر بخيراتها ، وميادين الربح المتعددة بها ، والرجوع القهقرى الى بلادها ـ تتجه نحو الاستثمار فى القطاعات الاقتصادية المختلفة ، والتى وجدت فيها فرصا لا بأس بها لتحقيق أكبر قدر من الربح ، فاتجهت البنوك الأجنبية الى الأعمال التجارية وكذلك اتجه جزء كبير من رأس المال الأجنبى للاستثمار فى المجالات العقارية ، والتى كانت تعتبر من أكسب مجالات استثمار رأس المال الأجنبى ، فتكونت شركات برأس مال أجنبى لاستصلاح الأراضى وبيعها وشرائها وكذلك تكونت شركات الرهن ، خاصة بعد أن ثبتت حقوق الملكية ، وأصبحت الأراضى كسلعة تباع وتشترى ، والى جانب ذلك اتجه جزء لا بأس به من الأموال الأجنبية الى الاستثمار فى قطاعات النقل المختلفة ، والى جانب ذلك أيضا ترتب على محاولة التحديث التى شهدها المجتمع المصرى فى عهد الخديو إسماعيل ، ان استجدت مرافق لم تكن موجودة من قبل بنفس النمط ، تطلبت رءوس أموال تفوق قدرة مصادر التمويل ، خاصة أن رأس المال

الوطنى كان بمنأى عن مجالات الاستثمارات المختلفة فيما عدا الاستثمار الزراعى والعقارى ، ولذلك أخذ رأس المال الأجنبى يسيطر على هذا القطاع كعادته وتكونت لذلك شركات امداد المياه وشركات الغاز برءوس أموال أجنبية ٠

وفى قطاع الصناعة ساهم رأس المال الأجنبى فى قيام صناعات مختلفة معظمها تحويلية كحلج القطن وضرب الأرز ومعاصر الزيوت وغير ذلك ٠

واما عن الاستثمارات الأجنبية فى مجال التجارة ، فنجد ان رأس المال الأجنبى كما لعب دورا فى السيطرة على جزء كبير من التجارة الداخلية فقد سيطر أيضا على تجارة مصر الخارجية سواء تجارة الصادر أو تجارة الوارد ، وقلما سمعنا عن شركة تصدير أو استيراد وطنية ٠

واذا كانت رءوس الأموال الأجنبية قد بدأت فى التدفق الى مصر مع بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، فان العشرين عاما التى سبقت قيام الحرب العالمية الأولى ، شهدت تدفقا هائلا لرءوس الأموال الأجنبية الاستثمارية الى مصر ، هذا فى نفس الوقت الذى كانت تمنح فيه الحكومة المصرية امتيازات لاقامة مرافق عامة فى القطاعات المصرية المختلفة ، وفى كل الحالات تقريبا كانت كل الامتيازات قد مدت برأس مال أجنبى ، فرأس المال البلجيكى على وجه الخصوص كان دائب النشاط للبحث عن مدخل الى مصر ، وكذلك رأس المال الألمانى الذى وجد ميدانا لتوظيفه فى تشييد السكك الحديدية ، أما رأس المال الانجليزى فكان بطيئا فى بدايته ولكنه احتل المكانة الأولى بعد ذلك ، وأما رأس المال السويسرى فكانت حصته أصغر ، وأما رأس المال الفرنسى فأخذ يكثف وجوده ٠

ومن الجدير بالذكر ، ان الامتيازات الأجنبية التى استفحلت بعد الاحتلال البريطانى ، كانت الدافع الى هجرة رءوس الأموال

الأجنبية بكثرة الى مصر قرب نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين باعتبار انها كفلت لتلك الأموال حماية قضائية ومزايا مالية ، فبعد ان ظهر في الأفق ما يدل على اتجاه نية انجلترا الى البقاء في مصر ، أخذت رءوس الأموال الأجنبية تتدفق على مصر ، فتضاعفت الاستثمارات فيما بين سنتي١٨٩٢ ، ١٨٩٧ ، ثم تضاعفت مرة ثانية فيما بين ١٨٩٧ و ١٩٠٢ · ففي سنة ١٨٩٧ ، كان رأس المال الكلي المدفوع للشركات التي كانت تعمل في مصر نحو ١٣٫٨٨٥٫٠٠٠ جنيه مصري (باستثناء شركة قناة السويس) ومن سنة ١٩٠٠ حتى ١٩٠٧ كان هناك حوالي ١٦٠ شركة جديدة رخص لها بالعمل برأس مال ٤٣٫٣٣٥٫٠٠٠ جنيه مصري ، وفي سنة ١٩٠٧ ارتفع رأس المال المدفوع للشركات التي كانت تعمل في مصر الى ٨٧٫١٧٦٫٠٠٠ جنيه مصري · وبعد ذلك تأتي سنة ١٩١٤ لتمثل قمة زيادة رأس المال الأجنبي المستثمر في مصر ، فبلغت جملة رءوس الأموال المحلية والأجنبية المستثمرة في الشركات بمصر ١٠٠٫١٥٢٫٠٠٠ جنيه مصري (فيما عدا شركة قناة السويس) ·

ومن الجدير بالذكر ان الزيادة في رأس مال الشركات الجديدة كان أساسا لشركات الأراضي والائتمان وخاصة شركات الرهن ، فمن سنة ١٩٠٢ حتى ١٩٠٧ كان أكثر من ٨٤٪ من زيادة رأس المال المدفوع تستثمر في هذا النوع من شركات (الأراضي والرهن) تاركة ما يقل عن ١٦٪ للشركات التي تعمل في مجالات الصناعة والتجارة والنقل والخدمات العامة وغير ذلك ·

وكان رأس المال الأجنبي المستثمر في مصر عند نهاية القرن التاسع عشر موزعا بين كل من فرنسا وانجلترا ، وغيرهما من الدول الأوربية التي وجدت في مصر سوقا لاستثمار أموالها ولكن حصصها كانت أقل ، والجدول التالي يوضح حجم رأس المال الأجنبي في الشركات التي كانت تعمل في مصر سنة ١٩٠٢ ، ونوعية رأس المال مرتبا حسب كمية الفائدة ·

الشركات	انجلترا		فرنسا		بلجيكا		دول اخرى		الجملة	
	العدد	رأس المال بالألف جنيه مصرى	العدد	رأس المال بالألف جنيه مصرى	العدد	رأس المال بالألف جنيه مصرى	العدد	رأس المال بالألف جنيه مصرى	العدد	رأس المال بالألف جنيه مصرى
شركة الرهونات	٢	٢ر٢٠٨	١	٨ر٣١٧	—	—	—	—	٠٣	١٠ر٥٢٥
البنوك والشركات المالية	٣	٢ر٠٩٦	١	٠ر٠٦٣	—	—	١	١٥	٥	٢ر١٧٤
شركات الاراضى	٣	٠ر٩٠٣	١	٠ر٥٥٩	٣	٠ر٩٣٣	—	—	٧	٣ر٣٩٥
شركات النقل	٣	١ر٧٢٥	—	—	٣	١ر٣٨٤	١	٥٣٩	٧	٣ر٦٤٦
الشركات الصناعية والتجارية	١٦	٣ر٠٤٥	٣	٢ر٦٠٩	٤	٠ر٢٤٩	—	—	٢٣	٥ر٩٠٣
المجموع الكلى	٣٧	٩ر٩٧٧	٦	١١ر٥٤٨	١٠	٢ر٥٦٦	٢	٥٥١	٤٥	٢٤ر٦٤٢

ومن الجدول السابق نجد أن انجلترا احتلت المركز المتقدم فى العدد والنوعية ، فى حين ان رأس المال الفرنسى ، اتخذ لنفسه مكانا يتباهى به عند نهـــاية القرن التاســع عشر بمجموعه الكلى ١١٫٥٤٨٫٠٠٠ جنيه مصرى فى مقابل ٩٫٨٧٧٫٠٠٠ جنيه مصرى لانجلترا ، ولكن فى مقابل ٣٧ شركة تكونت برأس مال انجليزى ، نجد ست شركات فقط تشكلت برأس مال فرنسى ، وبذلك نجد أن رأس المال الفرنسى قد تجمع فى وحدات كبيرة قليلة العدد ، أما رأس المال البلجيكى ، فبدأ نشاطه واقدامه على فرص الاستثمار فى مصر فى العقد الأخير من القرن التاســع عشر ، واتجه نحو الأراضى ، وخاصة فى المناطق الحضرية ، وتطور هذا الاتجاه حتى اخذ غالبية رأس المال البلجيكى ، وأما الجزء المستثمر فى مصر من رأس المال البلجيكى فى مجال النقل والصناعة فقد فضل العمل فى المدينتين الرئيسيتين القــاهرة والاســكندرية وتشــغيل الخطوط الحديدية فى الدلتا وكذلك انشاء مصنع للبيرة وشركة للأسمنت وشركة للسجاير . أما رءوس أموال الدول الأخرى ، فكانت قليلة الأهمية .

وفى سـنة ١٩١٤ كانت القيمة الكليـــة لرأســمال الشركات المساهمة التى تعمل فى مصر ١٠٠ مليون جنيه مصرى امتلك الأجانب منها ٩٢ مليون جنيه ، أما الوطنيون فارتفعت مشاركتهم للأجانب الى ٨٫٥ مليون جنيه سنويا وأصبح التوزيع لرأس المال الأجنبى فى ذات السنة كالآتى : فرنســـا ٤٦٫٢٦٧٫٠٠٠ جنيه مصرى ، وبريطانيـــا ٣٠٫٢٥٠٫٠٠٠ جنيه مصرى وبلجيكا ١٤٫٢٩٤٫٠٠٠ جنيه مصرى ، وبذلك نجـد ان بريطانيـــا لم تحاول العمل على الاحتفاظ بسوق الاستثمار المصرى لأصحاب الفوائد البريطانية .

وهكذا نجد ان رءوس الأموال الأجنبية وجدت فى القطاعات المصرية المختلفة مجالات فسيحة للاستثمار ، وتحقيق أكبر قدر من الفائدة ، وكان هذا دافعا لها للتزايد فى هجرتها الى مصر من سنة الى أخرى ، أما رأس المال المحلى ، فقد جاءت مساهمته فى مجال الاستثمارات متأخرة ، وكان ضئيلا فى حجمه ، وكذلك فى مجال مساهمته ، وقد أقحم رأس المال المحلى نفسه فى مجال الاستثمار عندما اقدم جماعة من المقيمين المحليين (سواء من الوطنيين أو الأجانب الذين يعيشون فى مصر) على المساهمة فى مجالات الاستثمارات ، وكانت نصف الأسهم المحلية التى عملت فى مجال الاستثمار تقريبا تستثمر فى شركات الأراضى والبناء ، وأتى بعد ذلك الاستثمار فى الشركات الصناعية ، وعلى وجه الخصوص فى الصناعات اللازمة لاعداد المواد الخام المحلية للبيع بواسطة التجار الأجانب فى الاسكندرية ، كشركات غزل وكبس القطن ، وكان جزء كبير من رأس المال المحلى المستثمر فى هذا المجال خاصا بالتجار أنفسهم • أما المتبقى من رأس المال الاستثمارى المحلى فكان موزعا بين المشروعات المختلفة الأخرى الجديدة منها والقديمة • وبذلك يكون حجم رأس المال المحلى المستثمر فى قطاع التجارة بصفة عامة والشركات التجارية بصفة خاصة ضئيلا •

ولما كان رأس المال المحلى لم يحاول المساهمة فى الشركات التجارية سواء شركات الصادر أو الوارد ، كان لابد من وجود رأس مال أجنبى ، لكى يحرك الشركات التجارية العاملة فى مصر ، وهذا ما شهدت مصر بالفعل ، فكان لتركز معظم تجارة مصر الخارجية حول محصول القطن ، وسيطرة الأجانب على تجارته الداخلية ، أكبر الأثر فى دفعهم الى السيطرة على تجارته الخارجية ، وانشاء الشركات التجارية لاعداد وتجهيز القطن المصرى للتصدير •

الاستثمارات الأجنبية فى مجال الشركات التجارية :

كثرت الشركات التجارية وتشعبت أنواعها بتشعب الأعمال وتقدم الصناعات خصوصا فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، حيث كثرت شركات المساهمة (*) المحدودة بعد انتشار شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة واخذت لنفسها المكانة الأولى بين جميع الشركات ·

ومن الملاحظ ان الشركات التجارية الأجنبية التى عملت فى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، بدأ يتزايد عددها مع بداية العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، « فتأسس فى مصر خلال الأربعين عاما التى سبقت ١٩٠٣ ، ٨٦ شركة تجارية مالية منها ٦٣ شركة أسست منذ ١٨٩٠ حتى سنة ١٩٠٣ ، وبلغ رأس مالها نحو ٢٣ مليون جنيه ، ولكنها للأجانب ، وليس من بينها سوى شركتين للوطنيين احداهما الشركة المصرية التوفيقية للملاحة ونقل البضائع (الانجرارية) وراس مالها ٤٥ ألف جنيه ، والأخرى شركة سكة حديد الفيوم ، وراس مالها ١٨٠ الف جنيه ، وبذلك يكون نصيب الوطنيين ربع مليون جنيه » ·

ومن الجدير بالذكر ان معظم الشركات التجارية الأجنبية ان لم يكن كلها ، كانت تعمل أولا على تدعيم وتقوية النظام الذى جاءت من أجله هذه الأموال وتخصصت البلاد فيه ، وهو انتاج المواد الزراعية اللازمة للتصدير ، والتى كان القطن يمثلها ، فالى جانب ممارسة التجار الأجانب لعملهم فى تجارة القطن المصرى من خلال

(★) تتأسس الشركات المساهمة للقيام بالأعمال العظيمة التى لا يقدر على القيام بها فرد بمفرده ، وتمتاز شركة المساهمة بان مسئولية الشركاء المساهمين محدودة بقيمة الأسهم التى اكتتبوا بها · محمد ابراهيم صبح : الأوراق المالية المصرية والبورصة ، ط ١ ، القاهرة ١٩٢١ ، ص ١٢ ·

الأسواق التى أعدوها لذلك ، وهما بورصتا العقود وميناء البصل ، فانهم قد أكملوا هذه الصورة بتأسيسهم لكثير من شركات الأقطان المختلفة التى عملت فى تجارة القطن المصرى وتصديره للخارج سواء كانت شركات تقوم بأنشطة تجارية معاونة من تخزين وشحن وتفريغ أو غيرها من الشركات التى تمارس أنشطة صناعية مختلفة تخدم هذا المحصول من حلج وكبس وتصنيع ، حتى تستمر هذه المتابعة مع محصول القطن من لحظة خروجه من الأرض حتى مغادرته الموانى المصرية الى حيث الأسواق الخارجية ٠

ولما كانت الاسكندرية هى السوق الرئيسية للقطن ، فقد تبلور غالبية النشاط الاقتصادى الأجنبى فى محيطها ، فأنشئت فيها غالبية تلك الشركات الأجنبية ، وتحولت بعض المؤسسات الخاصة الى شركات تبعا لاتساع أعمالها ، وتطلب تمويلها قيام عدة مصارف وبنوك تجارية وشركات مالية مختلفة ٠ ومن هذه المدينة أدارت هذه الشركات أعمالها ، واقامت لها الشون والمخازن بها ٠ ومن هذه الشركات ٠

١ ــ شركات اقطان كفر الزيات ليمتد :

صدر أمر عال بانشاء هذه الشركة فى ٢١ يونية ١٨٩٤ ، فصدر تصريح للخواجات جورج جوسيو وجورج ل٠ سرسق و ج٠م سرسق ، بتأسيس هـذه الشركة على ذمتهم ، مع مراعاة القوانين المصرية ٠ وتأسست ادارة الشركة بمدينة الاسكندرية ، مع فرع بالقـاهرة ، وكان راس مالهـا ٥٠٠٠٠ (خمسين ألف جنيه استرلينى) ٠ وأما مدة امتيازها فكانت ثلاثين عاما ٠

وقد أقامت الشركة محالجها فى كفر الزيات لخزن البضائع وكبس القطن ٠ وفى منطقة القبارى أقيمت مخازن الشركة لتنظيف

وكبس القطن وبعد ان اتسع نشاط الشركة وزادت عملياتها وضاقت مخازنها بها ، بنت الشركة مخزنا آخر ، كما أشترت قطعة أرض مجاورة لمخازن القبارى لنفس الغرض .

وشركة أقطان كفر الزيات من الشركات التى كان للأجانب دور كبير فى تأسيسها وادارتها فسيطروا على معظم المناصب المهمة المختلفة فيها . فى حين ان العناصر المصرية كانت تحتل الوظائف الثانوية .

وكان الغرض من تأسيس شركة أقطان كفر الزيات أن تكون مصنعا لحلج القطن وكبسه والاتجار فيه وكذلك استخراج الزيوت والصابونوأيضا القيام بكل العمليات الأخرى المرتبطة بالقطن .

شركة حلاجى الأقطان المصرية المحدودة :

تأسست هذه الشركة فى يونيو ١٩٠٥ برأسمال ٣٦٠٫٠٠٠ جنيه وهى شركة انجليزية . اتخذت من الاسكندرية مركزا لها ، وقامت بغرض حلج الأقطان ، وكبسها وتنظيفها ، وكذلك عصر الزيوت حيث امتلكت الشركة معصرا للزيوت بالقناطر الخيرية .

وقد مارست الشركة نشاطها وكذلك تجارة الأقطان بالاسكندرية ، وقامت بشراء وتأسيس محالج فى الاسكندرية وفى مختلف محافظات مصر ، وأجرت على القطن الذى قامت بشرائه كافة أعمال الحلج والكبس والتنظيف وذلك لاعداده جاهزا للبيع والتصدير ، وقامت هذه الشركة باقراض عملائها سلفيات على اقطانهم المودعة بشونها بالاسكندرية ، وقد هيأت الشركة تلك الشون بكافة الوسائل فى تخزين ونقل القطن من آلات وخلافه .

شركة المكابس الحرة المصرية :

صدر امر عال بتأسيسها فى ١٥ اغسطس ١٨٩٢ ، للقيام بأعمال كبس وتخزين القطن بمدينة الاسكندرية ، وكان لهذه الشركة ان تنشىء أو تقتنى معامل جديدة بالقطر المصرى ، ومزاولة كافة الأعمال المتعلقة بذلك .

وقد تحددت مدة الشركة بخمسين عاما ، تبدأ من ١٧ أغسطس سنة ١٨٩٢ ، وينتهى أجلها فى ١٧ اغسطس سنة ١٩٤٢ ، وقد بلغ رأس مال الشركة ٣٦٫٠٠٠ ستة وثلاثين ألف جنيه انجليزى ، تمثل ١٨٠٠ سهم قيمة الواحد ٢٠ جنيها انجليزيا . وفى سنة ١٨٩٦ أضافت الشركة مصنعا جديدا تكلف ٢٦٫٣٠٠ جنيه انجليزى ، واتفقت تلك الشركة مع شركة أخرى بالاسكندرية فى عام ١٩٠٢ للعمل والاستثمار معا فى تجارة القطن وتهيئته للتصدير . ومن ثم قامت بشراء الشون والمخازن لتوسيع دائرة العمل والنشاط .

شركة المكابس والمخازن العمومية :

تأسست هذه الشركة بالاسكندرية بمقتضى مرسوم التأسيس الذى صدر فى ٥ يناير ١٨٨٩ ، وتحدد امتياز هذه الشركة بثلاثين عاما تبدأ من تاريخ تأسيسها نهائيا ، وفى ١١ يونيو ١٨٩٨ ، صدر قرار من الجمعية العمومية غير العادية للمساهمين باطالة أجل الشركة عشرين عاما ، مما رفع مدتها الاجمالية الى خمسين سنة .

اما رأس مال الشركة فحدد عند التأسيس ب ١٥٫٠٠٠ جنيه استرلينى ، وفى ١٩ مارس ١٨٩٨ أصبح ٢٠٠٫٠٠٠ جنيه استرلينى . وكان الغرض من الشركة القيام بكبس الأقطان واستغلال وابورات كبس القطن وتخزينه وغيره من البضائع الجائز اصدار شهادات ايداع بسيطة عنها أو ايصالات لأمر المودع .

وعند بداية كل عام كانت هذه الشركة تعلن عن أسعار الكبس بها ، وكذلك أسعار التنظيف على دواليبها ، والى جانب ذلك كانت تعلن عن استعدادها لاستقبال الأقطان بالسكة الحديد ، والتسليم للعملاء فى الاسكندرية سواء كان القطن مكبوسا أو غير مكبوس حسب التعليمات التى يصدرها العملاء ، وكانت البضائع التى تدخل مخازن هذه الشركة ، تظل على حساب أصحابها حتى تكبس ، أما اذا رغب أصحابها فى سحبها قبل عمليات الكبس ، فيدفع أصحابها عنها عوائد شيالة هذا خلاف عوائد الأرضية التى قدرت بقرش صاغ واحد عن كل بالة لمدة شهر أو كسور الشهر من يوم دخولها ، أما اذا تمت عمليات الكبس فلا يؤخذ عليها عوائد أرضية ، والى جانب ذلك كانت الشركة تقوم بشحن البضائع اذا طلب أصحابها ذلك من الشركة ، واذا لم يتقدموا بذلك الطلب ، فعلى الشركة توصيل البضائع حتى الرصيف دون أى تكاليف ، وفى حالة قيام الشركة بعمليات الشحن ، يتحمل أصحاب البضائع نفقات الشحن ، وكل العوائد التى تتعلق بذلك من عوائد البلدية والرصيف والبناء والجمرك .

ولازدياد أعمال الشركة ، منحت حق استغلال المكابس المملوكة لشركة مكابس الاسكندرية ليمتد وكذلك المكابس المملوكة لبنك الانجلو اجيشيان ليمتد المملوكة لشركة المكابس المصرية ايمتد والمكابس المملوكة لشركة المكابس الانجليزية ليمتد ، وأيضا المكابس التى يمتلكها البنك الامبراطورى العثمانى ، والمكابس المعروفة باسم مكبس زودوكاناكى .

شركة مكابس الاسكندرية :

تأسست قبل شركة المكابس والمخازن العمومية ، وقد أقامت مخازنها وشونها بالقرب من ادارتها فى مينا البصل ، لتحقيق الوفرة

فى عمليات التشوين والتصدير وأقامت هذه الشركة شونها من طوابق ثلاثة ، وأجرت بعضا منها ·

شركة مخازن الاستيداع العمومية :

فى ٤ أكتوبر ١٨٨٥ صدر أمر عال بتخويل مجلس النظار الحق فى الترخيص بانشاء مخازن استيداع جمركية فى الموانى المصرية ، وبسن القوانين الخاصة بانشائها وحركة تشغيلها ، وبناء على ذلك صدق مجلس النظار فى جلسته المنعقدة فى ٨ أكتوبر ١٨٨٥ على قانون الأحكام الخاصة بكافة العلاقات بين مصلحة الجمارك وأصحاب البضائع المودعة والتجار ، وكذلك فى ضبط أمور المستودعات ، وفى ادخال واخراج البضائع وغير ذلك ، وبعد ذلك صرح للخواجات جيلين وبيزنر بناء على طلبهما بانشاء مستودعات فى الاسكندرية طبقا لذلك القانون ، وفى ٣١ يناير ١٨٨٨ تنازل « جيلين وبيزنر » عن حقوقهما الى «الن والدرسن» اللذين صدر لهما أمر عال بانشاء شركة مساهمة تحت اسم « شركة مخازن الاستيداع بالاسكندرية » يكون لها حق التزام تشغيل المستودعات الجمركية · وتكونت الشركة فى ٢٥ مايو سنة ١٨٨٨ ولمدة ٧٧ سنة تنتهى فى ٣١ ديسمبر ١٩٦٥ ·

وفى بادىء الأمر لم يرخص للشركة المذكورة بانشاء مستودعات الا فى الاسكندرية وتحت المراقبة الشديدة من الحكومة التى كان لها أن تقاسم الشركة فى حصة قدرها ١٠٪ من اجمالى أرباحها وان كانت تلك المقاسمة لم تبدأ الا فى عام ١٩٠٠ ·

وعلى كل حال ، فبعد ان كان عمل الشركة فى البداية منحصرا فى الحصول من الخواجات « الن والدرسن » وشركاهما على تصريح بفتح مخازن جمركية بالاسكندرية ، حيث كان هذا المساهم قد حصل

من وزير المالية المصرية فى ٢٥ أكتوبر ١٨٨٥ على تصريح بفتح مخازن بالجمارك المصرية . أصبحت هذه الشركة تقوم بملكية المبانى المشيدة على الأراضى المقام عليها تلك المخازن ، وأخذت تستعمل مكاتبها وتنشىء الآلات عليها ، وكذلك أخذت تشييد الاكشاك ، وتسير العربات ، وتؤجر الأرض من مصلحة السكك الحديدية ومن ميناء الاسكندرية لمدد تتجاوز الخمس والعشرين سنة . كذلك أخذت تؤسس المستودعات لجميع مدن القطر المصرى . ففى سنة ١٨٩١ حصلت هذه الشركة على تصريح بالتزام مخازن استيداع السويس فى عام ١٨٩٣ فى بورسعيد . وعام ١٩٠٢ فى القاهرة . وأدى اتساع نشاط الشركة الى أن قررت جمعيتها العمومية فى ٢٧ مارس ١٩٠٧ تغيير اسمها الى شركة مخازن الاستيداع العمومية المصرية ليمتد .

وفى كل المستودعات التى أنشأتها مخازن الاستيداع العمومية المصرية ليمتد ، كانت تقوم فيها بتصريح من الجمارك بكافة العمليات المتصلة بالتخزين ، وتأجير المخازن والأراضى وجميع أنواع العمارات وعمليات التحميل على السفن والتفريغ منها ، والشحن والمشالات والاجراءات الجمركية واعطاء صكوك وشهادات التسليف على البضائع والتسليم والقومسيون لحساب الغير والبيوعات العلنية ، وبالاجمال أصبحت هذه الشركة تقوم بكافة الأشغال التى تتطلبها مصلحة الشركة مع مراعاة المصالح الدولية التى تقتضيها ظروف السياسة العامة فى مصر ، وفى نظير التصريح لهذه المخازن بمزاولة هذه الأعمال ، فانها كانت تقوم بدفع اتاوة سنوية الى مصلحة الجمارك .

وقد ساعد وجود هذه الشركة على تسهيل حركة التجارة الخارجية ، فساعدت على قلة النفقات على السلع التى توضع فى مخازنها ، فكانت هذه الشركة تتسلم البضائع من أصحابها ، وتقوم بصيانتها فى مخازنها بعد الاتفاق معهم ، ومنحهم شهادات تفيد وجود

بضائعهم داخل مخازنها موضحا بها كمية الطرود وأجناسها وكانت البضائع التى تودع بمخازن الشركة لا تحصل عليها رسوم جمركية الا اذا دخلت البلد اذا كانت بضائع مستوردة أو صدرت اذا كانت بضائع من داخل البلد ، أما اذا لم تتعرض البضائع للحالتين وأراد أصحابها ارجاعها بعد مكوثها بمخازن الشركة فترة الى حيث أتت ، لايدفع عنها الا عوائد الرصيف والشيال ، والى جانب ذلك لاتدفع البضائع بمخازن هذه الشركة عوائد أرضية ، ولكن تحصل عليها رسوم المخزن ، التى كانت تحسب أسبوعيا ، ولا تحصل الا على مدة تخزين البضائع مهما كانت طفيفة ، ومن الجدير بالذكر ان مدة الاستيداع بمخازن هذه الشركة كانت لا تتعدى ثلاث سنوات ، واذا لم تسحب فى خلالها البضاعة أو يعاد تصديرها من تلك المخازن ، تحصل عليها الرسوم الجمركية والرسوم الأميرية دون انذار .

وعلى كل حال ، نتيجة التسهيلات التى قدمتها شركة مخازن الاستيداع العمومية للتجارة وما كانت توفره على أصحاب البضائع من الجهد والمال ، أخذت البضائع تتكاثر على مخازنها التى كانت منتشرة فى القطر المصرى ، وكانت مخازن استيداع الاسكندرية أكثر هذه المخازن أهمية وقدرة ، بدليل انه بينما كانت حركة البضائع فى مخازن الاستيداع عام ١٩٠٧ بالقاهرة ٦٢٦٩٩ طنا ، وفى بور سعيد ٢٩٣١٨ طنا ، وفى السويس ١٠٨٢٦ طنا ، كانت فى الاسكندرية ٢٥٦١١٥ طنا ، ووصلت هذه الكميات عام ١٩١٣ فى القاهرة الى ٥٩٠١٤ طنا ، وفى بور سعيد ٨١٥٩ طنا ، وفى السويس ٢٠٠٥٨ طنا بينما كانت فى الاسكندرية ٥٨١٢٧٩ طنا ،

شركة المحاصيل العمومية :

كانت تجارة الصادرات المصرية ، والتى اعتمدت فى معظمها على القطن تسير على منوال غير منتظم حتى أواخر سنة ١٨٢٨ . فحتى

سنة ١٨٨٣ ، لم يسن قانون للعمليات التجارية القطنية ، ولا للعقود التى كانت تعمل للتسليم بالمواعيد مع انها كانت متداولة من سنة ١٨٦١ ، وان أصبحت العادات المتبعة كالقانون على انه وان كان لبعض التجار امتياز اصدار عقود يبيعون بموجبها على التسليم بالمواعيد فقد كانت تلك العقود بمثابة سندات تتداولها الأيدى ، ثم أصبحت الحاجة ماسة الى تحديد رتب ثابتة وقواعد دقيقة للتسليم ، لتوحيد شروط التعامل فى السوق ، لمن تهمهم هذه التجارة ، ولكل ذلك اجتمع تجار الاسكندرية وسماسرتها الذين كانوا جميعا من الأجانب سواء من تجار الأقطان او مديرى البنوك التجارية ـ وليس من بينهم عضو مصرى مطلقا ولا حتى موظف مسند له مهمة كنس ونظافة المحل المعد للاجتماع ـ فى جمعية عقدت فى١٧ يناير ١٨٨٣ ، وفى ٢٤ من نفس الشهر تألفت شركة المحاصيل . ومنذ ذلك الحين لم يدخل تعديل جوهرى على ما سنته من القوانين التى بمقتضاها يجوز لكل تاجر أو صاحب بنك مقيم بمصر او له فرع فيها أن يدخل الشركة كعضو . وفى ٢٦ مايو ١٨٨٤ قامت شركة المحاصيل العمومية بالاسكندرية بادارة المعاملات الخاصة بالقطن .

وكما أسس تجار الصادر الأجانب هذه الشركة ، فقد أداروها من بينهم فادارت هذه الشركة لجنة عامة مؤلفة من ٢٨ عضوا يتم انتخابهم من قبل الجمعية العمومية بالاقتراع السرى يوم انعقادها الذى كان عادة فى النصف الثانى من مارس سنويا ، وهذه اللجنة كانت تجتمع بالشركة كلما اقتضت الظروف ذلك ، واما قراراتها فكانت تجاز بغالبية الأصوات ومتى انقسمت الأصوات الى قسمين متساويين كانت الارجحية للقسم الذى ينضم اليه الرئيس . واجتماعاتها لا تعد قانونية الا اذا حضر عشرة أشخاص من جملة الأعضاء ، وتنقسم هذه اللجنة العامة الى فرعين أولهما للأقطان Comite A ويتألف من ١٥ عضوا ، وثانيهما للبذرة والحبوب

Comite B ويتألف من ١٢ عضوا ، وكل فرع من الفرعين ينتخب من بين أعضائه لجنة فرعية للقيام بأعماله الادارية ، ومما يستحق الذكر ان قرارات اللجنة العامة كانت تنفذ على كلا الفرعين ·

أما اغـراض الشركة ، فكانت تقوم بوضـع القوانين اللازمة للعمليات التى تجرى ببورصـة مينا البصل على البضائـع الصادرة والعمليات والعقود ، ووضع نماذج القطن والبذرة والغلال ، ووضع شروط بسيطة تسرى على جميع المعاملات على البضائع بطريقة واحدة، وكذلك الاهتمام بكل المسائل الخاصة بتجارة الصادرات ، فكانت شركة المحاصيل تقوم بتقرير النماذج لموسم الأقطان ، وتعين الأنواع الرسمية التى تقدر الأثمان والأسعار بمقتضاها ، فكانت تقوم لجنة الشركة فى كل يوم خميس من كل أسبوع بتحديد الأسعار الرسمية للبضاعة الحاضرة ذات التيلة المتوسطة عن الرتب المقرر لها نموذج وكذلك كانت تقرر بواسطة خبرائها الدرجات ومطابقة العينات لها ، لما فيه تحقيق مصالح المصانع البريطانية ·

وكذلك كانت شركة المحـاصيل تقوم بالفصـل فى العينـات المختلف عليها بين المتعاقدين فى الرأى على درجتها ، واذا لم يقبل احد الخصوم قرار التحكيم يرفعه الى لجنة استئنافية يكون حكمها نهائيا ، والى جانب ذلك كانت شركة المحاصيل العمومية تصـدر نشرات أسبوعية احصائية للقطن والبـذرة وغيرها من المحـاصيل الأخـرى · وفوق هذا وذاك كانت شركة المحـاصيل تقوم بتقـدير المحصول السنوى بنـاء على التقارير التى ترد اليها من وكلائها فى المدن والبنـادر والأريـاف الذين كانوا يوافـونها بالمعـلومات التى تطلبها ·

وبذلك نجـد أن شركة المحـاصيل بالاسـكندرية كانت تقوم بتنظيم تصدير الحاصلات المصرية من غلال وبقول وقمح وذرة وأرز وعدس ، وفول وبصل وكسب وبيض وجلود وسكر وخلافه · واذا

كانت شركة المحاصيل العمومية قد قامت على أكتاف تجار الصادر الأجانب ، فان هؤلاء وضعوا قوانينها ونظمها ، تلك التى لم يراع فيها سوى خدمة مصالحهمدون مصالحالرعايا ، وبالرغم من أن هذه الشركة لعبتدورا لا بأس به فى تنظيم تجارة الصادرات المصرية ، الا انها أضرت بنظمها مصالح الرعايا الوطنيين من المزارعين وتجار الأرياف ، ولذلك ازدادت نداءاتهم الى مجلس النظار ، ونظارة الداخلية ، لادخال التعديلات على نظام هذه الشركة بما يحقق التوازن بين مصالح هذه الشركة ومصالح الرعايا ، فهناك عريضة تحمل توقيعات لأفراد كثيرة من مديريات مختلفة مرفوعة الى ناظر الداخلية ورئيس مجلس النظار يطالبون فيها « بتأليف لجنة من تجار الصادرات والتجار الوطنيين والسماسرة لتحديد أسعار الرتب كل شهر أو شهرين أو أكثر من ذلك عندما يريدون أى تغيير فى السعر حتى لا يحدث ظلم فى الأسعار ويرجع ذلك لتحكم تجار الصادر مؤسسى الشركة أو من ينوب عنهم ومن يتصل بهم فى تحديد الأسعار وتنزيلها وقتما يشاءون .

:

ومن قوانين الشركة التى أضرت بمصالح الرعايا ، وافادت مصالح تجار الصادر الأجانب :

اولا : ان بيع القطن كان يتم بتقديم عينات للمشترى ، وهذه العينات كانت تؤخذ من كل بالة ، وتصبح للمشترى بدون ثمن مهما بلغت قيمتها ، ولا ترد للبائع حتى اذا لم يقع البيع .

ثانيا : ان الاتفاق على الصفقات بين البائع والمشترى كان يتم فى خلال المدة التى كانت تعمل فيها مينا البصل ، وبعد ذلك يصل التاجر المشترى ليضع (نيشانه) على ما تم الاتفاق عليه وكان التاجر يصل دائما بعد توقيع العقد بساعات ، والتى كان دائما يحدث فى خلالها الكثير فى سوق الأقطان بمينا البصل ، فقد يرتفع السعر

أو ينزل ، وهنا يتوقف قدوم التاجر على الصفقة طبقا لارتفاع الأسعار أو هبوطها .

ثالثا : كان التاجر المشترى يتسلم بضاعته بقبانى من طرفه يزن كيفما يشاء ، وينزل من قيمة الوزن كيفما شاء تحت اسم عينة ورطوبة ، وكل ذلك طبقا لاصطلاح يدعى « اصطلاح مينا البصل » .

رابعا : اذا وقع أى خلاف بين البائع والمشترى ، يرجع فى ذلك الى تجار الصادر أنفسهم ، الذين كانوا يخدمون مصالح بعضهم، فكل منهم فى يوم ما يكون حكما فى مصالح زميله وزميله فى يوم آخر حكما فى مصالحه . وبذلك خدمت نظم وقوانين شركة المحاصيل العمومية واضعيها الذين هم أنفسهم مؤسسو الشركة الذين وضعوا فى حسابهم وضع نظم وقوانين تخدم رأس المال الأجنبى الذى كان يعمل فى مجال تجارة الصادر بصفة عامة والقطن وبذرته بصفة خاصة .

شركة الغزل والنسيج الانجليزية المصرية :

The Anglo Egyptian Spinning & Weaving Company Ltd.

تأسست هذه الشركة فى سنة ١٨٩٩ ، برأس مال يبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه مدفوعة بالكامل ، واستمرت تلك الشركة تمارس عملها بمدينة الاسكندرية فى صناعة الغزل فى مصر ، وفى الخارج ، والنسيج والتبييض والصبغ والرسم وشغل القطن اليدوى على كافة أنواعه والكتان والصوف والجوت والحرير ، ومواد أخرى ذات ألياف وشراء وبيع هذه المواد فى مصر وفى الخارج ، وعلاوة على ذلك الاتجار فى مصر والخارج ، والاتجار لحسابها أو لحساب الغير بالخيوط والأقمشة لمنتجات محلات أخرى . وقد نالت هذه الشركة قسطا من النجاح فى عملها ، ولكنها فوجئت بعدم قدرتها على دفع حصص حاملى أسهمها وأديرت فقط حتى ١٩٠٨ ، واضطرتها ظروف المنافسة

الأجنبية فى الوقت الذى كانت فيه مصر مجبرة على اتباع سياسة الباب المفتوح الى تصفية أعمالها فى سنة ١٩١١ ، وفى سنة ١٩١٢ أعيد تنظيمها برأس مال أقل بلغ ٥٠٠٠٠ر٥٠ جنيه بواسطة مجموعة من رجال الأعمال التجارية الألمان ، لكى تأخذ نفس المسار الذى كانت تسير عليه الشركة الانجليزية المصرية للغزل والنسيج المحدودة وأعيد تسميتها تحت اسم شركة الغزل والنسيج الأهلية

The Filature Nationale d'Egypte

وغير هذه الشركات التجارية الأجنبية التى قامت بدور اعداد وتجهيز وتخـزين القطن المصرى وتصديره ، كانت هنـاك شركات تجارية أخرى أسست فى الخارج، وقد كانت لانجلترا الغلبة فى مجال هذه الشركات كما كان القسط الاكبر من تجارة التصدير فى أيدى مؤسسات بريطانية ٠

ومن هذه الشركات ، شركة جوبس وشركاه بلندن (المختصة بالتجارة فى مصر وشرق الهند) والتى كانت تعتبر من أهم الشركات المشتغلة فى تجارة القطن وقد انهارت هذه الشركة فجأة فى أثناء فترة الدراسة ٠

وكما ساهـم رأس المال الأجنبى فى تأسيس شركات تصدير الأقطان ، فقـد أدار هذه الشركات أجانب من مختلف الجنسيات ، وخاصـة من اليونانيين واليهود ، وجميعهم أصحاب خبرة ودراية بادارة الشركات التجارية وكيفية تحقيق الربح والفـائدة من وراء ذلك ٠ وأدى تركز معظـم هذه الشركات ان لم تكن كلها بمدينـة الاسـكندرية ، الى تركز الأجانب بهذه المدينـة بجوار شون تلك الشركات ومخازنها ، واقاموا مكاتبهم الادارية بتلك المدينة ، وبعض هؤلاء الأجانب تنقل بين الاسكندرية وداخل القطر لادارة محالـج تابعه وشون كثيرة فى بعض عواصم وبنـادر الأقاليم ٠ واعتمدت شركات تصدير الأقطان الأجنبية بمصر فى تصريف وتوزيع أقطانها

على مكاتب ووكلاء لها بالخارج ، ووقعت لذلك عقودا تعرف باسم « عقد قومسيون » بين شركة التصدير والأجنبي الآخر الذى تتعاقد معه الشركة ، وقد جاء فى أحد هذه العقود أن الطرف الأول وهو شركة التصدير ، تعتمد الطرف الثانى وهو انجليزى الجنسية كوكيل وحيد لها بايطاليا ولا يحق للطرف الثانى تمثيل أى مصدر أقطان آخر بالقطر المصرى . وفى مقابل ذلك يتقاضى الطرف الثانى عمولة محددة على أساس « ١٠٪ » من صافى أرباح الشركة ، ويتعهد الطرف الأول وهو شركة تصدير الأقطان بمصر للطرف الثانى بأن يدفع له جميع المصاريف الخاصة باقامته وانتقالاته فى ايطاليا ومن مصر الى ايطاليا وبالعكس ، وعلى شاكلة ذلك كان هناك بالطبع وكلاء فى مختلف الدول الأوربية .

وهكذا كانت شركات الصادر التى قامت برأس مال أجنبى والتى عملت فى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر شركات تحويل وتجهيز فقط ، ولم تكن شركات انتاج تخدم الاقتصاد المصرى ، بل كانت كل خدماتها موجهة لخدمة الاقتصاديات الخارجية ، واذا كانت هذه الشركات قد قدمت الكثير لتجارة الصادرات المصرية، وساعدت على تحريكها وتقليل نفقاتهـــا ، فان ذلك كان فى صالح المتعاملين معها من الأجانب ، وفى صالحها هى أيضـا فهى شركات عاجلة الربح السريـع الدورة المضمون الكسب التى لا يقدم عليها الا رأس المال الخطاف ، وهذه الشركات التحويليـة ، والتجهيزية للمنتجات المصرية تركز نشاط معظمها حول المحصول الذى عملت السياسة الخارجية المفروضة على تخصيص البلاد فيه وهو محصول القطن ، ذلك فيما عدا شركات محدودة تحويليـة أو تحضيرية أيضا عملت فى مجال تحويل المحاصيل الزراعية المصرية الأخرى ، ومن هذه الشركات شركة مضارب الأرز برشيد والاسكندرية التى تأسست فى ١٨ ديسمبر ١٩٠٥ لمدة ٤٥ سنة واستغلال مصانع لضرب الأرز

فى مصر والاتجار بهذا الصنف وتوريده وتصديره وكذلك القيام بجميع العمليات والصناعات المتعلقة به .

هذا عن شركات الصادر ، أما شركات الوارد ، فتكونت شركات برءوس أموال أجنبية لخدمة نوعية الواردات المصرية التى تركزت حول كل ما هو مصنوع من آلات وبصفة خاصة ما يخدم الزراعة منها ، وكذلك المنسوجات ومواد البناء ، وتعددت الشركات التى قامت على رأس مال أجنبى لتوزيع الواردات الأجنبية فى مصر ، فكانت هناك الشركات التى تتعامل فى الأصناف التى تستورد بواسطة البيوتات المهمة ، اذ تقوم هذه الشركات بالشراء بالجملة ، وتبيع فى مصر اما بالقطاعى واما بالجملة فى أغلب الظروف والأحيان. فشركة جباسات البلاح تأسست برءوس أموال أجنبية فى ٣٠ نوفمبر ١٩٠٨ لمدة ٥٦ سنة لتتاجر وتستغل جميع المنتجات والمواد التى تتصل بصناعة مواد البناء ، فترد اليها المواد من الخارج وتقوم بتوزيع منتجاتها بالطريقة المذكورة .

والى جانب هذا النوع من شركات الوارد ، كانت هناك الشركات التى تقوم بتجارة الأصناف التى يتم استيرادها بطريقة الايداع ويجرى بيعها بما يقرب من البيع بالجملة وبالقطاعى بواسطة العملاء أو النائبين عن الفابريقات ممن تستودع البضائع لديهم . ويدخل ضمن ذلك الشركات التى تتاجر فى الأصناف المعرضة للتلف والتى تتجدد دائما ، كالألبان المحفوظة والفواكه المحفوظة ، وكذلك البضائع التى يطول حفظها والتى لا تتاجر فيها الا البيوتات الكبرى ، كالحلى والمصنوعات والتحف الفنية والآلات والسيارات وأدوات الكهرباء . ومن شركات هذا النوع « الشركة العمومية للكهرباء والميكانيكا » التى تأسست فى ١٢ مايو سنة ١٩٠٦ لمدة ٥٠ سنة للاشتغال بجميع الأعمال الكهربائية وبيع وشراء الأدوات والآلات بكافة أنواعها ،

وكذلك شركة تخزين البترول المصرية التى تأسست بالاسكندرية فى ١١ مايو ١٩٠٧ .

وكذلك تأسست الشركات التى تتاجر فى أصناف الأزياء واغلب أصناف الروائح العطرية والملبوسات الجاهزة وغيرها مما يستورد معظمه بصفة طرود بريدية وغيرها ، والعادة ان هذه الشركات تجارية بحتة تستورد السلع وأصنافها مباشرة من المحال التى تبيع بالجملة والمحال التى تبيع بالقطاعى حسب الشروط التى تختلف باختلاف طبيعة السلعة والبلاد المصدرة اليها ، ومن هذه الشركات التى نمت فى مصر من الصغر الى الكبر شركة سمعان صيدناوى وغيرها ، وكذلك قامت شركات أجنبية تقوم ببيع السلع وشرائها بواسطة الوسطاء « قوموسيونجية أو مندوبين » وهذه الشركات تقوم بتأدية الخدمات كما تقوم بتداول السلع نفسها .

وهكذا كانت شركات الصادر والوارد ، التى كانت تستلم وتمول الانتاج الزراعى المتجه الى الخارج ، والمصنوعات المتجهة الى الداخل ، وغيرها من البضائع الاستهلاكية الأخرى ، فهذه الشركات كانت كلها تقريبا أجنبية ، وليس هذا فى مصر وحدها بل فى معظم ان لم يكن كل بلاد العالم العربى ، فكانت هذه الشركات انجليزية فى مصر والعراق ، وفرنسية فى سوريا وشمال أفريقية ، وانجليزية وروسية فى ايران ، وانجليزية وفرنسية ونمساوية وايطالية وغيرها فى تركيا .

أما رأس المال الوطنى فلم يشارك أى مشاركة ولو ضئيلة فى الشركات التجارية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، ويرجع ذلك الى العقلية الزراعية التى سيطرت على عقول أصحاب رأس المال الوطنى والتى ساعدت على اقصاء المال الوطنى من مجال التجارة ، فوجد رأس المال الوطنى فى الأرض ثروة يطمئن اليها لانه يجد فيها عناصر الاستقرار التى تغريه باستغلال ماله فيها .

الأفـــراد :

بخلاف شركات تصدير الأقطان الكبيرة التى أسسها الأجانب فى مصر نجد أن هناك أفـرادا أجانب كانوا يتحـكمون فى تجارة الأقطان فى الداخل بفضـل وكلائهم الذين انتشروا فى طول البـلاد وعرضها ، وكذلك قام هولاء بالتحكم فى تصدير جزء كبير من هذا المحصول الى الخارج ·

ويرجع وجود الأفراد الأجانب الى العقد الثـانى من النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ففى أثناء الرواج الذى أصاب مصر أثناء الحرب الأهلية الأمريكية ، نزح الى مصر ما يقرب من ١٢٫٠٠٠ أجنبى منهم ١٫٨٧٣ يونانيا و ١٫٦٥٠ انجليزيا و ١٫١٨٧ فرنسيا و ١٫٠٦١ نمساويا ، وقد أقام معظم هؤلاء فى الاسكندرية ، والعديد من هؤلاء الذين جاءوا الى مصر فى فترة الرواج هذه أصبحوا بعد ذلك من ألمع الأسماء المعروفـة فى الأعمال التجارية المصرية ، على سبيل المثال R. J. Moss الذى أسس بيتا بنفس الاسم ، ويعتبر من أول تجار الاسكندرية الذين أدخلوا المكابس البخارية المائيـة فى كبس الأقطـان وكذلك E. A. Benachi أحد مصـدرى الأقطان ، الذى ارتبـط فى شركة تجارية مع J. Schilizzi فى سنة ١٨٦٥ . وأيضا Charles Gill الذين فتحوا فرعا بالاسـكندرية عـرف بـ Carver Brothers and Gill · وظل كثير من هـذه البيـوت التى قامت على أكتاف هؤلاء الأجانب ،تمارس أعمالها طوال فترة الدراسة ، ففى سنة ١٩٠٧ اشترى وكيـل بيت اخـوان كرفـر house of carver brothers بالاسكندرية ١٫١٢٠ قنطارا بمبلغ ٦٫٠٧٥ جنيها مصريا من انتاج دائرة مصطفى المنزلاوى بأبى صير بالغربية والتى بلغ انتاجها فى ذات السنة ١٫٥٠٠ قنطار ، وبذلك كانت هذه البيوت التجارية على علاقـات تجارية مع كبار الملاك فى مصر الذين كانوا يستغلون ممتلكاتهم فى زراعة القطن · وفى موسم

١٩١١ ــ ١٩١٢ كان نصف محصول القطن المصري تقريبا يصدر بواسطة أربعة بيوت أجنبية كبيرة وهى : R. and Q Lindeman
Choreni, Benachi Co. و Carver Brother Co. Ltd. Peel, Co. Ltd
وكان أقدم هؤلاء جميعا بيت Choreni, Benachi's الذين يرجع وجودهم الأساسى الى سنة ١٨٦٤ . وأما المتبقى من محصول القطن فكان يرســـل الى الخــارج عن طريق ٣١ بيتا آخر تأسست قبل سنة ١٨٨٢ .

ومن الأفراد الأجانب الذين استثمروا رءوس أموالهم فى مجال التجارة المصرية « ديرفيو » الذى امتلك بنكا خاصا فى مصر سمى « بنك ديرفيو » وكان فى أحد الأيام يمثل الأداة التى يختارها الخديو اسماعيل لكثير من مشروعاته العامة والى جانب كون ديرفيو مصرفيا بارعا ، كان من أشهر تجار الاسكندرية واضطرته حاجته الى كل موارده المالية من أجل تجارة القطن فى الاسكندرية الى تركه مضطرا ميدان قروض الفلاحين مع انها « عمليات ممتازة غير عادية » للشركة التجارية والمرابى المتجول .

والى جانب دور ديرفيو فى التجارة وكذلك كمصرفى ملكى ، كان فى الواقـع رجـل دولة ، ووزيرا بـدون وزارة ، ومستشارا للحكومة فى المشاكل ذات الأهمية القومية أو الدولية ، وزيادة على ذلك فقد دعم مركزه المهم بالضرورة مكانته لدى الجالية الفرنسية ، وفى سنة ١٨٦٣ انتخبه زملاؤه المرموقون المندوب التجارى الأول للجالية الفرنسية فى مصر ، وبعد ذلك بوقت قصير أصبح عضوا فى محكمة القنصلية .

وغير ديرفيو كان هنـاك آل اوبنهايم ، وهؤلاء كان لهم بنـك خاص عرف « ببنك اوبنهايم » وهؤلاء كانوا يقدمون القروض ، سواء

للخديو اسماعيل أو لكبار الملاك ، والى جانب ذلك كانوا من التجار الأجانب بالاسكندرية الذين كان لحركتهم ألف حساب ، وتخصصوا في تجارة القطن ، وبلغ بهم ذلك الى انهم في احدى الصفقات التجارية افقدوا (أوبنهايم) ٢٥٫٠٠٠ جنيه على قطن باعه الخديو له وتأخر تسليمه من نوفمبر حتى مارس .

والى جانب ذلك كان تجار الصادر والوارد بالاسكندرية من الأجانب ، فكان المسيو امبرواز رالى والمسيو ستاف روجه من تجار الصادرات بالاسكندرية والمسيو فردريك أوت من تجار الوارد بذات المدينة .

ومن هذا يتضح لنا الى أى حد سيطر رأس المال الأجنبى على تجارة مصر الخارجية ، والذى عمل على تركيز نفسه فى القطاع الذى عمل على تخصيص مصر فيه وهو قطاع انتاج القطن . فسيطر الأجانب على تجارة القطن فى مصر من تجارته فى الداخل الى شركات التصدير الكبيرة ، والتى احتاجت الى رءوس أموال ضخمة لم يقدر عليها الأفراد بمفردهم ، بل احتاجت الى مشاركة كثير من الأجانب برءوس أموالهم ، فظهرت شركات المساهمة ، والى جانب ذلك كان للأجانب الفضل فى تأسيس بورصة القطن بالاسكندرية ، والسيطرة عليها وعلى ادارتها ، وهى سوق القطن المصرى النهائى الذى يشحن من بعده للتصدير للخارج .

أما عن دور مشاركة رأس المال الوطنى فى مجال التجارة الخارجية ، فكان غائبا تماما ، فلم نسمع عن شركات تصدير أو استيراد لعب رأس المال الوطنى فيها دور التأسيس الرئيسى فى فترة الدراسة .

حجم الاستثمارات الأجنبية فى مجال التجارة وميادينها :

بعد أن استعرضنا حجم رأس المال الأجنبى المستثمر فى مصر ككل ، ثم تحدثنا عن الشركات التجارية الأجنبية ، نجد أن قيمة رءوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى الشركات فى مصر قد ازدادت على مر الفترة من سنة ١٨٨٢ — ١٩١٤ زيادة كبيرة نتيجة لسياسة « الباب المفتوح » التى اتبعتها سلطات الاحتلال البريطانى فى مصر ، فبينما كانت تبلغ قيمتها ٦٫٤٠٠٫٠٠٠ جنيه فى عام ١٨٨٣ ، نجدها تقفز الى ٣٠٫٨٦٨٫٠٠٠ جنيه فى عام ١٨٩٧ ، ووصلت قيمتها الى ٨٢٫٠٣٩٫٠٠٠ جنيه فى ١٩١٤ ، هذا بخلاف رءوس الأموال التى كان يستغلها أفراد من الأجانب فى تجارة القطن وفى تقديم القروض لصغار الفلاحين بفوائد باهظة وهى مبالغ طائلة لا يوجد حصر دقيق لها ·

وكان نصيب الاستثمار الأجنبى فى مجال التجارة أقل من جملة الأموال الأجنبية المستثمرة فى مصر ، فدخل الأجانب ميدان النشاط التجارى فى مصر وكانت رءوس أموالهم فى هذا المجال أقل من مساهمة رءوس أموالهم فى النشاط الزراعى وأكثر قليلا من أموالهم فى النشاط الصناعى ، فحتى الحرب العالمية الأولى ، كانت مساهمة الأموال الأجنبية فى النشاط التجارى والصناعى والنقل والخدمات العامة أقل من ١٦٪ ساهمت التجارة والنقل والخدمات العامة من هذه النسبة بحوالى ١٠٪ ·

وقد اتجهت كل الاستثمارات التجارية نحو الاستغلالات التى يصدر انتاجها فورا للخارج ، وكان خير هذه الاستغلالات الانتاج الزراعى وتمويل محصول القطن المصرى وتجارته ، وغير ذلك اتجهت هذه الأموال التى تمول المشروعات التى ترمى الى تسهيل استغلال الأراضى وتصدير المنتجات الزراعية ، ونستطيع أن نعدد فى هذا الصدد :

١ ـ مشروعات الرى التى تساعد على التوسع الزراعى مساحة وانتاجا .

٢ ـ البنوك التجارية المتعددة لتمويل المحصول وتسهيل عملية الاستغلال الزراعى والبيع بمختلف أنواع القروض .

٣ ـ مشروعات تحسين المواصلات التى ترمى الى تسهيل نقل المحصول الزراعى المراد تصديره نحو الموانى ، ولذلك غشيت البلاد شبكة من السكك الحديدية والجسور .

وفى مجال تجارة الصادر سيطرت رءوس الأموال الأجنبية على هذه التجارة ، وأصبح الماليون الأجانب يشرفون على تجارة الصادر وأغلبها القطن وكل ما يتعلق به من محالج ومكابس ومخازن ونقل وتأمين وأسواق . ولهذا أنشأ الأجانب فى مصر الأسواق الدولية دون رعاية ما تتطلبه الحالة من تهذيب المصريين للاشتراك فى حركة تصدير القطن وتمويله . فاصبحت سوق القطن فى يد الأجانب لايدخلها من المصريين الا القليل النادر .

هذا فيما يتعلق بميادين استثمار رءوس الأموال الأجنبية فى تجارة الصادر ، أما فيما يتعلق بتجارة الوارد ، فانصب معظم نشاط رأس المال الأجنبى فى الاتجار فى السلع الأجنبية اللازمة للسوق المصرية ، وهى الى المدى الذى كانت تعتمد فيه على القطن ، تكون متصلة بالنشاط الزراعى أيضا . هذا الى جانب البضائع الاستهلاكية الترفيهية التى اتجه الى شرائها جزء لا بأس به من رءوس الأموال الوطنية ، والتى اتجهت الى الاستهلاك الدولى العام ، فتقدمت التجارة الداخلية ، بتقدم التجارة الخارجية لاعتمادها على نوعيات قامت على التجارة الخارجية ، ففتحت شركات داخلية برءوس أموال أجنبية للاتجار فيما يستورد من آلات صناعية وغيرها . هذا الى جانب شركات ومحلات للاتجار فى الأزياء المستوردة والأدوات الكهربائية ، وكلها سيطر عليها رأس المال الأجنبى .

المزايا القانونية التى استفاد منها رأس المال الأجنبى .

١ ـ الامتيازات الأجنبية :

الامتيازات الأجنبية التى كانت تعانى أعباءها مصر فى القرن التاسع عشر ، يرجع أصلها الى معاهدات الامتيازات التى عقدت بين الدولة العثمانية والدول الغربية . وأولها تلك التى وقعها السلطان سليمان القانونى مع فرانسو الأول فى سنة ١٥٣٥ ثم تلتها معاهدات أخرى مع كثير من الدول الأوربية : مع انجلترا فى سنة ١٥٧٩ ، ومع هولندا فى سنة ١٥٩٨ ، ومع المجر فى سنة ١٦١٥ وروسيا فى سنة ١٧٠٠ ، ومملكة نابولى فى سنة ١٧٤٠ ، ومملكة الدنمارك فى سنة ١٧٥٦ ، وأسبانيا فى سنة ١٧٨٢ ، وامريكا فى سنة ١٨٣٠ ومعاهدة اخرى مع فرنسا فى سنة ١٧٤٠ .

وأهم ماورد فى تلك المعاهدات ، حق الأجانب فى دخول البلاد العثمانية والخروج منها والاقامة بها والتجول فيها ومباشرة التجارة والملاحة ، من غير فرض أى ضرائب عليها فيما عدا الرسوم الجمركية التى تحدد طبقا للمعاهدات التجارية وكذلك ضمان حرية العبادة ، وأماكن العبادة للأجانب واحترام مساكنهم وكذلك التمتع بقوانين بلادهم فى فض المنازعات هذا الى جانب امتيازات أخرى جعلت الأجنبى فى بلاد الدولة العثمانية ممتازا عن العثمانيين أنفسهم ، وكان من المقتضيات الطبيعية لهذه المزايا تعيين قناصل اتسعت سلطتهم تدريجيا حتى صارت الفئات الصغيرة من التجار فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين جاليات كبيرة مقيمة تتمتع بالاعفاء التام تقريبا من القضاء المحلى والتشريع والضرائب وتتكون منها دولة داخل دولة .

وكان السلاطين العثمانيون وراء هذه التسهيلات التى حصل الأجانب عليها فى بلاد الدولة العثمانية وذلك لرغبتهم فى تشجيع

الأجانب على الاستيطان فى بلاد الدولة والاتجار فيها حتى يسهل بذلك عليهم الحصـــول على السلع التجارية التى كانت كلها فى هذا الوقت من الكماليات اللازمة لأبهة الملك ٠

ومن الجدير بالذكر ، ان الامتيازات الأجنبية التى كانت تسرى فى الدولة العثمانية سرت الى مصر ، باعتبـــارها احدى الولايات العثمانية ، ولكن ظلت تلك الامتيازات حتى بداية القرن التاسع عشر غير معمول بها فى مصر ، ويرجع ذلك لأن الأجانب حتى آخر عهد المماليك لم يكونوا أصحاب مصالح تذكر بمصر ، ولم يكن لهم من النظام القائم بالبلاد وقتئذ ما يشجعهم على الاقامة بها ، حيث كانت السلطة العثمانية فى مصر متدهورة ٠

وشهدت أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، محاولات أوربية لجذب مصر الى الاندماج فى السوق العالمية ، وقد ترتب على ذلك ان أخذت أنظار الأجانب تتجه الى مصر ، وبـدأت الامتيازات الأجنبية تتخذ شكلا يختلف كلية عن الشكل الذى كان سائدا خـلال القرن الثامن عشر ، فلحاجـة محمد على للأجانب فى الاستعانة بهم فى النهوض بالقطر المصرى فى كافة المجالات تساهل معهم فى شأن الامتيازات « فألفوا معاملته لهم وحسبوها عادة واجبة الرعايـة » ولكن محمد على لم يترك للأجانب حبـل الامتيـازات على الغارب ، بل كان حكيما فى عطائه الامتيازات للأجانب ، فكانت يده قوية لا يفلت من قبضتها عابث بالقانون وطنيا كان أو أجنبيا ٠

وبانتهاء عصر محمد على باشا بدأ مضمون الامتيازات الأجنبية يتسـع وبـدأت تخـرج عن كل ما كان مرســوما لها فى معاهـدات الامتيازات ، ويرجع ذلك لتزايد أعداد الأجانب فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، واشتداد ضغطهم على أجهزة الادارة المصرية ، وكذلك ضعف الولاة ، وتفريطهـم فى حقوقهم ، وحقوق مصر معها

فيها هو سعيد باشا ، الذى كان يحب الأجانب ويقدرهم ، لدرجة انه فتح لهم أبواب مصر على مصراعيها ، فقدموا اليها ، وترك لهم الحبل على الغارب ، وأدى ذلك الى تنافس الجاليات الأجنبية المختلفة من أجل الحصول أو اكتساب المزيد من الحقوق غير المشروعة الواردة فى نصوص المعاهدات والتحرر من الكثير من الالتزامات والأعباء القانونية ، ولذلك استصدرت منه هذه الجاليات لائحة فى ١٥ أغسطس ١٨٥٧ جاء فيها « اذا ارتكب الأجنبى جرائم وجنايات ، واستحق عليها العقاب فان قنصليته هى التى تحاكمه وتأمر بعقابه » ، وبذلك حل القنصل بالنسبة للأجانب محل الادارة والقضاء المصريين .

وازاء ضعف الحكومة وضعف الأهالى جرت عادة الأجانب على رفع دعاواهم كلها أمام محاكمهم القنصلية حتى ولو كان المدعى عليه مصريا ، وبذلك خالفوا القاعدة القانونية المعروفة التى تحتم على المدعى أن يرفع دعواه أمام محكمة المدعى عليه ، ونتيجة لهذا التهاون الذى كان سائدا من قبل الحكومة أصبح الأهالى يخضعون لقضاء القناصل الذين كان كل واحد منهم يمثل قانون دولته وترتب على ذلك ان قامت فى البلاد نحو سبع عشرة محكمة قنصلية تطبق كل واحدة منها قانون بلدها وتسبب ذلك فى فوضى لا يمكن وصفها فى أداء القضاء أولا وفى تنفيذ الأحكام بعد ذلك . ولم يتوقف الأمر على خضوع الأهالى للمحاكم القنصلية ، بل بلغ الأمر بتلك المحاكم أن دعت الحكومة المصرية ذاتها للمثول أمامها لسماع ما سيصدره القنصل من أحكام لصالح رعايا دولته ضد الحكومة المصرية ذاتها ، وبذلك نجح القناصل فى انتزاع السيادة المشروعة من أيدى أصحابها ووزعوها فيما بينهم .

وبذلك نجد أن الامتيازات الأجنبية اتخذت شكلا مختلفا عن ذلك الذى كان سائدا فى القرن الثامن عشر ، ويرجع ذلك الى

التساهل المشروط الذى منحه محمد على للأجانب لحاجته اليهم ، وكذلك الخطأ الذى ارتكبه سعيد باشا بوضعه لائحة رسمية بين أيدى الأجانب سلاحا يدافعون به ، ويجعلون بفضله تلك العادة شبه قانون واجب الاحترام ، وفى الحقيقة ان محمد على باشا وسعيد باشا وغيرهما لم يكن لهما الحق فى تغيير أو تبديل أى شيء فى الامتيازات لأن الامتيازات فى مصر يجب أن تكون مثل الامتيازات الأصلية فى السلطنة العثمانية (*) ولكن الأحوال السياسية لا تتمشى دائما على منوال قانونى ٠

٠

ومع عهد اسماعيل باشا ، ازداد التمتع بالامتيازات الأجنبية ، وأصبحت مصر أكثر أملاك الدولة العثمانية حظا من تلك الامتيازات ، وكذلك أكثر حظا من سوء استعمال تلك الامتيازات وآفاتها ، وعندما رأى الخديو اسماعيل هذه المزايدات التى دخلت على نظام الامتيازات ، وسوء تطبيقه ، وازدياد نفوذ القناصل على نفوذ الحكومة، مما كان له أثره فى عرقلة سير الاصلاح ، لذلك أوحى الى وزيره نوبار باشا باصلاح الحالة الراهنة وبالفعل قدم نوبار باشا مذكرة الى الدول الكبرى كشف فيها عن مساوىء الامتيازات ، واقترح ادخال اصلاحات معينة على ذلك النظام ، وقد انتهت جهود نوبار باشا

(★) فضلا عن كون مصر احد الولايات العثمانية يسرى عليها كل ما تبرمه الدولة العثمانية من معاهدات مع الدول الأوربية كغيرها من الولايات العثمانية فقد ورد بفرمان فبراير ١٨٤١ الصادر من سلطان تركيا لمحمد على ان جميع المعاهدات المنعقدة بين تركيا والدول الاجنبية والتى ستعقد بينها وبينهم فى المستقبل تسرى على مصر أسوة بباقى البلاد العثمانية وكان هذا النص بناء على ما ورد بالبند الخامس من ملحق معاهدة لندن وهو « جميع معاهدات وقوانين الدولة العثمانية تجرى فى مصر كما هو جار العمل بها فى كافة انحاء الممالك العثمانية » محمد عبد البارى : الامتيازات الاجنبية ، لجنة التاليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩١٤ ، ص ٤٥ ٠

بموافقة الدول على ادخال تعـديل على نظام الامتيـازات وهو انشاء المحاكم المختلطة ٠

المحاكم المختلطـة :

مما لا شك فيه ان الحالة القضائية فى مصر شهدت الكثير من السوء ، ويرجع ذلك الى الفوضى التى ترتبت على الامتيـازات الأجنبية ، والتى بمقتضاهـا كانت المنازعـات بين المتقاضين الذين ينتمون لجنسيات مختلفـة تنظر أمام محكمة المدعى عليـه ، وهى المحكمة القنصليـة فى حالة ما اذا كان الأوربى هو المدعى عليـه ، والمحكمة العثمانيـة فيما اذا كان العثمانى هو المدعى عليـه ، ولكن عومل الأجانب حتى بدايـة القرن التـاسع عشر فى مصر ، معاملة لا يمكن وصفها بالتمييز على الرعايا الوطنيين ، فدور القناصل كان محدودا فى القضاء القنصلى ، وكذلك كانت أعداد الأجانب فى مصر بسيطة لا تستدعى تدخل قناصلهم للحصول على مزيد من الامتيازات، وفوق هذا وذاك كان حكام مصر من المماليك على درجـة كبيرة من النفوذ والقوة بالدرجـة التى مكنتهم من معـاملة الأجانب بمقتضى شريعة البلد دون السماح للقناصل بالتدخل فى شئونهم بالرغم من تعرض التجار الأجانب دائما لابتزاز الحكام ٠

ومع بداية القرن التاسع عشر وعصر محمد على باشا ، بـدا الأجانب يتوافدون على مصر ، وبدأ محمد على يقدم لهم تسـهيلات للاقامة بها ، ففى محاولة منه لمواجهة الاعتراضات الأوربية على نظر الدعاوى أمام المحكمة العثمانية ، أقام محاكم تجارية عرفت « بمجالس التجار فى مدينتى الاسـكندرية والقاهرة حيث يوجـد أكبر تركز للأجانب ، للفصل فى المنازعات التجارية بين الوطنيين والأجانب ٠

وظلت « مجالس التجار » تمارس عملها في الفصل في المنازعات التجارية بين الوطنيين والأجانب طوال عهدى عباس الأول وسعيد باشا . ولكن كثرة نزوح الأجانب الى مصر بصفة عامة والاسكندرية بوجه خاص طوال عصر سعيد باشا . أدى الى زيادة المشاكل المتعلقة بهم ، ولوضع حد لهذه المشاكل صدر قانون بانشاء المحاكم التجارية المختلطة في ٣ سبتمبر ١٨٦١ ، فأنشئت محكمتان، احداهما في الاسكندرية . والأخرى بالقاهرة ، وتتكون كل محكمة من أربعة قضاه ، اثنين من المصريين ومثلهما من الأجانب ، ويرأس كل محكمة قاض مصرى ، وللمحكمتين محكمة استئناف في الاسكندرية ، تمثل فيها المحكمتين ، بحيث تكون كل محكمة بمثابة محكمة استئناف للأخرى ، وفي هذه الحالة تتكون محكمة الاستئناف التجارية من ثمانية أعضاء نصفهم من المصريين والنصف الآخر من الأجانب ، ويرأسها مصرى ، وأحكام هذه المحكمة تترجم الى الفرنسية وتنشر في النشرة التجارية ، وقوانينها لا تتعارض مع القوانين الاسلامية .

وهذه المحاكم يبدو أنها قامت بعملها على نحو طيب في نظر القضايا التجارية الصغيرة ولكن الأوربيين رفضوا الالتجاء اليها في كثير من القضايا التي تكون الحكومة المصرية فيها هي المدعي عليها أو حين يكون بعض الأعيان المصريين من ذوى النفوذ هم المدعى عليهم، فكان الأجانب يلجأون في مثل هذه الأمور الى المحاكم القنصلية حيث يجدون فيها مساندة قناصلهم الذين زادت سلطتهم باللائحة التي أصدرها سعيد في صالحهم ، « وأصبح الانجليزى اذا باع بضاعة لبرتغالى أو الاسبانى اذا باع بضاعة لهولندى في مصر . لا يقيم أحدهما قضية في محكمة مصرية ، استصدارا لحكم يؤيد حقه في استيفاء ماله بل كان على الأول أن يقيمها في القنصلية البرتغالية، فيرضى بتفسير القنصل للقانون البرتغالى ، والثانى في القنصلية

الهولندية فيقبل تفسير القنصل للقانون الهولندى - وقد لا يفوز بأكثر من ذلك ٠

هذا فيما يتعلق بالقضاء التجارى ، ومنه اتضح لنا أن القضاء القنصلى تدخل فى الفصل فى القضايا التجارية بين الأجانب بعضهم البعض وكذلك بينهم وبين المصريين ، متفاديا بذلك دور مجالس التجار فى تأدية مهامها ٠

أما فيما يتعلق بالضرائب ، فقد لعبت المحاكم القنصلية ومن ورائها القناصل دورا فى تخليص الأجانب من أى ضرائب بطرق شتى ، فطبقا لقانون الامتيازات ، أعفى الأجانب من الضرائب فى أملاك الدولة العثمانية ، فيما عدا الضرائب العقارية والرسوم الجمركية ، فهى ضرائب واجبة التحصيل من الأجانب ، ومنذ امتلاك الأجانب للأراضى فى مصر مع محمد على باشا - وهذا كان أمرا شاذا فى الدولة العثمانية ، حيث كان غير مسموح للأجانب بامتلاك أراض داخل أملاك الدولة العثمانية - وجرى العرف على ان تسوى جميع المنازعات الخاصة بالأطيان والعقارات بالطرق السياسية ، واستمرت على هذا المنوال حتى ١٨٥٠ حيث استأثرت المحاكم القنصلية بنظر جميع المنازعات الخاصة بالأطيان والعقارات وفى ١٦ يونيو ١٨٦٧ صدر قانون أباح للأجانب رسميا تملك العقارات فى الولايات العثمانية بشرط خضوعهم للضرائب والأعباء التى يخضع لها الرعايا العثمانيون ٠ ولكن بتخويل المحاكم القنصلية حق النظر فى المنازعات الخاصة بالأطيان والعقارات أن أصبحت العقارات المصرية يطبق عليها ١٧ قانونا للعقارات ، وهى قوانين الدول صاحبة الامتيازات ، وبفضل هذه القوانين تمكن القناصل من تهريب الأجانب من دفع أى ضرائب عقارية ٠

أما فيما يتعلق بالرسوم الجمركية ، فتمكن الأجانب أيضا من التملص منها ، وذلك بتنظيم شبكة واسعة النطاق من التهريب ، وساعدهم فى ذلك قوانين ونظم الجمارك المصرية التى كان يشرف عليها الأجانب ٠

على كل حال ، أصبحت الحاجة الى الاصلاح محسوسة جدا ، فنفوذ القناصل كان قد ازداد الى درجة طغى بها على نفوذ الحكومة ، ونتيجة لازدياد نفوذ القناصل دفعت الحكومة المصرية فى ظرف أربع سنوات ٧٢ مليونا من الجنيهات على سبيل التعويضات ، وهذه التعويضات دفعت تحت ضغط القناصل المباشر وغير المباشر ٠ والى جانب نفوذ القناصل المتزايد ، أصبحت يد الحكومة مشلولة فى تحقيق العدالة الضريبية والقضائية بالدرجة التى تبعث الاطمئنان الذى لابد منه لايجاد الثقة فى النفس وانعاش الحياة الاقتصادية ، فالحالة التى كانت تعيشها مصر من شـــأنها بث الاضطراب فى المعـاملات التجـارية والحـول بين ورود رأوس الأموال الأجنبيـــة لاستغلالها فى مصر ، ولذلك رأى اسماعيل وضع نظام للعدالة يكفل لرءوس الأموال الأجنبية كل الضمانات التى يحق لها أن تطلبها ٠

ومن الجدير بالذكر ان سوء الحالة القضائية فى مصر ، قد شغل جزءا كبيرا من تفكير الخديو اسماعيل لدرجة انه فكر جديا فى ادخال تعديل على النظم السائدة ، فمن حديث له مع السيرهنرى أليوت سفير انجلترا فى استانبول فى ١٢ يناير ١٧٨٤ قال : « اننى بادخال الاصلاح القضائى فى مصر اعطى مثلا وأقدم خدمة كبيرة جدا لكل الذين يهمهم خير الشعب » ٠

على أية حال ظهرت أول محاولة حقيقية لاصلاح حالة الخلل والفوضى التى تفاقمت بسبب سوء النظام القضائى لايجاد محاكم موحدة القوانين تربط علاقات المتعاملين ، على يد نوبار باشا وزير

الخارجية المصرية في سنة ١٨٦٧ فكلف الخديو اسماعيل نوبار باشا وضع حد معقول لتجاوزات الامتيازات الأجنبية باجراء اصلاح قضائي يضمن توزيع العدالة بين الأهالى والأجانب على السواء ، فوضع نوبار باشا مذكرة في ١٨٦٧ أبان فيها عيوب النظام القضائي السائد ، وبرهن على عدم قدرته على تحقيق أى منفعة للأجانب والوطنيين على السواء ، وعلى ذلك اقترح نوبار استبدال النظام القضائي السيىء المختل بنظـام آخـر يحافظ على روح الامتيازات الممنوحة للأجانب ٠

على أية حال بدأت المفاوضات بشأن انشاء المحاكم المختلطة الجديدة على يد نوبار منذ عام ١٨٦٧ ، وبذل نوبار في ذلك جهودا عظيمة ثماني سنوات متوالية متحركا بين الدول السبع عشرة المتمتعة بمزايا الامتيازات الأجنبية ومصر ، متحملا في ذلك مشاق كانت تتجدد في كل حين ، وأول تلك المشاكل وأقواهـا موقف الدول الأوربية من مشروعه الذى لم تظهر له في البداية اى معانى العطف والرضى ٠

وبالرغم من ذلك ، الا ان بعض الدول الأوربية صـــاحبة الامتيازات تعاطفت مع المشروع وايدته ، فانجلترا أعلنت تأييدها للمشروع بشكل معتدل ، فابلغت وزارة الخارجية البريطانية القاهرة في ١٨ آكتوبر ١٨٦٧ ، باعترافها بضرورة الاصلاح القضائي ، مع انكارها للنظام القائم ، والى جانب ذلك تعهدت ببذل معونتها مع الدول بشرط تعهد الحكومة المصرية بموافقة الدول ، واذا كانت انجلترا بعد ذلك قد تخلت عن رأيها الأول ، ووقفت موقف رفض الى جانب فرنسا وتركيا ، فانها كانت تهدف من وراء ذلك تحقيق مطامع شخصية لحساب مستثمريها فالقروض التى كان اسماعيل مدينا بها ، كان معظمها لحساب الدائنين الانجليز وأموالهم كانت مهددة ، لأن اسماعيل باشا لم يكن قد حصل على فرمان من الباب العالى يسمح

له بحق الاقتراض ، هذا الى جانب عدم كفاية أملاكه لسداد هذه الديون ، ولذلك كانت السياسة الانجليزية ترمى الى تسهيل السبل ليحصل الخديو على حق التعاقد مع الدول الأجنبية ليتسنى تحويل ديونه الشخصية قليلة الضمانة الى ديون على مصر بضمانة مصر عظيمة الموارد ، فرأت لذلك انجلترا الانحياز الى السياسة الفرنسية ريثما يتم للخديو الحصول على هذا الترخيص من الباب العالى .

أما ألمانيا فقد وقفت فى صف هذا الاجراء الجديد ، فأبلغت ألمانيا القاهرة فى ٨ نوفمبر ١٨٦٧ بموافقتها على مبدأ الاصلاح بشرط حل مشكلة الضمانات التى تمنح للأجانب حلا يبعث على الرضا . وكذلك بشرط تحديد فترة الانتقال لهذا النظام ، وانشاء مدرسة للحقوق لتدريب قضاة المستقبل . وكما وقفت انجلترا وألمانيا فى صف الاصلاح الجديد وقفت كذلك النمسا .

وكما تعاطفت بعض الدول الأوربية مع مشروع انشاء المحاكم المختلطة ، اتخذ بعضها من هذا المشروع موقف الرفض ، فعارضت فرنسا المشروع من البداية ، وكان معروفا مسبقا ان الحكومة الفرنسية تكون أول من يعترض على مشروع نوبار ، وخصوصا بعد ان حدثت اشتباكات بين مسيو دى موستييه De Moustier وزير الخارجية الفرنسية وبين نوبار باشا فى أثناء المفاوضات على قناة السويس قبل ذلك بعامين ، عندما كان يشغل منصب السفير الفرنسى فى القسطنطينية . والى جانب الخلافات الشخصية بين وزير الخارجية الفرنسى ونوبار ، والتى أدت بفرنسا الى رفض مشروع نوبار ، كانت فرنسا تعتبر نفسها الراعى التاريخى للامتيازات الأجنبية فى مصر هذا من ناحية ومن ناحية أخرى كانت تهدف من وراء معارضتها المساومة للحصول على حقوق تزيد من نفوذها فى مصر

بصفة خاصة · وظلت فرنسا متمسكة بمعارضتها حتى خرج الأمر من يدها ، ووافقت معظم الدول صاحبة الامتيازات فى مصر ، على انشاء المحاكم المختلطة ، وبعد ان بدأ عملها بالفعل ·

واما تركيا ، فاعتبرت ان ذلك العمل يعد انتهاكا لتسوية ١٨٤١ ، واعتبرت ان الاصلاح المرغوب فيه فى مصر يعد اعتداء على الشريعة الاسلامية التى لم تكن تبيح محاكمة المسلمين على أيدى غير المسلمين ، كما كانت دوائر الباب العالى متنبهة الى ان تطبيق القانون الروسى فى خانيه القرم منذ قرن مضى كان مقدمة لضم الخانيه الى الدولة الروسية ، وان مصر قد تتعرض لمثل هذا المصير ·

على كل حال تمكن نوبار باشا بدوراته المكوكية بين عواصم الدول الأجنبية صاحبة الامتيازات ، وكذلك بثباته المدهش من التغلب على كل العقبات والعراقيل التى كانت تعترض مشروعه ، فكما حصل على موافقة الدول على انشاء المحاكم المختلطة ، تغلب على تشدد الباب العالى ، بتلك الرشاوى التى اغدقها الخديو اسماعيل على الصدر الأعظم فى ذلك الوقت محمود نديم باشا ، وكذلك تغلب على الدسائس التى كانت تدور من حوله فى السراى الخديوية ذاتها بفضل الرجعيين الذين لم يكونوا يرون فى مجهودات نوبار باشا السياسية والاجتماعية على العموم وفى الاصلاح القضائى الجديد على الأخص شططا عن الدين والعادات فحسب ، بل بدعة منقوما عليها ومؤدية الى ضياع البلاد والدين ·

وكللت جهود نوبار باشا ، بعقد لجنة دولية فى القاهرة فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٦٩ ، ولكن أدت حرب السبعين عاما بين فرنسا والمانيا ـ وكانت هزائم فرنسا فيها قد هزت مكانتها فى الشرق الادنى ـ الى عرقلة عمل اللجنة ، وسرعان ما استأنفت عملها فى سنة ١٨٧٣ ، وفى السنة التالية قبلت الدول مشروع انشاء المحاكم

المختلطة ، وفى ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٧٥ صدر أمر عال بانشائها وهى ثلاث محاكم ابتدائية : محكمة مصر وتشمل دائرة اختصاصها مدينة القـــاهرة وجميع مديريات الوجه القبلى ومديرية القليوبية والمحكمة الثانية ، محكمة المنصورة ، ويدخل فى اختصاصها مديريتا الدقهلية والشرقية ومحافظات الاسماعيلية والســـويس والعريش ودمياط وبور سعيد ، وأما المحكمة الثالثة فهى محكمة الاسكندرية ويدخل فى اختصاصها مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة ومدينة الاسكندرية ، والى جانب هذه المحاكم الثلاث ، كانت هناك محكمة استئناف واحدة مركزها مدينة الاسكندرية ، وبدأت المحاكم المختلطة عملها فى أول فبراير ســـنة ١٨٧٦ • وبذلك دخلت الامتيازات الأجنبية فى مصر دورا جديدا •

وبقيام المحاكم المختلطة ومباشرتها لعملها فى الفصـــل فى القضايا التجارية التى كان فيها الأجانب أحد أطراف النزاع ، توقف عمل مجلس تجارة مصر والاسكندرية وبطل عملها من نهاية شهر يناير سنة ١٨٧٦ ، وتقرر تحويل القضايا المختلطة بالمجلسين للمحاكم المختلطة ، وتحددت لذلك مدة واحد وثلاثين يوما •

وأما اختصاص المحاكم المختلطة ، فهو النظر فى كل القضايا المدنية والتجارية ، وفى الدعاوى الخاصة بملكية الأرض فيما بين الأجانب من مختلف الجنسيات ، والى جانب ذلك لها اختصـــاص محدود فى المسائل الجنائية مثل الافلاس والاختلاس ، ومخالفة لوائح البوليس ، وفضـــلا عن ذلك فان للجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة سلطة الموافقة على تطبيق القوانين الجديدة على الأجانب بشرط ألا تتجاوز العقوبات المنصوص عليها عقوبة المخالفات أى غرامة لاتتجاوز جنيها والحبس الى سبعة أيام ، وبشرط ألا تعترض احدى الدول الأجنبية فى مدى ثلاثة شهور • وأما قضـــايا الجنح والجنايات الأخرى فظلت من اختصاص المحاكم القنصلية •

أما القوانين التى استخدمت فى المحاكم المختلطة ، فقام بوضعها المحامى الفرنسى مسيو مونورى Maunoury (*) ، بتكليف من نوبار باشا ، واقتبس مونورى هذه القوانين من القانون الفرنسى والقانون الايطالى والبلجيكى هذا الى جانب بعض ما اقتبسه من أحكام الشريعة الاسلامية . وقد وضع هذا المحامى هذه القوانين فى فترة وجيزة جدا ، وأعلن الخديو اسماعيل سريانها ابتداء من ١٨ أكتوبر سنة ١٨٧٥ .

أما عن هيئة التحكيم بهذه المحاكم ، فكان للقضاه الأجانب فيها الغلبة ، فى حين ان القضاة المصريين كانوا فيها اقلية ، وليس هذا فحسب ، بل ان نشاطهم كان محدودا ، فالقضاه الأجانب ، كانوا يرأسون كل الجلسات التى على درجة من الأهمية ، ففى المحاكم الجزئية التى تتألف من قاض واحد جرى العرف والعمل على ان يكون هذا القاضى أجنبيا ، بالرغم من ان لائحة المحاكم المختلطة لا تنص على ذلك ، وكذلك رأس القضاة الأجانب الجلسات التى تتألف من عدة قضاة ، وكذلك كان من الأجانب قاضى الأمور المستعجلة الذى له سلطة واسعة المدى فى الأحكام وقاضى الأمور الوقتية وقاضى البيوع ونزع الملكية العقارية فى حين كان لا يسمح للقضاة الوطنيين بتقليدها ، أما القضاة الوطنيون ، ففضلا عن قلتهم فى المحاكم المختلطة ، كانوا لا يرأسون سوى الجلسات التى ليست على درجة من الأهمية ، كان سمح لهم ان يكون من بينهم

(★) مونورى محام فرنسى وكلتــه شركات ماليــة كثيرة للدفاع عن مصالحها فى مصر ، وعن طريق عمله احتك برجال الدولة الذين كان أعظمهم فى ذلك الوقت نوبار الذى لمس فيه الذكاء والفطنة ، فقربه اليه وعينه سكرتيرا له ثم مستشارا لنظارة الخارجية وبعد أن وفق نوبار فى مسعاه لانشاء المحاكم المختلطة كلفه بوضع قوانينها ، عزيز خانكى : المحاكم المختلطة . والمحاكم الاهلية ، ط ١ ، القاهرة ١٩٤٠ ، ص ٨٨ .

قضاة تحقيق أو قضاة منتدبون فى التفاليس ، وهناك رئاسة واحدة تركت للوطنيين فى المحاكم المختلطة هى الرئاسة الفخرية لمحكمة الاستئناف ، وللمحاكم الابتدائية الثلاث ، وحتى الرئاسات الغيت مع الزمن ٠

أما عن لغة هذه المحاكم ، فورد في قانون المحاكم المختلطة ان لغاتها الرسمية ثلاث ، الفرنسية والايطالية والعربية ، غير ان اللغة العربية أهملت وحلت محلها فى المرافعات اللغة الانجليزية ، وأصبحت اللغة السارية فى المحاكم المختلطة ، الفرنسية والانجليزية والايطالية ٠

وبذلك نجد ان المحاكم المختلطة لم تقلل من امتيازات الأجانب فى مصر ، بل انها لا تعتبر الا مظهرا من مظاهر التدخل الأجنبى فى مصر ، فوصفها قاب يملن (قاضى مختلط) بأنها ركن قوى من أركان السيطرة الأوربية على مصر ٠ والى جانب ذلك يعتبر انشاء المحاكم المختلطة اعترافا بما ادعاه القناصـــل من امتيازات ليســت لهم ولا أســاس لها ، وهى بذلك تعتبر تقنينا لما ادعاه الأجانب من عادات فى مصر ٠

ومن قوانين ونظم المحاكم المختلطة يتضح لنا الى أى مدى كانت تمثل أحد مظاهر التدخل الاجنبى فى الشئون المصرية ، فمن ناحية كان للقضاة الأجانب فيها الغلبة وليس هذا فحسب ، بل انهم كانوا يرأسون أهم الجلسات وبذلك كان لهم الدور الرئيسى فى تنفيذ ما يروق لهم ، ومن ناحية ثانية ، كانت لغات التعامل فى هذه المحاكم لغات أوربية ، وبالرغم من ان اللغة العربية كان معترفا بها كأحد لغات التعامل فى تلك المحاكم ، الا انها نحيت جانبا لعدم استخدامها حتى بين الكتبة والموظفين والمحضرين بل والحجاب والفراشين ، وقد اضر ذلك بالفلاحين العاديين ، لأن القوانين الجديدة أصبحت غير

معروفة لديهم ، وأصبحت وسيلة لابتزاز الفلاحين على أيدى المرابين الأجانب ، وتعرضت الجرائد المصرية لذات المشكلة على صفحاتها فتشير المحروســة على صــدر صفحاتها « فى المجالس المختلطة من الاختلاط فى تقديم الدعاوى ما يتعذر معه على العالم العارف بالأمور المطالبة بحقوقه فكيف بالانسان مثل المزارع وهذا الانسان أهم أركان الهيئة الاجتماعية وأهم عناصر هذه البلاد ، فكيف يستطيع مثل هذا الرجل المتول لدى هذه الهيئة للمطالبة بحقوقه ولا يعرف كوعه من بوعه ثم كيف يمكنه والحال هذه الحصول على هذه الحقوق ، فان وقف فى مجلس لا يفهم ماذا يقال ولا يعرف كيف يقول اذ يسمع المجلس يتكلم بلغة غير لغته وان وافاه محضر لم يسمع منه سوى رطانة يتخللها بعض كلمات عربية مقلوبة خاؤها كافا وحاؤها هاء وعينها ألفا ... » .

والى جانب ذلك نال الأجانب بفضل الاصلاح القضائى على حق لم يكونوا يتمتعون به قبل انشاء المحاكم المختلطة ، وهو ان التشريع الذى يسرى على الأجانب لا يكون نافذا فيهم الا بموافقة الدول صاحبة الامتيازات ، فالنظام المختلط لا يقتصر على انشاء قضاء أجنبى نافذ الأحكام على الرعايا الوطنيين وعلى حكومة البلاد ، بل خول الدول الأجنبية حق التدخل فى التشريع الذى يسرى على رعاياها .

واعظم عبء فى هذا النظام القضائى الجديد ، هو انه أقام القضاة مقام المشرعين ، مع ان وظيفة القضاة ليست التشريع وسن القوانين ، بل اجراء وتنفيذ القوانين التى يسنها المشرعون .

وبذلك نجد ان الاصلاح القضائى يمثل احدى صور التدخل الأجنبى بعينها فى شئون مصر ، والواضح ان هذا الاصلاح لا يمثل العدالة الحقيقية ، بل انه يمثل أولا وقبل كل شىء رعاية المصالح

الأجنبية ، واهدار حقوق الرعايا الوطنيين فى سبيل تلك الرعاية ، فبانشاء المحاكم المختلطة ، أخذت مصالح أصحاب رءوس الأموال الأجنبية تتوطد من شركات وأفراد ، فمن أسوأ نتائج تأسيس المحاكم المختلطة فى مصر ، هو تشريع رهن الأراضى لضمان القروض ونزع ملكيتها فى حالة عدم الدفع ، وكان التشريع الاسلامى يمنع نزع الملكية ، ولكن تأسيس المحاكم المختلطة أسفر عن انتقال ملكية مساحات كبيرة من الأراضى الى الأجانب عن طريق نزع ملكيتها بسبب الرهن ، وبذلك كفلت المحاكم المختلطة الضمانات لحقوق المستثمرين الأجانب .

وهكذا كانت المحاكم المختلطة ، محاكم أجنبية ، تقضى بين الناس بلغة أجنبية وتطبق قانونا أجنبيا ، ويعود معظم نفعها على الأجانب وأصحاب رأس المال الأجنبى .

الاحتلال والامتيازات :

واذا كانت المحاكم المختلطة قد ضمنت للأجانب حقوقهم بل أكثر من ذلك ، فان انجلترا أيضا وبالذات فى بداية الاحتلال قد أكدت للأجانب هذه الضمانات وشجعتهم على استثمار أموالهم فى مختلف قطاعات الاقتصاد المصرى ، فمما لا شك فيه ان الاحتلال الانجليزى لمصر كان مرفوضا من قبل بعض الدول ، لأن انجلترا باحتلالها مصر كانت قد خرجت عما اتفق عليه فى مؤتمر الاستانة سنة ١٨٨٢ ، وليس هذا فحسب بل تعتبر بفعلتها هذه ، قد تحدت الدول الأوربية الكبرى التى اجتمعت فى هذا المؤتمر لبحث المسألة المصرية ، واتفقوا على ألا تهدف دولة منها الى الحصول على ميزات توسعية أو تنفرد دون الأخرى بأى امتيازات تجارية لرعاياها .

ولكن هذا اشتدت وطأة الامتيازات الأجنبية على المصريين لصالح الأجانب جميعهم فى الفترة من سنة ١٨٨٢ ــ ١٩٠٤ ، ويرجع

ذلك الى أن انجلترا كانت منصرفة الى مجاملة الدول الأوربية حتى لا توجس خيفة من احتلالها للبلاد ، وحتى تتمكن انجلترا أيضا ، فى أولى سنى الاحتلال ، من اكتساب عطف الأجانب وتأييدهم لها وخاصة فرنسا التى كانت صاحبة أكبر نفوذ فى مصر وقتئذ ·

وفى سنة ١٩٠٤ عقدت انجلترا الاتفاق الودى مع فرنسا ، وبعد هذا الاتفاق اطمأنت انجلترا لوضعها فى مصر ، ولذلك بدأت تعمل على تعديل قوانين الامتيازات الأجنبية بما يؤدى الى نقل السلطة الكاملة فى مصر الى يدها ، ولذلك انتهزت قيام الحرب العالمية الأولى وأعلنت حمايتها على مصر ·

وفى الواقع ، أدت الرعاية التى أولاها الاحتلال ، والى جانبه الامتيازات الأجنبية والمحـــاكم المختلطة ، للأجانب فى مصر ، الى استفحال نفوذهم فى حياة البلاد المالية والاقتصـــادية فزاد عدد الشركات والبنـــوك التجارية الأوربية فى فترة الاحتلال على نحو ما رأينـــا ·

سوء استعمال الامتيازات :

مما لا شك فيه ان الامتيازات التى كان يتمتع بها رعايا الدول الأجنبية فى مصر ، كانت الدافع الرئيسى لهم فى الهجرة الى مصر . تلك الامتيازات التى فاقت فى مضمونها أى امتيازات تمتع بها الأجانب فى الولايات العثمانية الأخرى ، وكل الأجانب الذين هاجروا الى مصر فى القرن التاسع عشر ، وبالذات فى النصف الثانى منه ، رجال أعمال جاءوا الى مصر لاستثمار أموالهم فى قطاعات الاقتصاد المصرى المختلفة ، حيث وجدوا فى مصر نسبة فائدة مرتفعة عن بلادهم ، والى جانب ذلك وجدوا فى مصر امتيازات لم يتمتعوا حتى بعشرها فى بلادهم ، تلك التى كانت بمثابة الصخرة التى يتحطم عليها دائما كل اجراء يتخذ ضد أى أجنبى سواء كان حقا شرعيا أو مكتسبا ،

ومن هنا أصبح رأس المال الأجنبى الفاعل فى مصر يتحرك فى حمى الامتيازات الأجنبية ، دون حقوق عليه أو واجبات منه ، فالامتيازات توفر له الحماية ، وكذلك وفرت له المناخ المناسب ليتضاعف ، ويحقق من وراء ذلك أكبر قدر من الربح ، دون أن يدفع أدنى مقابل كثمن لحالة الاستقرار والأمن التى كانت تسهر من أجلها أجهزة الادارة المصرية .

وتنوعت الامتيازات التى كان يتمتع بها الأجانب فى مصر ، وأول تلك الامتيازات « الامتياز القضائى » ومن المعروف ان الولاية القضائية من أهم مظاهر السيادة ، ولكن الحكومة المصرية لم تتمتع بالسيادة على القضاء فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، تخضع القضاء لقيود الامتيازات ، وهذا أدى الى تعطيل سير العدالة ، وذلك بتعدد جهات التقاضى ونتج عن ذلك ان أصبحت يد الحكومة المصرية مغلولة ، فى ضبط طوائف كبيرة من المجرمين فخضع الأجانب الذين كانوا من جنسية واحدة ، لمحاكم قنصلياتهم فى المواد المدنية والتجارية وفى مواد الجنح والجنايات ، ومواد الأحوال الشخصية . أما اذا كان فى الخصوم وطنى وأجنبى من الدول صاحبة الامتياز فتختص المحاكم المختلطة بالفصل فيها ، وهذه المحاكم وان كانت مصرية الا أن بها اغلبيـة من القضـــاة الأجانب . وهؤلاء بالطبع لا يصدرون أحكاما تضر بمصالح الأجانب مهما بلغت درجة ادانتهم .

أما الامتياز الثانى فهو الامتياز التشريعى ، ونجد أن الامتيازات حالت بين المشرع المصرى وبين وضعه لأية لوائح أو قوانين تسرى على الأجنبى . فالشرائع المصرية لا تنفذ على الأجانب المميزين مالم توافق عليها الدول صاحبة الامتياز وفى بعض الأحوال يكفى ان تقرر الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة مشروعات القوانين المصرية ليمكن سريانها على الأجانب المتمتعين بالامتيازات ، لـــكن حتى الجمعية

العمومية المذكورة لا تنظر فى مشروع قانون أو على كل حال لا تقره اذا كان يفرض عقوبة بالحبس أكثر من اسبوع أو بغرامة أكثر من جنيه مصرى واحد ، كذلك لا تقره اذا تعرض صراحة لفرض ضريبة على أجنبى يتمتع بالامتيازات أدت الى تقرير ضريبة غير عقارية أو مس مبدأ حرية التجارة · وقد أدى ذلك الى وجود فرص أمام رأس المال الأجنبى للعمل فيها ، وخاصة فى مجال تجارة الممنوعات ، والتى منها تجارة المخدرات ، فعندما يضبط أجنبى ومصرى معا فى مكان واحد لاستعمال المواد المخدرة الممنوعة والاتجار بها ، فان المصرى يلاقى الجزاء الرادع أمام المحاكم الأهلية · وأما الأجنبى فلا يحكم عليه بأكثر من غرامة جنيه واحد أو الحبس لمدة أسبوع واحد ، ويرجع ذلك لأن القانون المصرى لا يسرى على الأجنبى كما يسرى على المصرى ·

وثالث امتياز هو امتياز الحرية الشخصية ، وحرمة المسكن ، فضمنت الامتيازات للأجانب حرية الاقامة والتجول فى أنحاء الدولة العثمانية بما فيها مصر دون اخلال بحق الحكومات فى طرد من لم يكن له مورد للكسب أو كان له سلوك مناف للآداب أو ضار بالأمن العام ، ولكن هذا الحق للحكومة قيد بقيد يصعب تحقيقه ، وهو شرط موافقة القنصل ، فاذا لم يقبل عرضت المسألة على لجنة من القناصل تشكل بالاتفاق بين الحكومة المصرية والقنصل المختص ، والى جانب ذلك قررت الامتيازات حرمة مساكن الأجانب على السلطات المصرية فيما عدا حالات خاصة بأمر قاض أجنبى بالمحاكم المختلطة ، أو لدى تنفيذ أحكام المحاكم المختلطة وأوامرها على أيدى مأموريها ـ مندوب القنصلية ـ وقد زاد من خطورة هذا الامتياز توسع الأجانب فى تعريف المسكن ، فلم يعد هذا قاصرا على المنزل وملحقاته الذى يقيم فيه الأجنبى ، بل امتد معنى السكن حتى شمل كل مكان يستعمله الأجنبى سواء فى تجارته أو صناعته · وهذا الامتياز ، ساعد العابثين

بالأمن من الأجانب على ممارسة عملهم على مرأى من السـلطات المصرية دون أن تحرك ساكنا .

وهذا الامتياز أعاق السلطات المصرية فى تنفيذ أوامر التفتيش لمكافحة تجارة الممنوعات (كالمخدرات) وغيرها من الجرائم ، لان البوليس المصرى اذا ووجه فجأة بادعاء الجنسية الأجنبية لم يستطع القيام بالتفتيش ، ثم يصبح التفتيش عقيما بعد الحصول على الاذن من القنصلية ، وحتى فى حالة الحصول على الاذن من القنصلية مقدما يكون هناك خطر شديد من تسرب الخبر ، والتأخير فى كل الأحوال لابد منه ، ويضاف الى ذلك ان التفتيش لا يجوز اجراؤه الا نهارا . ومع ان الدول قبلت النزول عن هذا الشرط فيمـا يتعلق بتجارة المخدرات ، الا ان الحكومة المصرية لم تستطع الحصول على مثل هذا التساهل فيما يتعلق بتقطير الكحول خفية وهى تجارة كانت تزداد تفاقما ، وتسبب حالة قلق وازعاج للحكومة المصرية لتأثيرها السيىء على الصحة العامة وخزانة الدولة .

وأما رابع امتياز كان يتمتع به الأجانب فى مصر فهو الامتياز المالى الضريبى ، فكان الأجانب فى حصانة من أى ضرائب يفرضها المشرع المصرى عليهم ، فليس فى مقدور مصر أن تفرض عليهم شيئا منها الا بموافقة الدول صاحبة الامتيازات عليها ، وليس من السهولة بمكان الحصول على مثل هذه الموافقات ، لتعدد هذه الدول ، واختلاف وجهات نظرها فى كل ضريبة ، وكذلك تعذر اتفاقها جميعا على اقرارها ، وكثيرا ما كان رفض دولة واحدة سببا فى تعطيل تشريع ضرورى الى أجل غير مسمى .

على أية حـال أعفى الأجانب من الضرائب وهذا الاعفاء كان واضحا فيما عدا الرسوم الجمركية وضريبة الأرض والرسوم البلدية فى الاسـكندرية ـ قرب أواخر القرن التاسـع عشر ـ وهى كل

ما استثنى من الاعفاء ، فأما الرسوم الجمركية فقد نصت معاهدات الامتيازات عليها وضرورة قبولها ، وكان مقدارها يعين بالاتفاقات التجارية التى كانت تعقد بين الدولة العثمانية والدول الأوربية . وكانت مصر تطبق القواعد التجارية السارية فى تركيا ففى عصر محمد على باشا كان يحصل ضريبة ٣٪ على الواردات فى داخل ممتلكاته وألا تفرض أية رسوم على حمولة السفن ولا يحصل من السفن أى نوع منها فى أثناء وجودها باحدى الموانى فى تركيا أو مصر سوى دولار واحد لقاء تذكرة أو اذن تخليص من الجمرك ، وفى الاتفاق التجارى الذى عقد بين تركيا والدول الأوربية سنة ١٨٦١ ، ادخلت تعديلات على الرسوم الجمركية ، فارتفعت رسوم الواردات الى ٨٪ بدلا من ٣٪ ، وارتفعت أيضا رسوم الصادرات الى ٨٪ بدلا من ٣٪ على ان تخفض سنويا بمقدار ١٪ حتى تصل الى ١٪ ، وفى مقابل ذلك تعهدت تركيا بأن تفرض رسوما أخرى على كل مادة دفعت عنها الرسوم الجمركية المقررة .

وفى نفس الوقت الذى كان الأجانب فيه بمنجاة من الضرائب المختلفة التى كان يتحملها الرعايا الوطنيون من عوائد شخصية ، وعوائد حرف ، وعوائد محلات تجارية وصناعية وغيرها ، تمكن الأجانب أيضا بفضل الامتيازات الأجنبية من التهرب من دفع الرسوم الجمركية فقناصل الدول الأوربية « ما فتئوا يحولون دون اقدام الحكومة المصرية على تفتيش السفن والمراكب الأجنبية الراسية خارج الثغر الاسكندرى أو الداخلة فيه ، وما فتئوا يمكنون رعايا دولهم من تنزيل البضائع المهربة الى البر سرا ، وتخزينها فى أى بيت من بيوت أولئك الرعايا ، ثم ينذرون الحكومة المصرية بالويل والثبور اذا تجاسرت على مسها هناك ، فيغشى القطر كله بتلك البضائع المهربة ، ويبيعها مهربوها بين لمس الحكومة المحلية ونظرها ، وهى عاجزة لا تستطيع ان تبدى حراكا .

وكما تخلص الأجانب من دفع الرســـوم الجمركية الواجبة عليهم ، تملصوا أيضا من دفع الضرائب العقارية . وقد ترتب على هذا الاعفاء الضريبى الذى تمتع به رأس المال الأجنبى سواء بالطرق المشروعة وغير المشروعة ، ان أخذت رءوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى مصر تتزايد يوما بعد يوم أضـــعافا مضاعفة ، خالصة من أعباء الضرائب المختلفة التى كان يتحملها رأس المال الوطنى راضـــيا مرضـــيا .

★★★

هكذا نجد ان رأس المال الأجنبى وجد فى مصر مع بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر مجالات متعددة للاستثمار ، فبدأ فى هجرته اليها تاركا بلاده حيث نسب الفائدة فى مصر كانت مرتفعة ولا تقارن فى أى حال من الأحوال بمثيلاتها فى أوربا ، وأخذت هذه الأموال تتزايد من سنة لأخرى ، خاصـــة بعد ان أصبحت هناك ضمانات وفرتها الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة مع مرور الأيام للدائنين . واذا ما جاء الاحتلال البريطانى حتى وفر لرأس المال الأجنبى حماية أخرى . ولكل هذه الحمايات التى نسجت نفسها حول رأس المال الأجنبى ، بدأ يتضاعف خاصة مع بداية العقد الأخير من القرن التاســـع عشر وبداية القرن العشرين ووجهت هذه الأموال نشاطها نحو أكثر من قطاع ، وكان أقلها مساهمة فى قطاع التجارة . واذا كانت مساهمة رأس المال الأجنبى فى قطاع التجارة هى أقل القطاعات الاقتصادية ، الا انه كاد يسيطر على معظم ان لم يكن كل تجارة مصر الخارجية ، وركز رأس المال الأجنبى نشاطه فى قطاع التجارة ، حول شركات اعداد وتجهيز المواد الخام الى الخارج التى حكمت ظروف المجتمع الدولى على تخصيص البلاد فيه ، وبذلك لم تكن هذه الشركات ، شركات انتاج تقدم ما هو جديد للمجتمع

المصرى ، بل كانت شركات تعمل لما يخدم رأس المال الأجنبى والدول الأجنبية ٠

ومن الجدير بالذكر أن الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة ، وفرت لرأس المال الأجنبى حماية لم يتمتع بمثلها فى بلاده ، فاصبح يتحرك داخل السوق المصرية دون احساس بالغربة ، ودون أى عوائق تعرقل حركته ومسيرته ، فكان يتحرك طبق هواه وخططه التى رسمها له أصحابه ، دون ان تجرؤ الحكومة المصرية ان تملى عليه شيئا من هذا القبيل ، هذا فى نفس الوقت الذى أعفى فيه رأس المال الأجنبى العامل فى مصر فى مجال التجارة من كل الضرائب التجارية - تلك الأعباء التى أثقلت كاهل من كان يعمل فى مجال التجارة من الوطنيين - فيما عدا الرسوم الجمركية الا انه تمكن بفضل الحماية المشار اليها من التملص منها ، وازاء هذا كله لم يكن من المنتظر أن يظهر على مسرح الاستثمار التجارى فى مصر رأس مال وطنى ينافس رأس المال الأجنبى منافسة متكافئة الأطراف ، فى مجال الشركات التجارية ٠



الفصــل الخـامس

التجـارة الخارجيـة

الصــادرات المصرية

فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر كانت علاقات مصر التجارية محصورة فى نطاق ضيق ، كما أن حجم تجارتها الخارجية كان صغيرا وفى عهد محمد على باشا نمت تجارة مصر الخارجية ، وترجع هذه الزيادة الى زيادة الانتاج ، وبصفة خاصة فى تنوع المحاصيل النقدية التى عمل الباشا على نشر زراعتها فى البلاد ، وهى القطن والنيلة والأفيون والحرير وغيرها . وفى نفس الوقت الذى زادت فيه الصادرات التى كانت فى معظمها زراعية ، زادت أيضا الواردات بسبب استيراد ما احتاجت اليه البلاد من الخارج من مصانع حديثة ومنشـآت للرى وبناء السـفن وغير ذلك من الاصلاحات ، فارتفعت تجارة الصادرات بين سنة ١٨٠٠ و ١٨٤٩ من ٢٨٨٫٠٠٠ جنيه الى ١٫٦٦١٫٠٠٠ جنيه مصرى ، وكذلك ارتفعت

الواردات فى نفس الفترة من ٠٠٠ر٢٦٩ جنيه مصرى فى سنة ١٨٠٠ الى ٠٠٠ر١٤٧٤ر١ جنيه مصرى ، فى سنة ١٨٤٩ ٠

ومع بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، بدأت تجارة مصر الخارجية فى التحسن فبدأت تتزايد قيمة الصادرات ، ولكن هذا التزايد كان بطيئا ـ باستثناء فترة الحرب الأهلية الأمريكية ١٨٦١ ـ ١٨٦٥ ـ اذ زادت الصادرات من ٥٧٩ر٠٤٣ر٢ جنيها مصريا فى سنة ١٨٤٩ الى ٩٥٩ر٤٢٢ر٣ جنيها مصريا فى سنة ١٨٨٠ ، ومن الملاحظ ان درجات الصادرات كانت تتقلب بدرجة كبيرة من عام لآخر ، وهذه التقلبات كانت تتبع لحد كبير التقلبات فى أسعار القطن ، الذى زادت صادراته من ٠٠٠ر٣٠٠ قنطار فى سنة ١٨٤٩ الى ٠٠٠ر٥٠٠ قنطار فى سنة ١٨٨٠ ، وبذلك نجد ارتباطا طرديا بين قيمة الصادرات وأسعار القطن المصرى ٠

أما عن فترة الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١ ـ ١٨٦٥) فحدث على اثرها انفجار وزيادة عظيمة فى قيمة الصادرات ، فقفزت من ٩٥٩ر٤٢٢ر٣ جنيها مصريا فى سنة ١٨٦١ الى ٦٦١ر٤١٦ر١٤ جنيها مصريا فى سنة ١٨٦٣ ، وبعد الحرب حدث هبوط كبير وصل الى ٠٠٠ر٠٠٠ر٨ جنيه مصرى لعدة سنوات ، ولكن رغم هذا الانخفاض فان قيمة الصادرات كانت أزيد بكثير عنها قبل سنوات الحرب ٠ فظلت قيمة الصادرات تزيد عن ضعفى قيمة الصادرات قبل الحرب الأهلية الأمريكية ، وكانت تعادل أيضا ضعف الواردات ٠

وبعد انتهاء الحرب الأهلية بعدة سنوات بدأت قيمة الصادرات فى الارتفاع مرة ثانية ويرجع ذلك الى ارتفاع أسعار القطن ، واتساع زراعته ، ففى سنة ١٨٧٣ ، ارتفعت صادرات القطن الى ٤٣٣ر٠١٣ر٢ قنطارا ، بيعت بمتوسط ثمن ٢١ دولارا للقنطار ، ونتيجة لذلك حققت الصادرات فى ذات السنة رقما يقرب من الرقم الذى وصلت

اليه فى فترة الحرب الاهلية الأمريكية ، فبلغت قيمة الصادرات الكلية فى سنة ١٨٧٣ الى ١٤٫٢٠٨٫٨٨٢ جنيها مصريا ، وأما الفترة من ١٨٧٠ ـ ١٨٨٠ فكان متوسط قيمة البضائع التى تصدر سنويا يبلغ ١٣٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى ٠

وبذلـــك ارتبطت تجـــارة الصـــادرات المصرية فى الفترة ١٨٥٠ ـ ١٨٨٠ بالقطن ، وهذا كان نتيجة طبيعية لتغير هيكل الانتاج فى تلك الفترة ، فأصبح القطن يكون ٧٢٪ من قيمة الصادرات فى نهاية تلك الفترة ، وساهمت المواد الغذائية بـ ٢٠٪ ، بينما بلغت المنسوجات ٣١٪ من قيمة الواردات والمواد الغذائية ١٥٪ ٠

وأما مع الاحتلال (١٨٨٢ ـ ١٩١٤) فقد أمعنت مصر فى سياسة التخصص الاقتصادى ، تلك السياسة التى حاولت سلطات الاحتلال بلورتها بالشكل الذى أرادته فى مصر ، فوجهت عنايتها نحو محصول القطن ، وعملت على ان تتخصص مصر فى انتاجه ، وعلاوة على ذلك جعل من مصر سوقا للمصنوعات البريطانية بصفة خاصة والأوربية بصـــفة عامة ، فى ذلك الوقت الذى كانت فيه بريطانيا توجه أهدافها السياسية نحو تحقيق اتساع مجال أسواقها فى البلاد الشرقية وقد ساعدتها فى تحقيق أهدافها ومآربها الحكومة المصرية فى ذلك الوقت ، فرأت الحكومة ان من وظائفها التدخل فى شئون المال وتعبئة جهود الناس نحو الاستثمار التجارى والاستغلال المصرى الزراعى ، فاذا انفقت الحكومة أموالا فى أى جهة من أوجه النفقات ، فانما لخدمة الزراعة ولرقيها ، ولتقليل نفقات الانتاج الزراعى لما فيه خير الواردات الصناعية سواء الأوربية أو الانجليزية ، وقد تأثر رجـال الادارة والاشراف الانجليزى على مصر بمـــذهب التجاريين ، فعملوا على التدخل لما فيه زيادة الواردات البريطانية وما يقابلها قيمة الصادرات المصرية ، وقد قيدت انجلترا الحرية

الاقتصادية التى كانت تعتنقها بما يحقق تشجيع الواردات الصناعية، وقد ساعد على ذلك ان المشرفين على الميزانية المصرية كانوا من الأجانب فى ذلك الوقت ، وكانوا يوجهون المصروقات نحو ما يقلل من تكاليف الانتاج الزراعى ســــواء كانت مباشرة أو غير مباشرة فعضدوا مشروعات الرى وكذلك وسائل النقل ·

على كل حال ففى تلك الفترة (١٨٨٢ ــ ١٩١٤) كانت الزيادة فى التجارة الخارجية أكثر وضوحا ، ففى بداية الفترة كانت تسير ببطء ، ثم بعد ذلك اتجهت نحو الارتفاع بسرعة جدا ، فارتفعت الصادرات من ١١ مليون جنيه مصرى فى الفترة ١٨٨٥ ــ ١٨٨٩ الى ٠٠٠ر٧٠٠ر٣١ جنيه مصرى فى الفترة ١٩١٠ ــ ١٩١٤ ، وترجع كل الزيادة الى زيادة حجم وقيمة صادرات القطن ، الذى تراوحت قيمته الكلية من ٨١٪ الى ٩٣٪ من قيمة الصادرات الكلية أما صادرات السكر ، فهبطت من ٠٠٠ر٧٠٠ جنيه مصرى الى ٠٠٠ر١٠٠ جنيه مصرى ·

وبذلك نجد أن الصـــادرات المصرية ، ارتبطت بدرجة كبيرة بصادرات القطن ، الذى كان يمثل السلعة الرئيسية فيها بطول الفترة الممتـــدة من ١٨٥٠ ــ ١٩١٤ ، والى جانب القطن كانت الصادرات الأخرى زراعية أيضا ، أهمها بذرة القطن ، والأرز والبصل والبيض ، وكان القطن وبذرته يكونان قبل الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٢ ، ٩١٪ من قيمة الصادرات ، وكانت الـ ٩٪ الباقية موزعة بين السجاير والأرز والبصل والبيض ·

هذا عن الصادرات ، أما الواردات ، فكانت تسير فى نفس اتجاه الصـــادرات ، فزادت قيمتها من ٣٦٨ر٦٢١ر١ جنيها مصريا سنة ١٨٥٠ الى ٩٣٣ر٥٤٩ر٦ جنيها مصريا فى ســـنة ١٨٨٠ · وارتفعت من ٠٠٠ر٩٠٠ر٧ جنيــه مصرى فى ١٨٨٥ ــ ١٨٨٩ الى

٠٠٠ر٢٠٠ر٢٥ جنيه مصرى فى سنة ١٩١٠ ـ ١٩١٤ ، وشملت الواردات ، الأصناف المصنوعة ، والمواد الخام من الوقود ، والمواد الغذائية ، والتى أصبحت مصر ولأول مرة تستورد كميات منها سنويا ، وكانت قبل ذلك قلما تستورد أى مواد غذائية الا لظروف مؤقتة كانخفاض النيل فى موسم من المواسم أو تعرض أى من المحاصيل الغذائية لاصابات نتيجة لظروف طبيعية او غير ذلك ، وحتى فى مثل هذه الظروف كان الوارد من المواد الغذائية لا يصل الى الحد الذى وصل اليه الوارد من المواد الغذائية فى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر بأى شكل من الأشكال ، ولكن فى ذلك الوقت جاء تخصص البلاد فى محصول القطن على حساب المحاصيل الأخرى ، ولذلك دخلت المواد الغذائية ضمن قائمة الواردات المصرية ، فبلغت قيمة الواردات المصرية من القمح ودقيق القمح عام ١٩٠٠ حوالى ٤٧٠ ألف جنيه ، وارتفعت هذه القيمة الى ٢٣٦ر٢ مليون جنيه عام ١٩١٣ ، وقد تسبب الوارد من القمح وحده فى زيادة رقم الوارد من المواد الغذائية بمقدار ٧٦٦ر١ مليون جنيه ٠

وهكذا نجد أن تجارة مصر الخارجية كانت فى تطور وزيادة مستمرة منذ سقوط نظام الاحتكار ، وحتى قيام الحرب العالمية الأولى ، وهذه الزيادة كانت تتقلب من سنة لأخرى ، وبالرغم من ذلك الا ان الميزان التجارى كان فى معظم الحالات ان لم يكن كلها فى صالح مصر ، فالصادرات فى معظم الأوقات كانت أضعاف الواردات ٠

واذا كانت قيمة التجارة الخارجية قد تقلبت من سنة لاخرى ، فان نوعية الصادرات وكذلك الواردات لم تتقلب بنفس الدرجة ، بل ظلت نوعياتها كما هى طوال الفترة موضوع الدراسة ٠

١ ـ نوعية الصـــادرات :

القطـــن :

مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، احتل القطن أول قائمة المحاصيل الزراعية فى مصر وأخذت زراعته تزداد من عام لآخر ، وأصبحت صادراته منذ ذلك الوقت تشكل جزءا كبيرا من مجموع الصادرات المصرية ، ففى سنة ١٨٤٩ (عهد عباس باشا الأول) بلغت قيمة صادرات القطن من الاسكندرية ٥١٥ر٠٠٠ جنيه مصرى ، بما يعادل ٣١٪ من جملة الصادرات المصرية · وفى خلال عصر سعيد باشا ، بدأ اهتمام الفلاح المصرى بزراعة القطن ، وأخذ انتاجه فى التزايد ، بزيادة حقوق الفلاح فى حيازة الأرض ، بصدور لائحتى الأطيان فى سنتى ١٨٥٤ و ١٨٥٨ ، وقد ترتب على ذلك زيادة فى كمية صادرات القطن ، فارتفعت قيمتها من ٨١٦ر٣٦٤ قنطارا فى سنة ١٨٥٠ الى ٥٩٦ر٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٦١ ·

وتعتبر الفترة التى تمتد من ١٨٦١ حتى ١٨٦٦ ، نقطة تحول مهمة فى تاريخ انتاج القطن فى مصر ، فعندما بدأت هذه الفترة كان هناك حوالى نصف مليون قنطار من القطن ، كانت تنمو على ما يقرب من ٢٥٠ر٠٠٠ فدان من الأرض ، وبعد ذلك بخمس سنوات ازدادت الكمية المحصولية أربع مرات فى الحجم ، وكذلك ازدادت المساحة المحصولية خمس مرات · ويرجع هذا التطور المفاجئ الى اندلاع الحرب الأهلية الأمريكية فى ١٢ أبريل ١٨٦١ ، وانتهائها فى ٤ أبريل ١٨٦٥ ، واستمرت بذلك أربع سنوات نقص فيها انتاج الولايات المتحدة الأمريكية من القطن نقصا كبيرا · بعد أن كان محصولها منه فى سنة ١٨٥٨ ٣/٤ محصول العالم ، والى جانب ذلك أدى نشوب الحرب الى صعوبة تصدير أى كميات من القطن الأمريكى الى خارجها ، ولذلك حرمت صناعة النسيج فى أوربا من جزء عظيم من امدادات

القطن الأمريكى ، الذى كانت تعتمد عليه مصانعها فى الأساس ، ولذلك أخذت هذه البلاد الصناعية فى أوربا تبحث لنفسها عن مناطق لانتاج القطن تكون لها بديلا عن القطن الأمريكى ، وقد أعطى ذلك فرصا من الازدهار للأقطار التى كانت تنتج القطن ، بما فيها مصر ، فسرعان ما اشتد الطلب على القطن المصرى من البلاد الأوربية بصفة عامة ، وانجلترا بصفة خاصة ، مما أدى الى ارتفاع ثمنه ارتفاعا كبيرا حتى وصل متوسط ثمن القنطار من القطن المصرى ٢٣ ريالا فى سنة ١٨٦٣ و ١/٤ ٣٦ ريال فى ١٨٦٤ و ٤٥ ريالا فى السنة التالية ، بعد أن كان متوسط ثمنه ١٢ ريالا فى ١٨٦١ ٠

وترتب على الأرباح الكبيرة التى جناها المزارعون من وراء القطن فى سنوات الحرب الأمريكية ان امتدت زراعته الى كل مكان فى الوجه البحرى والقبلى فزادت المساحة المزروعة قطنا من ٣٧٥ر٠٠٠ فدان عام ١٨٦٢ الى ٧٠٠ر٠٠٠ فدان فى سنة ١٨٦٣ ، أى زادت المساحة المزروعة قطنا بنسبة ١٠٠٪ فى خلال سنة واحدة ، ولم تتوقف هذه الزيادة حتى نهاية الحرب ، وفى نفس الوقت الذى زادت فيه المساحة المزروعة قطنا زادت أيضا كمية الصادر منه ، من نصف مليون قنطار سنة ١٨٦٠ الى ٧٢١ر٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٦٢ ، والى ١ر٢٠٠ر٠٠٠ قنطار سنة ١٨٦٣ ، ثم الى ١ر٧٠٠ر٠٠٠ قنطار سنة ١٨٦٤ و ٢ر٠٠٠ر٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٦٥ ٠

وهكذا ترتب على زيادة أسعار القطن المصرى فى أثناء الحرب الأهلية الأمريكية ، زيادة فى مساحته المحصولية وما ترتب على ذلك من زيادة فى كميته المصدرة ، ولكن بمجرد ان وضعت هذه الحرب اوزارها فى سنة ١٨٦٥ ، كان لذلك انعكاس سلبى على أسعار القطن المصرى ، فهبطت بتوقف الطلب التدريجى عليه من قبل الدول الأوربية ، نتيجة لمعاودة الأقطان الأمريكية غزوها الأسواق الأوربية ،

حيث أخذت تتدفق بكميات هائلة ، عجز القطن المصرى عن الوقوف أمامها ، فأخذ يتراجع فى حجمه وأسعاره أمامها فى تلك الأسواق ، واستمر ذلك لمدة أربع سنوات بعد انتهاء الحرب الامريكية ، هبط فى خلالها انتاج القطن المصرى وقلت مساحته المحصولية من ٧٠٠ر٠٠٠ فدان تقريبا الى ٦٠٠ر٠٠٠ فدان فى سنوات ما بعد الحرب تاركة بذلك ما يعادل ٢٥٠ر٠٠٠ فدان (ربع مليون فدان) تخصص اما لزراعة المحاصيل الأخرى ، واما تترك خالية دون زراعة أثناء الصيف ٠ وبالرغم من هذا التراجع ، فى أسعار وصادرات القطن المصرى بعد الحرب الا أن صادراته ظلت أزيد بكثير عنها قبل سنوات الحرب سواء فى حجمها أو فى قيمتها (١) ٠

ومع بداية سبعينيات القرن التاسع عشر ، بدأت صادرات القطن المصرى تزداد تدريجيا فبلغ متوسط ما يصدر من القطن فى عهد اسماعيل حوالى ٤٥٪ من جملة الصادرات المصرية ، وارتفع هذا المعدل الى ٧٥٪ من جملة الصادرات المصرية فى الفترة من سنة ١٨٨٠ ـ ١٨٨٤ ، والى ٨١٪ فى سنوات ١٨٨٤ ـ ١٨٨٩ ، ولم تتوقف نسبة صادرات القطن من مجموع الصادرات الكلية عند هذا الحد ، بل استمرت ترتفع من سنة لأخرى حتى بلغت ٩٣٪ من جملة الصادرات المصرية فى الفترة من ١٩٠٠ ـ ١٩١٤ ، والجدول التالى يوضح مركز القطن فى الصادرات المصرية فى عهد الاحتلال ٠

---

(١) انظر ملحق (٥) ٠

متوسط المدة خمس سنوات	قيمة صادرات القطن والبذرة بالجنيه	قيمة مجموع الصادرات بالجنيه	قيمة صادرات القطن للصادرات الكليـة
١٨٨٥ـ١٨٨٩	٨ر٩٠٠ر٠٠٠	١١ر٠٤٣ر٠٠٠	٨١٪
١٨٩٠ـ١٨٩٤	١٠ر١٩٠ر٠٠٠	١٢ر٩١٣ر٠٠٠	٨٠٪
١٨٨٥ـ١٨٨٩	١١ر١٠٤ر٠٠٠	١٣ر٣٠٨ر٠٠٠	٨٣٪
١٩٠٠ـ١٩٠٤	١٥ر٩٤٤ر٠٠٠	١٨ر٣٣٥ر٠٠٠	٨٧٪
١٩٠٥ـ١٩٠٩	٢١ر٩٧١ر٠٠٠	٢٤ر١٢٩ر٠٠٠	٩١٪
١٩١٠ـ١٩١٤	٢٩ر٤٩٨ر٠٠٠	٣١ر٦٦٦ر٠٠٠	٩٣٪

ومن هذا البيان يتضح لنا مدى مســـاهمة القطن فى تجارة الصادرات المصرية ، وكذلك فى الدخل القومى ، حيث انه أصبح يشكل عصب الصادرات المصرية لاعتمادها الكلى على ذلك المحصول خصوصا بعد ان أبطل الاحتلال زراعة الدخان ، بأمر عال صدر فى ٢٥ يونيو ١٨٩٠ ، بهدف تحصيل رسوم جمركية ، أكثر فائدة على الدخان المستورد تفوق بكثير العوائد التى تحصل من وراء زراعته .

وفى الواقع أن هنـــاك عوامل ساعدت على استمرار محصول القطن فى الارتفاع وكذلك استمرار صادراته فى الارتفاع بعضها داخلى ، وبعضها خارجى وترجع العوامل الخارجية الى اشتداد الطلب العالمى على القطن المصرى بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية ، نتيجة لتغيرات طرأت على ذلك المجتمع العالمى وهذه التغيرات تتلخص فى : أولا ظهور صناعات للنسيج بالدول التى كانت تتخصص فى انتاج أكبر كميات من الأقطان ، ولذلك هبط صادرها من الأقطان للدول الأوربية المصنعة للنسيج وعلى رأسها بريطانيا ، فالولايات المتحدة التى خرجت موحدة من حرب الانفصال نمت صناعات النسيج المحلية

فيها ، مما زاد فى كمية القطن الخام الذى تستهلكه محليا ، وقلل ذلك صادراتها من هذه السلعة ، وفى الهند لم تكف صناعة النسيج المحلية عن التقدم ، فبينما لم يكن عدد آلات النسيج هناك سوى ٣٣٢٠٠٠ فى سنة ١٨٦١ ، قفز العدد الى ١٤٦٢٠٠٠ فى سنة ١٨٨٠ ، فكأنه قد تضاعف أربع مرات فى أقل من ٢٠ سنة ، بل اننا نجد أكثر من مليونى آلة سنة ١٨٨٥ ، وأكثر من خمسة ملايين سنة ١٩٠٣ ٠

وثانيا : فالى جانب قيام صناعة للنسيج بتلك البلاد التى كانت تمد أوربا بالقطن كانت صناعة النسيج فى أوربا ، ما فتئت تتقدم وتعيد تنظيم نفسها فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، والجدول التالى يوضح تقدم صناعة النسيج فى أوربا ٠

عدد آلات النسيج فى أوربا (بالآلاف)

البلد	السنوات			نسبة الزيادة ٪
	١٨٧٨	١٨٩٨	١٩٠٣	
بريطانيا	٤١٠٠٠	٤٤٩٠٠	٤٧٠٠٠	١٤ر٦٪
أوربا كلها	٦٠٨٤٠	٧٦٢٥٠	٨١٤٥٠	٣٣ر٥٪

ثالثا : فالى جانب تقدم صناعة النسيج فى أوربا ، ظهرت فى قارة آسيا بعض الدول المصنعة للنسيج ، فالى جانب الهند التى كانت هذه الصناعة تطفر بها طفرات سريعة نحو التقدم ، ظهرت اليابان ، مع بداية القرن العشرين لتنضم الى جانب هذه الدول . ولتزاحم الصناعة البريطانية على مصادر المواد الخام ٠

وأما العوامل الداخلية فتركزت حول اهتمام السلطات منذ عصر الخديو اسماعيل وحتى الحرب العالمية الأولى . بأمور زراعة القطن وتســـويقه ، فأخذت توليها جزءا كبيرا من اهتماماتها فبدأ الاهتمام بمشروعات الرى التى أهملت فى عهد عباس الأول منذ عهد سعيد باشا ، ففى عهده تم تطهير ترعة المحمودية وأنشىء رياح المنوفية وعمقت بعض الترع ، وفى عهد اسماعيل كان هناك اهتمام بنظام الرى الى حـــد ما ، فتم حفر كثير من الترع منهـــا الابراهيمية والاسماعيلية ، وتم اصلاح ما بالقناطر الخيرية من عيوب ولكن بالرغم من كل هذه الاصلاحات الا أن نظام الرى كان ولا يزال معيبا الى أن جاء الاحتلال البريطانى فبدأ الانجليز يهتمون بنظام الرى ، فقامت سلطات الاحتلال بتنظيم الرى الدائم وعلى وجه الخصوص فى الوجه البحرى حتى يمكن زراعة القطن بها ، وأدى ادخال نظام الرى الدائم فى كل من مصر الوسطى والعليا الى زراعة محصول القطن فى هذه المناطق ونموه بها . والى جانب اهتمام الحكومة بمشروعات الرى ، اهتمت الحكومة بجميع الأنظمة الخاصة بزراعة القطن وتنظيم تجارته . وذلك بالاستمرار فى انشاء حلقات الاقطان وبورصة الأقطان .

وقد ترتب على ازدياد الطلب الخـــارجى للقطن المصرى ، وتحسن وســـائل الراى ، ان زادت المســـاحة المحصولية للقطن من ٤٩٥ر٧٠٧ أفدنة فى ١٨٧٩ الى ٠٩٤ر٧٢٣ر١ فدانا فى سنة ١٩١٤ أى من ٥ر١١٪ من المساحة المحصولية الكلية الى ٤ر٢٢٪ فى نفس الفترة .

وقد ترتب على زيادة المساحة المحصولية للقطن ، زيادة فى الانتاج وكذلك فى حجم الصادر منه ففى الفترة (١٨٨٠ ــ ١٨٨٩) بلغ المحصول حوالى ثلاثة ملايين قنطار . وبلغت نسبة الثمن حوالى

٥ر١٢ دولار (Talari = ٢٠ قرشا مصريا) ، وبلغ متوسط قيمة الصادر من القطن حوالى ٥٠٠ر٧ جنيه مصرى . وفى خلال عشر السنوات التالية ١٨٩٠ ـ ١٨٩٩ ، نلاحظ زيادة سريعة فى كمية محصول القطن ، ولذلك بلغت صادراته أكثر من الضعف فزادت من ٢٠٣ر٣ قنطار فى سنة ١٨٩٠ الى ٥١٢ر٦ قنطار فى سنة ١٨٩٩ ، وفى أثناء هذه الفترة كان هناك هبوط كبير فى أسعار القطن ، فهبطت من ١٣ دولارا فى سنة ١٨٩٠ الى ٧ دولارات فى سنة ١٨٩٧ ، وهذا الهبوط فى أسعار القطن كان له تاثير فى قيمة حجم الصادر ، ففى سنة ١٨٩٠ صدرت مصر من القطن ٣٢٨ر٣ قنطار بلغت قيمتها ٢٧٢ر٨ جنيه مصرى . وأما فى سنة ١٨٩٨ فصدرت مصر من القطن ٩٩٠ر٥ قنطار ، بلغت قيمتها ٤٤٩ر٨ جنيــه وبذلك نجـد أن المحصــول يكاد يتضاعف تقريبا ، ولكن القيمة الكلية تساوت ، ويرجع السبب الى انخفاض الأسعار ســنة ١٨٩٨ ، مما أفقد الزيادة قيمتها ، ولبعض الوقت اختفى هذا الهبوط فى السعر نتيجة الحجم الكبير فى انتاج القطن ، وفى سنة ١٨٩٩ ، سرعان ما عادت الأسعار الى الارتفاع ثانية ، فارتفعت من ١٢ دولارا فى السنوات القليلة التالية الى أكثر من ١٩ دولارا فى سنة ١٩٠٦ ، وساعد هذا الارتفاع فى أسعار القطن ، على الزيادة فى كل من الانتاج والمساحة المحصولية ، فقفزت قيمة الصادرات الى أعلى من ٣١٨ر١٢ جنيه مصرى فى سنة ١٨٩٨ الى ٣١٠ر٢٥ جنيه مصرى فى سنة ١٩٠٦ ، وبذلك زاد متوسط قيمة الصادرات من القطن فى خلال عشر سنوات الى الضعف ، وفى الواقع ان الكمية المحصولية زادت فى الفترة من سنة ١٨٩٨ الى سنة ١٩٠٦ ، ولكن الزيادة المحصولية كانت فقط بحوالى ٥ر١٢٪ ، فى حين أن القيمة ازدادت بنسبة ١٠٠٪ .

وعقب أزمة سنة ١٩٠٧ كان هناك هبوط مؤقت فى أسعار القطن وبعد ذلك بسنتين فى سنة ١٩٠٩ كان القطن مصابا بحالة افلاس اذ أصابته الديدان ، وكذلك كان لعدم كفاءة المصارف فى الدلتا أثر فى هبوط المحصــــول من ٢٣٥٫٠٠٠ر٧ قنطار فى سنة ١٩٠٧ الى ٠٠٠ر٠٠٠ر٥ قنطار فى سنة ١٩٠٩ . ولكن ارتفاع السعر من ٥ر١٤ الى ٥ر٢١ دولار عوض هذا النقص فى المحصول ، ولذلك كانت القيمة الكلية للصادرات مصونة ، وفى الفترة من سنة ١٩٠٩ وحتى الحرب سنة ١٩١٤ ، ارتفعت الأسعار من حوالى ١٨ دولارا الى ٢٠ دولارا ، ونتيجة لارتفاع الأسعار ، ازداد الانتاج الى أكثر من ٠٠٠ر٥٠٠ر٧ قنطار من سنة ١٨٨٥ ـ ١٨٨٩ الى ١٩١٠ ـ ١٩١٣ .

وهكذا نجد ان صادرات القطن ازدادت فى عهد الاحتلال بل تضاعفت ، وأصبحت مصر أكثر تخصصا فى هذا المحصول عنها قبل الاحتلال ، خصوصا بعد ان الغت سلطات الاحتلال زراعة الدخان ، الذى كان يمكن باعتباره محصولا نقديا لا يقل شأنا عن القطن فى أرباحه - اذ يشكل مع القطن ثنائيــا مهما مفيــدا للاقتصاد المصرى والتجارة المصرية لو أبيحت زراعته من قبل سلطات الاحتلال ، ولكن حدث ان ضيقت سلطات الاحتلال الخناق على زراعة الدخان ، انطلاقا من ذلك المبدأ الذى كانت تتبناه الدول الاستعمارية فى ذلك الوقت وهو تخصيص مستعمراتها فيما تحتاجه من مادة خام تخدم حركة الصناعة بها . فعملت انجلترا فى مصر جهد طاقتها لتخصيصها فى انتاج القطن ، لسد حاجــة المعامل الانجليزية بلانكشير من ذلك القطن ، بثمن بخس ودراهم معدودات كان المنتج المصرى مضطرا الى قبولها لاحتكار تلك المعامل للمحاصيل المصرية فى ذلك العهد ، ولكن اللافت للنظر فى ذلك الوقت ، هو ان نصيب بريطانيا من القطن المصرى تناقص قبيل الحرب العالمية الأولى ، عنه بعد الاحتلال ، ففى سنة ١٨٨٤ بلغت صادرات مصر من القطن ٥٧٠ر٠٧٣ر٣ قنطارا ،

كان حظ انجلترا منها فى ذلك العام ٢٫٠٢٩٫٠٠٧ أى بنسبة ٦٦٪ . وهى نسبة كبيرة جدا توحى الينا بفكرة احتكار التجارة البريطانية للصادرات القطنية المصرية فى ذلك الوقت وما قبله . وفى سنة ١٨٨٩ نجد أن تصيب بريطانيـــا قل فى خمس السنوات هذه الى ٦٢٪ . فبلغت صادرات مصر من القطن فى تلك السنة ٣٫٢٠٦٫٢٠٢ قنطار كان نصيب انجلترا منها ٢٫٠٠٠٫٤٣٠ ، أى بفارق ٤٪ عما كان عليه فى ١٨٨٤ . وأخذت هذه النسبة فى التناقص حتى عام ١٩٠٣ . فبلغت صادرات مصر ٥٫٥٨٨٫٥٠٧ قناطير ، كان نصيب انجلترا منها ٢٫٨٣٣٫٤٧٠ قنطارا بنسبة تقرب من ٥٠٪ أى أن نصيب انجلترا من صادرات مصر من القطن هبط من ٦٦٪ فى ١٨٨٤ الى ٥٠٪ فى ١٩٠٣ ثم الى ٤٣٪ سنة ١٩١٣ فبلغت صادرات مصر من القطن فى سنة ١٩١٣ حوالى ٦٫٩٧٢٫٦٨٦ قنطارا ، بلغ نصيب انجلترا منها ٢٫٩٩٦٫٤٠٤ قناطير بنسبة ٤٣٪ .

ويرجع هذا التناقص فى حصة بريطانيا من القطن المصرى مع بداية الاحتلال وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ، الى أسباب مختلفة . فبريطانيا كانت من أول الدول التى نادت بالأخذ بمبدأ الحرية الاقتصادية ، ومبدأ تقسيم العمل الدولى ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى كان احتلال انجلترا لمصر رغم أنف الدول جميعا ، وخلافا لما اتفق عليه الجميع فى مؤتمر الاستانة ، ولذلك أرادت فى خلال سنوات الاحتلال ألا تأتى أمورا من شأنها اثارة مخاوف الدول الأجنبية وتحريك المسألة المصرية . فبمجرد ان احتلت انجلترا مصر لم تحاول ان تجعل منها مستعمرة بريطانية تحتكر مواردها الخام احتكارا مطلقا ، أو تجعل منها سوقا متخصصة فى استهلاك منتجاتها خاصة ان انجلترا كانت تتمتع بنفوذ سياسى فى مصر يمكنها من ذلك ، بل جعلت بريطانيا من مصر سوقا مفتوحة أمام غيرها من الدول الأوربية التى تقدمت بها صناعة النسيج وأصبحت فى حاجة الى

القطن المصرى ، خاصة بعد ان ظهرت صناعة للنسيج بالدول التى كانت تنتج القطن وتصدره ـ أمريكا ـ الهند ـ وقل صادرها منه ، والى جانب ذلك ظهرت باليابان صناعة للنسيج مع بداية القرن العشرين وكان انتاجها يطفر طفرات سريعة نحو التقدم ٠

وبذلك نجد ان انجلترا جعلت من مصر سوقا مفتوحة ، هذا فى نفس الوقت الذى تقدمت فيه صناعة النسيج فى العالم ، تلك التى لا تقل شأنا عن الصناعة الانجليزية ، وأخذت تنافسها وتزاحمها تلك المزاحمة والمنافسة التى كانت فى غير صالح انجلترا على أسواق توريد القطن الخام وأسواق تصريف المنسوجات المصنوعة ٠

والى جانب ذلك كانت هناك مناطق متعددة الى جانب مصر تعد مصادر امداد مهمة لانجلترا من المواد الخام من القطن ، فاذا كانت انجلترا تستورد نصف القطن المصرى ، وكل بذرته تقريبا ، فكل ما تستورده من القطن المصرى لا يزيد عن سدس ما تستورده من سائر الجهات فى العقد الأول من القرن العشرين ، وكان الوارد اليها من القطن سنويا كما نرى فى هذا البيان :

من أمريكا	١٤٢٤٠٠٠٠	قنطار
من مصر	٣١٤٤٠٠٠	قنطار
من الهند	٦١٩٠٠٠	قنطار
من البرازيل	٣١٥٠٠٠	قنطار
من بيرو	٨٦٠٠٠	قنطار
من شيلى	٢٢٠٠٠	قنطار
من تركيا	١١٠٠٠	قنطار
من سائر البلدان	٥٠٠٠٠	قنطار
الجملة	١٨٤٨٧٠٠٠	

وهكذا نجد أن بريطانيا كانت لها مصادر متعددة تمدها بالقطن ، ولذلك لم تتردد فى أن تترك للدول الاوربية التى أخذت تتكالب على القطن المصرى جزءا منه معوضة ذلك من مصادرها الأخرى .

البورصات ودورها فى تجارة القطن :

لا يمكن لباحث أن يدرس صادرات القطن فى مصر ، دون أن يتعرض للحديث عن البورصات أو يغفل هذا الدور الذى لعبته فى تصدير القطن وتجارته ، خاصة ان تلك المؤسسات ارتبط وجودها بتصدير القطن وتضخم صادراته ، فقبل ان يمسك القطن بزمام معظم الصادرات المصرية ، لم تكن نسمع عن شىء يسمى البورصة ، وبعد ان أصبح للقطن الدور الأساسى فى الصادرات المصرية ، أقيمت تلك المؤسسات أو تلك الأسواق المنظمة ، لخدمة تجارة القطن ، وكذلك الحاصلات الأخرى .

ولاهمية البورصات فى تجارة القطن سوف أتناولها فى دراسة متواضعة من جانبى ، وحتى يكتمل بنيان الحديث عن الصادرات المصرية بصفة عامة ، وصادرات القطن بصفة خاصة .

شهدت مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، قيام سوق منظمة لتنظيم حركة تجارة القطن ، عرفت باسم البورصة (*)، وهى اجتماع يعقد فى مكان معين وفى مواعيد معينة دورية بين

(★) الأصل فى كلمة بورصة ، هو انه فى القرن السادس عشر كان يجتمع تجار مدينة بريج Bruges ببلجيكا فى قصر أحد الاغنياء من تجارها وكان يدعى « فان دن بورص Vanden Borse » ومن ثم اطلق هذا الاسم على الاماكن التى تعقد فيها عمليات البورصة - سامى وهبه : البورصات . مطبعة كوستاتسوماس القاهرة ١٩٤٩ ، ص ٢ .

متعاملين بالبيع والشراء فى أوراق مالية أو حاصلات زراعية أو منتجات صناعية وتطلق كلمة « بورصة » أيضا على المكان الذى يعقد فيه هذا الاجتماع أو مجموع العمليات التى تتم أثناءه .

ولم يكن لمصر عهد بهذه الأسواق المنظمة من قبل ، وظل هذا النوع من الأسواق المنظمة غير معروف فى مصر حتى بداية العقد الثانى من النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، حيث ترتب على نشوب الحرب الأهلية الأمريكية ، ازدياد فى محصول القطن المصرى ، وأخذت أسعاره فى التقلب لعدم وجود سـوق ترسم الخط الذى تسير عليه حركة القطن التجارية ، وأصـبحت الحاجة تستدعى انشاء سوق للعمليات الآجلة (كنتراتات) فأنشئت بورصة لهذا الغرض فى الاسكندرية سـنة ١٨٦١ كانت الأولى من نوعها فى العالم .

فتعتبر بورصة العقود بالاسكندرية من أقدم أسواق العـالم المشتغلة بالتعامل فى القطن وبذرته على أساس العقود التى تنفذ شروطها فى آجال مستقبلة ، فبعدها أنشئت سوق نيويورك سنة ١٨٧٠ وليفربول سنة ١٨٧٣ ثم نيو أورليانز سنة ١٨٨٠ ، وغير هذه البورصات توجد بورصات الهافر وبومباى وبريمن وهل وهذه الأخيرة خاصة بالتعامل فى بذرة القطن فقط .

ولم يعتر انشاء هذه السوق أية صعوبة قانونية بسبب عدم تحريم هذا النوع من المتاجرة (المضاربة) بخلاف ما كان يلاقيه انشاء مثل هذه الأسواق فى بعض الممالك من صعوبات جمة حيث كان يحـرم التعـامل لأجل اعتبـاره ضربا من ضروب المقامرة الا أنه فى مصر كون جماعة من السماسرة المشتغلين بالقطن سوقا للبضاعة الآجلة فى الاسكندرية للتعامل فى القطن وظلت هذه الجماعة تعمل مؤتلفة فترة من الوقت ، ولكن سرعان ما دب الخلاف بينها فانقسموا على أنفسهم وانشق جزء منهم عن الآخر ، وأنشأوا لأنفسهم بورصة

أخرى فى المكان الذى كانت تشغله شركة كوك بشارع فؤاد الأول . وبذلك ظل التعامل فى القطن يجرى فى سوقين حتى سنة ١٨٨٦ حيث اندمج الفريقان مع بعضهما وأنشآ سوقا واحدة للتعامل فى القطن وضعت لها القوانين واتخذ لها مكان بشارع البورصة الجديدة . ولما اتسع نطاق عملها وزاد عدد المشتغلين فى السوق اتخذت لنفسها مكانا أوسع فى دار البلدية بميدان محمد على وقد وقع الاختيار على هذه الدار نظرا لوقوعها وسط السوق المالية حيث توجد المصارف والبيوتات المالية .

وقد ظلت بورصة العقود بعيدة عن الرقابة الحكومية كما ظلت لوائحها وقوانينها توضع بمعرفة لجنة البورصة حتى سنة ١٩٠٩ حين تدخلت الحكومة فى أمرها نظرا لما رأته من عظم شأن المحصول المتعامل عليه ولما للبورصة من الأهمية والأثر الواضح فى مجرى الحياة الاقتصادية للدولة مضى ففى ٨ نوفمبر ١٩٠٩ أصدرت الحكومة قانونا لتنظيم أعمال البورصة اتبع نظاما يقترب الى حد كبير من النظام الفرنسى . فقد اعترف القانون بجعل السمسرة حرفة مباحة ، وتحمل السمسار لكل عملية يتدخل فيها فهو مسئول عن الوفاء بالعمليات التى لا يذكر فيها عميلة (مادة ٦٦) وهو كذلك مسئول عن امضاء البائع فى حالة بيعها عن يده (مادة ٦٧) وكذلك كلف القانون السماسرة بحفظ العينات التى يبيعون بمقتضاها حتى وقت التسليم ، وكذلك فرض القانون على السماسرة تدوين عملياتهم أولا بأول يوميا فى دفاترهم دون أى شطب أو تغيير فى كتابة أسماء المتعاقدين ، وتاريخ العمل ووقت تسليم البضاعة ومقدارها ونوعها وثمنها (مواد ٦٨ — ٧٠) ونصت المادة ٧١ من القانون التجارى على انه لا يسوغ فتح أى بورصة للتجارة بدون تصريح من الحكومة ، وكل بورصة تفتح بغير هذا التصريح تقفل بالطرق الادارية ، ويجب ان يكون فى كل بورصة لجنة تناط بها الادارة . ومأمور أو مأمورون من قبل الحكومة لمراقبة تنفيذ اللوائح ، وكذلك حد القانون من

اعمال السماسرة بحيث لا يجوز للسمسار أن يقوم مقام أحد المتعاقدين فى العمل المعقود بمعرفته الا بتصريح خاص يعطى اليه بالكتابة وقت استلام الأمر . واذا ثبت ان سمسارا قام مقام أحد المتعاقدين بدون تصريح مستكمل الشروط من عميله فلهذا الاخير الخيار فى طلب فسخ الصفقة أو تنفيذها (مادة ٧٤) . وبذلك اصبحت بورصة العقود الآجلة تحت الاشراف الحكومى .

ولما كان موسم تحصيل القطن يتم مرة واحدة كل عام ، ويستهلك على مدار السنة كلها ، فبورصة العقود تمكن المشترى من الشروع فى مزاولة الشراء قبل حلول الموسم ، وفى توزيع مشترياته على جميع اشهر السنة ، كما انها تمكن البائع من جعل بيعه أقساطا مقسمة على جميع أشهر السنة ، فمن ذلك يتضح التوازن المرغوب فيه وتمنع نتائج هجوم البائعين بحاصلاتهم على السوق دفعة واحدة ، ولا يستطيع التاجر شراءها الا اذا باع عقودا تبلغ قيمتها كثيرا حتى يشترى أكثر من حاجته الحاضرة . وكان ذلك فى صالح البائع والمشترى على السواء فان دفع البائعين للأقطان مرة واحدة الى السوق يؤدى بالطبع الى انخفاض فى ثمنها ، وذلك طبقا لنظرية العرض والطلب . وكذلك فلن المشترى فى هذه الحالة سوف يحاول التخلص من العقود التى لديه بأسعار رخيصة لشراء الأقطان بدلا منها وهو فى هذه الحالة قد لا يحقق أى ربح . وبذلك تكون بورصة العقود الآجلة هى الميزان الذى يحفظ توازن حركة القطن التجارية فى الأسواق المصرية ، ولا يقتصر هذا التوازن على الداخل بل انه يمتد الى الخارج ، فيحفظ التناسب فى الأسواق العالمية ويتحقق هذا التناسب عندما يكون هناك فارق كبير بين سعر القطن المصرى فى الداخل والخارج ، فيبيع التجار اقطانهم فى الأسواق الخارجية ذات السعر المرتفع ويشترون بدلا منها من الداخل بالسعر المنخفض .

بورصة مينا البصل :

وهى سوق للبضاعة الحاضرة بالاسكندرية تأسست فى سنة ١٨٧٢ نتيجة للزيادة العظيمة فى حجم وقيمة التجارة الخارجية وبخاصة زيادة صادرات القطن . ويباع فيها القطن المحلوج المكبوس فى بالات ولا يباع فيها القطن الزهر مطلقاً . وكانت هذه البورصة « ملك للدائرة السنية وهى معدة لأشغال التجارة من قطن وقمح وما أشبه ذلك » وتقع هذه البورصة عند مصب ترعة المحمودية بالقرب من شاطىء البحر الأبيض المتوسط ، ومن الأرصفة الجمركية وعند نهاية سكة حديد القبارى ، وفى وسط الشون والمخازن والمكابس الكبرى وكل ذلك قد ساعدها أكبر مساعدة على تأدية وظيفتها كسوق للبضاعة الحاضرة . وفى سنة ١٨٨٣ كون كبار تجار الصادر وممثلو المصارف التجارية بالاسكندرية شركة تدعى « شركة المحاصيل العمومية » بغرض السيطرة والاشراف على سوق البضاعة الحاضرة ، وذلك بوضع النظم للمعاملات فى هذه السوق سواء أكانت لعمليات البضاعة الحاضرة أم للعمليات الناتجة عن بورصة العقود (تسليم واستلام اخطارات التسليم) (*) ، كما كان من أغراضها أيضا تنظيم تصدير الحاصلات المصرية الرئيسية كالقطن والبذرة والغلال والبصل ، وفى نفس الوقت تأسست « شركة مينا البصل » وأقامت البناء المعروف بهذا الاسم واستغلته بطريق الايجار لأعضاء شركة المحاصيل العمومية ولغيرهم من التجار ، وبداخل هذا البناء مكاتب تجار الصادرات وهم فريق المشترين ومكاتب المصارف وهم فريق البائعين .

(*) عبارة عن اشعار يرسله سمسار البائع الى سمسار المشترى يخبره فيه بأنه موجود لديه وتحت تصرفه كمية معينة من البضاعة فى مخزن ـ شون او غير ذلك .

وكان ببورصة مينا البصل مخازن خاصة للتجار ولشركة التصدير والبنوك ، وكانت كل شونة لها حدودها الخاصة والتى يلتف حولها سور ، وكل شونة من هذه الشون كان يجب ان يكون مؤمنا عليها عند شركات التامين وفى حالة حدوث أى ضرر بها كالحريق مثلا تدفع لها شركة التأمين تعويضا بعد معاينة الحادث بواسطة مندوبين من طرفها ، وهذا ما حدث لشونة الخواجة بنتو التى كانت لحساب البنك الشرقى الألمانى ٠

ولعبت البنوك دورا عظيما في حركة مينا البصل التجارية ، خاصة فى تجارة القطن وتمويل محصوله ، فقد كانت تقرض عملاءها من المزارعين والتجار وتفتح لهم الاعتمادات بضمان أقطانهم ، ثم تودع هذه الأقطان لديها بشونها فى الاسكندرية ، وتجرى بيعها لحساب عملائها ، وبذلك فالبنوك تمثل الممول والوكيل بالعمولة فى نفس الوقت ، وتعطى المصارف فى هذه الحالة لعملائها حوالى ٧٠٪ من قيمة اقطانهم وتحتفظ بالباقى تحت يدها تامينا (Marge) لقابلة ما قد يحدث من هبوط فى الأسعار على ان يعاد هذا التأمين الى النسبة المتفق عليها كلما نقصت الأسعار ويكون ذلك اما بايداع اقطان تساوى قيمة الفرق واما بدفع قيمة هذا الفرق نقدا الى المصرف ٠

وأما عن طريقة تصريف البنوك للأقطان فكان البنك عند استلام الأقطان من العملاء ، يقوم بفرزها بواسطة فرازيه الخصوصيين الذين يقومون بأخذ كمية من كل نوع ويتم وضع علامة بنمرة اللوتو وعدد البالات ، وتقيد هذه اللوتات فى دفتر خاص ثم يرسل القطن الى شونة البنك بناء على اذن خاص ، بعد ذلك

يرسل البنك فرازه الى نفس بالات القطن لكى يعين رتبـــة القطن وقد تكون رتبة الفراز غالبا مخالفة لرتبة المحلج ، غير انهما كانتا توضعان بجوار بعضهما للاستئناس بهما فى تعيين الثمن ، وكل بنك فى البورصة كان يضع لوحة لكتابة الأنواع التى يبيعها أو يشتريها لحساب عملائه ، فاذا ما جاء المشترى من تجار الصادر ، وجد العينة ، والى جانب ذلك يرسل رسول آخر لاحضار عينة عامة من نفس البضاعة المخزونة بالشون بناء على اذن خاص صادر من فرع البنك فى بورصة مينا البصـــل الى تلك الشـــونة ، واذا تم الاتفاق بعد ذلك يأخذ المشترى اذنا يسمى اذن معاينة ونيشـــان ويذهب الى الشونة المخزون بها القطن المطلوب ، ويأخذ نموذجا أو شيشنى من عدد من البالات ، فاذا وافقه القطن عمل نيشان ، غير أنه يلاحظ أن المشترى كان يحتفظ لنفســـه بحق القبول أو رفض البضاعة بعد معاينتها .

وكان بمصر عديد من بيوت التصدير التى كانت لها مكاتبها وشونها ببورصة مينا البصل ، مثل بيل وكارفر وفينى وخوريمى وبناكى ورينهارت الذين أصـــبحوا من أصحاب الملايين من وراء تصدير القطن المصرى الى الخارج ، وكان كل بيت من هذه البيوت يعلن على أبواب البورصة صباح كل يوم جدولا يبين فيه أنواع القطن ومقاديره ويدون سماسرة البنوك هذه الطلبـات ويعرضون أقطان عملائهم التى أودعت شونهم لحسابهم ، وكانت تحدد درجات القطن بمعرفة فراز المشترى وكثيرا ما تقوم خلافات بين البائعين والمشترين حول رتبة القطن ، تقوم بتسويتها لجنة القطن ، وكان القطن الذى يشترى لا يوزن فى مينا البصل الا بمعرفة الوزانين الرسميين المحلفين الذين يتقاضون رسوما على عملهم ، وبعد ظهر اليوم الذى يتم فيه البيع ينقل القطن المباع من مخازن البنك الى

مخازن بيوت التصدير ومنها الى المكابس (*)، التى تهيىء الأقطان للتصدير باعادة كبسه بمكابس خاصة ذات ضغط أعلى من مكابس الريف وذلك لكى لا تشغل حيزا كبيرا من البواخر ·

وغير القطن وبذرته كانت تجرى فى بورصة مينا البصل عمليات بيع الغلال وغيرها من الحاصلات الأخرى التى كانت تصدر والتى تتحمل فترة تخزين ويراعى فيها الجودة ومدى الصلاحية لتحمل مدة السفر ، ففى سنة ١٩٠٧ ارجأت البورصة تصدير البصل الأخضر غير الناضج لعدم صلاحيته للتصدير خوفا من تعفنه وناشدت البورصة المزارعين أن يبقوه فى الأرض فترة كى يتم نموه ·

وكانت بسوق مينا البصل لوحة يكتب عليها يوميا البضائع التى تتداول فى البورصة وحجمها ونوعيتها وأسعارها ، هذا الى جانب حالة السوق ، وهذه اللوحة كانت تختلف الأسعار عليها من يوم لآخر ، بل اننا نجد ان الأسعار فى اليوم الواحد كانت تختلف بين نوعية المحصول فى مديرية ومديرية أخرى حتى وان كان من نفس مرتبته ، فأسعار القطن العفيفى مثلا الذى تنتجه منطقة كفر الزيات كان له سعر يختلف عن القطن العفيفى الذى تنتجه المنصورة فى نفس اليوم داخل البورصة وهذا أيضا كان ينطبق على الغلال · ففى يوم ٨ أكتوبر سنة ١٨٧٩ كانت أسعار القطن الدارجة بالبورصة كالآتى :

(*) لا تجرى عمليات الكبس الا بعد تنظيف القطن تماما وتعرف عملية التنظيف هذه باسم الفرفرة ، ثم يكبس القطن فى بالات زنة كل منها سبعة قناطير ، وبذا يصير القطن معدا للتصدير الى المغازل الاجنبية فى الخارج· محمد فهمى لهيطة : تاريخ فؤاد الاول الاقتصادى ، هامش ص ٢٧٣ ·

المنطقة	السعر	
	من	الى
الزقازيق	١٢ ٣/٤	١٢ ريالا
طنطا	١٣ ١/٢	١٣ ٣/٤ »
كفر الزيات	١٣ ٣/٤	١٤ »
دمنهور	١٢ ٣/٤	١٣ ١/٤ »
المنصورة	١٣ ٣/٤	١٤ ١/٤ »
بنها	١٢ ٣/٤	١٣ ١/٤ »
المحلة الكبرى	١٣ ١/٤	١٣ ٣/٤ »
محلة ابو على	١٣ ٣/٤	١٤ ١/٢ »
منوف	١٣ ١/٤	١٢ ٣/٤ »
المنصورة ابيض	١٣	
زفتى	١٢ ٣/٤	١٢ ٧/٨ »

وكانت هناك الفاظ تطلق على حالة السوق كأن يقال ان القطن « لا تزال سوقه متمسكة وقابلة للتحسن » ، وكذلك يقال ان القطن « فى ليفربول ٦/٤ فى الأمريكانى المستقبل أما هنا فلا تزال سوقه ضعيفة ومائلة الى النزول » ، وكذلك يقال ان حالة السوق هادئة ، وغير ذلك كانت هناك الفاظ أخرى ، وكل هذه الالفاظ كانت لها مدلولاتها ، فعندما يقال ان السوق متمسكة فهذا معناه ان أسعار اليوم قريبة من أسعار أمس رغم وجود عوامل نزولية ، اما السوق ثابتة ، فهذا يعنى انها قوية وهذا فى حالة التمسك مع الارتفاع فى الأسعار رغم عوامل النزول وأما هادئة فيطلق على السوق عندما تكون العمليات قليلة ، وكذلك لفظ ضعيفة ، فيستخدم عند ميل الأسعار الى الهبوط مع قلة العمليات وكذلك لفظ السوق مضطربة ، فيستخدم عندما تتقلب الأسعار بشدة هبوطا أو ارتفاعا ، وأما لفظ السوق متثاقلة ، فيطلق على السوق عندما تحدث مشتريات تجارية

لم تعزز بمشتريات المضاربة ، وأما لفظ السوق نشطة فيستخدم أيضا اذا كانت العمليات كثيرة والأسعار فى صعود ٠

وكان للبورصة موعد اقفال يومى حدد بالساعة الواحدة من بعد ظهر كل يوم وكان هناك سعر يسمى سعر الاقفال ، وهو سعر آخر عملية بيع فى ذات اليوم ، ويعتمد على هذا السعر عند الفتح فى اليوم التالى ، وبعد الفتح كانت الأسعار تتعرض لتقلبات كل لحظة ، ويرجع لظروف العرض والطلب ٠ وفى أكتوبر سنة ١٩١٠ قرر قومسيون لجنة سماسرة البورصة اعتماد اقفالين للبورصة أحدهما يكون من الساعة الواحدة بعد الظهر من كل يوم والثانى يكون الساعة الواحدة والربع من بعد الظهر ، وان يكون الأول هو المعول عليه فى المعاملات الا اذا اشترط المتعاقد أن يكون هناك تعديل على الاقفال الثانى ، ومنذ ٢٥ أكتوبر ١٩١٠ اعتمد القومسيون على أن تعمل البورصة فترة مسائية كل يوم بعد الظهر من الساعة الخامسة والربع حتى السادسة والربع ٠ ويبدو أن فترة العمل المسائية للبورصة لم تكن تستمر طوال السنة ، بل انها كانت تمتد حتى ينتهى موسم القطن ثم يقتصر العمل بعد ذلك على الفترة الصباحية ٠

ومنذ انشاء البورصة فى مصر وحتى قيام الحرب العالمية الأولى كان هناك ارتباط وثيق بينها وبين البورصات الخارجية ، ويرجع ذلك لتحسن طرق المواصلات السلكية واللاسلكية فهذا أدى الى تناقل الأخبار بين كل البورصات فى لمح البصر ، خاصة أن تلك البورصات كانت تعمل فى نوعية انتاج واحدة تخضع لتأثيرات السوق العالمية ، على كل حال ، كان لبيوت التصدير فى مصر عملاء فى مناطق الغزل فى الخارج ، وهؤلاء كانوا دائما يعطونهم تقريرا مفصلا شبه يومى عن أسعار القطن وحركته ، وبالذات القطن الأمريكى وحجمه فى السوق ، ويرجع ذلك الى أن القطن الأمريكى

يمثل أكبر انتاج فى العالم فى ذلك الوقت ، مما جعل له تأثيره على السوق بدرجة كبيرة ومن هنا يتضح لنا مدى تأثر القطن المصرى بالقطن الامريكى وكذلك السوق العالمية ، فاذا هبطت أسعار القطن أو انتعشت فى بورصة من البورصات الخارجية كان لذلك تأثيره على البورصة المصرية ، وبلغ هذا التأثير الى الحد الذى كان يستدعى توقف فتحها للعمل على مدى نشاط وعمل البورصات الخارجية « ففى صباح ١٥ مايو سنة ١٩٠٨ تأثرت بورصة مينا البصل فى فتحها بالخارج فنزلت حوالى ¾ تسليم مايو لأن بورصة نيويورك أقفلت بنزول ٢٦ بنطا فى الأول ، و ٨ بنوط فى الثانى ، وخلفتها بورصة نيو أورليانز ، فصعدت ثلاثة بنوط فى الأول ونزلت بنطين فى الشهر الثانى ، أما ليفربول التى ربحت ١٥ مايو ١٩٠٨ ، ١٧ بنطا فى الأول ، و ١١ بنطا فى الثانى فانها خسرت ١٦ مايو ١٩٠٨ فى فتوحها عشرة بنوط • وكذلك فى ١٢ يناير ١٩٠٦ وصل تلغراف من ليفربول بتحسن فى أسعار القطن ، فتحسنت الأسعار فى الاسكندرية » •

وبهذا يتضح لنا مدى الارتباط الوثيق بين سوق القطن فى مصر وأسواقه العالمية ، فهى تدب وتموج بالحركة بحركته ، وتشل عن حركته بتوقف حركة السوق العالمية ، وقد ساعد على ذلك تحسن طرق المواصلات وسهولتها من ناحية ووجود لوحة رسمية بالبورصة تكتب عليها أخبار البورصات الأخرى مثل ليفربول وغيرها من ناحية أخرى •

ومن الجدير بالذكر ان كل الأعمال التى كانت تجرى بداخل بورصة الأقطان بالاسكندرية كانت بيد الأجانب أما الوطنيون فكانوا يغيبون عن الساحة تماما ، وقد أجاب بذلك التجار الوطنيون بمينا

البصل على سؤال المسيوبوليه (*) أستاذ الاقتصاد السياسى فى مدرسة الحقوق بمدينة تولوز بقولهم « ليس من الوطنيين من يصدر بضائعه الى الخارج غير واحد » ، وان تجارتهم قائمة على تقديم أموالهم لتجار الريف بها يتجرون وبها يرابون ، وبها يرهقون الفلاحين المساكين كل هذا مقابل عمولة يأخذونها منهم حين يرسلون بضائعهم اليهم وتلك تجارة أخذت البنوك الأجنبية تنافسهم فيها وتزاحمهم عليها ، بل أخذت تزاحم حتى تاجر الريف فى ارهاقه الفلاحين وتكبيلهم بأغلال من حديد • وخرج الأستاذ وهو يأسف وقال : ان تجارتكم ليست وطنية ، وان من تسمونهم منكم تجارا ليسوا الا سماسرة ، وينتقل بنا المسيو بوليه الى وصف لسوق مينا البصل نفسها ومنها يتضح حجم المشاركة الوطنية فى هذه السوق وكذا حجم مشاركتها فى تجارة الصادر ، فتشير الأهالى وصفا لزيارته هذه فتقول : (استصحب « مسيو بوليه » معه من القاهرة محاميا وطنيا كبيرا لأنه حسب انه مقبل على تجار وطنيين قد يتعذر عليه ان يتفاهم معهم • وبعد أن دخلا البورصة والمحامى الوطنى مقدم الى الامام ظان انه قادم على خلان واخوان وزميله الأجنبى سائر خلفه معتقد انه غريب مسترشد لمرشد ومؤتم بامام ، فلم يتجاوز العتبة حتى انعكست الآية وصار الوطنى غريبا والغريب هو صاحب الدار ، هذا ما حدث ، فان الزائرين الكريمين ما اتجها شرقا أو غربا شمالا أو جنوبا الا رأيا المكاتب تتلوهـا المكاتب والبنوك تجاور البنوك وكلها الا واحد أو اثنان منها يديرها النزلاء (الأجانب) رأيا المصرى عافى الأثر الا فى ساحة البورصة حيث لا تميز بين التاجر الوطنى

(★) جاء مسيو بوليه ليدرس الاقتصاد السياسى بمدرسة الحقوق الخديوية وأراد الذهاب الى بورصة مينا البصل فى زيارة للاستعانة بما يراه فيها من طرق البيع والشراء والتصدير ، على اتمام كتاب شرع فى تأليفه فى تجارة مصر الوطنية • الاهالى : ١٣ مايو ١٩١٢ -

وبين الحمال والكيـال ... فأخذ الأستاذ الأجنبى يخرج ويدخل والمحامى الوطنى يسير بجانبه وكأنه اجنبى وسط قوم غرباء » .

والى جانب خلو البورصة من المشاركة الوطنية الفعالة ، كانت شركة المحاصيل العمومية ، مؤلفة من اعضاء كلهم أجانب لأنهم كانوا اما من رجال التصـــدير واما من رجال البنوك وكلاهما كانا بيد الأجانب .

.

وبالرغم من الدور الذى لعبته شركة المحاصيل العمومية فى تصدير القطن المصرى وتحديد أســعاره ، الا انها كانت نقمة على الأهالى . وكذلك على الاقتصـــاد المصرى فبالنسبة للأهالى نجد أن الفلاحين كانوا يبيعون معظم أقطانهم الى آجل ، وفى خلال هذا الأجل يقطعون السعر بحسب أسعار العقود « وكانت سوق الكنتراتات خاضعة لتجار الصادرات الذين هم أنفسهم أو على الأقل زملاء لهم يديرون شركة المحاصـــيل ، فهم بذلك يســتطيعون حين يريدون التأثير عليها وانزال أسعارها ، وقد أوضح المسيو بوليه أســتاذ الاقتصاد السياسى فى مدرسة الحقوق بمدينة تولوز ان الخطر لم يقتصر على هؤلاء المزارعين فحسب ، بل شمل محصول القطن كله ، وذلك ان شركة المحاصيل العمومية مؤلفه من تجار الصادرات وهى ذات تأثير كبير على البورصـــة الخديوية بسبب انها هى وحدها المختصة بترتيب درجات القطن وقت حلول أجل التسليم والاستلام ، ودرجات القطن ليست خاضعة لقاعدة علمية فتجار الصادرات اذن يرتبون الدرجات كما يشاءون ويرفضون استلام ما يراد تسليمهم اياه من القطن ولو كان من أعلى مراتبه وأحسن أنواعه ... اذ تجار الصادرات هم الذين يشترون كل محصـــول مصر من القطن فهم المشترون وهم الذين يحددون الأسعار كما يشاءون) .

ومن الجدير بالذكر أن المضاربة فى البورصات فى مصر ضعفت بانشاء شركة المحاصيل العمومية فاحتكارها تجارة القطن بالطريقة السالفة الذكر ، أعجز المضاربين وأصبح لا يوجد هناك فائض لهم من القطن يضاربون عليه ، والى جانب ذلك فتجار الصادر كانوا يأخذون القطن الحاضر بأسعار رخيصة ثم هم فوق ذلك كانوا يضاربون على النزول من أجل الربح ، والى جانب ذلك كان لخضوع القطن المصرى للقطن الأمريكى رغم تفرد نوعه وعدم وجود مزاحم له من أقطان البلدان الأخرى ، أثر فى غياب عمليات المضاربة فى البورصات ، ولعل سبب ذلك راجع الى أن القطن المصرى لا يستهلك منه شىء فى الداخل حتى يكون مستقلا بعض الشىء عن الأسواق الأجنبية وحتى يستطيع المضارب أن يبنى رأيا على أحوال مقطوعيته الداخلية ، بل هو يصدر برمته الى المغازل الأوربية فيضطر المضارب وليست لديه معلومات غير التى تأتيه من الخارج ان يخضع ويتأثر بالمؤثرات الخارجية وربما بلغ منه الخضوع والتأثر الى حد انه اذا نزلت بورصة نيويورك عشرين بنطا أسرع قصفى مراكزه بخسارة ريال أو أكثر خوفا من أن تزداد الأسعار نزولا والى جانب ذلك أيضا كان من أسباب ضعف المضاربة ، قلة الأموال التى يمتلكها المضارب فكل الأموال التى كانت فى مصر أجنبية تمتلكها اما فروع البنوك الأوربية ، أو أموال تأتى من الخارج بواسطة جماعة من رجال البنوك ، فهى فى الحالتين أجنبية معرضة فى كل لحظة للمؤثرات الخارجية والذين يتولون أمرها فى مصر ليس فيهم من الغيرة والشجاعة على مصلحة القطن المصرى ، والاقتصاد المصرى ما يدفعهم الى تعضيد المضاربين ، ونتج عن ضعف المضاربة ، عجز سوق العقود عن حفظ الأسعار متناسبة مع أسعار البضاعة الحاضرة وتصرفها لمحاربة أصحاب المغازل الأوربية الذين يعرفون فيها هذا الضعف هذا من ناحية ومن ناحية أخرى عجز سوق الكنتراتات عن القيام بوظيفتها وهى تنظيم وترتيب الأسعار ،

وهكذا شهدت مصر مولد بورصتين في الاسكندرية لتنظيم تجارة القطن ، الفرق بينهما هو أن التعاقد في بورصة مينا البصل يتم على أساس أقطان جاهزة وقت التعاقد فهي أشبه بسوق الخضر والفاكهة تعرض فيها البضـــائع ويتم شراؤها فورا بعد المعاينة فالاستلام ودفع الثمن ، أما بورصة العقود فالقطن فيها ليس مجهزا للتسليم فورا وانما يستحق تسليمه في المستقبل ، واذا كانت الحكومة قد تمكنت من اخضاع بورصة العقود لاشرافها في سنة ١٩٠٩ ، فان بورصة البضاعة الحاضرة تركت حرة رغم الشكاوى المتكررة في سنة ١٩٣١ حين أخضعتها الحكومة أيضا الى رقابتها .

٢ ـ بذرة القطن :

احتلت بذرة القطن المركز الثاني في قائمة الصادرات المصرية ، بعد القطن وارتبطت كمية الصادر منها بكمية الصادر من القطن ، فادى التوسع في انتاج القطن الى ايجاد أسواق جديدة تأسست لبذرة القطن فيما بعد سنة ١٨٥٠ خاصة أن كل خمسة قناطير من القطن كانت تحلج ، كانت تعطي ثلاثة ونصف أردب من البذرة .

وبزيادة كمية وقيمة صادرات مصر من القطن في أثناء الحرب الأهلية الأمريكية زادت أيضا صادراتها من بذرته كمية ومقدارا ، ذلك لأن كمية بذرة القطن زادت بنسبة زيادة محصول القطن كما زادت قيمتها نظرا لاستخدامها كوقود وفي صناعة الزيت والكسب مما رفع ثمنها كثيرا في السوق ، ونظرا لشدة الطلب عليها نتيجة لوقف التجارة الأمريكية مع أوربا واحتياج بعض الدول اليهـــا لاستعمالهـا في الصناعة والزراعة مما أدى الى ارتفاع ثمنها حتى أصبح ثمن الأردب منها في ١٨٦٢ أعلى من ثمن الأردب من القمح ، الا أنه في فبراير سنة ١٨٦٣ انخفض قليـلا ، فأصبح ٣ر٥ دولار بينما كان ثمن الأردب من القمح ٤ دولارات . والجـدول التـالي

يوضح صادرات بذرة القطن المصرى من الاسكندرية فى الفترة من ١٨٦١ ـ ١٨٦٦ ٠

السنة	الحجم بالاردب	القيمة بالجنيه المصرى	سعر الاردب بالقرش
١٨٦١	٣٠٦ر٢٥٤	١٢٢ر٥٠٠	٣٩
١٨٦٢	٤٥ر٣٥٩	٢٤٦ر٧٦٠	٥٤
١٨٦٣	٧٢٦ر٢٠٠	٤٧٥ر٥٦٠	٦٥
١٨٦٤	٩١٥ر٤٠٠	٥٣٠ر٩٥٠	٥٨
١٨٦٥	١ر٢٩٢ر٣٠٠	٦٣٣ر٢٥٠	٤٩
١٨٦٦	٧٠٥ر٨٧٧	٤٢٧ر١٤٠	٦٠

ومن هذا البيان نجد أن صادرات البذرة ، أخذت تتزايد مع بداية الحرب الأهلية الأمريكية واستمرت فى الزيادة طوال سنوات الحرب فى كميتها وقيمتها حتى وصلت الى أعلى درجة من الزيادة فى سنة ١٨٦٥ ، فبلغ الصـــادر من بذرة القطن ١ر٢٩٢ر٣٠٠ اردب ، بقيمة قدرها ٦٣٣ر٢٥٠ جنيها مصريا ، وأما فى ١٨٦٦ ، فقد هبطت هذه الصادرات فى حجمها وكذلك فى قيمتها بالرغم من ارتفاع الثمن ٠

وبعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية ، وهبوط صـــادرات القطن وبالرغم من هذا الهبوط فى صادرات القطن ، الا أنه كان أكثر بكثير عنه قبل سنوات الحرب فاستمرت صادرات بذرة القطن ترتفع ببطء فى قيمتها حتى سنة ١٨٧٠ ، وكان هذا الارتفاع البطىء فى قيمة صادرات البذرة متمشيا مع ذلك الارتفاع الذى كان يسير ببطء أيضا فى صادرات القطن والجدول التالى يوضح الصادر من بذرة القطن ومتوسط الثمن فى الفترة من ١٨٦٦ ـ ١٨٧٥ ٠

السنة	الصادر بالاردب	متوسط السعر بالقرش لكل اردب	السنة	الصادر بالاردب	متوسط السعر بالقرش لكل اردب
١٨٦٦	٨٦٠ر٠٩٠	٦٠	١٨٧١	١ر٢٠٣ر٧٥٦	٧٧
١٨٦٧	٨٢٦ر٦٣٧	٧١	١٨٧٢	١ر٢٧٤ر٧٦٥	٧٩
١٨٦٨	٧٥٣ر٤٠٦	٧٨	١٨٧٣	١ر٠٥٨ر١١١	٧٣
١٨٦٩	٨٢٣ر٧٠٧	٧١	١٨٧٤	١ر٥٢٨ر٦٩٣	
١٨٧٠	٩١٧ر٦٨٨	٧٦	١٨٧٥	١ر٤٧٤ر٩٦٨	

ومن هذا البيان نجد أن صادرات مصر من بذرة القطن كانت ترتفع ببطء فى تلك السنوات التى أعقبت الحرب الأهلية الأمريكية وذلك تمشيا مع صادرات القطن . وبمعاودة الصادرات القطنية الارتفاع مع بداية السبعينات من القرن التاسع عشر نجد ان صادرات البذرة ، بدأت تزداد فى حجمها وكذلك فى قيمتها . واستمرت صادرات مصر من بذرة القطن تسير على هذا المنوال فى ارتباطها بحجم الصادرات القطنية حتى سنة ١٩١٤ ، ففى سنة ١٩٠٨ بلغت صادرات مصر من القطن ٦ر٣٤٩ر٠٠٠ قنطار بقيمة قدرها ١٧١٩٢٠٠٠ جنيه مصرى ويقابلها من الصادر فى سنة ١٩٠٧ ، ٦٨٥٩٠٠٠ قنطار من القطن بقيمة قدرها ٢٣٥٩٨٠٠٠ جنيه مصرى . وبذلك يكون النقص ٧٪ فى الكمية و ٢٧٪ فى الثمن أو القيمة ، وفى نفس السنوات بلغت صادرات مصر من بذرة القطن ٣٧٤٢٠٠٠ أردب فى ١٩٠٨ بلغ ثمنها ٢٤٧١٠٠٠ جنيه مصرى ويقابلها من صادرات بذرة القطن فى سنة ١٩٠٧ حوالى ٣٩١٩٠٠٠ أردب بلغ ثمنها ٢٥٥٥٠٠٠ جنيه مصرى ، وبذلك يكون النقص ٥٪ فى الكمية ، و ٣٪ فى الثمن أو القيمة .

ومن الجدير بالذكر أن بذرة القطن المصرى ، كانت لها سوق رائجة فى أوربا فكان الانجليز يفضلونه لاستخراج الزيت على القطن الأمريكى ، لقلة ما عليه من القطن اللاصق به ولذلك راجت تجارة البذرة المصرية كثيرا الا ان هذا الرواج لم يسلم من منافسة الدول الأجنبية له فى مناطق تصنيعه ، فباستنباط الأمريكان طريقة لفصل كل القطن عن بذرته وتعريته منه بالكامل ، تأثرت سوق بذرة القطن المصرية فى الخارج فى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ، وبداية القرن العشرين ، وبدأ يصيبها شىء من الكساد اذا ما قورنت بسوق بذرة القطن الأمريكى هناك ٠

على أية حال فقد شكلت بذرة القطن المصرى عنصرا مهما فى تجارة مصر الخارجية فى تجارة الصادر بالذات ، فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وأصبحت تحتل المكانة الثانية التى حافظت عليها طوال فترة الدراسة ، بعد القطن ، والتى ارتبطت فى حجمها ، بكمية الصادر منه ٠

السكر :

وهو محصول له أهميته فى الصادرات المصرية ، فيأتى بعد القطن وبذرته وان كان دونهما كثيرا ، وقد أدخلت زراعته الى مصر على يد محمد على ، وفى سنة ١٨٣٣ أنتجت مصر منه ٨٥٨٤ قنطارا ، وأخذ الانتاج بعد ذلك يتزايد تدريجيا ببطء شديد حتى ١٨٦٠ عندما نتج عن زيادة أسعار القطن نتيجة اندلاع الحرب الأهلية الأمريكية اهمال لزراعة قصب السكر ، فهبطت صادراته من ٢٨٫٢٦١ قنطارا فى سنة ١٨٥٨ و ٢٣٫٥١٧ قنطارا فى سنة ١٨٥٩ الى ١٫٠٩٠ قنطارا فى سنة ١٨٦٦ ٠ والجدول التالى يوضح الهبوط فى صادرات مصر من السكر فى أثناء الحرب الأهلية الأمريكية ٠

السنة	الصادر بالقنطار
١٨٥٨	٢٨ر٢٦١
١٨٥٩	٢٣ر٥١٧
١٨٦١	١٤ر١٤٨
١٨٦٢	١٣ر٢٢٦
١٨٦٣	٧ر٦٥٧
١٨٦٤	٢ر٣٠٠
١٨٦٥	١ر٥٤٤
١٨٦٦	١ر٠٩٠

وفضلا عن ذلك النقص فى صادرات السكر المصرى ، لم يكن السكر النقى أو المكرر كافيا للاستهلاك المحلى ، مما أدى الى استيراده من فرنسا واتجلترا أو ابتدأت واردات السكر الأجنبى تحل محل السكر المصرى كما يؤخذ من البيان التالى :

السنة	الوارد بالطن	الثمن بالفرنك
١٨٦٢	٤٨٦٤٩٠	٣١٦٢١٨
١٨٦٣	١٢٩٣٥٩٨	٩٨٣٥٧٧
١٨٦٤	٣٩٢١٣٠٨	٣٢٩٧٢٥٩
١٨٦٥	٤٠٣٦٠٧٨	٣٢٢٠٨٦٣

وبعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية ، هبط سعر القطن هبوطا سريعا ، وحاول الخديو اسماعيل انقاذ البلاد من هذه الأزمة الخطيرة ، فأخذ يعمل على الاكثار من زراعة القصب ، لتعويض مصر

ما خسرته بسبب نزول أسعار القطن من جهة ، وادخال صناعة جديدة ذات ايراد مالى وافر من جهة أخرى فأدخل من مشروعات الرى ما ساعد على تقدم زراعة القصب ، وكذلك ما ساعد على تحويله الى سكر ونقله فى أنحاء البلاد بأقل التكاليف فى داخل البلاد بل وخارجها ٠

وأخذ نطاق زراعة قصب السكر يتسع بدرجة كبيرة بصفة خاصة فى مصر العليا والوسطى نتيجة لاهتمام الخديو اسماعيل بأمور زراعة القصب هناك ، والبيان التالى يوضح الأراضى التى زرعت بقصب السكر فى الفترة من ١٨٧٨ - ١٨٨٥ على الترعة الابراهيمية ٠

السنة	المساحة المزروعة قصبا بالفدان	السنة	المساحة المزروعة قصبا بالفدان
١٨٧٨	٣٠٠٧٢	١٨٨٢	٢٧٨٢٨
١٨٧٩	٣٣٥٠٠	١٨٨٣	٢٨٥١٦
١٨٨٠	٢٢٦٩٥	١٨٨٤	٣٣٨٩٢
١٨٨١	٢٨٥٦٩	١٨٨٥	٣٧٣٧٤

والى جانب الاهتمام بزراعة القصب ، أخذت صناعة السكر تتقدم بسرعة ، وتعتبر سنة ١٨٦٦ بداية للازدهار الفائق الذى أصابته هذه الصناعة ؛ ففى ذات السنة بلغ عدد مصانع السكر التابعة للدائرة السنية سبعة عشر مصنعا عاملة وخمسة فى دور الانشاء ، وبلغ عدد مصانع السكر فى أواخر عصر الخديو اسماعيل نحو ٦٤ مصنعا تكلف انشاؤها أكثر من ٦ مليون جنيه ٠ ومد الخديو اسماعيل لهذه المصانع نحو ٦٣٣ كيلو مترا من الخطوط

الحديدية لتقريب المسافة الواقعة بين مزارعه ومصانعه ، ولتسهيل المواصلات ، فلا يهدر الوقت فى نقل القصب على ظهور الابل أو عربات النقل ، ثم خفض نفقات نقل هذه الخامات ، فكانت هذه المصانع تنتج من السكر والعسل الأسود والروم Rhum ما يقدر بنحو ۱۷۰۰۰۰ جنيه مصرى سنويا ٠

وأصبحت مصر تصدر كميات وافرة من السكر وتنافس فى محصولها السكر الأجنبى حتى فى أسواق أوربا ، اذ بلغ ما تصدره مصر كل ستة مليون قنطار من السكر قيمته ۸۰۰ر۰۰۰ جنيه بعد أن كان محصـول السكر قبل عهد اسماعيل لا يزيد عن ٥٥ر۰۰۰ قنطار فى السنة ٠

وبالرغم من هذا الكم الهائل من مصانع السكر التى شيدت لاعداد السكر وتجهيزه فى عهد اسماعيل والتى كانت كلها على أملاكه الخاصة وملكا له الا انها كانت لا تنتج الا السكر الخام الذى كان يصدر الى المصانع الأجنبية فى الخارج لتكريره واعادته لمصر لعرضه فى الأسواق المحلية بأسعار مرتفعة عما لو كان تكريره يتم فى داخل البلاد ٠

ومن الجدير بالذكر أن هذه النهضـة الصناعية لم يقدر لها الاستمرار ، فقد باع الخديو اسماعيل هذه المصانع لشركة فرنسية بالحوامدية وهى شركة السكر والتكرير المصرية Societe General de Sucreries et de la Raffinerie d'Egypte ويرجع ذلك لديونه العظيمة ، وتدهور أحـوال الحكومة المصرية وعـدم اسـتطاعتها تسديد ما عليهـا من ديون ثقيلة ٠ ففى عام ۱۸۸۱ أنشأت شركة التكرير المصرية مصنعها بالحوامدية الذى كان من أكبر المصانع من نوعه فى العالم ، ولا تقتصر طاقتـه الانتاجية على المحصول المحلى باكمله بـل تستورد كميـات كبيرة مـن السـكر الخام

الأجنبي لتكريره ، وفي سنة ١٨٩٢ تأسست شركة السكر بالوجه القبلي لادارة المصانع التى كانت الدائرة السنية قد شيدتها ثم اندمجت الشركتان في عام ١٨٩٧ تحت اسم الشركة العامة لمصانع السكر وتكريره وقد تعرض انتاج السكر المحلي للمنافسة الأجنبية نظرا لانعدام الحماية الجمركية وانتهى الأمر باغلاق كثير من المصانع ثم اعلان افلاس الشركة سنة ١٩٠٥ .

على أية حال ، مع بداية الاحتلال هبطت الصادرات المصرية من السكر ، ويرجع ذلك لاتجاه الزراع نحو احلال زراعة القطن محل زراعة قصب السكر ، لما يحققه القطن من فائدة أكثر نسبيا من قصب السكر ، فقلت المساحة المزروعة قصب سكر من ٨٥٫٠٠٠ فدان في سنة ١٩٠٠ الى ٤٨٫٠٠٠ فدان في سنة ١٩١٤ ، وترتب على الهبوط في المساحة المزروعة قصبيا ، هبوط أيضا في قيمة صادرات السكر ، فهبطت من ٧٠٦٫٠٠٠ جنيه في سنة ١٨٨٥ الى ١١٢٫٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩١٣ (١) .

ومن الجدير بالذكر أن البلدان التى كانت تتعامل مع مصر فى السكر المكرر لم تكن منتظمة فى طلبها كما كان موجودا فى القطن ، وكانت تركيا وانجلترا من أهم عملاء مصر ، فارتفعت قيمة مشتروات انجلترا من السكر المصرى من ٢٠٫٥٠٠ جنيه سـنة ١٨٩٧ الى ١٧١٫٠٠٠ جنيه سـنة ١٩٠٥ ، وبعد سنة ١٩٠٠ بدأت واردات انجلترا من السكر المصرى فى هبوط سريع بسبب قيام هذه الصناعة فى جزر الانتيل البريطانية ، فبلغت حصتها من السكر غير المكرر فى سنة ١٩٠٠ ، حوالى ٩٠٪ من جملة صادراته ، وفى سنة ١٩٠١ هبطت حصتها الى ٧٦٪ من جملة صادرات السكر غير المكرر .

---

(١) ملحق رقم (٨) .

أما ايطاليا ، فظلت حتى عام ١٨٩٠ من أحسن العملاء ولم تقل قيمة ما استوردته عن ١٠٠٫٠٠٠ جنيه فى السنة ، ثم تناقصت الى ٩٨٠٠٠ سنة ١٨٩٣ والى ٣٢٩٠٠ سنة ١٨٩٥ و ١٨٠٠٠ سنة ١٨٩٧ ، ثم الى ١٧٠٠ سنة ١٩٠٠ وهذا الهبوط راجع الى ما اتخذته الحكومة الايطالية من اجراءات لضبط وتقييد عملية خروج رءوس الأموال وما قامت به من تشجيع صناعة السكر فى بلادها ٠

وأما الولايات المتحدة الأمريكية ، فاصبحت فى العقد الأخير من القرن التاسع عشر المشترى الرئيسى للسكر من وادى النيل وخاصة فى أثناء ثورة كوبا ، وبلغ المتوسط السنوى لمشترواتها ٤٥٠٫٠٠٠ جنيه خلال المدة من سنة ١٨٩٦ الى سنة ١٩٠١ ٠ وبلغت حصتها فى سنة ١٩٠١ من السكر المصرى ٨٠٪ وأما تركيا فكان نصيبها فى سنة ١٩٠٦ حوالى ٧٤٪ ، وفى سنة ١٩١٣ بلغ نصيبها ٧٠٪ ، وأما فرنسا فحصلت على ١٠٪ من جملة صادرات السكر ٠

البصـــل :

البصل من المحاصيل المبكرة فى مصر ، وأصبح مع نهاية القرن التاسع عشر ، يحتل مكانة لا بأس بها فى قائمة الصادرات المصرية ، بعد القطن وبذرته ، وقد زرع البصل فى كل من مصر العليا والسفلى على السواء ، وقد زادت ذلك من انتاجه الا أن اشتداد الطلب عليه داخليا للاستهلاك حد من صادراته ، فمن المستطاع تخزينه على مدار السنة دون أن يصاب بتلف ، وكان البصل يبذر فى مصر السفلى فى أكتوبر ـ نوفمبر ـ ديسمبر ، وينقـــل لشتله فى مارس ، وأما فى مصر العليا فكان يبذر فى سبتمبر وينقل لشتله فى نوفمبر وديسمبر ، وأما موسم الحصـــاد فى مصر السفلى فيتم فى مايو ويونيو ، بينما كان يتم فى مصر العليـــا فى مارس وأبريل ، وبلغ متوسط انتاج الفدان من الأراضى التى تروى ريا دائما من ٦٠ ـ

١٢٠ قنطارا بينما كان معدل انتاج الفدان من الأراضي التي كانت تروي ريا حوضيا ١٢٠ ـ ١٨٠ قنطارا ٠

وكان البصل المصرى يعتبر من أحسن أنواع البصل المنتجة فى العالم ولذلك كان هناك تهافت على استهلاكه ، وقد راجت تجارة البصل الصغير الحجم فى أوربا لاستهلاكه فى صناعة المخللات ولكن مع بداية القرن العشرين ، بدأ البصل الاسبانى يزاحم البصل المصرى فى الأسواق الأوربية ، فكان البصل المصرى يباع بثمن بخس اذا تأخر وصـــوله الى انجلترا (مثلا) عن وصول البصل الاسبانى ، وبالرغم من ذلك الا أن صـــادرات البصـــل المصري ظلت رائجة ، فارتفعت قيمة صـــادرات البصـــل من ٣٣٤٠٢ جنيه مصرى فى ١٨٨٤ ـ ١٨٨٨ الى ٣٩٣٫٤٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٠٥ ، ثم الى ٢٧٥٫٤٩٧ جنيها مصريا فى سنة ١٩١٣ (١) ، وفى أثناء هذه الفترة نجد ان هناك سنوات هبطت فيها قيمة الصـــادرات المصرية من البصل ، ففى سنة ١٩٠٠ قلت صادرات البصل عنها فى سـنة ١٨٩٩ بمقدار ٣٣٪ ، ويرجع ذلك لانخفاض منسوب النيل ، مما أدى الى انحســـار المياه عن كثير من السواحل التى كانت تزرع بصلا ، هذا الى جانب حجم الاستهلاك المحلى وأما كمية صادرات البصل فتتوقف على مدى جودة المحصول فجودة المحصول أدت الى زيادة صادرات البصل فى سنة ١٩٠٥ الى ٣٩٣٫٤٠٠ جنيه مصرى بعد ان كانت ٢٦٥٫٣٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٠٤ ٠

البيـــض :

هذه التجارة نوع جديد من أنواع الصادرات المصرية ، ولم تظهر الا حوالى سنة ١٨٩٦ ، فلم يبدأ تصدير البيض الا فى أواخر تلك السنة ، ولكنهـا تقدمت بسرعة وكانت الغالبية العظمى من البيض الصادر تأتى من أقاليم مصر العليا ، وأحسن أنواع البيض

(١) انظر الملحق رقم (٩) صادرات مختلفة ٠

المصرى كان يمول من الفيوم ، وأما مصر السفلى فكان البيض المنتج بها من الحجم الكبير ، وكمية الصادر منه كانت محدودة ، ويرجع ذلك للاستهلاك المحلى والطلب المتزايد عليه للتربية ، وكان موسم البيض يستمر من بداية ديسمبر حتى نهاية مارس وفى أثناء هذا الموسم يجمع البيض فى القرى عن طريق الوسطاء الذين يقومون بجمعه وترتيبه الى المصدرين سواء فى القاهرة أو الاسكندرية . وكان البيض يجفف بعناية ويصف فى صناديق خاصة يتسع الواحد منها لـ ١٤٤٠ بيضة .

على أية حال زادت صادرات البيض زيادة لم تكن فى الحسبان ، منذ لحظة البدء فى تصديرها . ففى سنة ١٨٩٧ ، بلغت صادرات مصر من البيض ١٣٦٧٠٠٠٠ بيضة ، قدر ثمنها بمبلغ ١٢٫٣٧٤ جنيها ، وأخذت هذه النوعية من الصادرات تتزايد من سنة لأخرى حتى بلغت أعلى قيمة لصادراتها فى سنة ١٩١٣ حيث بلغت قيمة صادرات البيض فى ذات السنة ٢٥١٫٩٥٧ جنيها مصريا (١) .

السجائر :

ساعدت حالة المناخ التى تمتعت بها مصر ، على جعلها مركزا جيدا لصناعة السجائر ، وأعطى ذلك لتلك السجائر نكهة خاصة ، ولذلك انتشرت صناعتها بسرعة فى كل أنحاء مصر .

وبالرغم من أن مصر منعت من زراعة الدخان فى عهد الاحتلال ، الا أن صناعة السجائر ظلت قائمة على قدم وساق ، اعتمادا على ما يستورد من طباق ، واستمرت صادرات السجائر فى الارتفاع ، فبلغت قيمة صادرات السجائر المصرية ١٠٢٫٠٤٤ جنيها مصريا فى

---

(١) انظر الملحق رقم (١٠) .

سنة ١٨٨٦ ووصلت الى أكبر درجة من الارتفاع فى سنة ١٩٠٥ حيث بلغت قيمة صادراتها ٥٥٤ر٣٧٢ جنيها مصريا ، ثم عادت الى الهبوط تدريجيا حتى وصلت قيمة الصادر من السجائر الى ٩٧٨ر٣٩٤ جنيها مصريا سنة ١٩١٣ (١) ·

الحبـوب :

كان للحبوب قصب السبق فى المساهمة بدور كبير فى تجارة مصر الخارجية قبل أن تعرف مصر القطن ، فكانت تجارة الصادر المصرية تدور فى معظمها حول الحبوب ، وبمجرد أن عرفت مصر زراعة القطن وتخصصت فيه ، وأخذ دور الحبوب فى تجارة الصادر المصرية ينحط شيئا فشيئا الى أن أصبحت مصر قرب نهاية القرن التاسع عشر ، مستوردا كبيرا للحبوب من الخارج ، وان كانت مصر قد صدرت كميات ضئيلة من هذه الحبوب الا أن كميتها لا تقارن بكميات الوارد منها من الدقيق المستورد ·

فمع بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر بدأ الطلب يشتد على القطن المصرى خاصة ، عندما اندلعت الحرب الأهلية الأمريكية واتجاه المساحة المحصولية للقطن نحو الارتفاع ذلك الارتفاع الذى جاء على حساب المساحات المحصولية للحاصلات الأخرى ، واذا كانت الحكومة قد اهتمت بمشروعات الرى فى عهد الخديو اسماعيل ثم جاءت سلطات الاحتلال وأولت قطاع الرى اهتماما كبيرا بهدف زيادة المساحة الزراعية ، وبالفعل زادت هذه المساحة ، واستحوذ القطن على معظم الزيادة أما الحاصلات الأخرى وبالذات الحبوب فقد تضاءلت مساحتها بالنسبة للمساحة الكلية المزروعة ، ولم تقارن بأى شكل من الأشكال بنسبة الزيادة التى احتلها القطن فيما عدا الذرة · والبيان التالى يوضح مساحة كل من الغلات الزراعية فى السنوات ١٨٧٩ و ١٨٩٩ ـ ١٩١٣ :

(١) انظر ملحق رقم (١١) ·

المحصول	سنة ١٨٧٩		سنة ١٨٩٩		سنة ١٩١٣	
	فدان	٪	فدان	٪	فدان	٪
القطن	٤٩٥ر٧٠٧	١١ر٥	١ر١٥٣ر٣٠٧	١٦ر٤	١ر٧٢٣ر٠٩٤	٢٢ر٤
الذرة	٦٠١ر٢١٧	١٤ر٠	١ر٥٥٩ر٦٥٩	٢٢ر٢	١ر٨٥٢ر٧٦٠	٢٤ر٠
الأرز	٤٠ر٨٩١	٠ر٩	٢١٧ر٤٢٦	٣ر١	٢٤٢ر٣٦٧	٣ر١
القمح	٨٩٠ر٦٩٩	٢٠ر٦	١ر٢١٤ر٠٥٢	١٧ر٦	١ر٣٠٥ر٥٧٧	١٦ر٩
الفول	٦١٦ر٣٧٧	١٤ر١	٦٣٧ر٧٥٢	٩ر١	٤٧٨ر١٨٧	٦ر٣
الشعير	٤٩٠ر٥٦٥	١١ر٥	٥٣٦ر٤١٦	٧ر٦	٣٦٩ر٢٥٩	٤ر٨
القصب	٤٥ر٩٩٩	١ر١	٨٦ر٥٢٩	١ر٢	٤٨ر٤٧٨	٠ر٦
البرسيم والخضر وغيرها	١ر١٣٣ر٤٠٠	٢٦ر٣	١ر٦٠٠ر٥٧٠	٢٢ر٨	١ر٦٩٢ر٨٠٠	٢٢ر٠
المجموع	٤ر٣١٤ر٨٥٥	٠	٧ر٠٣٢ر٧١١	١٠٠	٧ر٧١٢ر٤١٢	١٠٠

هذا عن تطور المساحة المحصولية للمحاصـــيل الزراعية ، وأما عن صادرات الحبوب ، فنجد أن القمح كان يمثـل ٢٤٥ر٠٠٠ جنيه مصرى بنسبة ١٥٪ من مجموع الصادرات الكلى فى عهد عباس الأول ، وقيمة الفول وصلت الى ١٨٨ر٠٠٠ جنيه مصرى بنسبة ١١٪ والأرز بنسبة ٦٪ واما القطن فساهم بنسبة ٣١٪ من جملة الصادرات ٠

وفى سنة ١٨٥٣ منع تصدير الحبوب من مصر ، غير ان سعيد الغى ذلك المنع فى سنة ١٨٥٤ وارتفعت بعـــد ذلك قيمة صادرات الحبوب من ٥٠٠ر٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٨٥٩ الى ١ر٥٠٠ر٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٨٦٢ ٠ ولكن أدى نشوب الحرب الأهلية الأمريكية ، واشتداد الطلب على القطن المصرى وارتفاع أسعاره الى تحول الأهالى نحو زراعة القطن واهمال المزروعات الأخرى ، ولذلك نقصت صادرات الحبوب حتى انعدمت فى سنة ١٨٦٥ ٠

والبيان التالى يوضح صادرات الحبوب المصرية من الاسكندرية فى الفترة من ١٨٦١ ــ ١٨٦٦ بالأردب ٠

نوع المحصول	السنوات					
	١٨٦١	١٨٦٢	١٨٦٣	١٨٦٤	١٨٦٥	١٨٦٦
القمح	٩٣٨ر٥٣٤	١ر٢٩٣ر٨٧٧	٨٥٨ر٤٠٠	٨٧ر٠٠٠	—	١١ر٨١٥
الفول	٦٠٧ر٩٦١	٥٩٠ر٠٠٠	٥١٠ر٧٠٠	٥٨ر٠٠٠	—	٢٧٩ر٦٩٤
الشعير	١٩١ر١٧٦	٢٧٩ر٥٧٦	١١٥ر٩٠٠	٥ر٦٠٠	—	—
الذرة	٨٩ر٠٨٦	٨٣ر٠٣٩	١٥٢ر٠٠٠	١ر٤٠٠	—	١ر٤٣٠

ونتيجة للنقص فى انتاج الحبوب أثناء الحرب الأمريكية منعت الحكومة تصــديرها من مصر من ٨ أبريل ١٨٦٤ حتى ١٧ مايو ١٨٦٦ . وفى نفس الوقت صرحت باستيرادها معفاة من الرسوم الجمركية من ٨ مارس ١٨٦٤ حتى أول يولية ١٨٦٦ وبعد انتهاء المدة المحددة فى كل من المنع والاستيراد صرحت الحكومة بتصدير الحبوب واستيرادها على أن تدفع عنها الرسوم الجمركية المعتادة فى الحالتين . وعادت مصر الى تصدير الحبوب ، فصدرت ٢٩٢ر٩٣٩ أردبا منها فى ســـــنة ١٨٦٦ ، منهـــا ٢٧٩ر٦٩٤ أردبا من الفول و ١١ر٨١٥ أردبا من القمح و ١ر٤٣٠ أردبا من الذرة ، وأما الشعير فلم تصدر منه أى كمية .

فبعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية وضرب القطن المصرى ، عادت زراعــة الحبوب الى الانتعاش نتيجة لانخفاض زراعة القطن المصرى ، فزادت صادرات الفول الى ٦١٤ر٦٦٤ أردبا فى ســــنة ١٨٦٧ بعد ان كانت ٢٧٩ر٦٩٤ أردبا فى سنة ١٨٦٦ ، وارتفعت الى ٧٤٥ر٠٥٨ أردبا فى سنة ١٨٦٨ ، وعادت الى الهبوط فاصبحت ٥٠٥ر١٤٦ أردبا فى سنة ١٨٦٩ . وأما صادرات القمح فارتفعت الى ٧٩٨ر٢٠٢ أردب سنة ١٨٦٧ و ١ر١٤٧ر١٤٧ أردبا سنة ١٨٦٨ ،

بعد أن كانت ١١ر٨١٥ أردبا سنة ١٨٦٦ ، وبدأت مرة ثانية فى الهبوط الى ٤٢١ر٩٣٣ أردبا فى سنة ١٨٦٩ .

وهكذا نجـد أن زراعة الحبـوب اذا كانت قد انتعشت او ازدادت عقب الحرب الأهلية الأمريكيـــة نتيجة لانخفـاض زراعة القطن ، فان هذه الزيادة كانت متارجحة وبالتالى تارجحت صادراتها فأيا كان الانخفاض فى زراعة القطن بعد انتهاء الحرب الا انه كان أكثر بكثير عنه قبل الحرب لامتياز القطن وانخفاض أسعار الحبوب وخاصة فى الجزء الأخير من القرن التاسع عشر ، وتبع ذلك تطور فى الحصــول على الحبوب من مناطق زراعتها فى العـــالم بأثمان رخيصة .

والبيان التالى يوضح مدى التارجح فى صادرات الفول والقمح من الاسكندرية فى الفترة من ١٨٦٦ ـ ١٨٧٥ .

السنوات	صادرات المحصول بالاردب		السنوات	صادرات المحصول بالاردب	
	الفول	القمح		الفول	القمح
١٨٦٧	٦٦٤ر٦١٤	٧٩٨ر٢٠٢	١٨٧٢	٦٦٤ر٣٤٨	٨٧٩ر٣٤٥
١٨٦٨	٧٤٥ر٠٥٨	١ر١٤٧ر١٤٧	١٨٧٣	٢٦٨ر٥٢٧	٦١٢ر٧٢٣
١٨٦٩	٥٠٥ر١٤٦	٤٢١ر٩٣٣	١٨٧٤	٣٣٤ر٣٣٠	١٨٦ر٧٢٣
١٨٧٠	٣٣٥ر٢٦٨	١٣٧ر٨١٥	١٨٧٥	٤٩٠ر٢٥٧	٨٣٦ر٩٩٧
١٨٧١	٧١١ر٨٤١	٤٦٤ر٦٦٩			

ومن هذا البيان نجد ان صـــادرات الفول والقمح بدأت فى الارتفاع منذ سنة ١٨٦٧ ، فبلغت صادرات الفول ٦٦٤ر٦١٤ أردبا والقمح ٧٩٨ر٢٠٢ أردب ، وكذلك زادت فى ســنة ١٨٦٨ ولكنها

عادت الى الهبوط ، ثم عادت الى الارتفاع ثانية من بداية السبعينات وبدأت فى الهبوط ثانية سنة ١٨٧٣ ، وأما عن الأسعار فى ذلك العقد ، فأعلى سعر للفول شـهدته سنة ١٨٧٤ حيث وصل سعر الأردب من الفول ٢١١ قرشا ، وأقل أسعاره شهدته سنة ١٨٧٢ حيث كان سعر الأردب من الفول ١٥٢ قرشا ، وتوقف السعر سنة ١٨٧٥ عند ١٩٥ قرشا للأردب ، وأما أسعار القمح فارتفعت مع تقلبات فيها من ١٨٠ قرشا للأردب فى سنة ١٨٦٦ الى ٢٤٢ قرشا فى سنة ١٨٧٤ ، ولكنه تراجع فى سنة ١٨٧٥ الى ١٩٢ قرشا ، ومن الجدير بالذكر أن الإختلاف فى كميات القمح التى كانت تنتج سنويا ارتبطت بارتفاع وهبوط مستوى النيل . وأما الذرة فلم يصدر منه عن طريق الاسكندرية فى الفترة ١٨٦٦ ــ ١٨٧٥ سوى ٥١٢ر٩٧٢ أردبا فقط ومن الشعير ٤١٤ر٣٢٧ أردبا . ومن الأرز ٣٤ر٠٨٥ أردبا .

وفى عهد الاحتلال كان هناك اهتمام بمشروعات الرى ، ونتج عن ذلك ان عم الرى الدائم وغطى مصر الوسطى والسفلى ، وتقدم نظام الرى الحوضى فى مصر العليا ونظم امداده ، وترتب على ذلك زيادة فى المساحة الزراعية من ٤ر٧٦٤ر٠٠٠ فدان فى سنة ١٨٨١ الى ٥ر٦٥٨ر٠٠٠ فدان فى سنة ١٩١١ ، وهذه الزيادة فى المساحة الزراعية ، استغرق القطن معظمها ، فبعد ان كانت مساحة الأرض المزروعة قطنا ٧ر٧١٢ر٠٠٠ فدان ، أصبحت ١ر٧٢٣ر٠٠٠ فدان فى سنة ١٩١٣ بنسبة ٢٢٪ من المساحة الزراعية الكلية ، أما الذرة فزادت مساحته المحصولية حتى سنة ١٩١٣ ، فقدرت بـ ١ر٨٥٣ر٠٠٠ فدان بنسبة ٢٤٪ من المجموع الكلى ، وبالرغم من أن مساحة القمح زادت بحوالى ٥٠٪ الى ١ر٣٠٦ر٠٠٠ فدان الا أنها هبطت من ٢١٪ فى سنة ١٨٧٩ الى ١٧٪ فى سنة ١٩١٤ من المساحة الكلية المزروعة ، هـذا بينما مسـاحة الأراضى التى كانت مزروعة فولا هبطت من

٦١٦ر٣٧٧ فدانا بنسبة ١ر١٤٪ فى سنة ١٨٧٩ الى ١٨٧ر٤٧٨ فدانا فى سنة ١٩١٣ بنسبة ٢ر٦٪ ٠

وترتب على هذا التحول في المساحة المحصولية ، أن أصبحت مصر مستوردا كبيرا للمواد الغذائية والتى كان من الممكن انتاجها فى مصر ، لو وزعت المساحات الزراعية توزيعا عادلا بين المحاصيل المختلفة ولكن القطن احتل مساحة زراعية كبيرة للفائدة التى يحققها للفلاحين ، وتوقفت الصادرات الهائلة من المواد الغذائية ، وأصبح المنتج يكفى احتياجات مصر المحليـة ، بينما الزيادة فى كميـات النوعيات العالية من الدقيق والقمح التى بدأت تستورد كانت لسد احتياجات الجاليات الأجنبية والمصريين أصحاب مستويات المعيشة المرتفعة بأنواع من الخبز الجيد ٠

وهكذا توقفت صادرات مصر من الحبوب أو على الأقل هبطت الى الحد الذى تفوقت فيه كمية الوارد منها عليها ، فظلت مصر تصدر كميات من القمح ولكن هذه الكميات التى كانت تصدر لا تذكر فى جنب الدقيق الذى يستورد الى القطر سنويا وأما الأرز فزاد الصادر منه ويرجع ذلك لتعميم نظام الرى الدائم في مصر السفلى والفيـوم ، وزيادة الأراضى الجـديدة التى زرعت أرزا ، وكذلك استخدام نظام الدورة الزراعية ، الذى كان يجعل القطن يزرع فى فى الدورة (المنطقة) كل ثلاث سـنوات بالتبادل مع المحاصيل الأخرى ، واذا كانت قيمة الصادر من الأرز قد هبطت فى سـنة ١٩١٤ فهذا يرجع الى فشل فيضان سنة ١٩١٣ ، مما أدى الى عدم وفاء امداد الماء أثناء الربيع والصيف لسنة ١٩١٤ بالغرض ، فأدى ذلك الى قلة المساحة المزروعة أرزا ، وكانت زراعة الأرز ضـحية لمحصول القطن الذى حل محلها فى هذه السنة ٠

وأما الفول فكان صادره كثيرا قبل نهاية القرن التاسع عشر فبلغ ٢٧٩١١ طنا فى سنة ١٨٩٥ ثمنها ٤٦٩٤٨٢ جنيها ، ومع

بداية القرن العشرين بدأ فى الهبوط التدريجى ٠ ففى سنة ١٩٠٠ بلغت قيمة الصادر من الفول ٢٠٥ر٠٠٠ جنيه مصرى ، وفى سنة ١٩٠١ وصلت هذه القيمة الى ٢٦٠ر٥٠٠ جنيه مصرى وفى سنة ١٩٠٥ بلغ الصادر من الفول ٣٥١١٤ طنا بلغت قيمتها ١٩٨٤٢ جنيها مصريا ، وبعد ذلك هبط الصادر دفعة واحدة هبوطا فاحشا حينما صار جانب كبير من أطيان الوجه القبلى يروى ريا صيفيا ويزرع قطنا ٠

وأما صادرات الشعير ٠فقد هبطت هى الأخرى الى أن توقفت كما ظهر ذلك من اللائحة التى كانت تصدرهـــا شركة المحاصيل الزراعية فاشارت الى أن الصـــادرات تركزت أساسا فى القطن وبذرته ، والبصل والفول والعدس ، أما الحبوب فهبط الصـادر منها حتى توقف الصادر من القمح والشعير ٠

وأما الذرة ، فبالرغم من زيادة مساحته المحصولية ، وزيادة انتاجه ، الا أن الصادر منه كان محدودا ، ويرجـع ذلك لاشتداد الطلب عليـــه فى الريف ، واستخدامه بدلا من القمح فى الغذاء هناك ، وبالرغم من ذلك الا أنه كان من المحاصيل الزراعية التى زادت صادراتها فى سنة ١٩١٤ (١) ٠

وبذلك نجد ان اتساع زراعة القطن أضرت غيرها من الزراعات الأخرى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وبالذات فى الربع الأخير من هذا القرن وحتى قيام الحرب العالمية الأولى ، فأدى اتساع مساحة القطن المحصولية الى هبوط فى انتاج المواد الغذائية وغيرها ، وهذا الهبوط لم يكن جزءا من السياسة البريطانية فى تجويع المصريين ، وذلك بتوجيه كل نشاطهم لانتاج القطن ، بل ان السبب الرئيسى لاتساع زراعة القطن أرباحه التى كان يوفـرها ٠

---

(١) ملحق (١١) ٠

الكتـــان :

تأثر الكتان كغيره من المحاصيل الأخرى باتساع زراعة القطن التى طغت على مساحته المحصولية ، وبالرغم من ذلك كانت هناك ٢٧٢ر٢٠ بالة من الكتان شحنت من الاسكندرية أثناء العقد الممتد من ١٨٦٦ ـ ١٨٧٥ ، ذهب معظمهـــا الى انجلترا فحصـــلت على ١٦٫٠٠٠ بالة ، اما معظم المتبقى فذهب الى ايطاليا ، وقد زادت صادرات بذرة الكتان فى نفس الفترة فوصلت صادراتها الى ١٢٠ر٣٠ اردبا ، كلها تقريبا أرسلت الى بريطانيا العظمى ، وقد بلغ متوسط الثمن للأردب ٢٦٤ قرشا · واستمرت صادرات مصر تشمل جزءا من الكتان وبذرته حتى الحرب العالمية الأولى وان كانت متفاوتة من سنة لأخرى فبلغت فى سنة ١٨٨٤ ـ ١٨٨٨ قيمة صادرات الكتان ٨٩٥ر٥٩ جنيها مصريا ، وارتفعت هذه القيمة فى سنة ١٩٠٦ الى ٣١٤ر١٢٠ جنيها مصريا ، وبعد ذلك اخذت تتفاوت من عام لآخر حتى عام ١٩١٤ ·

التمـــر :

كانت مصر تصدر سنويا كميات من التمر ، فوصلت صادراتها من التمر فى خلال العقد ١٨٦٦ ـ ١٨٧٥ حوالى ٤٧٧ر٥٠ صندوقا · وهذه الكمية زادت من ٢٨٥ر١ صندوقا فى سنة ١٨٦٧ الى ٦٣٤ر١٠ صندوقا فى سنة ١٨٧٤ ، وهبط المشحون منها فى سنة ١٨٧٥ الى ٧٩٤ر٥ صندوقا ·

واستمرت مصر بعد ذلك فى تصـــدير كميـــات من التمر ووصلت قيمتها الى ١٥٦٩٨ جنيها مصريا فى سنة ١٩١٣ ·

والى جانب هذه البضائع التى كانت تصدر منها مصر كميات سنويا الى الخارج ، كانت هناك سلع أخرى جلبت الى مصر ، وكانت مصر بالنسبة لهذه السلع مستودعا لتجميعها واعادة تصديرها الى الخارج بعد حجز احتياجاتها منها وبعض هذه السلع جاء الى مصر اما بالقوافل واما عن طريق البحر الأحمر من النوبة والسودان والحبشة والحجاز واليمن ، وأهم هذه الأنواع البن والعاج ، وعرق اللؤلؤ (مادة تستخدم فى صناعة الأزرار) والصمغ والجلود والبخور والشمع وريش النعام والصوف والسنامكى والتمر هندى وغيرها من العقاقير الأخرى ، وكانت القاهرة المركز التجارى الرئيسى لتوزيع هذه السلع ، والتى كانت تأتيها القوافل من سنار وكردفان ودارفور والأقاليم الجنوبية النائية ، هذا بخلاف ما استورد عن طريق السويس من سواكن ومصوع .

الصمغ العربى :

كان هذا الصنف يرد كله تقريبا من السودان (فهو ليس من حاصلات القطر المصرى) ثم يعاد تصديره عن طريق الموانى المصرية الى حيث مناطق استهلاكه ، ويظهر من تقرير الكولونيل ستورت ان الصادر من الصمغ بلغ ١٣٥٫٦٤٦ قنطارا فى سنة ١٨٨٠ والى ١٥٠٫٨٦١ قنطارا فى سنة ١٨٨١ ، ولكن بعد ذلك أثر نشوب الثورة السودانية على صادرات مصر من الصمغ العربى ، فعرقلت هذه الثورة نقل الصمغ العربى من السودان الى مصر ، وبعد فتح السودان واحياء التجارة معه زادت قيمة الصادرات المصرية من الصمغ العربى ، فبلغت سنة ١٩٠٠ نحو ٩٣٫٨٠٠ جنيه مصرى ، وفى سنة ١٩٠١ بلغت كمية الصادر من الصمغ العربى ١٦٧٫٠٠٠ قنطار بلغت قيمتها ٢٥٤٫٧٨٦ جنيها مصريا وبذلك كان الصادر من الصمغ العربى بعد عودة التجارة مع السودان بعد اعادة فتحه أكثر منه قبل ثورة السودان ، ولكن مع بداية القرن العشرين

تم استنباط مواد كيماوية تقوم مقامه ولذلك هبط سعره الى الحد الذى يجعله لا يفى بنفقات جمعه ونقله من داخلية بلاد السودان الى مراكز التجارة ٠

ولذلك بدات قيمة صادراته تقل فهبطت من ١٥٧ر٣٣٠ جنيها مصريا فى سنة ١٩٠٦ الى ٥١ر٧٠٩ جنيهات مصرية فى سنة ١٩٠٨ ثم ٤١ر٠٢٠ جنيها مصريا فى سنة ١٩٠٩ ٠

ومن الجدير بالذكر أن بريطانيا كانت تأتى على رأس قائمة المستهلكين للصمغ الصادر من مصر ، بينما جاءت بعدها النمسا وفرنسا وايطاليا ٠

الجـــلود :

لقـد شملت صـادرات مصر جانبـا كبيرا من جلود الضأن والجاموس الى أوربـا ويعاد جزء منها مرة أخـرى بعد أن يدبـغ للاستهلاك فى مصر (*) ، وبلغت الكميات المنتجة سنويا من الجلود فى الفترة من ١٨٦٦ ــ ١٨٧٥ حوالى ٧ر٠٠٠ بالة ، كانت ترسل الى ايطاليـا والنمسا وفرنسا وانجلترا الذين كانوا من المستهلكين الأوائل للجلود المصرية ٠ وقد هبطت صادرات مصر من الجلود نتيجة

(*) كان بمصر مقادير كبيرة من الجلود تدبغ محليا فى مدابغ منتشرة فى جميع انحاء البلاد ، كان أهمها مدابغ الاسكندرية والقاهرة والبالغ عددها ٤٠ مدبغة بينما كانت مدابغ القطر المصرى كله لا تتجاوز المائتين ، وكانت معظم هذه المدابغ تستعمل آلات عفا عليها الزمن ، هذا الى جانب ضعف استخدام الخبرة والقواعد العلمية ، ولذلك كان انتاجها يفتقد الى الجودة التى كان يتمتع بها الجلد المدبوغ فى الخارج ٠ فاطمة علم الدين عبد الواحد : تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى مدينـة الاسكندرية فى عهـد الاحتلال ١٨٨٢ـ١٩١٤ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، بمكتبة جامعة عين شمس ، ص ٩٩ ٠

للثورة السودانية ، ولكن بعد أن توقفت ، وعادت التجارة مع السودان بدأت ترتفع ، فارتفعت قيمة صادرات مصر من الجلود من ١١٥ر٧٧٧ جنيها مصريا فى الفترة ١٨٨٤ ـ ١٨٨٨ الى ١٨٠ر٣١٥ جنيها مصريا فى سنة ١٩٠٦ والى ٢٢٧ر٨٤٥ جنيها مصريا فى سنة ١٩٠٩ ، ثم هبطت بعد ذلك الى ١٣٢ر٢٠١ جنيه مصرى فى سنة ١٩١١ ووصلت الى ١٣٤ر٦٦٩ جنيها مصريا فى سنة ١٩١٢ .

الحنـــاء :

أيضـا كانت مصر تصـدر جزءا من الحنـاء ، ففى الفترة من ١٨٦٦ الى ١٨٧٥ كانت هنـاك ١٨ر٣٥٧ Parcels تم تصديرهـا ، وكانت فرنسا المستهلك الرئيسى لها ثم انجلترا وايطاليا ، واستمر تصدير جزء من الحناء بعد ذلك حتى سنة ١٩١٣ .

ريش النعـــام :

كان من المحصولات السودانية ، وارتفعت قيمة صادراته من ٧٠٠٢ جنيه مصرى فى ١٨٨٤ ـ ١٨٨٨ الى ٢٤ر٦٢٣ جنيها مصريا فى سنة ١٩٠١ ، ثم ارتفعت الى ٣١ر١٤٧ جنيها مصريا فى سنة ١٩٠٨ ، ثم هبطت الى ١٦ر٢١٢ جنيها مصريا فى سنة ١٩١٣ . وغير ريش النعام كانت مصر تصدر كميات من السنامكى ، ففى خلال العقد ١٨٦٦ ـ ١٨٧٥ صدرت مصر رأسا الى النمسا وبريطانيـا ١٧ر٣٥٧ حزمة من السنامكى ، وفى سنة ١٩٠٠ بلغت قيمة صادرات مصر من السنامكى ٤٨٧٦ جنيها مصريا ، وارتفعت هذه القيمة الى ١٩ر٠٦٢ جنيها مصريا فى سنة ١٩٠١ .

والى جانب ذلك كانت هناك بضائع أخرى أعيد تصديرها من مصر ، ففى الفترة من ١٨٦٦ ـ ١٨٧٥ كان هناك ٩٤ر٤٨٨ Fards

من البن أعيد تصديرها من الاسكندرية ، وكان تسويقها فى هبوط سنويا بعد سنة ١٨٧١ ، وكانت فرنسا والنمسا السوق الرئيسية لاستيراد البن المصرى فى حين أن انجلترا جاءت فى المركز الثالث . وأيضا كانت كميات من العاج وعرق اللؤلؤ والبخور يعاد تصديرها من مصر الا أن كمياتها كانت محدودة ، وكانت انجلترا والنمسا وفرنسا من أكبر الدول المستوردة للكميات المصدرة منها . وغير ذلك كانت مصر تصدر كميات من العدس .

صادرات النطرون (كلوريد الصودا) :

وصلت صادرات مصر منه فى الفترة (١٨٦٦ ــ ١٨٧٥) حوالى ١٦٫٤٨٥٫٢٩٦ أوقية ارتفعت من ١٫٦٨٤٫١٩٠ أوقية فى سنة ١٨٦٦ الى ٢٫١٧٧٫٤٤٠ أوقية فى سنة ١٨٧٥ . وكانت ايطاليا والنمسا السوق الرئيسية لهذا الصنف ، فكان يصدر اليهما عن طريق الاسكندرية سنويا حوالى ٣٠٫٠٠٠ Peres من النطرون . والى جانب ذلك كانت هناك صادرات مصرية من الآثار فحتى سنة ١٨٧٢ شحن من الآثار من الومياء سنويا ١٠٫٠٠٠ طن كانت ترسل الى انجلترا ، ولذلك سلبت القبور بسبب رواج هذه التجارة .

الخضر والفاكهة :

هذه الأنواع من الصادرات ظهرت قرب نهاية القرن التاسع عشر ، وهذه التجارة فتحها الأهالى ، وبلغت قيمة صادرات الخضر والفاكهة فى سنة ١٨٩٧ ، حوالى ٧٠٫٠٠٠ جنيه مصرى فى حين أنها لم تبلغ سوى ٣٤٫٠٠٠ جنية مصرى فى سنة ١٨٨٩ ، ومن هذه الصادرات الطماطم والكرنب والخرشوف والفول السودانى والبرتقال وأكثرها لم يكن يصدر من مصر قبل هذه التواريخ (١٨٩٩) بأعوام . وترجع هذه الزيادة فى صادرات الخضر والثمار الى الدور الذى بذلته

المدرسة الزراعية فى تنمية الوعى لدى الأهالى وانتباههم الى زراعة الأنواع التى يكثر الطلب عليها فى أوربا ٠

وقد تصدرت صادرات الطماطم قائمة صادرات الخضر والثمار، فكانت تشكل أكثر من ٥٠٪ من جملة صادرات الخضروات ٠ البيان التالى يوضح قيمة صادرات الخضروات وكذلك الطماطم سنوات ١٩٠٣ و ١٩٠٤ و ١٩٠٥ بالجنيه المصرى ٠

السنة	قيمة صادرات الخضروات	قيمة صادرات الطماطم
١٩٠٣	٢٥٨٤٥	١٦٩٥٣
١٩٠٤	٣١٨٦٠	١٩٦١٠
١٩٠٥	٣٢٣١٥	٢٠٢٩٢

وبعد ذلك استمرت صادرات الطماطم فى الارتفاع فبلغت قيمتها فى سنة ١٩٠٦ حوالى ٦٦٥ر٢٠ جنيها مصريا ثم هبطت بعد ذلك بتفاوت خفيف الى ١١٥ر١٥ جنيها مصريا فى سنة ١٩١٢ ثم الى ٦٦٥ر١٨ جنيها مصريا فى ١٩١٣ ٠

الفوسفات :

مع بداية القرن العشرين ، تم اكتشاف الفوسفات الطبيعى فى مصر ، وعملت له مستودعات على الجانب الغربى للبحر الأحمر ، على بعد ٢٦٠ ميلا من السويس ، وبدأت مصر منذ ذلك الوقت فى تصدير كميات من الفوسفات الطبيعى الى أوربا لتحول الى انتاج قابل للذوبان ، تستخدم كسماد ، ويرجع ذلك لعدم توفر ما يساعد على تحويلها فى مصر ، والبيان التالى يوضح قيمة صادرات مصر من الفوسفات من ١٩١٠ – ١٩١٤ ٠

السنة	قيمة الصادرات بالألف جنيه
١٩١٠	١
١٩١١	٤
١٩١٢	٤٤
١٩١٣	٦٤
١٩١٤	٧٨

وجهة الصادرات :

بعد دراسة نوعية الصادرات نجد أنها لم يشبها تغيير كثير من حيث الأصناف التى تكونت منها الصـادرات ، ولكن ليس الأمـر كذلك بالنسبة للبلاد التى تصدر اليها هذه النوعيات ، فقد اختلفت من فترة الى أخرى تبعا لازدياد نفوذ دولة واضمحلال نفوذ أخرى ، وتقدم دولة صناعيا ومنافستها لغيرها ممن سبقوها فى هذا المضمار على المواد الخام ٠

فمع بداية القرن التاسع عشر ، وفى نفس الوقت الذى كانت تحتفظ فيه تركيا ولو بحقها الاسمى على مصر ، كانت هى الدولة التى تتصدر قائمة الصـادرات المصرية ، ثم تلتها فرنسا والنمسا وتسكانيا ، وظل الحال كذلك شطرا كبيرا من حكم محمد على ، ولكن أخذ الحال يتغير تدريجيا منذ أواخر حكم هذا الوالى ، اذ تضاءلت أهمية تجارة النمسا وتسكانيا (ايطاليا) مع مصر ، وكذلك تمكنت انجلترا تدريجيـا من التغلب على فرنسا فى ميدان التجارة حوالى سنة ١٨٣٢ ٠ وأخذت تحتل المركز الأول فى قائمة الدول التى كانت توجه اليها الصادرات المصرية حوالى منتصف القرن التاسع عشر ، وزاحت تركيا الى المرتبة الثانية ٠ فبعد أن كان نصيب انجلترا من

الصادرات المصرية ٩٪ فى سنة ١٨٣٦ من جملة الصادرات المصرية ، قفزت هذه النسبة وبسرعة الى ٣٨٪ فى سنة ١٨٤٠ · وفى سنة ١٨٤٩ احتلت المركز الأول فى قائمة الدول التى كانت توجه اليها الصادرات المصرية ، وظلت انجلترا تحتفظ بهذا التفوق طيلة القرن التاسع عشر وحتى قيام الحرب العالمية الأولى ، ويفسرون تفوق التجارة الانجليزية وانحسار التجارة الفرنسية بالذات ابتداء من الشطر الثانى من حكم محمد على بأسباب متعددة ، ففى النصف الأول من القرن التاسع عشر فقدت فرنسا مركزها التجارى فى مصر الذى كانت تتباهى به من قبل ، واحتلته انجلترا ، ويرجع جزء من هذا الى الفوضى التى ترتبت على الثورة الفرنسية ، وجزء يرجع الى السياسة التى فرضتها تجارة القارة الأوربية The Continental System ، وأهم هذه الأسباب كلها التحسينات التى ادخلت على الصناعة القطنية فى انجلترا ، فتمكنت مصانع الغزل الانجليزية من ازاحة المنسوجات الفرنسية مرتفعة الثمن من مصر ، ومدت تلك المنسوجات يدها الى الأسواق المصرية ·

ومن التحسينات التى أدخلت على صناعة القطن فى انجلترا ، ادخال استخدام الآلة محل اليد العاملة ، مما أدى الى خفض تكاليف الانتاج وفتح الأسواق أمام المنسوجات القطنية الانجليزية التى قل ثمنها وتمكنت من منافسة المنسوجات الفرنسية فى الأسواق المختلفة والتى كان من أهمها مصر ، والى جانب ذلك كانت انجلترا أقدر البلاد على استيعاب مقادير متزايدة من القطن المصرى · ونتيجة لهذا التفوق فى صناعة النسيج الانجليزية ، وتفضيلها القطن المصرى لجودته ورخص تكاليفه لسهولة نقله ، بلغ نصيب انجلترا من الصادرات المصرية ٣/٤ فى سنة ١٩٦١ ، وظلت هذه الحصة فى الارتفاع ، حتى أصبحت حصة انجلترا فى عصر اسماعيل من الصادرات المصرية ٤/٥ القطن وجزء كبير من الحبوب وصار نصيبها من جملة الصادرات

المصرية ٨٠٪ ، وتاركة الـ ٢٠٪ الأخرى تتحرك فيها الدول المختلفة بأنصبة لا تختلف كثيرا بينها .

ومع بداية الاحتلال فى سنة ١٩١٤ ظلت انجلترا اكبر عميل لمصر فى تجارة الصادرات المصرية غير انه على الرغم من أن معظم القطن المصرى كان من نصيب انجلترا الا انه بمرور الزمن ازدادت الكميات التى تأخذها منه الدول الأخرى وبخاصة ألمانيا والولايات المتحدة واليابان وسويسرا والبيان التالى يوضح وجهة صادرات القطن فى الفترة من ١٨٩٠ ـ ١٩١٣ .

حصة الأقطار المختلفة من صادرات القطن المصرى ١٨٩٠ ـ ١٩١٣ (المعدل السنوى) (١)

	١٨٩٠ـ١٨٩٤ %	١٨٩٥ـ١٨٩٩ %	١٩٠٠ـ١٩٠٤ %	١٩٠٥ـ١٩٠٩ %	١٩١٠ـ١٩١٣ %
انجلترا	٥٤ر٠	٤٩ر١	٤٩ر٤	٥٠ر٧	٤٦ر٧
روسيا	١٩ر٠	١٥ر٩	١٠ر٢	٦ر٩	٧ر٦
النمسا وهنغاريا	٦ر٣	٥ر٤	٤ر٥	٥ر٠	٥ر٢
ايطاليا	٥ر٩	٣ر٧	٤ر٦	٣ر٦	٣ر٤
فرنسا	٦ر٣	٧ر٩	٨ر٣	٨ر١	٨ر٨
المانيا	٣ر٥	٤ر٤	٧ر٢	٨ر٥	٨ر٩
الولايات المتحدة	١ر٨	٥ر٦	٥ر٠	٧ر٨	١٠ر٣
سويسرا	١ر١	٤ر٤	٣ر٦	٤ر٢	٣ر٩

(١) Owen E.R.J. : Op. cit., p. 199.

من هذا البيــان نجد أنه فى الوقت الذى تهبط فيــه حصة بريطانيا من القطن المصرى بسرعة نجد ارتفاعا سريعا فى حصة كل من ألمانيا والولايـات المتحدة وسويسرا ، ففى الفترة من ١٨٩٠ ـ ١٨٩٤ حتى ١٨٩٥ ـ ١٨٩٩ نجد هبوطا سريعا فى حصة بريطانيا من القطن المصرى من ٥٤٪ الى ٤٩٫١٪ ثم يسير الهبوط باعتدال حتى ١٩١٠ ـ ١٩١٣ ، ونجد هبوطا سريعا أيضا من ٥٠٫٧٪ فى الفترة ١٩٠٥ ـ ١٩٠٩ الى ٤٦٫٧٪ فى ١٩١٠ ـ ١٩١٣ . ولو نظرنــا الى حصة كل من ألمانيـا والولايـات المتحدة وسويسرا ، نجد أن ألمانيا كانت حصتها فى ١٨٩٠ ـ ١٨٩٤ حوالى ٢٫٥٪ ارتفعت سريعا الى ٨٫٩٪ فى ١٩١٠ ـ ١٩١٣ ، وكذلك ارتفعت حصة أمريكا فى نفس الفترة من ١٫٨٪ الى ١٠٫٣٪ ، وأيضا ارتفعت حصــة سويسرا فى نفس الفترة من ١٫١٪ الى ٣٫٩٪ . وقد أدى هذا الهبوط فى حصة بريطانيا من صادرات القطن الى انخفاض حصتها من مجموع الصادرات الكلية من ٦٣٪ فى المدة ١٨٨٥ ـ ١٨٨٩ الى ٤٣٪ فى سنة ١٩١٣ .

والواقع أن نصيب انجلترا لم ينخفض سواء من القطن أو من جملة حصة الصادرات عنه قبل الاحتلال ، ولكن حصة بريطانيا من كليهما لم تتمش مع زيادة صادرات القطن وكذلك جملة الصادرات التى ارتفعت كثيرا عنه قبل الاحتلال ، « بدليل ان قيمة الصادرات المصرية الى انجلترا زادت من ٦٫٩٣٥٫٠٠٠ جنيه مصرى فى ١٨٨٥ ـ ١٨٨٩ الى ١٣٫٦٤٨٫٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩١٣ . ويرجع انخفاض نصيب بريطانيــا من جملة الصــادرات المصرية ، وعــدم مماشاته لها كما كان قبل الاحتلال الى جعل بريطانيــا من مصر سوقا مفتوحة أمام الدول الأوربيــة الأخرى التى تقدمت بها صناعة النسيج ووجدت فى مصر مصدرا رخيصا للمواد الخام التى تلزم هذه الصناعة . والى جانب ذلك كانت بريطانيا تحاول ارضاء هذه الدول حتى لا تثير حفيظتها عليها خاصة انها ضربت بقراراتهم فى

مؤتمر الاستانة عرض الحائط واحتلت مصر ، ومن هنا كانت لا تحاول تنفيذ أى سياسة فى مصر من شأنها عرقلة نشاط هذه الدول فيها . والى جانب ذلك كانت هناك مصادر متعددة لبريطانيا كانت تقدم اليها المواد الخام من القطن . ولكن ذلك لم تحاول بريطانيا ان تحتفظ بمصر كمورد للمادة الخام مقصورا عليها فقط بل جعلت منها سوقا مفتوحة لكل الدول الأوربية ، الا انها بالرغم من ذلك احتفظت بالمركز الأول فى قائمة الدول التى كانت توجه اليها الصادرات المصرية وبفارق كبير عن الدول الأخرى .

فرنسا :

كانت لفرنسا علاقات تجارية متينة مع مصر قبل انجلترا ، ترجع جذورها الى القرن الثامن عشر ، فقد راجت تجارة المنسوجات الفرنسية فى مصر فى ذلك الوقت ، وكان التجار الفرنسيون يشكلون أهم جالية أجنبية فى مصر ، وبعلو مد صناعة النسيج الانجليزية واكتسابها السوق المصرية تبعا لذلك ، الى جانب القطن المصرى ، أخذ نفوذ فرنسا فى التجارة المصرية يضمحل شيئا فشيئا ، حتى جاءت سنة ١٨٣٢ لتشهد تفوق النفوذ الانجليزى على النفوذ الفرنسى فى أخذ الصادرات المصرية ، وفى سنة ١٨٤٩ هبطت فرنسا الى المركز الرابع فى قائمة وجهة الصادرات المصرية . وفى عهد اسماعيل قفزت فرنسا ثانية الى المركز الثانى بين الدول فى علاقاتها التجارية مع مصر وبلغ نصيبها ١٠٪ من جملة الصادرات المصرية .

وبعد الاحتلال أخذت حصة فرنسا من الصادرات المصرية فى الهبوط يتخللها شىء من الصعود ، فبعد أن كانت حصتها فى سنة ١٨٧٤ حوالى ١٣٪ من جملة الصادرات ، هبطت الى ٨٫٧٪ فى سنة ١٨٨٢ ، وارتفعت الى ٩٪ فى سنة ١٨٩٤ ثم أخذت فى الهبوط

المتتابع تقريبا الى أن أصبحت حصتها ٨٪ فى سنة ١٩١٣ محتلة بذلك المركز الثالث بعد انجلترا وألمانيا .

المانيـــا :

فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، بدأت الصناعة تتقدم فى ألمانيا تقدما حثيثا ، لدرجة انها أوصدت أبوابها فى وجه المصنوعات الأوربية وبالذات الانجليزية ووصل بها الأمر لدرجة أن أخذ الخوف يتطرق الى قلوب الانجليز أنفسهم من هذا التقــدم الألمانى الصناعى . ولم يتوقف الأمر بالمانيا عند هذا الحد ، بل أخذ الألمان يسابقون الأمم الأخرى فى التجارة والصناعة فبضائعهم أخذت تروج تجارتهــا فى المدن الأوربية بما فيها انجلترا ، ولكن رواج البضائع الانجليزية عليها وعلى غيرها كان يرجع الى رخص أثمانها أكثر من جودتها .

ونتيجة للتقدم الصـــناعى والتجارى الألمانى ، أخـذ الألمان يزاحمون الانجليز كغيرهم من الدول الأخرى على المواد الخام القطنية فى مصر ، وكذلك امتدت المزاحمة الى الأسواق المصرية حتى تجد فيها ألمانيا سوقا لتصريف مصنوعاتها من المنسوجات وغيرهـا من المواد الأخرى . ولذلك جاء الألمان الى مصر واتســع نطاق مرافقهم فيها ، وامتد نشاطهم الى تأسيس البنوك وفتح المحال التجارية .

على أية حال ، أخذت تجارة ألمانيا مع مصر تتجاوز الحد الممكن فى الزيادة السريعة المطردة ، فبعد أن كانت حصتها من الصادرات فى سنة ١٨٨٥ تقدر بـ ١ر٠٪ ارتفعت الى ٣ر٥٪ فى سنة ١٩٠٠ ، ثم بلغت أكثر من الضعف فى خلال الـ ١٣ سنة التاليــة فأصبحت فى سنة ١٩١٣ تقدر بـ ٨ر١٢٪ من جملة الصادرات المصرية محتلة بذلك المركز الثـانى بعد انجلترا . والبيان التالى يوضــح قيمــة صادرات مصر الى ألمانيا فى الفترة من ١٩١١ ــ ١٩١٤ .

السنة	قيمة الصادرات بالجنيه المصرى
١٩١١	٣ر١١٨ر٠٠٠
١٩١٢	٣ر٨٨٦ر٠٠٠
١٩١٣	٤ر٠٦٦ر٠٠٠
١٩١٤	٢ر٢٩٩ر٠٠٠

ومن هذا البيان نجد أن نصيب ألمانيا من صادرات مصر ، والتى تركزت فى معظمها حول القطن ، كان فى تقدم سريع ، ويرجع ذلك لرقى أساليب التوسع الصناعى والتجارى فى ألمانيا .

الولايات المتحدة الأمريكية :

خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب الأهلية ، مندفعة نحو التقدم الصناعى ، مع منع دخول أغلب المصنوعات الأجنبية فى ممالكها . وأخذت تعمل لنفسها علاقات تجارية مع بعض الدول ، التى من بينها مصر ، فقامت بينهما علاقات تجارية واذا كانت قد قامت متأخرة الا انها تقدمت فى خلال ثلاث عشرة سنة حتى احتلت المركز الرابع بين الدول التى كانت توجه اليها الصادرات المصرية فى سنة ١٩١٣ ، فبعد أن كانت حصتها ٣ر٠٪ فى سنة ١٨٨٢ ارتفعت الى ٢ر٦٪ فى سنة ١٩٠٠ ، والى ٩ر٧٪ فى سنة ١٩١٣ .

وكان الميزان التجارى فى العلاقات التجارية الأمريكية المصرية فى صالح الولايات المتحدة ، ويرجع ذلك لتشابه نوعية الانتاج فى كل من المجتمعين ، هذا فى نفس الوقت الذى كانت تتركز فيه صادرات مصر حول الصادرات الزراعية ، ومن هنا نشأت قلة طلب الولايات المتحدة من الحاصلات المصرية ، أما مصر فلم يكن لها

متدوجة عن استيراد المصنوعات الأمريكية وبخاصة الآلات والأجهزة الكهربائية والسيارات ٠

ولقلة الطلب الأمريكى على الصادرات المصرية لتشابهها مع انتاجه ، تركزت صادرات مصر الى أمريكا حول عينات من الأقطان ، وكذلك كميات من السكر . ففى سنة ١٨٩٦ بلغ ما اشترته أمريكا وكندا من السكر المصرى ٤٢ ألف طن ٠

وغير هذه الصادرات التى كانت ضئيلة فى حجمها ، كانت هناك صادرات أخرى بلغت درجة من الأهمية أكثر من الصادرات المحلية . وهذه النوعية من الصادرات كانت لا تنتج فى مصر ، بل هى واردة عليها ، اما من السودان أو بلاد العرب واما من اليمن ، ومن هذه الأصناف التى صدرت منها كميات لا بأس بها الى أمريكا ، البن وجلود الماعز وريش النعام وسن الفيل وغير ذلك من أنواع البضائع المصرية والتركية ٠ ففى خلال ربع السنة المنتهى فى سبتمبر سنة ١٨٧٥ بلغت صادرات الاسكندرية الى الولايات المتحدة من البن وغيره من البضائع المصرية والتركية ما قيمته ٧٠ر٠١٤ر١٦ دولارا ٠ وفى نفس الأشهر بلغت صادرات القاهرة الى أمريكا من الصمغ العربى وسن الفيل ما قيمته ٢٤ر٧٦٣ر١٥ دولارا ٠

ايطاليا :

كانت ايطاليا (تسكانيا) تضرب بسهم عظيم فى تجارة مصر الخارجية ولكنها فقدت مركزها هنا بسبب تقلب الأحوال بها ، بيد أنها بعد تكوين وحدتها وبالأخص منذ سنة ١٨٩٠ أخذ مركزها فى تجارة الواردات يتحسن تحسنا مستمرا تقريبا ، ولكن حظها فى تجارة الصادرات قد نقص نسبيا عما كانت عليه فى سنة ١٨٨٥ ٠ ففى سنة ١٨٧٤ بلغ نصيبها من الصادرات المصرية ٤٪ من جملة

الصادرات ، وارتفع الى أن وصل ٧ر٦٪ في سنة ١٨٨٢ ، ولكنه أخذ في الهبوط بعد ذلك حتى أصبح ٢ر٣٪ في سنة ١٩١٣ ٠

وهكذا نجد أن بريطانيا كان لها نصيب الأسد في صادرات مصر ، فلم تقل حصتها من الصادرات المصرية عن ٤٣٪ سنة ١٩١٣ ولكنها في أحيان كثيرة حصلت على نصف صادرات مصر ان لم يكن أكثر من ذلك ، وهي بذلك كانت تترك حوالى نصف صادرات مصر تتحرك فيه دول عديدة ، وتفاوتت حصة كل منهما عن الأخرى تفاوتا قليلا ، فيما عدا تركيا التي انحدرت من القمة الى القاع في قائمة وجهة الصادرات المصرية ، فبعد أن كانت تحتل المركز الأول في هذه القائمة سنة ١٨٣٦ هبطت حصتها من ٢٣٧ في الألف في سنة ١٨٣٦ الى ٣٤ في الألف سنة١٨٨٥ والى ٢١ في الألف سنة ١٩١٣ ، أي بنسبة ١ر٢٪ من جملة الصادرات المصرية ٠ وفي نفس الوقت الذي تضاءلت فيه صادرات مصر الى تركيا دخلت دول جديدة لتحل محلها فدخلت النمسا وروسيا ، وأخذتا جانبا من القطن المصري اليهما وأخذت العلاقات معهما تنمو باطراد ٠

والى جانب النمسا وروسيا ظهرت اليابان وسويسرا ، فأدى تقدم صناعة النسيج بهما الى تزايد حصتهما من الصادرات المصرية ، فبلغت حصة اليابان في سنة ١٩١٣ حوالى ٤ر٢٪ ، وسويسرا ٢ر٣٪ ٠ وكانت واردات سويسرا من مصر تكاد تنحصر في القطن وذلك لاحتياجاتها اليه لنسجه في معاملها ، وكانت سويسرا تميل الى استيراد القطن من مصر عن القطن الأمريكي وذلك لما رأت فيه من جودة تيلته ونعومة شعرته وقابليتها للنسج ، والبيان التالي يوضح صادرات القطن المصري الى سويسرا من سنة ١٩٠١ حتى ١٩١٣ ٠

السنة	قيمة الصادر بالمائة كيلو جرام	السنة	قيمة الصادر بالمائة كيلو جرام
١٩٠١	٩٩٠٠٠	١٩٠٨	٩٠٠٠٠
١٩٠٢	١٠١٠٠٠	١٩٠٩	٩٥٠٠٠
١٩٠٣	٩١٠٠٠	١٩١٠	٨٠٦٠٠
١٩٠٤	٩٠٠٠٠	١٩١١	٩٨٠٠٠
١٩٠٥	٩٢٠٠٠	١٩١٢	١٠١٠٠٠
١٩٠٦	١٠٤٠٠	١٩١٣	١٠٣٠٠٠
١٩٠٧	٩٠٠٠٠		

وهكذا نجد أن نوعية الانتاج والاقتصاد المصرى الذى اعتمد على ذلك الانتاج فى تجارته الخارجيـة ، وجه هذه الصادرات هذه الوجهة ، فتركز هذا الانتاج حول محصول واحد هو القطن ، الذى كان يصدر كله فيما عدا كميات قليلة جدا كانت تستخدم داخليا لأغراض مختلفة ، وكانت نوعية الانتاج المصدرة هذه محل تهافت من قبل الدول التى تقدمت بها صناعة هذه النوعية ، فى حين أن الدول التى كانت لها علاقات تجارية مع مصر قبل النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، عندما تخصصت مصر فى نوعية انتاج القطن اضمحلت تجارتها مع مصر ان لم تكن قد توقفت ، ويرجع ذلك لانها لم تمتلك ما يمكنها من تصنيعها ومن هذه الدول سوريا وبلاد المغرب العربى . وبذلك يكون تحديد نوعية الانتاج فى القطن وضآلة انتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى قد حتما وحددا بالضرورة نوع البلاد المتعاملة مع مصر فى تجارة صادراتها .

اثر الصادرات على بنية الاقتصاد المصرى :

بعد دراسـة نوعيـة الصادرات المصرية ، وجدنا أنها كانت متعددة ، ورغم تعددها الا أنها تركزت حول محصول واحد ، فى حين

ان النوعيات الأخرى لم تساهم الا بقدر ضئيل فى جملة الصادرات المصرية ، وقد تفاوت هذا القدر تفاوتا قليلا فيما بينها ، فظل القطن يمثل أغلب الصادرات المصرية حتى فى الفترات التى هبط فيها سعره ، عقب الحرب الأهلية الأمريكية الا ان حجم صادراته كان أكثر بكثير منه قبل هذه الحرب ، وبذلك لو كان للصادرات المصرية أثر كبير على بنية الاقتصاد المصرى ، فهذا الأثر يرجع معظمه ان لم يكن كله الى صادرات القطن .

لما كانت مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر تفتقد الى أوجه ايرادات متعددة فلذلك تركزت معظم ايراداتها حول الصادرات المصرية . فقيما عدا قطاعات النقل المختلفة التى حققت فائضا من الايرادات فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، الا أن ايراداتها أصابها شىء من الشلل على اثر افتتاح قناة السويس ، مما أثر على حركة النقل على الخط الحديدى من الاسكندرية الى السويس وبالعكس ولم تكن هناك ايرادات تذكر سوى ضريبة الأراضى ، والتى كان يتوقف تسديدها على مدى رواج القطن ، وكذلك الرسوم الجمركية والتى حددت بمعاهدات الامتيازات وأيضا تعلقت أهميتها على حجم صادرات القطن التى لو حققت فائضا لأدى الى اشتداد الطلب على المواد الاستهلاكية من الخارج ، وفيما عدا ذلك لم تكن هناك أوجه ايرادات تستحق الذكر .

ومن هنا كان هناك تناسق فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر بين الصادرات التى اعتمدت فى معظمها على القطن وبين الايرادات العامة لمصر فى تلك الفترة ، فمع بداية العقد الثانى من هذا النصف ، تطالعنا الحرب الأمريكية ١٨٦١ - ١٨٦٥ ويشتد الطلب على القطن المصرى ، وتزداد مساحته المزروعة ويرتفع سعره وتزداد صادراته ، وترتب على ذلك زيادة كبيرة فى ايرادات الدولة

فقـد تطورت هذه الايرادات العـامة طوال السنوات من ١٨٦١ ـ ١٨٦٤ على النحو التالى :

السنة	الايرادات العامة بالجنيه
١٨٦٠	٢ر١٥٤ر٠٠٠
١٨٦٢	٣ر٢٠٧ر٠٠٠
١٨٦٣	٦ر٠٩٤ر٠٠٠
١٨٦٤	٦ر٩٨٢ر٠٠٠

ومن هذا البيان نجد ان الايرادات العامة زادت زيادة سريعة مفاجئة ، فتضاعفت الى أكثر من ثلاثة أمثالها ، ولا يمكننا أن نفسر ذلك الا بالارتفاع الذى حصل فى كل من صادرات وأثمان القطن فى خلال سنوات الحرب الأمريكية ٠

وبعد انتهاء الحرب الأمـريكية ، وهبوط صـادرات القطن ، هبطت معها قيمة الايرادات وبمجرد أن عاودت أسعار القطن الارتفاع، وزاد الصادر منه مع بداية سبعينيات القرن التاسع عشر عاودت الايرادات العامة الارتفاع حتى وصلت قيمتها ٦١٢ر١١٩ر١٩ جنيها مصريا فى سنة ١٩١٤ ، وبذلك اصبحت الايرادات العـامة أكثر استجابة لحركة الصادرات بصفـة عامة وصـادرات القطن بصفـة خاصـة ٠

والى جانب ما كان للصادرات من تـأثير على حركة الايرادات العامة ، كان لها تأثيرها أيضا على حركة الواردات ، فقيمة الصادرات توقفت عليها قيمة الواردات ، لأن الصادرات تمثل الجانب الأكبر من الايرادات ، وأما الواردات فتمثل جزءا كبيرا من المصروفات وأحد

أوجـه النفقات المهمة ، ولذلك ارتبطت حركتها ارتباطا يكاد يكون كليا بحركة الصادرات ، فاذا قلت قيمة الصادرات (على أثر هبوط صادرات القطن باعتباره يمثل أغلبها) استتبع ذلك انخفاض فى حجم الواردات فى السنة التالية ، بل وأحيانـا فى السنة ذاتها ، وكان يقع عكس ما تقدم فى سنوات الرخاء . وفى الواقـع أن قيمة الصادرات وبالذات صادرات القطن لم يكن لها تأثيرها فى حركتى الواردات والايرادات العامة فقط ، بل كان لها تأثيرها الفعـال فى جميع جوانب النشاط الاقتصادى فى داخلية البلاد .

وبذلك نجد أن الصادرات كانت تشكل جزءا لا يمكن الاستغناء عنه فى تحقيق فائض كبير للايرادات العامة ، وبذلك كانت تمثل نسبة مرتفعة فى الدخل القومى . وهنا كانت تكمن الخطورة ، اذ أصبحت قوة الاقتصاد المصرى أو ضعفه مرتبطة بمحصول واحد ، يصدر أغلبه ان لم يكن كله الى سوق عالمية لا تملك مصر أدنى تأثير عليها سواء من ناحية الحجم أو الثمن ، بل كانت مصر مطواعة لها ، وأصبح قبول القطن المصرى أو رفضه وكذلك تحديد سعره متوقفا على ظروف السوق العالميـة . وبالتـالى أصبح الاقتصاد المصرى فى جوانبه المختلفة مرتبطا أكبر ارتبـاط بالأسواق العالمية وخاضعـا لما يسودها من رخاء أو كساد .

ولم يتوقف الاقتصاد المصرى لاعتماده على محصول واحـد ، على تأثير السوق العالمية فحسب ، بل كان الاقتصاد المصرى معرضا لأخطار جسام اذا ما أصيب محصول القطن بنائبة كان تصيبه الآفات أو غير ذلك ، وهنا لا يكون هناك البديل الذى يوفر فائضا لتسـديد قيمة الواردات التى كانت تعد أكبر قطاعات الانفاق .

وقد أرقت مشكلة اعتماد الاقتصاد المصرى على محصول واحد بعض الأعيان المصريين الذين حاولوا أن يوجدوا الى جانب القطن ، البديل اذا ما أصيب المحصول الأول بضرر تحت أى ظروف وبالتالى عندما يكون هناك البديل سيخفف من وقع هذا الضرر ، ويعوض الأهالى جزءا من خسارتهم ولذلك ، طالب الأعيان الحكومة من خلال مجلس شورى القوانين بأن تسمح باعادة زراعة الدخان التى ألغيت بأمر عال فى ٢٥ يونيو ١٨٩٠ ٠

وهكذا لعبت الصادرات المصرية ، والتى كان للقطن الكعب العالى فيها ، دورا أساسيا فى بنية الاقتصاد المصرى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، لدرجة انها حققت فائضا كبيرا ، لم يسبق لمصر أن حققته من وراء هذا القطاع ، ولو كانت مصر خالية من الديون وفوائدها لتغير حالها ، الا أن اعتماد هذه البنية الاقتصادية على الصادرات كان ضعيفا ، ويرجع ذلك الى أن الصادرات كانت تدور حول محصول واحد ليس له بديل ولذلك فهذه البنية الاقتصادية لم تكن فى مأمن من العوارض التى كانت تنتج لو تعرض محصول القطن لأى عارضة سواء خارجية أو داخلية ٠



الفصـــل الســادس

الـــواردات المصرية

كان الهدف من التقــدم الصناعى فى عصر محمد على باشا ، التقليل من الواردات ، وجعل البلد يعتمد على نفسه أكثر ، ولكن حاجة الباشا لشراء الكثير من الآلات والسفن والامدادات للجيش والأسطول ، جعلت الواردات المهمة فى عهده تتمثل فى المنسوجات والأسلحة المعدنية والآنية الزجاجية ، وكانت مصر فى ذلك الوقت تعتمد على محاصيلها الزراعية فى تسديد قيمة هذه الواردات ، وبعد سنة ١٨٤١ ، وما تبعها من انحطاط فى نظم محمد على الصناعيــة وانخفاض عدد الجيش ، تغيرت نوعية الواردات ، وأصبحت المنتجات الصناعية أهم الواردات وتلاها الدخان ، والخشب والحرير الخام والحديد ، ففى سنة ١٨٤٩ بلغت قيمة الأدوات المصنوعة المستوردة ٤٧٥ر٧١٤ جنيها مصريا ، والدخان بـ ١٢٢ر٥٠٥ جنيهات مصرية والخشب بـ ٥٨ر٩٨٦ ، ومن الحرير الخام ٧٤ر٣٨٣ جنيها مصريا والنسيج ٥٥ر٦١٤ جنيها مصريا ، والى جانب ذلك الحديد ، وغيره من الواردات الأقل قيمة من المعاطف والقرمز والنحاس والسجاد والورق والصابون والأحذية والأخشاب والنبيذ .

ومع بداية عهد سعيد ، وجهوده لتطوير الاقتصاد المصرى ، كان ذلك علامة على زيادة المشتروات من الخارج ، وتلا ذلك الحرب الأهلية الأمريكية ، وما ترتب عليها من ارتفاع فى مستوى الدخول ، فازداد الطلب على البضائع المصنوعة فى الخارج .

والى جانب الارتفاع فى مستوى الدخول الذى شهده القطر المصرى مع بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ظهرت هناك مجالات مختلفة تطلبت استيراد ما يساعدها على الاستمرار نحو التقدم ، كقطاع السكك الحديدية والخدمات العامة والمرافق . الى جانب ذلك الاتجاه نحو الاهتمام بالزراعة ، فكل ذلك أدى الى ازدياد الواردات من الحديد والفحم والآلات المصنوعة لمسايرة متطلبات التقدم فى الحياة الزراعية والمرافق العامة ، والى جانب ذلك ازدادت الواردات من السلع الكمالية ، التى تطلبتها حياة الطبقات الأوربية ومن تشبه بهم من المصريين مثل البن والملابس والأثاث والخمور والمشروبات الروحية وغيرها من الأشياء الأخرى .

والتطور الخطير الذى حدث فى تجارة الواردات المصرية ، هو أن مصر بافراطها فى التخصص فى انتاج القطن ، أصبحت مستوردا كبيرا للحبوب حوالى سنة ١٩٠٠ ، وهذا ليس نتيجة الهبوط فى انتاج الحبوب فحسب ، بل يرجع ذلك لعاملين آخرين ، أولهما النمو السريع فى السكان وثانيهما الارتفاع فى مستويات المعيشة ، والتى دفعت بكثير من العائلات الى شراء الدقيق المستورد بنوعياته العالية ، وتفضيله على الدقيق المصرى الذى يصنع من القمح والذرة المصريين .

على كل حال ، تعددت نوعيات الواردات المصرية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وتميزت هذه النوعيات طوال فترة الدراسة بالثبات وعدم التغيير ، وان كانت قد تقلبت قيمتها من سنة لأخرى ، وهذا ما سنلمسه عند دراسة كل من هذه الواردات على حدة .

١ ـ المنسوجات :

فى نفس الوقت الذى احتل فيه القطن رأس قائمة الصادرات المصرية ، احتلت المنسوجات القطنية وغيرها أول قائمة الواردات المصرية ، واذا كانت مصر قد صدرت بعضا من المنسوجات فانها منسوجات يدوية زاولها أصحابها فى ورش وتحتاج الى مهارة خاصة، وكانت هذه المنسوجات تصدر بمبالغ ضئيلة ، فبلغت عام ١٨٧٠ ما قيمته ٦٢ الف جنيه •

فكان بمصر صناعة يدوية للغزل والنسيج استقرت فى عدد من المديريات وانتشرت فى القرى والمدن على السواء منذ أجيال طويلة لتمد السوق الداخلية بالمنتجات التى تتناسب مع الأذواق الخاصة للمستهلكين المحليين •

وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، تطورت صناعة النسيج فى مصر ، وأصبح الانتاج المحلى من الغزل لا يلائم هذا التطور لعدم صلاحية هذا الغزل لبعض نواحى صناعتها التى أخذت تحتاج الى خيوط رفيعة لم يكن فى امكان صناعة الغزل المنزلية التى كان يشترك فيها أفراد الأسرة ، توفيرها ولذلك أخذت صناعة النسيج فى ذلك الوقت تعتمد على الغزل الوارد من البلدان الأجنبية، فاستوردت البلاد معظم الخيوط الصوفية والخيوط القطنية والكتانية من انجلترا وايطاليا ومعظم خيوط الحرير من الصين وايطاليا •

وبالرغم من قيام صناعة النسيج هذه فى مديريات مصر ، وبدء اعتمادها على الغزل الأجنبى ، الا أن انتاجها عجز عن سد حاجة المجتمع المصرى فى ذلك الوقت الذى ارتفعت فيه مستويات المعيشة وظهرت به طبقة مصرية الى جانب الأجانب كانت تتلهف على كل ما هو غير مصرى ، مهما بلغ ثمنه وانحط نوعه ، فزادت الواردات المصرية من المنسوجات من منسوجات قطنية وصوفية وحريرية وكتانية ، وهذه

الواردات كانت تزداد من عام لآخر ، فارتفعت قيمة الواردات من المنســوجات من ٧٩٧ر٠٤٩ جنيها مصريا فى ســنة ١٨٥٩ الى ٣ر٠٢٨ر٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩١٤ . وبالرغم من هذه الزيادة فى قيمة واردات المنسوجات الا أن أهميتها النسبية تراجعت من ٣١٪ عام ١٨٧٠ الى ٢٨٪ عام ١٩١٠ ، ويرجع ذلك الى الارتفاع فى باقى البنود الرئيسية للواردات بمعدلات أكبر من معدل الارتفاع فى قيمة المنسوجات .

فبالرغم من هذا الهبوط الخفيف فى الأهمية النسبية لواردات المنسوجات ، الا أن هذه الكميات التى استوردت منها كانت تسد احتياجات مصر ، بدليل أن كل المحاولات التى بذلت لاقامة صناعة نسيج فى مصر أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، ذهبت كلهــا أدراج الرياح ، ويرجع ذلك للحماية الجمركيــة التى تمتعت بها المنسوجات الأجنبية كغيرها من المتاجر الأجنبية الأخرى فبعد أن تأسست شركة الغزل والنسيج المصرية الانجليزية وأنشأت مصنعين أحدهما بالقاهرة والآخر بالاسكندرية ، اضطرتها خسائرها الى اغلاق مصنع القاهرة والتنــازل عن مصنع الاســكندرية لشركة الغزل الأهلية ، وفى سنة ١٩١١ أعيد انشاء شركة الاسكندرية باسم شركة الغزل والنسيج الأهليــة ، وظلت تتعثر فى عملها وتصطدم بالعقبات الى حين نشوب الحرب عام ١٩١٤ .

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، بل ان اللورد كرومر كان ينفذ سياسته التى كانت تقوم على تشــجيع استيراد المنسوجــات البريطانية ، وتحديد ما عداها فى السوق المصرية ، ولذلك أصدر مرسوم ١٣ أبريل ١٩٠١ الذى يقضى بفرض ضريبة قيمية مقدارها ٨٪ على الخيوط والأنسجة المصنوعة فى مصر ، وقد عارض الأهالى هذه الضريبة بعد ذلك فألغتها الحكومة . والى جانب ذلك كان تحريم

استيراد الأنواع الرخيصة من القطن الأجنبى ميزة للصناعة الأجنبية التى تستخدمها مما ساعدها على المنافسة فى السوق المصرية ٠

وهكذا عجزت صناعة النسيج المصرية ــ التى حاولت أن تلتقط أنفاسها فى أواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين ــ عن الوقوف أمام المنسوجات الأجنبية فى السوق المصرية ، لما تمتعت به المنسوجات الأجنبية بصفة عامة والانجليزية بصفة خاصة من حماية جمركية وسياسية كانت تفتقدها المنسوجات المصرية ، ولذلك بدأت واردات مصر من المنسوجات تتزايد مع بداية القرن العشرين ففى سنه ١٩٠٣ (على سبيل المثال) بلغ ثمن الوارد من المنسوجات الصوفية والحريرية ٥٢٣٫٠٠٠ جنيه مصرى يقابلها ٤٠٨٫٩٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٠٢ وزادت واردات الملابس والكتان والجوارب ونحوها زيادة عظيمة ، فبلغت قيمة الواردات منها ٦٤٨٫٧٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٠٣ ويقابلها ٥١٣٫٨٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٠٢ ، وترجع الزيادة فى قيمة المنسوجات الى انتشار الرخاء واليسر فى مصر بين الفلاحين الذين بدءوا يقبلون عليها ، وكذلك عودة التجارة مع السودان ٠ وبدء حصولها على جزء من الواردات المصرية من المنسوجات ٠

الفحم :

مع بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، بدأ استيراد الفحم يتزايد ويرجع ذلك لتعدد أوجه استهلاكه ، فمن ناحية كثر استهلاك قاطرات السكك الحديدية من الفحم والتى كانت قد أخذت تنتشر فى مصر على نطاق واسع فى ذلك الوقت ٠ ومن ناحية أخرى كثر فى هذه الفترة استخدام الآلات التجارية والتى كانت تدار بالفحم فى رفع المياه هذا الى جانب التزايد المستمر فى استخدام الفحم فى الاستهلاك المنزلى ، وكذلك استخدامه فى الصناعات البسيطة المختلفة ٠

ولذلك ارتفعت الواردات المصرية من الفحم ، فارتفعت قيمة الوارد من الفحم من ٤٧٫٢٠٩ جنيهات مصرية فى سنة ١٨٤٨ الى ٤٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٨٨٠ ، ثم الى ١٫٦٨٠٫٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩١٤ .

ومن الجدير بالذكر أن السنوات التى شهدت انخفاضا فى فيضان النيل ، شهدت زيادة فى كمية الفحم المستورد ، ويرجع ذلك لكثرة استخدام الفحم فى رفع المياه لمساحات زراعية كبيرة ، ففى سنة ١٩٠٧ و ١٩٠٨ كان لسوء الفيضان أكبر الأثر فى زيادة واردات الفحم ، أما الزيادة فى سنة ١٩١١ فيرجع جزء منها الى انخفاض الفيضان ، والجزء الآخر يرجع الى استخدام الفحم المتصل فى تشييد سد أسوان فى سنة ١٩١٢ ، واذا كانت قيمة واردات الفحم ، ظلت مرتفعة بعد ذلك حتى سنة ١٩١٤ فذلك كان يرجع الى التفاوت فى مستوى مياه النيل التى كانت لا تطيش .

وقد اقتضى النمو المتتالى فى تجارة الفحم توسيع أرصفة الفحم بميناء الاسكندرية التى تم بناؤها عام ١٨٨٠ فأصبح عرضها ٣٢ مترا عام ١٨٩٨ ثم ٩٩ مترا عام ١٩٠١ ، وبذلك أمكن تشييد مخازن كبيرة عليها ، وبلغت نفقات هذا العمل ٦٠٫٠٠٠ جنيه مصرى ، بخلاف ست نقالات لتفريغ الفحم بلغت أثمانها ٣٦٫٠٠٠ جنيه مصرى ، كما لزم الحال انشاء سبع مراس جديدة لمراكب الفحم فى المدة من ١٩٠٣ – ١٩١٠ وبذلك أصبح عددها اثنتى عشرة مرسى .

الواردات المعدنية والآلات المصنوعة :

فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، شهدت مصر تحولات فى قطاعاتها المختلفة ، وهذه التحولات دفعت بها الى الاكثار من الواردات المعدنية والآلات المصنوعة ، ففى قطاع الزراعة كان هناك اتجاه عام من بداية الفترة للنهوض بها ، وتطلب ذلك استيراد

آلات لخدمة الزراعة ونظم الرى ، وكذلك استيراد الآلات اللازمة لاعداد وتجهيز المحصولات الزراعية (القطن) للتصدير - كالمحالج - المكابس - وأيضا شهدت البلاد تقدما فى حركة النقل والمواصلات وتطلب ذلك زيادة الوارد من الحديد والصلب لخدمة قطاع السكك الحديدية ، وتحسين الموانى المصرية وكذلك استيراد قاطرات وعربات السكك الحديدية ، وأيضا الأسلاك المعدنية لخطوط التليفونات والى جانب ذلك فى فترة من الفترات تقدمت صناعة السكر خاصة بعد توقف الحرب الأهلية الأمريكية وهبوط سعر القطن المصرى ، وتطلب نقدم هذه الصناعة استيراد آلاتها ومعداتها من الخارج .

وهكذا ادت هذه التحولات وغيرها من التحولات فى القطاعات الأخرى المختلفة كقطاع المرافق العامة والخدمات الى زيادة الواردات من الحديد والصلب والآلات المصنوعة ، فمع بداية عصر اسماعيل ازداد اســــتيراد الآلات الزراعية انطلاقا من مبدأ التوجيه الزراعى للبلاد ، وقد أعفى الخديو اسماعيل الآلات الزراعية المستوردة من الرسوم الجمركية لمدة عام كامل يبدأ من توتى ١٢٨٠ (١٨٦٣) الى بداية شهر توتى من العام التالى ١٢٨١ (١٨٦٤) ، وكان هذا الاعفاء وقتيا ، ويرجع ذلك لانتشار وباء المواشى . الذى أودى بحياة العديد منها فى نفس الوقت الذى كانت تمثـــل فيه المواشى أداة من أدوات الانتاج ، فعمل على استيراد مواش وبيعها بالأجل للفلاحين هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أكثر من الواردات الزراعية بهدف التخفيف من أزمة هذا الوباء وتعويض الأهالى عنها ، فاستورد الخديو اسماعيل لحسابه الخاص عددا كبيرا من المحاريث ومضخات المياه البخارية ، وبعضها لاستخدامه فى اقطاعياته الخاصة ، والبعض الآخر لبيعه من جديد للأهالى .

وفى الفترة من (١٨٨٦ ـ ١٨٩٠) وحتى (١٩٠١ ـ ١٩٠٥) زادت قيمة الواردات من آلات وطلمبات ووابورات من ١٨٤٫٧٦١ جنيها مصريا الى ٥٥٦٫١١٤ جنيها مصريا ، وكانت قيمة الآلات الرافعة للماء منها ١٣٣٫٠٠٠ جنيه فى ١٩٠١ .

وفى الفترة من ١٩٠٦ ـ ١٩١٣ استوردت آلات زراعية بحوالى ١٫٣٥٠٫٠٠٠ جنيه مصرى ، وكانت أعلى قيمة وصلت اليها الآلات الزراعية المستوردة فى تلك الفترة فى ١٩٠٧ ، حيث وصلت قيمة الآلات الزراعية المستوردة ولأول مرة الى ٢٣٤٫٦٤٠ جنيها مصريا .

ونظرا لانساع زراعة القطن منذ اندلاع الحرب الأهلية الأمريكية ، وحتى قيام الحرب العالمية الأولى زاد ـ تبعا لذلك ـ استيراد الآلات اللازمة لتجهيزه واعداده للخارج ، فزاد استيراد المحالج من أوربا والتى تدار آلاتها بالبخار فى مصر ، فبعد أن كانت ٢٤ محلجا فى يونية ١٨٦٢ بها ١١٠٠ آلة من آلات الحلج أصبحت نحو ٥٠ محلجا فى نوفمبر من نفس السنة و ١١٢ محلجا فيما بعد (فى عصر اسماعيل) ومن المعروف أن آلات المحالج أسرع بكثير فى العمل من الدواليب التى كان الفلاحون يستعملونها من قبل لأن الدولاب ينتج $\frac{1}{10}$ (عشر) ما تنتجه الآلة البخارية فى نفس الوقت .

والى جانب المحالج كانت مصر تستورد المكابس من الخارج ، وقد أعفيت هذه المكابس المستوردة من الرسوم الجمركية فى عصر اسماعيل ولمدة عام ، وهو نفس العام الذى أعفيت فيه الواردات الزراعية من الرسوم الجمركية (من ابتداء شهر توتى ١٢٨٠ (١٨٦٣ الى ابتداء شهر توتى ١٢٨١) ، وظلت المحالج والمكابس التى كان يمتلكها التجار وفى بعض الأحيان كبار الملاك تستورد من الخارج ، الى أن قامت فى مصر شركات أجنبية تقوم بحلج وكبس

القطن واعداده للتصدير الى الخارج وأصبحت تلك الشركات تحل محل المحالج والمكابس فى جزء كبير من عملها ٠

والى جانب ذلك كانت مصر تستورد ورشا كاملة لتشغيل القطن ، من آلات تشغيل القطن وآلات صباغة ، وتبييض ، والمهندسين اللازمين لادارتها وكانت أهم أنواع مشغولات تلك الورش بفتة خام ، وبياضات وشاش وقماش قلوع وخيام وزكايب عبوات للغلال والقطن ٠

وقد أدى بدء العمل فى السكك الحديدية مع بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ثم بعد ذلك الزيادة فى عدد أميال خطوط السكك الحديدية الزراعية ، وكذلك الشروع فى مشروعات الرى الجديدة كخزان أسوان وأعمال البناء العامة الأخرى الى اشتداد الطلب بدرجة كبيرة طوال النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، على واردات الحديد والصلب والفولاذ ٠

فمنذ أن حصلت انجلترا على امتياز العمل فى مشروع السكك الحديدية ، أخذت فى بيع معدات السكة الحديد من فلنكات وقضبان وعربات وقاطرات الى مصر ٠ وفى سنة ١٨٧٣ وصلت قيمة الواردات من الحديد والآلات الحديدية ٩٥٤ر١٣٠ر٢ دولارا ٠ وبعد ذلك زادت البضائع الحديدية والفولاذية من ٠٠٠ر٦٧٠ جنيه مصرى فى الفترة ١٨٨٥ ــ ١٨٨٩ الى ٠٠٠ر١٤٥ر٣ جنيه مصرى فى سنة ١٩١٣ ٠

وترجع هذه الزيادة فى واردات الحديد والأدوات الحديدية فى هذه الآونة (١٨٨٥ ــ ١٩١٣) لأن مصلحة السكة الحديدية المصرية ، كانت تشترى معظم أدواتها الميكانيكية من الخارج ، فبلغ مجموع ما دفعته فى سنة ١٩٠٤ حوالى ٨٧٠ر٤٠٤ جنيها مصريا منها ٥٢٥ر١٧٢ جنيها مصريا لبلاد انجلترا و ٤٠٩ر١١٢ جنيهات مصرية لبلجيكا والباقى لسائر الدول ٠

وفى سنة ١٩٠٥ زاد الوارد من عربات نقل بضائع السكك الحديدية للخطوط الرئيسية بنسبة ٧٦٪ ، فى نفس الوقت الذى بلغت فيه واردات الأدوات الحديدية والصلب ٥٪ وفى سنة ١٩٠٩ هبط الوارد من قاطرات السكك الحديدية من ٢٦٥ر٦٢٠ جنيها مصريا الى ١٤ر٩٢٥ جنيها مصريا ، ولكن فى سنة ١٩١٠ ترجع الزيادة فى واردات الحديد والصلب الى استيراد كميات كبيرة منها للسكك الحديدية .

ومما لا شك فيه ان النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، شهد قيام شركات ملاحية ، منها الشركة المجيدية والعزيزية وهذه الشركات كانت تشترى كل معداتها من الخارج ، وأيضا استدعت النهضة التلغرافية التى شهدتها البلاد الى استيراد كل لوازمها من الخارج من أخشاب وأسلاك وغيرها من المهمات - وأيضا استوردت مصر أعدادا من الكراكات للتطهير ، ووابورات وغيرها من الصنادل . وأدى الاهتمام بزراعة القصب الى ضرورة استيراد آلات لعصره وكذلك لتسهيل نقله ، فتم استيراد آلات مصنوعة لنقل وتفريغ القصب بداخل شركتى بنى مزار والمنيا فى عصر اسماعيل ، وكذلك تم استيراد آلات لعصر القصب بها ، وغير ذلك كانت مصر تستورد كميات من الأسلحة ، من بنادق بلجيكية ومدافع من أحد المعامل الفرنسية (يدعى معمل كروب) وغيرها .

اخشاب البنـاء :

كانت مصر تستورد كميات كبيرة من الأخشاب بصفة عامة عندما كان الأسطول المصرى يعاد بناؤه فى الاسكندرية فى عصر محمد على ، ولكن بعد أن جاءت السكك الحديدية قلت واردات الأخشاب واقتصرت على أخشاب البناء ، وبدأت تتزايد واردات الحديد والفحم بطريقة بارزة .

ومع بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، كان الأجانب يتوافدون على مصر وأقاموا بها ، وتمسك هؤلاء الأجانب بأنماط معيشتهم فى بلادهم ، ومن هنا ازدادت مطالبهم على الكماليات التى لم تتوفر فى مصر ، والتى كانت منها أخشاب البناء ، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، بل ظهر من المصريين من قلد الأجانب تقليدا أعمى وتشبه بهم فى حياته المعيشية الخاصة ، وليس هذا فحسب بل امتد هذا التقليد الى القرى بعد ذلك مع بداية القرن العشرين ، وكل ذلك أدى الى استمرار الطلب على أخشاب البناء فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وساعد على ذلك ارتفاع مستوى المعيشة والحياة الرغدة التى كان يحياها معظم المصريين بسبب الأرباح التى أضفاها محصول القطن الذى تخصصت فيه البلاد فى ذلك الوقت ، فارتفعت الواردات من أخشاب البناء .

والبيان التالى يوضح قيمة الواردات من أخشاب البناء من ١٨٤٨ ـ ١٩١٣ .

السنة	قيمة الواردات بالجنيه المصرى	السنة	قيمة الواردات بالجنيه المصرى
١٨٤٨	٧٠ر٤٩٥	١٨٨٦ـ١٨٩٠	٣٧٧ر٧١٥
١٨٥٩	٥٨ر٩٨٦	١٨٩١	٤٣٢ر٠٠٠
١٨٦٣ـ١٨٦٤	١٩١ر٤٦١	١٩٠٣	٩٨٠ر٠٠٠
١٨٦٥ـ١٨٦٩	٢٣٥ر٦١٣	١٩٠٤	١ر١٩٤ر٢٠٠
١٨٧٠ـ١٨٧٣	٤١٨ر٤٩٧	١٩٠٥	١ر٣٢٢ر٠٠٠
١٨٧٥ـ١٨٧٩	١١٢ر٢٠٠	١٩٠٧	١ر٣٠٠ر٠٠٠
١٨٨١	٢١٥ر٠٠٠	١٩١٣	١ر٢٣١ر٥٣٧

ومن هذا البيان نجد أن واردات الأخشاب كانت أكثر تقلبا قبل الاحتلال ووصلت الى أعلى قيمة لها فى (١٨٧٠ ـ ١٨٧٣) حيث بلغت قيمة الأخشاب المستوردة ٤١٨ر٤٩٧ جنيها مصريا ثم عادت الى الهبوط . ولكن مع بداية عصر الاحتلال بدأت واردات أخشاب البناء تتزايد من سنة لأخرى فبعد أن كانت قيمة أخشاب البناء المستوردة سنة ١٨٨١ حوالى ٢١٥ر٠٠٠ جنيه مصرى أصبحت ٤٣٢ر٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٨٩١ ، وبذلك تضاعفت أخشاب البناء عما كانت عليه منذ عشر سنوات ، ومع بداية القرن العشرين . أخذت واردات أخشاب البناء فى التزايد بسرعة، فارتفعت قيمتها من ٩٨٠ر٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٠٣ الى ١ر٣٢٢ر٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٥٠ والى١ر٢٣١ر٥٣٧ جنيها مصريا فى سنة ١٩١٣ وترجع هذه الزيادة فى واردات أخشاب البناء الى ارتفاع مستوى معيشة الأهالى ، سواء فى القرى أو فى المدن ، وقد أشار الى ذلك كرومر فى تقريره ، حيث قال : « فقد لاحظت أن كل قرية من القرى التى أزورها هذه الأيام منازل أبوابها وشبابيكها وغيرها من الخشب ، وذلك كان نادرا قليلا ٠٠٠٠٠ » ولذلك كان جزء كبير من أخشاب البناء المستوردة يرسل الى القرى لبناء المنازل التى كانت تبنى بالطوب وجذوع النخيل عادة .

وبلغ الأمر من زيادة واردات أخشاب البناء مع بداية القرن العشرين وتضييقها الخناق على ميناء الاسكندرية لما كانت تسببه له من ازدحام شديد أن تقرر انشاء ثلاثة أرصفة على شاطىء القبارى مجموع أطوالها ١١٠٠ متر لتكون خصيصا لتفريغ الأخشاب . وبدأ العمل فى انشائها بتاريخ ديسمبر ١٩٠٥ وانتهى العمل فيها فى مايو ١٩٠٨ ، وكان خلف هذه الأرصفة قطعة أرض مساحتها ٧٥ فدانا تم اعدادها لتكون مستودعا للأخشاب ، وقبل الانتهاء من هذه

الأعمال قامت مصلحة السكك الحديدية بمد خطوطها اللازمة لتوصيل هذه الأرصفة الى داخل الاسكندرية ·

والى جانب أخشاب البناء التى اقبل عليها المصريون انطلاقا من مبدأ التشبه بالأجانب ، أيضا أقبلوا على اقتناء الأثاث المصنوع على النمط الأوربى انطلاقا من نفس المبدأ ، هذا فى نفس الوقت الذى كانت توجد فيــه صناعة مصرية لمثل هذه الأثاثات الا أن الصانع المصرى لم يكن لديه الاستعداد الكافى لمواجهة هذا الطلب الجديد . فبلغ قيمة المستورد من الأثاث فى سنة ١٩٠٣ حوالى ١١٨ر٦٠٠جنيه مصرى ويقابلهــا ٩٣ر٧٠٠ جنيــه مصرى فى ســنة ١٩٠٢ ، وفى ســنة ١٩١٢ اســتوردت مصر من الأثاث ما قيمتــه ١٤٤ر٤٣٦ جنيهـــات مصريا ·

المواد الغذائيــة :

كانت المواد الغذائية اهم صادرات مصر قبل النصف الثـــانى من القرن التاسع عشر ، ولكن مع بداية النصف الثـانى من القرن التاسع عشر ، بدا الاخذ بمبدأ حرية التجارة فى مصر ، وتقدمت وسائل المواصلات سواء الداخلية أو الخارجية ، وقد ساعد ذلك على زيادة الاتجاه نحو زراعة المحاصيل النقدية التى اشتد الطلب عليها من الخارج ، كالقطن والسكر ، والتى تمتعت بميزة عن غيرهـــا من المحاصيل الغذائية لما توفره من ربح لزراعها ، فظهر فى مصر اتجاه عام نحو زراعة القطن (أما القصب فشهد فترة اتجاه نحوه قصيرة الأجل عقب الحرب الأهلية الأمريكية فقط) ، وبالفعل جاء ذلك على حساب المساحات المحصولية للمحاصيل الأخرى فقد بدىء التوسع فى زراعة القطن أثناء الحرب الأهلية الأمريكية فنقصت الحبوب حتى خشيت الحكومة أن يحل القحط بالبلاد فقررت فى سنة ١٨٦٤ منع تصدير الحبوب الى الخارج بل شجعت على استيرادها معفاة من

الجمارك وأدى ضيق المساحة المحصولية للحبوب الذى كان ضحية لزراعة القطن ، أن أصبحت حياة الأهالى مهددة لو أصيب محصول الحبوب بأى نوائب طبيعية ، وهـذا ما حـدث بالفعل فى عصر اسماعيل ، عندما حدث فيضان جارف أضير بسببه جانب عظيم من الغلال . فارتفعت أسعار الغلال ارتفاعا فاحشا كالذرة والحنطة ، وأخذت أسعار حاجات المعيشة ترتفع ارتفاعا مخيفا « وانقطع وارد القمح واشتد الطلب عليه فلم يجد الفقراء له أثرا لا فى سواحل بولاق ولا فى مصر القديمة ، ولا فى جميع رقع الغلال فضجوا وعجوا وكثر طواف النساء فى الأسواق يحملن المقاطف لعلهن يجدن من يبيعهن قمحا أو دقيقا وعلم اسماعيل باشا بما عليه الناس من الضر فهاله الأمر وأزعجه ورسم بجلب القمح والدقيق من البلاد الخارجية فأتوا له بشىء منها وفرقوه فى الوكائل وجهات الرقع ورتبوا للبيع وقتين فى الصباح والمساء ونادوا فى الناس بذلك ففرحوا وتزاحموا على أبواب الوكائل وجهات الرقع تزاحم الجياع » .

وبعد أن توقفت الحرب الأهلية الأمريكية شهدت الحالة فى مصر توازنـا بين زراعة المحاصيـل النقدية والغـلال لفترة ليست بالطويلة ، الا أن الاتجاه كان يميل أكثر الى زراعة السكر التى ينتظر من ورائها تعويض الخسارة التى نتجت عن انخفاض أسعار القطن عقب انتهاء الحرب الأمريكية ، ولذلك بلغ صـادر مصر من المواد الغذائية فى سنة ١٨٧٠ ما يقدر ب ٢٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى .

وبمجرد أن عاودت أسعار القطن ارتفاعها مع بداية السبعينات من القرن التـاسـع عشر ، هذا الى جانب تحسن وسائـل الرى فى الوجه القبلى ، كل ذلك دفع الغالبية العظمى من الأهالى لزراعة القطن لأهميته النسبية عن غيره من المحاصيل الأخرى ، فأصبحت معظم الزيادة فى الأراضى الزراعية تخصص لزراعة القطن ، وفى الواقع

ان هذا التوسع الهائل فى زراعة القطن ليس كبير القيمة ، لانه تم على حساب المزروعات الأخرى . فبعد أن كانت مصر من أهراء العالم فى الأزمنة المختلفة تصدر كميات كبيرة من المواد الغذائية أصبحت تعتمد فى موادها الغذائية على الأقطار الأجنبية ·

على كل حال ، أصبحت مصر مستوردا عظيما للغلال ، فى عصر اسماعيل وفيما عدا الحالات الاستثنائية - كانخفاض النيل ، او ارتفاعه عن الحد بما يجعله يؤثر على انتاج الغلال - التى كانت تستدعى استيراد كميات كبيرة من الغلال للأهالى كان الانتاج المحلى من الحبوب يكفى احتياجات الأهالى ، أما الكميات المستوردة فكانت تذهب الى مناطق التحضر السكانى ·

وجاء الاحتلال ، وركز سياسته الزراعية فى احكام تخصيص مصر فى زراعة القطن وهذا جعل مصر منذ عهد توفيق باشا وحتى ١٩١٤ يزداد اعتمادها على الأسواق الأجنبية فى تدبير ما يلزمها من حبوب ومواد غذائية أخرى ، وذلك بسبب النقص النسبى فيما ينتجه من هذه المحصولات الغذائية اذ كانت ٣٪ فى سنة ١٨٣٦ من الواردات و ١٤٫٥٪ من الصادرات ، فأصبحت ٢٤٪ فى سنة ١٩١٣ من الواردات و ٤٪ فقط من الصادرات · ولذلك زادت قيمة واردات مصر من الدقيق والحبوب من ٧٧١٫٠٠٠ جنيه مصرى فى الفترة من سنة ١٨٨٥ - ١٨٨٩ الى ٤٫٢٤٢٫٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩١٣·

والبيان التالى يوضح قيمة واردات مصر من الدقيق فى الفترة من ١٨٨٤ حتى ١٩١٤ :

السنة	قيمة الوارد بالجنيهات المصرية	السنة	قيمة الوارد بالجنيهات المصرية
١٨٨٤ـ١٨٨٨	١٠٥٩١٦	١٩٠٦	١ر٢٣٦ر٢٠٠
١٨٨٩ـ١٨٩٣	١٠٦٨٠٢	١٩٠٧	١ر٢٢٧ر٠٨٦
١٨٩٤ـ١٨٩٨	٢٩٢٧٧٢	١٩٠٨	١ر٧٥٣ر٢٧٠
١٩٠٠	٣٩٨٠٠٠	١٩٠٩	١ر٧٩٢ر٢١٤
١٩٠١	٥٢٢ر٨٩٧	١٩١٠	١ر٢٤٦ر٠٦٧
١٩٠٢	٤٥٦٠٠٠	١٩١١	١ر٦٠٠ر٦٧٦
١٩٠٣	٥٣٣٠٠٠	١٩١٢	١ر٥٣٥ر٠٨٥
١٩٠٤	٦٢٨٠٠٠	١٩١٣	٢ر١٩٦ر٣٧٨
١٩٠٥	٩٨٩ر٤٦٥	١٩١٤	١ر٤٠٢ر٥٨١

ومن هذا البيان يتضح لنا أن واردات الدقيق ازدادت قيمتها من ١٠٥٩١٦ جنيهــا مصريا فى ١٨٨٤ ـ ١٨٨٨ الى ١ر٤٠٣ر٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩١٤ ، ونلاحظ أن هــذه الزيادة أصبحـ سريعة بعد سنة ١٩٠٤ ، ووصلت الى أعلى قيمة لها فى سنة ١٩١٣ حيث أصبحت قيمة واردات الدقيق ٢ر١٩٦ر٣٧٨ جنيها مصريا ، وغير الدقيق استوردت مصر كميات من القمح ، وكذلك الأرز وغيرها . والبيان التالى يوضـــح قيمة واردات مصر من القمح والأرز ، فى الفترة من ١٨٨٤ ـ ١٩١٤ :

السنة	قيمة واردات القمح بالجنيه المصرى	قيمة واردات الارز بالجنيه المصرى	السنة	قيمة واردات القمح بالجنيه المصرى	قيمة واردات الارز بالجنيه المصرى
١٨٨٤ـ١٨٨٨	١٠٣ر٠٥٠	١٢٥٥٧٠	١٩٠٥	٢٠١٨٧٨	
١٨٨٩ـ١٨٩٣	١١٤ر٢٥٠	١٤١٨٤٥	١٩٠٦	١٢٥١١١	
١٨٩٤ـ١٨٩٨	٧١ر١٧٠	١٢٠٥٠	١٩٠٧	١١٢٨٣٨	
١٨٩٩	١٦ر٣٣٦		١٩٠٨	١٤٥٥٠٩	
١٩٠٠	٧٢ر٦٦٩		١٩٠٩	٤١ر٣٠٩	
١٩٠١	١١٠ر٣٧٤	٣٢٦١٩٥	١٩١٠	٦٩٤٩	
١٩٠٢	٦٧ر٢١٣		١٩١١	١٤٥٩	
١٩٠٣	٤١ر٣٠٩		١٩١٢	٢٣٨٣	٢٩٦١٥٩
١٩٠٤	٥٩ر٢٤٧		١٩١٣	٣٩٤٣٠	٢٢٢٢٧٥
			١٩١٤	٢٧٠٤٦	

واذا كانت واردات مصر من المواد الغذائية ، قد تزايدت فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر وحتى قيام الحرب العالمية الأولى، فليس ذلك دليلا على نقص المساحة المحصولية التى كانت تزرع حبوبا بل بالعكس فالمساحات المحصولية للمحاصيل الغذائية المختلفة معظمها زادت الا أن هذه الزيادة لم تكن تتمشى مع زيادة المساحة المحصولية ككل ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ، كانت الكميات المنتجة من المواد الغذائية لا تتمشى مع الطلب المتزايد عليها ، فكان عدد السكان فى تزايد مستمر (*) حتى أصبحت الكميات المنتجة من المواد الغذائية تكاد تغطي بالكاد احتياجات السكان أو تقل عذا خلاف ما تطلبه ارتفاع مستوى المعيشة من استيراد قمح أجنبى ، للأجانب وأغنياء المصريين ، حيث كانوا يفضلونه على القمح المصرى فى الخبز وأنواع الحلوى والمأكولات الأخرى · تاركين أهل القرى والدساكر يستمرون فى استهلاكهم للقمح الأهلى لانتاجه محليا انتاجا كفائيا ·

وفى أواخر سنة ١٩١٤ أحست الحكومة المصرية بخطورة زيادة السكان (**) ، وعدم امكانية سد احتياجاتهم من المواد الغذائية دون الاعتماد على الواردات منها طالما أن القطن متسلط على معظم الأراضى الزراعية ، ولذلك أرادت الحكومة وضع حد لهذه المشكلة فأصدرت قرارا بالاقتصار على زرع ثلث الزمام قطنا بهدف تحديد مناطق القطن ، حتى تترك أطيانا كثيرة فى الوجهين القبلى والبحرى لزراعة الحبوب ·

(★) تضاعف عدد السكان ما بين سنة ١٨٧١ و ١٩١٣ ، لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، ص ٥٥٥ وملحق (١٨) ·

(★★) ملحق رقم (١٨) ·

وأما عن مصادر واردات المواد الغذائية ، فكانت مصر تستورد كميات من الدقيق والقمح من روسيا وكندا واستراليا وأمريكا الجنوبية ، بينما كانت تستورد بعض الأرز من الصين . وكانت تكلفة استيراد هذه المواد قليلة ، نتيجة للتقدم العظيم فى وسائل النقل البحرى .

السكر :

فى نفس الوقت الذى كانت تصدر فيه مصر قصب السكر ، الى الممالك الأجنبية ، كانت تستورد كميات كبيرة من السكر المكرر من الخارج ، واذا كانت صناعة السكر قد تطورت فى عهد الخديو اسماعيل ، فانها أصبحت شيئا فشيئا بعد ذلك تحت سيطرة رأس المال الفرنسى ، الذى حل محل الخديو اسماعيل فى ادارة وتشغيل مصانع الدائرة السنية ، وقد أدى ذلك الى قلة وارد السكر لبعض السنوات ، ففى سنة ١٨٨٨ زاد استعمال الأهالى فى مصر للسكر الذى يصنع ويكرر فى مصر ، فبعد أن كان الوارد الى مصر من سكر البلاد الاجنبية ١٧٠٫٠٤٧ قنطارا فى سنة ١٨٨٤ اصبح الوارد لا يتعدى ٣٣٫٢٧٦ قنطارا فى سنة ١٨٨٨ . وهبط بعد ذلك رويدا رويدا حتى صار فى عام ١٨٩٤ حوالى ١٫٩٨٣٫٠٠٠ كيلو بلغ ثمنها ٢٨ ألف جنيه .

وبالرغم من ذلك الا أن واردات السكر زادت قيمتها من ٧٥٫٠٠٠ جنيه مصرى فيما بين ١٨٨٥ – ١٨٨٩ الى ٣٨٠٫٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩١٣ . وترجع هذه الزيادة فى واردات السكر فى هذه الفترة الى نقص كميات السكر المنتجة محليا ، نتيجة لتحول مساحات كبيرة فى الوجه القبلى الى زراعة القطن على حساب قصب السكر ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى عدم جودة النوعيات المصنعة فى مصر والتى كانت تحتاجها المستويات العالية من أعضاء المجتمع الأجنبى ومن قلدهم من المصريين .

وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى وتعذر استيراد السكر من الخارج التفتت الحكومة الى أهمية الانتاج المحلى ، وذلك لسد حاجة البلاد من السكر ، بالاضافة الى توفير مبالغ كبيرة من العملات الأجنبية ، الا أن فترة الرخاء هذه كانت قصيرة المدى ، فما أن وضعت الحرب أوزارها وعادت التجارة الدولية الى سابق حريتها حتى شعرت الصناعة المحلية من جديد بمنافسة جاوه وكوبا .

الدخان :

أدخلت زراعة الدخان مصر فى عهد محمد على ، واصبحت زراعته من الزراعات المهمة لطبقة معينة من المصريين فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، خاصة بعد أن أصبح الفلاح حرا فى زراعته ، وحتى سنة ١٨٥٧ كان الدخان يزرع بدون اتاوة ، ولكن فى ذات السنة فرضت الحكومة على كل قنطارين من الدخان ضريبة لا تتجاوز القرشين ونصف القرش ، ورفعها الملتزمون الى خمسة قروش ، وفى سنة ١٨٧٢ فرضت ضريبة على الدخان الأهلى قدرها ٩٪ من قيمته ، فى نفس الوقت الذى كان يؤدى فيه الدخان التركى ضريبة قدرها ٢٠ قرشا عن كل أقة ، وتحولت فأصبحت ٢٠٪ فى نفس السنة ، الا أن الحالة لم تلبث ان عادت الى قاعدتها الأولى فى سنة ١٨٧٣ حيث أصبحت الضريبة على الأقة عشرين قرشا ، ثم انخفضت الى عشرة قروش وخفضت ثانية فى سنة ١٨٧٧ الى خمسة قروش للأقة .

وبالرغم من انتشار زراعة الدخان فى مصر ، الا أن مصر استوردت مقادير الدخان من الخارج ، منذ بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ففى سنة ١٨٤٩ استوردت مصر من الدخان ما قيمته ١٢٢ر٥٠٥ جنيهات مصرية ، وارتفعت هذه القيمة الى ١٤٦ر٦١٣ جنيها مصريا فى ١٨٦٣ ـ ١٨٦٤ والى ١٠٧ر٧٠٢ جنيه

مصرى فى ١٨٧٠ ــ ١٨٧٣ ، ثم هبطت الى ٣٨٠ر٦٥ جنيهــا مصـريا فى ١٨٧٥ ــ ١٨٧٩ .

ومع بداية الاحتلال أخذت واردات الدخان تتزايــد من سنة لأخرى بدرجة ملحوظة عنها قبل الاحتلال ، فبلغت قيمة واردات الدخان فى سنة ١٨٨٥ ما قيمته ٠٠٠ر٢٧٤ جنيــه مصرى بعــد أن كانت ٣٨٠ر٦٥ جنيها مصريا فى الفترة (١٨٧٥ ــ ١٨٧٩) واستمرت هذه الواردات فى الارتفاع حتى بلغت أعلى قيمة لها فى سنة ١٩١٢ حيث بلغت قيمة واردات الدخان ٠٠٠ر٢١٥ر١ جنيه مصرى .

وترجع هذه الزيادة فى قيمة واردات الدخان فى عهد الاحتلال وبصفة خاصة العقد الأخير من القرن العشرين وحتى قيــام الحرب العالمية الأولى ، الى سياسة تحريم زراعة الدخان فى مصر ، والتى نفذت بوحى من سلطات الاحتلال ، وقبل فرض ســياسة التحريم هذه ، كانت هناك محاولات للحد من زراعة الدخان فى مصر ، ففى سنة ١٨٨٠ ، صدر مرسوم بمنع زراعة الدخان أو التنباك الا برخصة من المديريات ، وعلاوة على ذلك تقرر فرض ضريبة مقدارها ٦٠٠ قرش على كل فدان علاوة على ما يؤديه من رسوم ، وذلك بدلا من الضريبة المفروضة الآن باسم رسم دخولية عن الدخان والتنباك .

وفى سنة ١٨٨٤ صدر أمــر آخر بتغــريم من يقوم بزراعة الدخان بواقع ٢٠٠٠ قرش عن كل فدان من كامل مساحة الأطيان التى تكون قد زرعت بدون الحصول على رخصة هذا خلاف العوائد المقررة عليها ، وكان الهدف من ذلك هو تحديد المساحة المحصولية للدخان ، خاصة أنه كان يزرع بالرغم من الضرائب الفادحــة التى كانت تفرض عليه ، وعندما رأت سلطات الاحتــلال تزايد الدخان المستورد من الخارج وارتفاع قيمة الجمارك التى تحصل عليه ، تعد دخلا للحكومة يزيد من ايراداتها وضعت الحكومة حدا للأراضى التى

تزرع تبغا بـ ١٥٠٠ فدان ٠ وبعد ذلك وفى سنة ١٨٩٠ تقرر منع زراعة الدخان والتنباك فى مصر ، وتغريم من يقوم بزراعتهما بغرامة قدرها ٢٠٠ جنيه مصرى عن كل فدان ، فضلا عن مصادرة واتلاف الزراعة أو المحصــول ، واذا تباطأ شــيخ البلدة فى اخبار أجهزة الادارة عن زراعة الدخان بناحيته يعد مسئولا مع الزراع بوجــه التضامن والتكامل عن جميع الغرامات التى تترتب على ذلك ، ويحكم المديرون أو المحافظون فى هذه القضايا وقراراتهم لا رجعة فيها وغير قابلة للطعن امام أية محكمة ٠ وهكذا منعت زراعة الدخان فى مصر ، وكان فى ذلك تعضيد لزراعة القطن وتخصص مصر فى زراعته بدلا من الدخان ، وكان ذلك جزءا من هدف بريطانيا فى تحويل مصر عن زراعة الدخان وترتب على هذا التحويل عن زراعة الدخان ان زادت واردات مصر منه ، لسد حاجة الاســتهلاك المحلى ولامداد صناعة السجاير المصرية باحتياجاتها ٠

وفى نفس الوقت الذى ظهرت فيه المحاولات للحد من زراعة الدخان الى أن ألغيت فى سنة ١٨٩٠ صدرت عدة قرارات ، ترتب عليها انهمار الدخان الأجنبى على مصر من كل صوب وحدب ، وبالطبع كان الدخان الوارد تحصل عليه رسوم جمركية ، تلك التى أضافت الكثير الى الايرادات العامة للدولة ، ففى ٢٠ مارس سنة ١٨٨٤ صدر مرسوم أباح دخــول الدخان اليونــانى الى مصر ٠ وفى ١٦ مارس ١٨٩١ صدر أمر عال يصرح بدخول الدخان الوارد من أمريكا والنمسا والمجر وبلجيكا وبريطانيــا العظمى وايطاليــا وهولنــدا والسويد والنرويج الى مصر اعتبارا من ٢١ مارس سنة ١٨٩١ وفى ١٦ يونية ١٩٠٢ صدر أمر عال بالترخيص بدخول أصناف الدخان من الدول التى ليست لها مع مصر اتفاقيات تجارية خاصة ، وذلك اعتبارا من أغسطس ١٩٠٢ ٠

وترتب على ذلك أن أصبحت هنــاك دول غير تركيا واليونان تساهم بنصيب لا بأس به فى امداد مصر بأنواع الدخان المختلفة من سجاير وطباق وتمباك وتبغ ، فبلغ نصيب البلغار من واردات مصر من الدخان ٣٣٢ر٧٠٠ كيلو فى سنة ١٩٠٥ ، وبلغ نصيب النمسا ٢١٧ر٦٠٠ كيلو فى ذات السنة ، وأما الصين فساهمت ب ٨٦ر٢٠٠ كيلو • والى جانب ذلك ساهمت كل من سويسرا وايطاليا ومالطة وهولندا وألمانيــا بنصيب فى امداد مصر بكميات من الدخان سواء الخام أو المصنوع سجاير •

ومما يستحق ذكــره ، أن الرســـوم الجمركية على الدخان المستورد من الخــارج كانت لا تسير على وتيرة واحـدة طوال فترة الدراسة ، فالرسوم الجمركية التى حصلت على الدخان التركى (مثلا) كانت فى سنة ١٨٧٢ عن كل اقة ٢٠ قرشا وتعرضت لأكثر من تقلب حتى توقفت عند ٥ قروش للأقة فى سنة ١٨٧٧ •

وفى ٢٩ مارس ١٨٧٩ فرضت ضريبة قدرها ٢٥ قرشا على الدخان والتمبــاك الواردين من الخارج عن كل أقــة من الأصنــاف الغالية ، وخمسة قروش من الأصناف الرخيصة •

وفى ١١ أبريل ١٨٨٥ تقرر دفع الضريبة المفروضة على الدخان التركى وكذلك الولايات المتحدة وانجلترا واليونان وايطاليا الى عشرة قروش للكيلو ، وفى مقــابل ذلك قررت الحــكومة المصرية فى ١٧ يونيه ١٨٨٥ جعل عوائد الدخولية على الدخان الوطنى ثلاثة قروش على الأقة ، وفى ٣٠ يناير ١٨٨٨ رفعت رسوم الدخان التركى الى ١١ر١١ قرشا فى الكيلو جرام ، فى حين بقيت الرسوم على سائر الدخان الأجنبى عشرة قروش فى الكيلو جرام •

وفى سنة ١٨٩٠ - وهى السنة التى حرمت فيها زراعة الدخان فى مصر - بدأت الرسوم الجمركية على الدخان المستورد ترتفع بشكل ملحوظ ، فى تلك السنة تقرر فرض ضريبة على الدخان المستورد من الدول التى تربطها بمصر اتفاقيات خاصة ، مقدارها ٢٠ قرشا (٢٠٠ مليم) عن كل كيلو جرام ، وذلك اعتبارا من ١ يولية ١٨٩٠ ، ويكون تحصيل هذه الرسوم فى حالة دخول الدخان للقطر المصرى ، أى فى حالة استلامه من المخازن التابعة للجمرك . وكذلك تقرر فى ذات السنة منع الأفراد من جلب التنباك من أى جهة خارج مصر ، بل تقرر جعل التنباك احتكارا حكوميا ، وصرح لناظر المالية أن يعطى هذا الاحتكار بالالتزام وتقرر اعطاء مهلة اربعة شهور من تاريخ هذا الأمر ، على أن يصرف فى خلالها ما يوجد بالجمرك أو ما يأتى اليه من جهة الى داخل القطر ، دون أدنى معارضة ، وذلك بعد تسديد رسوم الجمارك باعتبار ٢٠ قرشا عن كل كيلو جرام . وبعد ذلك تقرر الغاء هذا الاحتكار اعتبارا من ٥ مايو ١٨٩١ .

وفى ٢٧ أبريل سنة ١٨٩٤ ، صدر أمر عال برفع الرسوم الجمركية على الدخان الذى يرد ورقا مجردا من ساقه أو ضلعه (عرقه الأوسط) وكذلك الدخان المفروم والمكبوس والمسحوق (النشوق) والمصنوع سجاير الى ٢٥٠ مليما عن كل كيلو جرام ، وأما الدخان الذى لا تنطبق عليه هذه الشروط فيجعل عليه ٢٠٠ مليم عن كل كيلو جرام .

وفى ١٦ يونية ١٩٠٢ صدر مرسوم بالسماح بدخول كل أنواع التبغ الأجنبى من الدول التى ليست لها مع مصر علاقات تجارية باتفاقيات خاصة ، على أنه تدفع رسوما جمركية عليها بواقع ٢٥٠ مليما عن كل كيلو جرام من الدخان الذى يرد ورقا و ٢٧٠ مليما عن كل كيلو جرام من الدخان الذى يرد ورقا مجردا من ساقه أو ضلعه

أو عرقه الأوسط ، والدخان المفروم والمكبوس والمسحوق والمصنوع سجاير · وهكذا أدى منع زراعة الدخان ، والسماح للدول الأوربية المختلفة وغيرها بادخال دخانها الى مصر ، الى تزايد الوارد من الدخان ، هذا فى نفس الوقت الذى فرضت فيه السلطات ضرائب جمركية عالية على الوارد من الدخان ، لا يتسنى للحكومة فرضها أو تحصيلها من الفلاحين اذا ما زرع الدخان داخل البلاد ، وقد أدى ذلك الى زيادة الرسوم الجمركيــة المتحصلة على الدخان ، وزيـادة ايراداتها ، وهذا بالتـالى أدى الى زيـادة ايرادات الجمارك المصرية بصفة عامة ، خاصة ان ايرادات الجمارك من الدخان تساوت فى كثير من الأحيـان مع ايرادات الجمارك مع السلع الأخرى ، بل تفوقت عليها فى بعض السنوات · وقد حقق ذلك دون شك فائدة للخزانة المصرية ·

وبلغ الأمر من أهمية واردات الدخان ، حتى جعلت لها ادارة خاصة فى جمرك الاسكندرية سميت بادارة الدخـان ، وهى التى كانت تتولى عمليــة اسـتقبال الوارد من الدخان ووزنــه وتحصيل الرسوم الجمركية عليه وتوزيعــه على التجار ، فعنـد ورود طرود التبغ ، كانت ادارة الدخان تقوم بوزنها ، وبادخالها مخازن الجمرك أمـام مفتش الأوزان ، ولكن كان للتـاجر الخيـار فى خروجها : أن يتسلمها بالوزن الأصـــلى (أى وزن الورود) أو أن يطلب اعادة الوزن ، واذا طلبه يكون مكلفا بدفع الرسوم المقررة على ذلك ، وتلافيا لعـدم حدوث تزوير فى الوزن اذا ما طلب التـاجر اعادة الوزن ، واحتمال اتفاقه مع الوزانين ، فلدرء هذا الخلل كان يعين وزانـان يشتغلان متعاقبين أحدهما يزن البضائع الخارجة ، وكان يعين أيضا أحد موظفى ادارة الدخان مساعدا للمفتش فى مراقبة الوزن عند الخروج ، وفرض على التجار أن يزنوا البضاعة وقت خروجها ، وكن مسموحا للسماسرة بدخول مخازن الدخان وأخذ عينات من البالات

لعرضها على التجار ، دون دفع رسوم عليها ، ولما كانت هذه الكميات التى كانت تؤخذ كمينات كبيرة تقرر عدم السماح للسماسرة بممارسة ذلك على الدخان الذى لم تدفع رسومه ، وكذلك تقرر ابطال ما كان يخصم للتجار بواقع ٣٪ من أصل الوزن ، عند التسليم وأيضا أصلح نظام الشيالة فلم يسمح للتجار أن يعينوا شيالين خصوصيين لمخازنهم بل أصبح جميع شيالى ادارة الدخان تابعين للادارة ٠

المواشى :

مع بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، بدأ الطلب يتزايد على المواشى ، ويرجع ذلك لتحول المجتمع المصرى الى مجتمع زراعى صرف ، فكانت المواشى تمثل فى ذلك الوقت أداة الانتاج ، فتستخدم فى رفع المياه للأراضى الزراعية ، وكذلك فى عمليات حرث الأراضى وغيرها من الأعمال الأخرى الخاصة بحصد المحاصيل الزراعية ٠

وفى نفس الوقت الذى كانت فيه البلاد فى حاجة الى كل رأس من الماشية أدى ارتفاع أسعار القطن خلال الحرب الأهلية الأمريكية ارتفاعا مغريا ، الى دفع الزراع نحو توسيع المساحة المزروعة قطنا ، وكان ذلك على حساب الحاصلات الغذائية للحيوان – كما كان كذلك بالنسبة للانسان – فنقص عدد الماشية بسبب قلة العلف ، وزاد الأمر سوءا ، انتشار وباء الماشية فى عصر اسماعيل ، فخسرت البلاد بذلك ماشية قيمتها ١٢ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه مصرى ٠

وقد فرضت هذه الظروف على مصر استيراد الماشية بأعداد لم يسمع بها من قبل ، فعمل الخديو اسماعيل على تعويض الأهالى بالاستيراد من الخارج ، فأرسل وكلاءه الى سوريا وليبيا وكريت

ومرسيليا وتريستا وغيرها لشراء حيوانات جديدة من الماشية والأغنام والماعز والخيول ، واعفيت هذه الحيوانات من الرسوم الجمركية وبيعت هذه المواشي للمزارعين ، وكان يعطى منها لهم على الآجل في مقابل تعهدهم بالدفع في المستقبل ٠

وكان لهذا الوباء أيضا انعكاس كبير على انتاج المواد الغذائية في مصر ، وتخفيفا لهذه الأزمة عمل الخديو اسماعيل على استحضار كميات عظيمة من السمن من البلاد المجاورة ولاسيما من الأناضول ، وقام بتوزيعها على الفقراء في القرى والمدن مجانا ، فتزاحم الأهالى على الوكالات ومخازن التوزيع التى خصصت لتفريغه بالاختلاط بالرغم من انه لم يكن مما ترتاح اليه نفوس معتادى السمن المصرى ٠

وبعد ذلك وطوال عصر الاحتلال كانت واردات مصر من المواشى لا تتوقف ففى الفترة من ١٨٨٤ وحتى ١٩٠٨ زادت قيمة الواردات من الماشية واللحم والزبد والجبن ونحوها من ٣١٤٫٠٠٠ جنيه الى ١٫١٦٢٫٠٠٠ جنيه ٠ وفى سنة ١٩١٠ بلغت قيمة واردات الحيوانات ١٫١٢٣٫١٥٠ جنيها مصريا ٠

وقد بلغ الوارد من بقر الذبيح فى سنة ١٩٠٤ حوالى ٣٥٦٫٩٠٠ رأس بلغ ثمنها ٣٦٩٫١٠٠ جنيه مصرى يقابلها ٤٢٤٫٦٠٠ رأس فى سنة ١٩٠٥ بلغ ثمنها ٤١١٫٠٠٠ جنيه مصرى ، فزاد عددها ٦٧٫٧٠٠ رأس ثمنها ٤١٫٩٠٥ جنيهات مصرية ٠ وكان جزء من المواشى المستوردة هذا يأتى من روسيا ومقدونيا ٠

الأسـمدة :

كانت هناك طرق متعددة لتسميد الأراضى بهدف تجديد خصوبتها ، وهذه الطرق كانت معروفة عند كل من كان يعمل فى حقل الزراعة ، وهذه الطرق تمثلت فى مخلفات القمامة وروث المواشى ٠ والصرف الصحى ورماد الخشب Wood ashes وغيرها من

المواد الأخرى ، وظلت هـذه المواد تستخدم فى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وحتى اليوم فى تسـميد الأراضى الزراعية ، ولكن ترتب على اسـتمرار زراعة الأراضى بالقطن ان أنهكت قوتها وقلت خصوبتها وأصـبحت طرق التسميد القديمة بمرور الوقت عاجزة عن سد حاجة هذه التربة من غذاء ، وقد حاول بعض الفلاحين تحسين حقولهم باستخدام نظام الدورة الزراعية أو التسميد الأخضر (*) ، الا أن هذه الطرق لم تجد لفائدتها المحدودة ، ولذلك استدعت الضرورة استعمال السماد الصناعى ، ودرس هذا النوع من التسميد فى مصر بعد سنة ١٨٩٦ · ونتج عن اقبـال الفلاحين على شراء الأسمدة الكيماوية من الجمعية الزراعية الخديوية Khedivial Agricultural Society الواردة من الخارج ان أنشئت بميناء الاسكندرية شونة كبيرة عام ١٨٩٨ لتوزيع الأسمدة منها · وفى سـنة ١٩٠١ وزعت الجمعية الزراعية الخديوية على الفلاحين ولأول مرة من السماد الصناعى بما يوازى ٦٠٠٠ر٦ جنيه مصرى ، بأسعار التكلفة ، وقد ساعدتها الحكومة بقروض مالية فى ذلك ، وبعد سنة ١٩٠٦ تركت الحكومة عملية استيراد السماد الصناعى فى يد التجار على أن تفرض على السماد المستورد رسوما جمركية ·

وبعد أن خاضت الجمعية الزراعية الخديوية تجربة توزيع الأسمدة على الفلاحين وحققت نجاحا ، حيث تزايد اقبال الأهالى على استخدامها ، بدأت بعد ذلك واردات الأسمدة الصناعية تزيد بسرعة والبيان التالى يوضح ذلك ·

(★) يقصد بالتسميد الاخضر زراعة محاصيل ثم قلبها فى الأرض بغرض تحسينها ، وعادة ما يتم قلب هذه المحاصيل وهى مازالت خضراء ، ومن هنـا كانت تسمية العملية بالتسـميد الاخـضر ، وقـد تتـرك تلك المحـاصيل حتى قرب النضج قبل قلبها فى الأرض وبالرغم من ذلك تدخل العملية ضمن التسمية السابقة ، ·

السنة	الكمية بالألف طن	القيمة بالألف جنيه	السنة	الكمية بالألف طن	القيمة بالألف جنيه
١٩٠٢	٢	١٣	١٩٠٩	٢١	١٧٨
١٩٠٣	٣	١٦	١٩١٠	٣٦	٢٩٧
١٩٠٤	٥	٢٩	١٩١١	٦٠	٤٩٧
١٩٠٥	٦	٥٧	١٩١٢	٧٠	٦٦٨
١٩٠٦	١٣	١٢٣	١٩١٣	٧٢	٦٥٨
١٩٠٧	٢٣	٢٤٦	١٩١٤	٧٣	٦١٤
١٩٠٨	١٢	٩٦			

ومن هذا البيان نجد ان واردات الأسمدة كانت تزيد بثبات فى كميتها حتى سنة ١٩١٤ ، وكان أهم المصدرين للأسمدة الى مصر شيلى والنرويج وبلجيكا ٠ وقد أدى تزايد الاقبال على الأسمدة الصناعية حتى ١٩١٤ الى انشاء ميناء خاص خلال عامى ١٩١٣/١٩١٤ لتفريغ النترات قرب السلخانات ، وبناء رصيف لهذا الميناء طوله ١٠٠ متر وعمقه فى الماء ستة أمتار وبناء مخزنين على قطعة أرض خلفه مساحتها ٣٦٢٥ مترا مربعا ٠

الأسمنت :

كانت مصر تستورد كميات من الأسمنت ، لاستخدامها فى أعمال البناء باعتبارها عنصرا أساسيا فى صناعة البناء ، والى جانب ذلك انتشر استخدامها فى أغراض أخرى مختلفة كالأعمال الهندسية والسدود والموانى وأرصفتها ، فبلغت قيمة واردات الأسمنت فى ١٨٨٨ ـ ١٨٩٣ حوالى ١٧٢٣١ جنيها مصريا ارتفعت هذه القيمة الى ٢٦٣١٦ جنيها مصريا فى ١٨٩٤ ـ ١٨٩٨ ، ثم الى ١١٠١٦٥ جنيها مصريا فى سنة ١٩٠١ ، ولكن هذه القيمة هبطت الى ٣٦٫٥٠٠ جنيه مصرى فى أوائل سنة ١٩٠٢ ٠ ويرجع ذلك الى مزاحمة الأسمنت المحلى للأسمنت الوارد من الخارج ، ففى سنة ١٩٠٠ أنشأت الشركة المساهمة المصرية للأسمنت ـ وهى شركة بلجيكية رأس مالها ٢٫٣٠٠٫٠٠٠ فرنك ـ مصنعا لها فى المعصرة بالقرب من القاهرة ، طاقته الانتاجية ١٠٠٫٠٠٠ طن سنويا من الأسمنت البورتلاندى العادى ، وقد واجهت هذه الشركة صعوبات ضخمة بسبب المنافسة الأجنبية الشديدة ثم أدمجت أخيرا فى شركة طرة التى أنشئت فى أواخر العقد الثالث من هذا القرن ٠

وفى سنة ١٩١٠ أنشىء مصنع صغير فى الاسكندرية لانتاج الأسمنت اعتمادا على المواد الخام (الأحجار) التى كانت تستورد

من الخارج من شرق أوربا والمانيا ، ولكن أدى اعتماد هذا المصنع على الخارج فى مواده الخام الى توقف أعماله أثناء الحرب العالمية الأولى لتعذر حصــوله على مواد خــام ، فاغلق أبـوابه بعد بضع سنوات . ثم أعيد فتحه ثانية بعد الحرب حيث استمر فى الانتاج بطريقة غير منتظمة حتى توقف نهائيا عن العمل فى عام ١٩٣٥

وهكذا قامت مع بداية القـرن العشرين صناعة للأسمنت ، بهدف سد حاجة المجتمع من الأسمنت ، الذى كان يستورد كله من الخارج ، الا أن هذه الصناعة كانت ضعيفة ويرجع ذلك لاعتمادها على موادها الخام من الخارج ، وكبر تكاليف هذه المواد ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى منافسة الأسمنت الأجنبى لها .

البتـــرول :

كانت مصر تستورد كميــات من البترول فى خــلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، والبيان التالى يوضح واردات مصر من البترول فى الفترة من ١٨٦٣ ـ ١٩١٣ .

السنة	قيمة الوارد بالجنيه	السنة	قيمة الوارد بالجنيه
١٨٦٤ـ١٨٦٣	١٥٦ر١٤٩	١٨٨٨ـ١٨٨٤	١٤٤ر١١٤
١٨٦٩ـ١٨٦٥	٢٧٤ر٩١٤	١٨٩٣ـ١٨٨٩	١٤٩ر٧٢٠
١٨٧٣ـ١٨٧٠	٢٥٢ر٠٠١	١٨٩٨ـ١٨٩٤	١٦٢ر١٩٥
١٨٧٩ـ١٨٧٥	٧٨ر٢٥٥	١٩٠١	١٩٦ر١٠٠
		١٩١٣	٥٧٢ر٠٠٠

ومن هذا البيان نجد أن قيمة واردات البترول ، تزايدت من ١٤٩ر١٥٦ جنيها مصريا فى سنة ١٨٦٣ – ١٨٦٤ الى ٠٠٠ر٥٧٢ جنيه مصرى فى سنة ١٩١٣ ولهذه الزيادة فى واردات البترول أنشئت الأحواض فى كل من السويس والاسكندرية لكى يجلب البترول ويخزن فيها بمقادير كبيرة ، فجلب من البترول ٩٨٩٢ طنا فى سنة ١٩٠٠ . وفى سنة ١٩٠٣ زاد الوارد منه الى ٠٠٠ر٢١ طن بعد أن كان ٣٠٠ر١٦ طن فى سنة ١٩٠٢ .

البـن :

كانت مصر تستورد كميات من البن سنويا ، ويرجع ذلك لاشتداد الطلب على هذا النوع للاستهلاك من قبل الأجانب والمصريين الذين ارتفعت مستويات معيشتهم فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وبصفة خاصة مع الاحتلال حيث بدأت تزداد واردات مصر السنوية من البن .

والبيان التالى يوضح واردات مصر من البن فى الفترة من ١٨٨٤ – ١٩١٣ .

السنة	قيمة الوارد بالجنيهات	السنة	قيمة الوارد بالجنيهات	السنة	قيمة الوارد بالجنيهات
١٨٨٤ـ١٨٨٨	٢٣٢ر٣٨٠	١٩٠٣	٢٠٢ر٠٠٠	١٩٠٩	٣٢٢ر٠٠٠
١٨٨٩ـ١٨٩٣	٢٧٤ر٤٦٧	١٩٠٤	٢١٢ر٠٠٠	١٩١٠	٢٩٤ر٠٠٠
١٨٩٤ـ١٩٨٩	٢٤٧ر٦١٢	١٩٠٥	٢ ٤٥ر٠٠٠	١٩١١	٤١٢ر٠٠٠
١٩٠٠	٢٠٤ر٠٠٠	١٩٠٦	٣٣٤ر٠٠٠	١٩١٢	٣٨٥ر٠٠٠
١٩٠١	١٩٣ر٤٢١	١٩٠٧	٣٦٢ر٠٠٠	١٩١٣	٣٧٧ر٠٠٠
١٩٠٢	٢٢٩ر٠٠٠	١٩٠٨	٣٤٤ر٠٠٠		

ومن هذا البيان نجد أن واردات مصر من البن تزايدت بعد الاحتلال من عام لآخر حتى وصلت الى أعلى قيمة لها فى ١٩١٢ فبلغت قيمة واردات البن ٤٨٥٫٠٠٠ جنيه مصرى بعد ان كانت قيمة نفس الواردات ٢٣٢٫٣٨٠ جنيها مصريا فى ١٨٨٤ ـ ١٨٨٨ ٠

وغير ذلك كانت هناك واردات قليلة القيمة بالنسبة لغيرها من الواردات السابق الحديث عنها ، ومن هذه الواردات ، المعاطف والقرمز والنحاس والسجاد والورق والصابون والأحذية والمشروبات الروحية ، فزادت قيمة الواردات من المشروبات الروحية من ٢١٨٢١٦ جنيها مصريا فى ١٨٨٤ ـ ١٨٨٨ الى ٢٥٠٨٦٤ جنيها مصريا فى سنة ١٩٠١ ، وأخذ الوارد بعد ذلك يتزايد من ١٢٫٢٠٠٫٠٠٠ كيلو سنة ١٩٠٣ الى ١٣٫٣٤٣٫٦٠٠ كيلو فى سنة ١٩٠٤ ، ويرجع السر فى ذلك الى اقبال الأهالى فى المدن والأرياف على استخدام هذه المشروبات ٠

وكذلك زادت واردات مصر من السمسم ، فزادت قيمة الوارد من ١٥٫٩٧٤ جنيها مصريا فى ١٨٨٤ ـ ١٨٨٨ الى ٤٢٫٧٦٠ جنيها مصريا فى سنة ١٨٩٨ والى ٧٠٣٥٩ جنيها مصريا فى سنه ١٩٠١ ، وكان أكثر السمسم المستورد يوجه لعمل الحلويات التى زادت مقطوعيتها كثيرا فى ذلك الوقت ٠

وأيضا زادت كمية الواردات من الشمع ، فبلغت قيمة الشمع الوارد الى القطر المصرى ٣٧٦٠٠ جنيه مصرى سنة ١٩٠٠ ، بعد أن كانت ٢٦٩٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٨٦٩ ، وترجع هذه الزيادة لاشتداد الطلب على الشمع فى السودان بعد أن عادت التجارة معه ٠

أما الفواكه ، فكان يجلب كميات من الفواكه الخضراء من برتقال وليمون وتفاح وكمثرى ، والى جانب ذلك كانت مصر تستورد كميات من الفواكه المجففة والمعبأة فى معلبات ٠

وحتى الخضروات استوردت مصر منها كميات كثيرة وبالذات البطاطس والبيان التالى يوضح قيمة البطاطس المستوردة من ١٩٠٣ حتى ١٩٠٨ .

السنة	قيمة الواردات بالجنيه المصرى
١٩٠٣	٤٧٨٨٢
١٩٠٤	٩٥٠٥٤
١٩٠٥	٨٩٤٥٨
١٩٠٨	٦٦١٣١

وأيضا استوردت مصر جلودا مدبوغة فى الخارج بسبب الطلب الجديد على نوع لا تستطيع المدابغ المحلية انتاجه ، ولهذا كانت صناعة الأحذية الجيدة تعتمد على الأنواع الأجنبية . والى جانب استيراد الجلود المدبوغة استوردت مصر مقادير من الأحذية لاشباع رغبات عدد السكان المتزايد وانتشار مظاهر الترف بين الموسرين والمتعلمين ، فزادت قيمة واردات الأحذية من ١٠٦ر٨٠٠ جنيه مصرى سنة ١٩٠٣ الى ٧٩٢ر٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩١٣ .

مصادر الواردات :

بعد دراسة نوعية الواردات نجد أنها لم تشاهد تقلبات كثيرة فى نوعياتها طوال فترة الدراسة ، ولكن ليس الأمر كذلك بالنسبة لمصادر هذه الواردات والتى تعرضت لتقلبات بين علو نصيب دولة وهبوط نصيب أخرى ، من بداية الفترة وحتى نهايتها ، ويرجع ذلك لظروف المجتمع الدولى فى ذلك الوقت ، وانتشار مبدأ حرية التجارة وتقدم كثير من الدول الأوربية صناعيا ، وما أدى اليه هذا

التقدم فى دفعها لتزاحم الدول التى سبقتها فى هذا الدرب على أسواق تصريف منتجاتها الصناعية ، ولذلك نجد أن انجلترا حلت محل تركيا وأصبحت مع بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر تتربع على رأس قائمة الدول المصدرة الى مصر ، وظلت تحتكر هذا المركز طوال فترة الدراسة حتى قيام الحرب العالمية الأولى ، وان كان نصيبها من الواردات المصرية قد بدأ فى الهبوط مع بداية الاحتلال وحتى سنة ١٩١٤ .

ففى سنة ١٨٣٢ ، كانت انجلترا تحتل المركز الرابع بين الدول المصدرة الى مصر بعد تركيا والنمسا وايطاليا ولكن فى سنة ١٨٤٩ احتلت انجلترا المكانة التى كانت تتمتع بها تركيا من قبل ، وأصبحت على رأس قائمة الدول التى تمد مصر باحتياجاتها من الخارج ، فى حين تراجعت تركيا الى المركز الثانى ، وفى نفس الوقت الذى حافظت فيه انجلترا على وضعها حتى قيام الحرب العالمية الأولى كانت تركيا تتهاوى من يوم لآخر حتى اذا جاءت سنة ١٩١٣ اذا بها تجد نفسها من دول المؤخرة التى تمد مصر باحتياجاتها .

وبمجرد أن توثقت العلاقات التجارية بين انجلترا ومصر استمرت انجلترا فى توسيع علاقاتها التجارية معها ، وظلت انجلترا تمد مصر بكل احتياجاتها من البضائع القطنية الى جانب بضائع مصنوعة أخرى عديدة وبلغت حصتها من جملة الواردات المصرية ٤٤٪ فى الفترة من ١٨٥٠ ـ ١٨٨٠ . وارتفعت هذه الحصة حتى وصلت ٦٣٪ فى الفترة من ١٨٨٥ ـ ١٨٨٩ ، ولكنها سرعان ما أخذت فى الهبوط حتى وصلت الى ٣٠٫٥٪ فى سنة ١٩١٣ .

وليس هبوط حصة بريطانيا من الواردات المصرية ، معناه أن صادرات انجلترا الى مصر هبطت ولكن كانت صادرات انجلترا الى مصر لا تتمشى مع الزيادة الهائلة للواردات المصرية فى ذلك الوقت ،

ففى سنة ١٨٨٢ بلغت قيمة الصادرات الانجليزية الى مصر ٢٫٩١٢٫٨٩٧ جنيها مصريا ، وارتفعت هذه القيمة الى ٨٫٤٩٦٫٤٨٣ جنيها مصريا فى سنة ١٩١٣ .

ويرجع احتلال انجلترا للمركز الأول فى قائمة الواردات المصرية الى طبيعة العلاقات بين مصر وانجلترا ، ففى مصر كان الجنيه الانجليزى له سيادته ، والى جانب ذلك كانت مصر تصدر معظم صادراتها الى انجلترا ، ولذلك كان عليها أن تستورد قدرا كبيرا من حاجياتها من تلك البلاد على هيئة بضائع ، أما عدم مماشاة الصادرات الانجليزية الى مصر ، مع الزيادة فى الواردات المصرية ، فيرجع ذلك الى أن كثيرا من دول أوربا اقتبست النظم الصناعية الحديثة ، وحمت صناعتها بسياج من الرسوم الجمركية ، ثم أخذت بعد ذلك تنافس انجلترا فى مختلف الأسواق ، وكان من الطبيعى ان يتأثر مركز انجلترا فى مصر بهذا الوضع الجديد الذى ظل متعلقا بسياسة الحرية التجارية ، ولذلك زادت واردات مصر من هذه الدول المختلفة .

ولما كانت واردات المنسوجات على اختلافها تعد أهم نوع من الواردات المصرية باعتبارها تشكل ٦٠٪ من جملة الواردات فى حين ان الـ ٤٠٪ الأخرى كانت للوقود والمواد الغذائية ، ولما كانت انجلترا من الدول الأوربية التى لها السبق فى هذه الصناعة ولها باع طويل فيها ، لذلك كانت أكثر الدول التى تقدم لمصر منسوجات ، فكانت تقدم لها تقريبا ثلث الوارد من المنسوجات وباقى الممالك كان يقدم الثلثين ، وفى الجدول التالى بيان لهذه النسبة وقد جعلنا أساسها ١٠٠٠ .

البلد	١٨٣٦	١٨٨٥	١٩١٣
بريطانيا	٢٢٤	٣٣٨	٣٠٥
المانيا	—	٥	٥٨
النمسا	٢٠٩	١٢٢	٧٠
فرنسا	٩٠	١١١	٩٠
اليونان	١٥	٧	١٩
ايطاليا	١٤٨	٧٧	٥٣
روسيا	—	٤٤	٣٢
تركيا	٢٣٩	١٨٧	٩٨
بلدان اخرى	٧٥	١٠٩	٢٧٥
المجموع	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠

وهكذا نلاحظ ظهور دول أوربية تنافس انجلترا فى السوق المصرية ، ولا سيما المانيا ، التى زادت حصتها من الواردات المصرية من ٥ فى الألف فى سنة ١٨٨٥ الى ٥٨ فى الألف سنة ١٩١٣ ، أى ارتفعت نسبتها من ١ر٪ فى سنة ١٨٨٢ الى ٨ر١٢٪ فى سنة ١٩١٣ . ويرجع هذا الارتفاع فى الصادرات الألمانية الى مصر الى الرخص النسبى فى البضائع الألمانية وسهولة شروط الدفع وملاءمة المصنوعات الألمانية للذوق المصرى .

وأما فرنسا فتعرضت تجارة وارداتها فى مصر لعدة تقلبات محسوسة . فمنذ سنة ١٨٨٥ أخذت فى الهبوط الذى يتخلله شىء من التحسن والصعود ثم استمرت منذ سنة ١٩٠٩ فى هبوط متتابع تقريبا .

وأما ايطاليا أو بالأحرى تسكانيا ، فقبل النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، كانت تضرب بسـهم عظيم فى تجارة مصر العامة ، ولكنها فقدت مركزهـا فى النصف الثانى بسبب تقلب الأحوال بها ٠ وبعد تكوين وحدتها وبالذات منذ سنة ١٨٩٠ أخذ مركزهـا فى تجارة الواردات المصرية يتحسن تحسنا مستمرا ٠ فبعد أن كانت حصتها فى الواردات المصرية فى سنة ١٨٩٤ حوالى ٣٣٧ر٩٦٧ جنيها مصريا ، ارتفعت هذه الحصة الى ٨٠٠ر٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٠٢ والى ١ر٢٤٢ر٧٢٩ جنيها مصريا فى سنة ١٩١٢ ، والى ١ر٤٧٣ر٠٣٣ جنيهـا مصريا فى سـنة ١٩١٣ ٠ وأما الدول الأخرى كروسيا وأمريكا وبلجيكا ، فبـدأت تجـارة الواردات المصرية معها تزداد فى التحسن بدرجـة بالغة وبسرعة عظيمة ٠

وأما اليونان فقد تغير قسطها فى تجارة مصر من الواردات تغيرا كبيرا بين سنتى ١٨٣٦ و ١٨٨٥ ثم زاد زيادة محسوسة منذ سنة ١٩٠٨ فى تجارة الواردات ٠

وأما اليابان ، فقد استمر نجاحها واتسع نطاق التجارة بينها وبين مصر فى الفترة من ١٨٨٤ ــ ١٨٨٨ وحتى سنة ١٩١٤ ، الا أن بضائعها تعرضت الى بعض الضرائب الجمركية العالية منعا لمنافستها لمثيلاتها من البضائع البريطانية ٠

وفى نفس الوقت الذى ازدادت فيه صادرات بعض الدول الى مصر حدث العكس بالنسبة لدول أخرى ، ويرجع ذلك تبعا لمركزها السياسى والصناعى ، فنقصت واردات مصر من تركيا من ٢٣٩ فى الألف فى سنة ١٨٣٦ الى ١٨٧ فى الألف سنة ١٨٨٥ ثم الى ٩٨ فى الألف سنة ١٩١٣ لأن سيادتها السياسية على مصر انحصرت فى تعيين الخديو والجزية بينما تولت انجلترا ادارة البلاد داخليا

وخارجيا ، وكذلك قلت واردات مصر من النمسا والمجر وأضاعت شيئا من مكانتهـا ، ويرجع ذلك لأن نوعية الواردات من النمسا اصبح يوجد بديل لها فى مصر ، فكان يرد من النمسـا السكر والطرابيش وكلاهما أصـبح يصنع فى مصر واستغنت بذلك عن وارداتها من النمسا من هذه النوعيات . والى جانب ذلك عجزت المنسوجات النمساوية عن مزاحمة المصنوعات الانجليزية منها فى مصر .

وهكذا نجد أن الدول التى كانت تمد مصر باحتياجاتها من السلع لم تثبت على حالة واحدة طوال النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، بل تميزت هذه الظاهرة بالتقلب ، ففى خلال هذه الفترة اختفت دول من قائمة الواردات المصرية أو على الأقل اضمحلت مشاركتها فيها ، وكذلك ظهرت دول جديدة كانت لها مشاركتها الضعيفة من قبل وسرعان ما أصبحت تحتل مكانة لا بأس بها فى قائمة الواردات المصرية ، ومن هذه الدول المانيا وسويسرا وبلجيكا وأمريكا .

واذا كانت انجلترا قد احتلت المركز الأول فى قائمة الدول المصدرة لمصر ، وبفارق كبير بينها وبين غيرها من الدول الأخرى ، الا أن هذا الفارق بدأ يقل بعد الاحتـلال عنه قبل الاحتلال ، فكما جعلت بريطانيا من مصر سوقا مفتوحة أمام الدول الأخرى لأخذ ما يسد رمقها من القطن المصرى وغير ذلك من الصادرات فانها لم تحاول كذلك الاحتفاظ بالسوق المصرية سوقا لمصدريها فقط .

ومن الملاحظ أن هذه الظـاهرة كانت تنطبق على كل أملاك الدولة العثمانية فظلت بريطانيا أكبر مصـدر امداد للامبراطورية العثمانية حتى الحرب العالمية الأولى ، ولكن حصتها هبطت من ٤٦٪ فى الفترة من ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥ الى ٩٪ فى ١٩١٣/١٩١٤ وكذلك

أظهرت حصة النمسا وفرنسا هبوطا ملحوظا ، بينما تقدمت المانيا وايطاليا بسرعة ، وفي دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما فيها مصر نجد أن الدول التى تقدمت صناعيا أخذت تنافس انجلترا ، وأخذت تثبت أقدامها فى تجارتها فى حين أن منافسة هذه الدول لانجلترا فى مصر كانت محدودة فظلت بريطانيا تحتفظ بمركزها فى مصر ، وهذا كان شيئا طبيعيا لتمتعها بنفوذ سياسى فى مصر دون غيرها من هذه الدول ·

أثر الواردات على الانتاج المحلى :

من دراســـة نوعية الواردات فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، نجد أنها كانت تدور حول صنفين ، الصنف الأول المواد المصنوعة ، التى لم تتوفر فى مصر ، والصنف الثانى الكماليات التى اقتصر استهلاكها على فئـات معينة داخل القطر المصرى تلك الفئات التى تمثلت فى الأجانب الذين ما فتئوا يعيشون فى مصر على نمط معيشتهم فى بلادهم ، وكذلك طبقة البرجوازية الزراعية المصرية ، التى كان المال يجرى وفيرا فى يدهـا ، وقد ســاعدت السياسة الجمركية التى كانت تتبعها مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، على ورود كل هذه المنتجات الأجنبية بأسعار رخيصة ، حيث تمتعت تلك الواردات بتعريفة جمركية (*) منخفضة ، وقد مكنها ذلك من منافسة الانتاج المحلى ، تلك المنافسة التى لم تكن متكافئة بأى شكل من الأشكال ·

فمنذ عصر محمد على باشا كان النظام الجمركى فى مصر ، هو نفس النظام المتبع فى الدولة العثمانيــة وباعتبار أن مصر جزء

(★) قد تستهدف التعريفة تحقيق ايرادات أو توفير الحماية للصناعة الوطنية من المنافسة الاجنبية ، وقد تكون التعريفة ايرادية وحمائية فى آن واحد ·

منها ، كانت أى معاهدة تعقدها الدولة العثمانية مع أى دولة أجنبية وعلى حسب نظام الامتيازات الأجنبية ، تعتبر سارية المفعول فى مصر ، وتبعا لتلك السياسة كان الأجانب المتمتعون بالامتيازات يدفعون ضريبة على الواردات مقدارها ٣٪ ، بينما يدفع المسلمون ٤٪ والذميون ٥٪ فضلا عن أتاوات جديدة وعوائد مرور لا يدفعها الأجانب ، أما الصادرات فكان هؤلاء الأجانب يدفعون عنها ٣٪ أيضا ، وفضلا عن ذلك الامتياز كانت سفن الأجانب لا تفرض على حمولتها رسوم ، ولا عوائد ميناء ، اللهم الا نصف دولار ، أو دولارا واحدا مقابل اذن التخلص من الجمرك ٠

ومن المعروف أن محمد على باشا ، كان يعمل جاهدا للنهوض بالبلاد فى كل المجالات ، فى محاولة منه لخلق اقتصاد مصرى مستقل ، ولذلك حاول محمد على الخروج عن النظام الجمركى الذى كان مفروضا عليه ، وذلك بزيادة الرسوم الجمركية على الواردات الأجنبية حتى يوفر جو الحماية الذى يمكن أن تنمو فيه الصناعات الوطنية ، ولكن السلطان العثمانى وقف ازاء هذه المحاولة بالمرصاد فأصدر اليه فرمان فى سنة ١٨٢٠ بضرورة تنفيذ التعريفة الجمركية الخاصة بالمتمتعين بالامتيازات الأجنبية ، والسماح لأصحاب الامتيازات بادخال بضائعهم فى مقابل دفع ٣٪ من قيمتها رسوم واردات وبذلك نفذ محمد على السياسة الجمركية المبنية على الامتيازات الأجنبية ٠

وفى سنة ١٨٣٨ عقدت معاهدة تجارية بين انجلترا وتركيا حددت الرسوم الجمركية على الصادرات بواقع ١٢٪ من قيمتها منها ٩٪ عند وصول البضائع الى ميناء التصدير ، ٣٪ عند تصديرها ، أما الواردات فحددت الرسوم الجمركية عليها بواقع ٥٪ من قيمتها ، منها ٣٪ عند وصولها الى الميناء و ٢٪ عند نقلها من الميناء الى

الداخل ، وبدأت مصر فى تنفيذ هذه المعاهدة بعد أن سوى محمد على باشا نزاعه مع السلطان فى سنة ١٨٤١ ·

ومن الملاحظ أن معاهدة ١٨٤٠ بالرغم من أنها أعطت مصر وضعا خاصا فى الدولة العثمانية ، الا أنها لم تشتمل حتى ولو على مبدأ واحد يعفى مصر من سريان أحكام الاتفاقات الدولية العثمانية ومن بينها المعاهدات الجمركية وبذلك كانت مصر مقيدة فى كل تحركاتها التجارية ، بما ترتئيه الدولة العثمانية مع الدول الأجنبية التى كانت لها امتيازات داخل الدولة العثمانية ، ولذلك استمرت مصر فى تنفيذ السياسة الجمركية التى حددتها معاهدة ١٨٣٨ ، حتى سنة ١٨٦١ حيث عقدت فرنسا مع تركيا معاهدة فى ابريل ١٨٦١ ، ومحصل تلك الاتفاقية انه قد فرضت رسوم جمركية على جميع أنواع الواردات الى بلاد السلطنة العثمانية بمقدار ٨٪ من قيمة السلعة المستوردة ، واذا ما وقع اختلاف على تقدير ثمن السلع يحصل الرسم عينا ، وكذلك حددت رسوم صادر على جميع الصادرات بمقدار ٨٪ على أن تخفض تباعا فى كل عام من الأعوام التالية بمقدار ١٪ الى أن تستقر عند ١٪ ويبقى رسم الصادر عند هذا الحد ، كما كان هناك رسم مقرر على البضائع العابرة (ترانزيت) بمقدار ١٪ من قيمة السلعة واعتبرت البضائع التى تمكث ستة شهور فقط وأريد فى خلالها اعادة تصديرها الى الخارج قانيا تعامل معاملة تجارة الترانزيت فيحصل عليها رسم قدره ١٪ فقط ، واذا كان قد حصل عليها رسم الوارد ٨٪ عند دخولها القطر يرد لأصحابها ٧٪ باعتبارها تجارة مرور ونصت المعاهدة على ان لتجارة الأسلحة وملح البارود والدخان والملح شروطا خاصة تحدد بشروط معينة يراعى فيها ظروفها ، وبذلك نجد ان المعاهدة أطلقت حرية تجارة الصادرات والواردات ماعدا الأسلحة والذخائر والدخان والملح وقد تحددت مدة هذه الاتفاقية بـ ٢٨ عاما ·

والى جانب ذلك نص فى أحد بنود الاتفاق على شرط معاملة الدولة الأكثر رعاية والذى أخذ يمنح على نطاق واسع ، وكالعادة سرت هذه المعاهدة على مصر ، كسريانهـا على الولايات العثمانيـة الأخرى .

وفى غضون سنوات ١٨٦٧ و ١٨٧٣ و ١٨٧٩ حصل الخديو اسماعيل على ثلاثة فرمانات خولت له الحق فى عقد اتفاقات تجارية مباشرة مع الدول الأجنبية بشرط ألا تخرج فى أحكامهـا عما يكون ساريا فى بلاد الدولة العثمانية ، وبالرغم من ذلك الا ان الحكومة المصرية لم تستطع الخروج بهذا الاتفاق الى حيز التنفيذ والاستفادة منه ، وذلك بسبب ان الدول الأجنبية لم تكن بحاجـة الى عقـد اتفاقيات خاصة مع الحكومة المصرية فى مثل ذلك الصدد لأنها كانت تتمتع فعـلا فى القطر بمثل ما تتمتع بـه فى أى جزء من أجزاء الامبراطورية العثمانية من حيث الأوضاع الجمركية ، ولأن الحكومة المصرية لم تكن لتستطيع ان تعطى أكثر ولا أقل مما يكون معمولا به فى بقية بلاد الدولة العثمانية .

اذن بعد أن أصبحت مصر طليقة اليد فى عقد معاهدات تجارية وجمركية مع أى دولة أجنبية دون الرجوع الى الدولة العثمانية ، لم تكن الدول الأجنبية فى حاجة الى الاقدام على عقد معاهدات تجارية وجمركية مع الحكومة المصرية ، فى ذلك الوقت الذى كانت تتمتع فيه تلك الدول بمزايا عديدة وفرتها لهم معاهدة ١٨٦١ ، ولكن سرعان ما أتت الريح بما لا تشتهى السفن ، فدفعت الظروف احدى الدول الأوربية الى عقد معاهدة تجارية مع مصر ، فبعد ان استقلت اليونان عن الدولة العثمانية سنة ١٨٨١ ، أصبح لها مصلحة فى أن تصدر الى مصر شيئا من محصولها الرئيسى وهو التبغ اذ كان التبغ الأجنبى محظورا دخوله الى مصر الا ان يكون من حاصلات بلاد الدولة العثمانيـــة أو ايران ، فلذلك كان يهم دولة اليونان

الحديثة أن يسمح بدخول تبغهـا الى مصر ، وقد أضحى تبغها تبغا اجنبيا ولذلك تم توقيع أول اتفاقية جمركية بين حكومة مصر وبين دولة أجنبية فى ٣ مارس ١٨٨٤ ٠

ومن الجدير بالذكر أن شروط وصياغة هذه الاتفاقية نسجت على منوال الاتفاقية العثمانية مع فرنسا فى سنة ١٨٦١ ، وقد ألحق بالاتفاقية الجديدة لائحة جمركية مصرية وضعت احكامها كذلك على غرار اللائحة الجمركية العثمانية ، فحددت المعـاهدة الرســوم الجمركية على الواردات بواقع ٨٪ من قيمتها ، واحتفظت الحكومة المصرية لنفسها بحق زيادة هذه الرسوم الى ١٦٪ على المشروبات الروحية والأنبذة والمواد الكمالية ٠

وبعد أن عقدت اليونان مع الحكومة المصرية معاهدة تجارية ، فتح الباب أمام الدول الأجنبية الأخرى صاحبة الامتيازات ، وبدأت تتوافد على الحكومة لعقـد معاهدات تجارية معها ، خاصة بعد أن استشعرت ان الدولة العثمانية لا تنوى تجديد اتفاقاتها الجمركية معها على الأسس التى كانت تجرى عليها أحكام اتفاقية سنة ١٨٦١ مع فرنسا ، والتى ستنتهى مدتها فى عام ١٨٨٩ ، وان تركيا لا تنوى ان تسخو فى اتفاقاتها الجمركية بعد ذلك التاريخ ولذلك أخذت هذه الدول تولى وجهها شطر الحكومة المصرية لتعقد معها اتفاقات جمركية خاصة للحصول على حق معاملة الدولة الأكثر رعاية ٠

وكانت بريطانيا أول الدول الأوربية بعد اليونان التى عقدت مع مصر اتفاقا تجاريا ، واحتفظت فيه مصر بحق تقرير الرسوم الجمركية التى تراها على الواردات عموما ، ماعدا المعادن والآلات القاطعة والغزل والمنسوجات والفحم الحجرى والنيلة والأرز والحبوب الزيتية فقط واشـترط ألا يتجاوز الرسم على هذه الأصناف ١٠٪ من قيمتها ٠

وعلى غرار ذلك عقدت مصر معـــاهدات على نمط المعـــاهدة الانجليزية مع الدول الأخرى ، فعقدت مصر مع النمسا والمجر معاهدة فى سنة ١٨٩٠ ، ومع بلجيكا فى سنة ١٨٩١ ومع ايطاليا والمانيا فى سنة ١٨٩٢ ، وتحمل جميع هذه الاتفاقيـات سياسـة واحدة واضـحة ، تجعل لمصر الحق فى تقرير الرســوم الجمركية على الواردات ، مع اعفاء بعض السلع مع كل دولة على حدة بحسب نوعية انتاج سلعها ، بحيث لا تزيد رسوم الواردات على هذه السلع المستثناه عن ١٠٪ بأى حال ، فمثلا فى الاتفاق الذى عقد مع المانيا فى ١٨٩٢ ، تعهدت فيه الحكومة المصرية بألا تفرض على حاصلات المانيا الزراعية أو الصناعية رسوما جمركية لا تتجاوز ١٠٪ من قيمتها ماعدا بعض الأصناف التى تجوز زيادة رسومها الى ١٥٪ ، ومن الجدير بالذكر أن السلع التى استثنيت فى كل اتفاقيـــة من هذه الاتفاقيات السالفة الذكر ، كانت أكثر من السلع التى ذكرت فى الاتفاق مع انجلترا .

وفى سنة ١٩٠٢ عقدت مصر اتفاقا تجاريا مع فرنسا حددت فيه الرسوم الجمركية على الواردات بواقع ٨٪ ماعدا بعض الأصناف التى يجوز للحكومة المصرية ان تفرض عليها رسوما حتى ١٥٪ ، وفى ١٩٠٩ ، عقدت اتفاقا مشابها مع روسيا تحددت فيه الرسوم على الواردات بواقع ٨٪ ، ماعدا أصناف الكحول فانه يجوز زيادة رسومها الجمركية الى ١٠٪ أو ١٥٪ تبعا لدرجتها ، وهكذا نجد أن كل الاتفاقات التجارية التى عقدتها مصر مع الدول الأوربية المختلفة بعد أن حصلت على حق عقد تلك المعاهدات من الباب العالى ، كانت منسوجة على منوال واحد ، وبشروط مماثلة فيما يتعلق بوضـع فئات التعريفة على جميع الواردات ، فقد جعلت تلك المعـاهدات للحكومة المصرية الحق فى تحديد الرسوم الجمركية على الواردات ، مع تحديد كل دولة لسلع مستثناه طبقا لنوعية انتاجها من السلع ،

على ألا تزيد الرسوم عليها بأزيد من ١٠٪ من قيمتها ، وبالرغم من هذا الحق الذى احتفظت به الحكومة المصرية لنفسها فى رفع تعريفتها على الواردات بأكثر من ٨٪ الا أنها لم تكسب من وراء ذلك ، فهذا الحق الذى احتفظت به مصر لنفسها تعثر تنفيذه ، وأصبح لا وجود له من الناحية العملية لانه بحكم تطبيق شرط الدولة الاكثر رعايا ثم بحكم الامتيازات الأجنبية التى كانت قائمة فى البلاد لم تكن مصر لتستطيع أن تزيد رسم الوارد على أية سلعة مستوردة من بلد ما بحجة أنها غير مستثناه فى اتفاقها مع حكومة هذا البلد ، اذا ما كانت مثل هذه السلعة مستثناه من الزيادة فى اتفاق مصر مع دولة أخرى عند استيراد مثل هذه السلعة منها . وبذلك نجد أن مصر ارتبطت طيلة النصف الثانى من القرن ١٩ بتعريفة موحدة بـ ٨٪ على جميع البضائع الواردة لها سواء كانت هذه مواد أولية لازمة للصناعات أو مواد نصف مصنوعة أو مواد كاملة الصناعة ، وكان لا يفرق أيضا بين المواد الضرورية اللازمة للمعيشة ، والمواد الكمالية ، كذلك كان لا يفرق بين المواد التى ينتج مثلها فى مصر ، والتى لا نظير لها فى الانتاج القومى ، وعلى ذلك كان هذا النظام لا يضمن حماية الصناعات الناشئة فى مصر والصناعات التى يمكن قيامها بها .

نتيجة لهذه السياسة الجمركية ، ان أصبحت مصر أشبه بالسوق المفتوحة لتسويق كافة المنتجات الأجنبية ، وقد حرصت الدول الأجنبية بادعاءاتها على الابقاء على هذا الوضع فترة طويلة لضمان تسويق منتجاتها ، فبفضل هذا النظام الجمركى توفرت السلع الأجنبية فى السوق المصرية ، بأسعار رخيصة ، وأدى ذلك الى افقار صغار المنتجين المحليين من طوائف الحرف التى عجزت عن مواجهة المنافسة الأجنبية .

وقد حاولت الحكومة المصرية فى النصف الثانى من القرن ١٩ فرض سيادتهـــا على تعريفتها الجمركية من أجل حماية صناعتها الناشئة ، ولكن بالرغم من احتفاظها فى المعاهدات التى تلت معاهدة اليونان بحقها فى فرض الرسوم التى تقرر على جميع وارداتها فيما عدا بعض استثناءات معينة ، مع كل دولة من تلك الدول ، الا أن الحكومة المصرية عجزت عن تنفيذ ما احتفظت به لنفسها ، فتحطمت كل محاولاتها على الشرط الذى تضمنته تلك الاتفاقيات الجمركية ، وهو شرط معاملة الدول الأكثر رعاية (*) ، هذا الى جانب الامتيازات الأجنبية فبمقتضى كليهما ، كانت الحكومة المصرية اذا انتوت ادخال أى تعديلات على تعريفة الرسوم الجمركية ـ اذا ما حاولت شيئا من ذلك فى اتفاق جديد مع دولة أجنبية أو عند تجديد اتفـــاق قائم ـ كان لا يمكن تنفيذها اذ يقتضى الحال وقف العمل بها لحين سريانهـــا على كل رعايا الدول الأخرى ، وذلك بعد الدخـــول فى مفاوضات مع كل دولة وهذا كان بالطبع يستغرق وقتا طويلا ، وكانت مثل هذه المفاوضـــات تنتهى الى غير نتيجة اذ أن كل اتفاق جمركى كان محددا له أجل معين يختلف من دولة الى أخرى بحسب تاريخ توقيع الاتفاق ومدته ، وكان انتهاء أجل اتفاق دولة من تلك الدول ، وان لم يجدد لا يؤثر كثيرا فى الموقف من الناحية العملية لأنه استنادا الى الحقوق التى كانت تدعيها كل من تلك الدول كأثر من آثار الامتيازات الأجنبية كانت كل دولة من هذه الدول تتمسك

(★) وبمقتضى هذا الشرط كانت كل دولة متعاقدة مع مصر تحتفظ لنفسها بحق التمتع بتخفيضات الرسوم التى تمنحها مصر لدولة أو دول أخرى على السلع المماثلة ـ حسين خلاف : تطور الايرادات العامة فى مصر الحديثة ، محاضرات ألقاها على طلبة الدراسات العليا بكلية الحقوق ـ جامعة القاهرة عام ١٩٨٠ـ١٩٨١ ، ص ١٤٦ ٠

بحقها فى جميع المزايا التى يتمتع بهـا رعايا أى دولة من الدول الأخرى ، ما دام أجل الاتفـاق مع احداها لم يكن قد انتهى بعـد ، ولقد كان آخر هذه الاتفاقات هو الاتفاق مع دولة ايطاليا فى فبراير ١٩٠٩ ، وينتهى أجله فى ١٥ فبراير سنة ١٩٣٠ .

ومن اللافت للنظر أن نفس الدول التى كانت تتمسك بشدة بامتيازاتها التجارية فى مصر ، كانت تفرض رسوما جمركية على وارداتها بما يحفظ لها التوازن بين وارداتهـا وانتاجهـا المحلى ، واكتفت هذه الدول فقط بأن منحت حاصلات القطر المصرى معاملة الدولة الأكثر رعاية ، وكانت صادرات مصر كما لا يخفى علينـــا تتركز حول المواد الخام الزراعية وأخصها الأقطان ، التى لم تخش منها تلك الدول أى منافسة لمنتجاتها .

وبذلك يتضح مدى الأضرار التى عادت على الاقتصاد المصرى بصفة عامة وعلى قطاع الصناعة بصفة خاصـــة ، بفضـــل تلك التسهيلات التى وفرتهـا الرســـوم الجمركية للمنتجات الأجنبية بالدرجة التى ساعدت بها السلع المستوردة ، من الوصول الى يد المستهلك بأسعار أرخص من مثيلاتها المصنوعة داخليـا - وهكذا نجد أن مصر سارت على سـياسة جمركيـة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر لم تكن ترمى الا لغرض واحد هو تمويل الخزانة بايرادات كبيرة فى وقت لم يكن فى استطاعة الحكومة أن تحصل عليها من الضرائب المباشرة فى عهد الامتيازات والمعاهدات التجارية ، أما حماية الانتاج الأهلى فلم يصل التفكير فيه بعد .

فأدت هذه السياسة الجمركية الى كثرة الوارد من المنتجات الأوربية ، تلك المنتجات التى نافست الانتاج المحلى الذى كان يفتقد الى يد المساعدة ، وكان لذلك أكبر الأثر فى القضاء على الانتـــاج الحرفى ، وعلى طبقة الحرفيين الذين لو وجدوا ظروف نمو طبيعية

كالتى وجدها اخوانهم فى أوربا ، لتحولوا الى بورجوازية تجارية وصناعية كما حدث فى أوربا ·

فالمجتمع المصرى قبل القرن التاسع عشر ، كان يعيش على خير الانتاج الحرفى ، الذى كانت نواته « الطائفة » فكل الناس كانت تنقسم الى طوائف أو نقابات مستقلة لكل منها شيخها (رئيسها) يختاره أعضاء الطائفة ، وتتصل به الحكومة فى كل الأمور التى تخص حرفته ورجالها ، فهو يقوم فى طائفته مقام الصراف ، والقاضى ، فيقدر الضرائب على أفراد حرفته وكذلك يقوم بجمعها منهم ، وكذلك توريدها للحكومة ، والى جانب ذلك يقوم بفض المنازعات التى تنشب بين أعضاء حرفته · وكان لكل حرفة أيضا نقيبها ومعلموها وصناعها وصبيانها ، فلا يسمح لعامل أن يزاول حرفة ما الا اذا أذنت له نقابة الحرفة فاذا درب على العمل صبى ثم أراد أن يصير (معلما) ذهب به معلمه الى شيخ الطائفة وشهد له بأنه أجاد الصنعة فينادى به الشيخ معلما ويصبح عضوا فى نقابة حرفته ، والى جانب ذلك كان لكل حرفة مشايخها وأعلامها وطبولها ، تميزها عن غيرها من الطوائف فى الاحتفالات كالموالد وغيرها ·

ومع بداية القرن التاسع عشر ، تأثر نظام الطوائف الحرفية بتجربة محمد على الصناعية ويرجع السر فى ذلك الى ادخال الصناعات الكبيرة من جهة ، وتدخل الحكام فى تقليل سلطة مشايخ الحرف من جهة أخرى ·

وبانتهاء تجربة محمد على الصناعية ، أخذ عباس باشا فى ابطال ما تبقى من هذه التجربة ، فبدأت طوائف الحرف فى مصر تلتقط أنفاسها ، ولكنها سرعان ما قوبلت بما هو أشد ، وأصعب مما قوبلت به فى عصر محمد على باشا ، والذى أطاح بها قرب نهاية

القرن التاسع عشر ، من دنيا المجتمع المصرى ، فمع عباس باشا بدأ الأخذ بمبدأ حرية التجارة وتحديد الرسوم الجمركية بما سمح بتدفق السلع الأوربية ، والتى أخذت تتزايد من يوم لآخر ، دون أن تجد منافسة من الانتاج المحلى الذى كان يتهاوى هو الآخر من يوم لآخر ، فعلى اثر اتفاقية ١٨٤٠ ، وتقييد الرسوم الجمركية .
فتح باب التجارة للسلع الأجنبية التى غزت الأسواق المصرية ، وأخذت تنافس الصناعات المحلية ، حتى قضت عليها أو كادت . فتحولت الصناعات الكبيرة الى صناعات صغيرة ، وأصبحت الصناعة فى ذلك العصر منتشرة فى أحياء متفرقة ينقصها التمويل وتفتقر الى تشجيع بفرض الرسوم الجمركية لحمايتها ، وكذلك ترشيد حكومى وعمالة فنية لتسير فى طريقها .

وأما سعيد باشا فصب اهتمامه على الزراعة ، هذا فى نفس الوقت الذى شهدت فيه مصر نموا سريعا لرأس المال الأجنبى للسيطرة على الاقتصاد المصرى فصارت مصر سوقا للمصنوعات ورءوس الأموال الأجنبية ، ومصدرا للمواد الأولية .

أما اسماعيل فحاول العمل على ايجاد صناعة وخصوصا بعد الفرمانات التى حصل عليها ، والتى كان من نتائجها السماح بزيادة الجيش وبناء السفن ، ولكن مجموعة الصناعات التى أقيمت فى عهد اسماعيل باشا تميزت بأنها تقوم لتجهيز محصول القطن واعداده للتصدير ، والجزء الآخر يقوم على تصنيع الخامات المختلفة كصناعة السكر ، وعصر الزيوت والجلود وطحن الحبوب ، وباختصار فان معظمها صناعات استهلاكية بسيطة تقوم على خامات محلية ، ولخدمة السوق المحلية ، بينما ظلت معظم السلع الاستهلاكية تستورد من الخارج .

ومع بداية الاحتلال عملت سلطاته ، على تخصيص مصر فى انتاج المواد الخام القطنية لسد حاجة المصـــانع الانجليزية بصفة خاصة والأوربية بصفة عامة ، وكذلك توفير سوق فسيحة لصناعة المنسوجات الانجليزية بصفة خاصة والأوربية بصفة عامة ، وبالرغم من توجيــه مصر الى الزراعة ، الا أن سلطات الاحتــلال حرصت على عدم توريط الحكومة فى توجيه السياسة الزراعية لأن تدخلها فى ذلك المجال قد يخرج بها عن الخط الرئيسى الذى وضعته لسياستها الاقتصادية بالنسبة للتجارة والصناعة ، والذى كان يقوم على أساس فتح الباب أمام المنافسة الحرة دون أى تدخل من جانب الحكومة ، وهى سياسة أدت الى وأد الصناعات الحرفية التى كانت قائمة فى البلاد ·

وكانت هذه السياسة الاقتصادية تستند الى ضآلة الرســوم الجمركية المفروضة على الواردات فمنذ سنة ١٨٨٤ ، وحتى ١٩٠٩ كانت مصر ترتبط بعدد من المعاهدات التجارية مع عدد من الدول الأوربية ، التى كانت تتمتع بامتيازات فى مصر وتربطهــا بمصر علاقات تجارية ، وقد تحددت الرســـوم الجمركية على الواردات بما يتراوح بين ٨ ـ ١٠٪ من قيمتها ·

وقد ترتب على ذلك أن غمرت الأســواق المصرية بالمنتجات الأجنبية التى فاقت المصنوعات المصرية جودة ، هذا الى جانب تحول عـادات الاســتهلاك بعد اقتبــاس البيوت الثرية الذوق الأوربى ، واستعمال الواردات الأجنبية فى ملبسهم ومسكنهم ومأكلهم وجميع نواحى ترفهم · ولكل ذلك تزايد الاقبــال على المنتجات الأجنبية وكسدت بالتالى سوق المصــنوعات المحلية ، واخــذ شأن طوائف الحرف يضمحل تدريجيا ، خاصـــة ان تنظيم الادارة المصرية فى الربع الأخــير من القرن التاسع عشر ، وانشــــاء المحاكم الأهلية

(١٨٨٣) كانت ضربة سلبت ما لمشايخ الصناعات من نفوذ ، وقد عجل قانون الباتنتا الصادر بالأمر العالى فى ٩ يناير ١٨٩٠ ، بانهيار نظام الطوائف حين أباح حرية الفرد فى ممارسة أية مهنة أو صناعة أو تجارة أو حرفة ، فعمل هذا على هدم نظام الطوائف والقضاء على روح التضامن بين أفرادها .

على كل حال كان نتيجة لكل التسهيلات التى تمتعت بهـــا المنتجات الأجنبية ان تمكنت من فرد شباكها على قطاعات الاستهلاك المختلفة لدرجة ان وقفت السياسة الجمركية حجر عثرة فى طريق بعض أثرياء المصريين الذين حاولوا اقتحام مجالات الأعمال المالية والصناعية ، ومن ذلك المحاولة التى قام بها أحمد المنشاوى باشا ، وحسن بك عبد الله فى ســـنة ١٨٨٥ ، فقد أنشأ مصنعا للزجاج بمنطقة راغب باشا بالاسكندرية ، غير ان المشروع اصابه الفشل بسبب عجز المصنع عن الصمود فى وجه المنافسة الأجنبية وخسر صاحباه فى هذا المشروع ما يقرب من ٦٠ ألف جنيه مصرى .

وعلى كل حال أمام منافســـة السلع الأجنبية والتى اشتدت وطأتها فى خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، اختفى كثير من فروع الحرف المحليـة بالقـــاهرة مثل انتـــاج الأوانى النحاسية ، وصناعة العاج والحفر على الخشب أو المعدن وأعمال الصباغة بلون النيلة ٤٠٠ وقد تدهورت صناعة النسيج بأسيوط - بسبب منافسة الأقمشة الأوربية - لدرجة أن عدد الأنوال المتبقية بحلول عام ١٩١٠ لم تزد على ٧٠ بينما كان عددهـــا قبل ذلك بسنوات قليلة قد وصل الى ٣٠٠ نول .

وهكذا يتضح لنا ان الصناعة المصرية التى كانت تعتمد على العمل الحرفى أو الصناعات الحكومية لم تلق أى عناية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر تمكنها من الصمود أمام المنافســة الأجنبية ، بل وضعت كل العراقيل فى سبيل نموها منذ الاحتلال

البريطانى وحتى قيام الحرب العالمية الأولى ، وحققت انجلترا أملها فى تحويل مصر الى حقل كبير للقطن يصدر الى مصانع الغزل فى لانكشير ثم يعـــاد بيعه أقمشـــة فى السوق المصرية المفتوحة على مصراعيها ، خاصة أن انجلترا كانت أحوج ما تكون الى السوق المصرية بعد أن دخلت اليابان الســـوق العالميـــة للمنسوجات مع بداية القرن العشرين وبالتالى عددت سيطرة بريطانيا التامة على السوق المصرية ٠

ولذلك عندمـــا تأسست شركـة الغزل والنســـيج المصرية الانجليزية بالاسكندرية ســـنة ١٨٩٩ وأنشـــأت مصنعين أحدهما بالقاهرة والآخر بالاسكندرية ، وما أن بدأت التجربة تؤتى ثمارها وبدأ الانتاج ، فلكى تحافظ انجلترا على احكام قبضتها على السوق المصرية أصدر اللورد كرومر مرســوما فى ١٧ أبريل ١٩٠١ نص على فرض ضريبة قدرها ٨٪ على جميع المصنوعات القطنية المصرية ٠ وذلك مراعاة منه لصالح مصنوعات لانكشير القطنية ، وبذلك كسدت صـــناعة الغزل والنسيج فى مصر بوجه عام ٠ وقد عبر تيودور روذشتين عن فعلة كرومر هذه بقوله : « فاللورد كرومر اذن قد حرف (مبـدأ حرية التجارة) ذلك وفسره بأنه يتعين عليــك ان تقتل صناعتك حتى لا تسد المستهلك بمصنوعات أرخص من المصنوعات الواردة » ، وهكذا كانت النظـم والرسوم الجمركية موضوعة على أساس عرقلة أية محاولة للتصنيع فى البلاد من جهة والحيلولة دون توجيه تجارة مصر الخارجية نحو أية دولة خلاف انجلترا من جهة أخرى ٠

ومن الجـــدير بالذكـــر ، أن تلك الحالة السيئة التى وصلت اليها الصناعة الوطنية من جراء منافسة السلع الأجنبية ، شغلت بال كثير من الصحف المصرية فصحيفة « الأهرام » تعرضت لمشكلة تغير الأذواق الاستهلاكية لدى بعض الطبقات المصرية وما كان لها

من أثر على الانتاج المحلى فتشير الى أنه « كان فى مصر صناعة المنسوجات الحريرية والتى تصنع فى بعض بنادر القطر ، وهذه كانت مدهشة الا أن المتاجرين بها لا يكسبون كفاف يومهم الا بشق النفس ... فان البلاد لم تتملك بين أغنيائها العادات الاقتصادية ولا الاستقلال فى الأذواق والملابس والمفروشات واقتدوا فى هذه الأشياء بالأوربيين .

وكذلك تعرضت صحيفة الاهالى لذات المشكلة ، فتشير الى أنه الأهالى فى مصر قبل أن تنقل المدنية اليها ، كانوا يقبلون على استخدام كل ما هو أهلى محض ، ولكن بعد ان فتح باب مصر على مصراعيه أمام المصنوعات الغربية (بعد ان تأثر المصريون خاصة بتقاليد الغرب لتكاثرهم بمصر) تكاثر المزدحمون عليها وعدوا اقتناءها عنوانا على الرفعة والرفاهية والحضارة ... وأصبحت مصر تقلد أوربا واندفع المصرى يقيس نفسه بالأوربى ويتحداه فى كثير من فوارق المظاهر ... ثم تسرب حسب التقليد الى الطباع والعادات فأتى على كثير من مميزات مصر وقضى على كل صناعة وطنية شرقية ... وتشير الصحيفة الى أن المصرى كان قبل ان يعرف المدنية الغربية مصريا فى لباسه وطعامه وشرابه وكان (المصرى) لا يطلب حاجة الا وجدها فى مصره . وبين قومه وشعبه ... وكانت الصنائع الوطنية منتشرة فى جميع أطراف القطر وكان عمالها يعدون بعشرات الألوف ... ولكن حدث أن حلت المصنوعات الغربية محل المصنوعات الوطنية ولما لم تجد هذه من يأخذ بيدها ماتت وأصبحت أثرا بعد عين » .

وقد تعرضت نفس الصحيفة الى ذات الموضوع فى أعداد أخرى فأشارت الى أنه « حتى بداية سنة ١٩١٤ كانت المصنوعات الوطنية تائهة فى أسواق مصر التجارية وغير معروفة تلك الصناعات

التى كانت تقوم بها مدارس مجالس المديريات الصناعية (كالسجاد المصنوع فى أخميم وأسيوط والمحلة الكبرى ومحلة مرحوم) ٠

وهكذا كانت سياسة الباب المفتوح سببا فى تدفق المصنوعات الأجنبية على الأسواق المصرية بأسعار رخيصة ، وكان لذلك أكبر الأثر فى تراجع الانتاج المحلى أمام منافسة الانتاج الأجنبى الذى فاقه فى الجودة وفى الثمن ، وأدى ذلك الى انهيار طوائف الحرف التى لم يعد انتاجها يرضى الذوق المصرى وليس هذا فحسب ، بل ان الصناعات المحلية الأخرى أخذت فى الكساد لعدم تمتعها بأى نوع من الحماية الوطنية التى تمكنها من الوقوف شامخة أمام المصنوعات الأجنبية ٠



ومن هذه الدراسة نجد أن تجارة مصر الخارجية كانت تسير فى طرق التطور منذ بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وارتبط ذلك بتطبيق مذهب الحرية التجارية والانفتاح على المجتمع العالمى ، عقب سقوط نظام الاحتكار ونلاحظ ان مصر منذ بداية هذه الفترة تأثرت بمبدأ تقسيم العمل الدولى وبدأت تميل نحو سياسة التخصص فى انتاج القطن ـ بامكانات عصر ما قبل الاحتلال ـ والتى فرضت نفسها على مصر نتيجة للاحتكاك بالمجتمع العالمى ، واشتداد الطلب على القطن المصرى ، مع بداية الحرب الأهلية الأمريكية ، نتيجة للفائدة النسبية التى كان يحققها القطن اتجه غالبية الأهالى نحو زراعته ، وأصبح من الصعوبة بمكان توجيه من كان يجرب زراعة القطن وأرباحه نحو زراعة المحاصيل الأخرى مرة ثانية ، ففى الفترة من « ١٨٥٠ حتى ١٨٨٠ نجد ان قيمة قنطار القطن زادت من جنيهين الى ٤ جنيهات ، أما القمح والفول فظلت قيمتهما ثابتة تقريبا فترتفع قليلا أو تقل عن الجنيه للأردب » ،

فلو افترضـــنا أن فدان القطن كان ينتج قنطـارين ، وكذلك فدان القمح كان ينتج ثلاثة أرادب لنفس المساحة ، سوف نجد فجوة بين مجموع الأرباح التى تنتظر من وراء المحصولين ، ولذلك أقبل الأهالى على زراعة القطن ، واتسعت مساحته بمعدلات كبيرة ، وأصبح كل المحصـــــول يصدر الى الخارج ، وظلت الأمور تســير فى هذا الاتجـاه ، حتى جاءت سلطات الاحتلال ، لتحاول بلورة سياســة التخصص أكثر فى مصر ، فشجعت زراعـة القطن ، وعمليـــات تسويقـــه ، وألغت زراعة الدخـان ليحل القطن محلها ، واهتمت بمشروعات الرى وقد ترتب على ذلك ان زادت المساحة المحصولية للقطن ـ وتم ذلك على حساب الحاصلات الأخرى وبالذات الحاصلات الغذائية لدرجة أن أصبحت مصر مستوردا لها بعد ان كانت من مصدريها من قبل ـ وكذلك زادت صادراته ، التى أصبحت تشكل ٩٣٪ من جملة الصادرات ، تاركة الـ ٧٪ للصادرات الأخرى ، وبذلك أصبح القطن يمثل العمود الفقرى للاقتصاد المصرى ، لدوران معظم الصـــادرات حوله ، وأصـبح يحقق فائضا للخزانة والأفراد على السواء ، فبالنسبة للخزانة العـامة ، كان القطن يمثل عنصرا مهما فى الدخل القومى ، خاصة ان مصر كانت تفتقد الى أوجه ايرادات ذات أهمية فيما عدا ايرادات الجمارك وضريبة الأراضى ، أما ايرادات الجمارك فمن المفروض أنهـــا اما أن تكون حمائيـة واما أن تكون ايرادية ولكن من الملاحظ انها كانت ايرادية أكثر منها حمائيـة وكانت الايرادات التى تجنى من ورائها تأتى من وراء رسوم الدخان ورسوم الواردات أما رسوم الصـــادرات فكانت ١٪ فقط وبالتالى فهى كانت منخفضة قصـــد من ورائها ازالة القيود التى تعترض

الصادرات فقط ، واما ضريبة الأراضى ، فتوقفت قيمتها على تحسن انتاج القطن ، وارتفـــاع أحوال الأهالى وتسديدهم ما عليهم من ضرائب ، ومن هنا كان القطن المصرى يلعب دورا مهما فى الايرادات العامة ، وبالتالى فى تكوين البنية الاقتصـــادية للمجتمع المصرى ، والتى تمكنت مصر بفضلها من سد أكبر أوجه الانفاق ، وهى قيمة الواردات ، وكذلك سد أقساط وفوائد الديون التى لو ساعد الحظ مصر فى وقتها ، وكانت غير غارقة فيها لتغير شأنها .

واذا كانت الصادرات التى تدور فى معظمها حول القطن ، لعبت دورا مهما فى بنية الاقتصـــاد المصرى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، فان هذه البنية كانت حياتهـا بيد ظروف عالمية ليس لمصر دخل فيها وأخرى محلية الى حد ما ، ففى حالة تأثر محصول القطن بأى تلك الظروف تتأثر بالتالى تلك البنية الاقتصادية ويصبح المجتمع فى حالة شلل (لفقدانه) جزءا مهما من ايراداته ، وبالتالى يكون عاجزا عن سد قيمة الواردات وســـداد أقساط الديون وفوائدها ، وكذلك يكون عاجزا عن القيام بأية مشروعات داخلية أخرى فى مجالات الخدمات المختلفة .

وأما الواردات فكانت لها نوعياتها المختلفة ، والتى توقفت قيمتها وزيادتهـا على زيادة الصادرات وكانت معظم هذه الواردات تدور حول الأدوات المصنوعة والكماليات التى تسبب عنها ارتفاع مستويات المعيشـــة ، فاخذت تتكاثر فى السوق المصرية وبأسعار منخفضة ، لانخفاض تكاليف صناعتها وكذلك نقلها ، وهذا جعلها أرخص من مثيلاتها المصنوعة فى مصر ، وقد أدى ذلك الى ظهـور منافسة بين تلك الواردات الأجنبية والانتاج المحلى ، تلك المنافسة التى كانت غير متكافئة مما أدى الى دحض الصناعة الوطنية ، وكذلك وأد دور طوائف الحرف والانتاج الحرفى فى النهاية .

وفى النهاية أدى نمط الانتاج وكذلك نمط الاستهلاك فى مصر الى تحديد نوعية الدول التى كانت تتعامل معها مصر فى كل من الصادرات والواردات فأصبح القطن لا يصدر الا للدول التى بها صناعة للنسيج ، وجاءت على رأسها بريطانيا ، وظلت محتفظة بهذا الوضع حتى ١٩١٤ ، ونفس الدول التى تعاملت مع مصر فى تجارة الصادر تكاد تكون هى التى تعاملت معها فى تجارة الوارد ، فحرصت هذه الدول على أن تدفع ثمن مشترواتها من مصر بضائع مصنوعة حتى تكون هى المستفيد فى كلتا الحالتين .



الفصـــل السـابع

العلاقات التجارية مع البـلاد المجاورة

مما لا شك فيه أن الدول التى جاورت مصر من كل الجهات ، والتى ارتبطت معها بعلاقات تجارية منذ العصور السابقة – بـلاد الشام – بلاد المغرب العربى – بلاد العرب – كانت كلها تحت حوزة دولة واحدة وهى الدولة العثمانية ، فيما عدا السودان التى ضمت الى مصر فى عهد محمد على وأما المغرب الأقصى ، فظل بمنأى عن كليهما .

وفى ظل الحكم العثمانى ، كانت البضائع المتبادلة بين أجزاء الامبراطورية العثمانية لا يحصل عليها أية رسوم جمركية . وبالتالى لم تكن هناك حواجز جمركية تعترض التجارة بين أجزاء الامبراطورية العثمانية ، وفى ظـل هذه السياسة الجمركيـة ، ظلت البضـائع المتبادلة بين مصر والبلاد التى تجاورها التابعة للدولة العثمانية ، لا تحصل عليها رسوم جمركية حتى ١٨٩٠ ، حين عقدت ادارة الجمارك المصرية ، وادارة الجمارك العثمانيـــة اتفاقية تجارية بشأن تنظيم

التجارة بين مصر والدولة العثمانية بما فيها ولاياتها التابعة . وأهم ما اشتمل عليه هذا الاتفـاق هو فرض نسبة ٨٪ على الواردات بين البلدين ، على ألا تسرى أحكام الاتفاق على الدخان والتمباك والملح والنطرون والحشيش والبارود والأسلحة والمواد الممنوعة .

وظلت الرسوم الجمركية بين مصر وغيرها من ولايات الدولة العثمانية تسير وفق ما نصت عليه اتفاقية ١٨٩٠ بين مصر وتركيا ، وفى سنة ١٩٠٥ بالرغم من نجاح الباب العالى فى اضافة ٣٪ على رسم الواردات ، بعد موافقة الدول العظمى ، الا أن تلك الرسـوم ظلت على ما هى عليه طبقا لاتفاقية ١٨٩٠ .

ومن ملامح علاقات مصر التجارية مع البلاد التى تجاورها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، هو ان هذه الفترة قد شهدت فتورا فى هذه العلاقات ويرجع ذلك لظروف الانفتاح الاقتصادى الذى عرفته مصر خلال القرن التاسع عشر ، خاصة فى عصر كل من محمد على (١٨٠٥ ـ ١٨٤٨) ، واسماعيل (١٨٦٣ ـ ١٨٧٩) تلك الظروف التى أدت الى تقوية وتوثيق العلاقات الاقتصادية مع بلاد أوربا ، وهو توثيق تم على حساب العلاقات الاقتصادية مع سائر البلدان العربية والاسلامية .

وقد نتج عن توثيق العلاقات الاقتصادية بين مصر وأوربا فى النصف الثانى من القرن التاسـع عشر ، أن ارتبطت مصر بالسوق الاقتصادية العالمية ، وأخذت مصر تسهم بقدر أقل فى السوق العربية والاسلامية ، وتغيرت النوعية المحصولية المصرية الى ما يخدم متطلبات السوق العالمية المؤثرة ، فأصبحت مصر شيئا فشيئا تتخصص فى توفير المادة الخام القطنية للسوق العالمية ، ودفع تغيير النوعيـة المحصولية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، بمصر الى اعطاء ظهرها للتعامل مع البلاد العربية والاسلامية ، لأن هذه الدول لم يكن يهمها استيراد هذه النوعية لأنها تعيش ظروفا تكاد تكون

أشبه بتلك التى تعيشها مصر ، وأصبحت هذه النوعية توجه الى الدول الأوربية التى امتلكت امكانات تصنيعها ، وكذلك تسويقها ، هذا فى نفس الوقت الذى جاء فيه التوسع في زراعة هذه النوعية (القطن) ، على حساب النوعيات الأخـــرى من غلال ، ولذلك قل صادر مصر منها الى ان توقف ، بعد أن كانت صـــادرات مصر فى معظمها تدور حولها فى الأزمنة السابقة .

وبالرغم من هذا التحول في الاقتصاد المصرى ، الا أنه كانت هناك علاقات تجارية بين مصر ومجاوريها من البلدان ، وان كانت قد تفاوتت فى حجمها من واحدة الى أخرى .

١ ـ العلاقات التجارية مع بلاد المغرب العربى :

ترتبط مصر بعلاقات تجارية مع بلاد المغرب العربى ، منذ العصور السابقة ، فكان التجار المغاربة يشكلون احدى المجموعات الرئيسية فى ركب الحج المغربى واستوردت مصر من بلاد المغرب ، الطرابيش والشيلان والأصواف والأحذية والزيت والعسل والشمع وذلك عن طريق القوافل التى تعبر الصحراء الليبية الى القاهرة .

ومع بداية القرن التاسع عشر ، بدأت العلاقات التجارية بين مصر وبلاد المغرب الغـــربى يصيبها الفتور كغيرها من البـــلاد المجاورة ، ويرجع ذلك لظروف لم يكن بيد كل من المجتمعين خلقها تلك الظروف التى سادت المجتمع الدولى ، وشدت كلا من المجتمعين اليها ، فارتبطت مصر بالسوق الاقتصادية العالمية ، وأخذت تسهم بقدر أقل فى أسواق الدول التى تجاورها ، وقد حدث نفس الشىء تقريبا بالنسبة لبلاد المغرب حين دخل أو أدخل الى هذه السوق ، وجاء توثيق العلاقات الاقتصادية بين مصر وبلاد أوربا على حساب العلاقات مع البلاد العربية والاسلامية فادى ذلك الى ضعف المردودية

الاقتصادية لركب الحج المغربى الذى كان يضم قطاعات مهمة من التجار .

وبالرغم من هذا الفتور الذى أصاب العلاقات التجارية المصرية المغربية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، الا أن بعض البضائع المغربية كانت تأتى الى مصر ، وعرضت فى أسواقها جنبا الى جنب مع البضائع المصرية وغيرها من بضائع البلاد المجاورة الأخرى والبضائع الأوربية ، ففى فترة الدراسة ، ظلت أسيوط مركزا للمتاجر الواردة من السودان والواحات وبلاد المغرب ، وكذلك كانت البضائع المغربية من أحرمة وبطاطين وبرانس وطرابيش وغيرها تنزل أسيوط .

٢ ـ العلاقات التجارية مع بلاد الشام :

ترجع العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الى العصور السابقة ، وذلك بحكم طبيعة الموقع ، التى أدت الى وجود علاقات وثيقة بينهما فهما قطران قريبان وحدودهما متلاصقة ، تربطهما الصحراء ، وكل منهما صاحب حضارة قديمة بهرت العالم ، هذا الى جانب تنوع الانتاج بينهما ، واختلاف التربة ومواسم الانتاج فى البلدين .

فكل ذلك أدى الى استمرار التبادل التجارى بينهما ، وكانت هناك موان مصرية تكاد تكون قد تخصصت فى استيراد وتصدير المتاجر بين مصر والشام ، وهى رشيد ودمياط . والى جانب ذلك كان البدو الذين كانوا يسكنون منطقة الشرقية وغيرها من الأقاليم المصرية ، يتنقلون بين مصر وبلاد الشام ، يأخذون معهم المتاجر المصرية ويأتون بالمتاجر الشامية ، وكان هؤلاء يحصلون على تصاريح سفر ، تعطى لهم من مشايخ القبائل التابعين لهم وهذه التصاريح معفاة من رسوم الجوازات .

على كل حال ، ملئت الأسواق المصرية بالبضائع الشامية . ففى القاهرة ، كان بشارع خان الخليلى ، عدة حوانيت . وحواصل معدة لبيع الأصناف الواردة من الشام ، وكذلك كان بشارع الجمالية، وكالة عرفت بوكالة التفاح ينزلها التجار الشوام يبيعون فيها البضائع الشامية كالشاهى والقطنى ونحوهما .

وكانت أهم واردات مصر من بلاد الشام القناديل ، والخيول اللازمة للجند الخيالة المصرية فكان يستورد جزء منها من بلاد الشام، وكانت المواشى وغيرها من الماعز والأغنام والجمال . وكذلك الفواكه ، وأهمها العنب والتفــاح واللوز والبرتقال وزيت الزيتون ، وقمر الدين ، وورق التمباك والتبغ والحرير وسجاجيد الصوف والمربيات والأثمار المجففة والعرقى . هذا الى جانب بعض الأصــناف الأخرى من حاصـــلات الهنـــد وايران والعراق التى كانت تمر من ثغور ســـوريا .

أما صادرات مصر الى بلاد الشــام ، فمنها الأقمشــة القطنية والمنسوجات القطنية والسكر المصرى . « فقد أقام الخواجات سوارس الخواجة فضل الله سيور وكيلا لهم فى سوريا لاستلام سكر معملهم فى مصر ، وأدت اناطة الوكالة لهذا الخواجة ، الى زيادة انتشار السكر المصرى فى القطر السورى وغيره ، ويرجع ذلك لما لبيت الخواجة سيور التجارى من كثرة العلاقات فى أنحاء شتى من سوريا وغيرهــا .

والى جانب ذلك كانت مصر تصدر الى بلاد الشام الأسماك الطازجة ومنتجات الألبان ، والبيض والبصل والأرز ومنتجات تقطير البترول ، والجلود والمطبوعات والبصل ، وغير ذلك من السلع التى كانت تستوردها مصر من السودان .

٣ ـ العلاقات التجارية مع بلاد العرب :

ترجع العـــلاقات التجارية بين مصر وبلاد العرب الى ازمنة سابقة ، فكانت البضائع الآتية من آسيا وجزيرة العرب تنقل فى البحر الأحمر الى القصير ثم تنقل بالقوافل الى قنا ، ولعبت قنا بذلك دورا فى جعل كل من قفط وقوص كمركز تجارى بين الصـــعيد والساحل العربى .

وظلت القصير تقوم بدور الميناء الرئيسى فى تجارة مصر وبلاد العرب ، الى أن أنشئت الشركة المجيدية فى عهد سعيد ، وبدأ الاهتمام بميناء السويس واستخدمت الملاحـة البخارية فأصبحت السفن تتحرك فى البحر الأحمر بسهولة بفضل ذلك ، لأن البحر الأحمر يعتبر منطقة راكدة الرياح ، ولذلك كانت هناك صعوبات تواجه الملاحة الشراعية ، قضى عليها باستخدام الملاحة البخارية .

ومن الجدير بالذكر أن العلاقات التجـارية بين مصر وبـلاد العرب ، تأثرت بحالة الانفتاح الاقتصادى التى شهدها الاقتصاد المصرى على الاقتصاد العالمى كتأثر غيرها من البلاد المجاورة « فمنذ أن عرفت مصر التجارة مع الدول الأوربيـــة قل اهتمامها بالتجارة مع الدول المجاورة ، ففى سنة ١٨٣٤ بلغ ما انتجته مصر من القمح ٩٥٠ر٠٠٠ اردب فقط ، والذى كان قبل ذلك بسنتين ٦٣٢ر٦٦٢ر٦ أردبا . ومع ذلك كان ٤٠٠ر٠٠٠ أردب صدرت رأسا من الاسكندرية الى انجلترا ، أما المتبقى من ذلك ، فكان مخصصا للاستهلاك الداخلى أما المصدر الى بلاد العرب فصغر حجمه » .

ومن بلاد العرب التى كانت لها علاقات تجارية مع مصر ، الحجاز واليمن ، فأما الحجاز فكانت تستورد كل احتياجاتها من الخارج ، وذلك بحكم طبيعتها ، نظرا لفقرها فى الانتاج الصناعى والزراعى ، وتمتاز هذه البلاد بأن النقد ينساب اليها من كافة البلدان

فى موسم الحج ، والذى سرعان ما يعود أدراج الرياح الى الخارج بعد انقضاء موسم الحج لشراء وارداتها من الخارج ، واما اليمن ، فهى بلد غنى بمنتجاته الزراعية لدرجة انه يمكن ان « يقال على التحقيق ان اليمن أحد بلدان العالم التى يسعها ان تستغنى بأكثر محصولاتها عن الخارج ، وان لديه من الزيادة ما يصدره » ·

ومن أهم واردات مصر من بلاد العرب ، الخيل والماشية والأصواف والجلود الخام والدواب واللبان والسنامكى · وكذلك الشمع من الحجاز ، ومن اليمن البن واللبان ، وجانب من الثمار والفلفل اليمنى والحبهان ، والزنجبيل والقرفة ·

وكانت هناك مدن مصرية لعبت التجارة مع بلاد العرب دورا فى اهميتها التجارية فكانت أسيوط مستودعا للبضائع المشرقية كالبن والبهارات وغيرها مما يرد اليها من اليمن والحجاز · وأما ميناء السويس ، فمن أهم المتاجر الواردة عليه الحرير الهندى ، والقطن الهندى ، والقطن السواكنى ، الوارد من جهة سواكن ، والفلفل اليمنى والحبهان واللبان والزنجبيل والقرفة · وأيضا كان بمدينة قنا تجار يديمون السفر الى أرض الحجاز بأنواع الحبوب ، ويأتون ببضائع الحجاز من البن والسجاد ونحوها ·

أما من أهم الصادرات المصرية الى تلك الجهات ، فكانت الحبوب بأنواعها من شعير وقمح وفول وغير ذلك ، هذا الى جانب السكر والسجاير والبصل والتبغ والأقمشة القطنية وبعض البضائع الأوربية ·

٤ ـ العلاقات التجارية مع السودان :

ترجع العلاقات التجارية بين مصر والسودان الى تاريخ بعيد ، بحكم تجاورهما ، واتصالهما وبحكم التباين فى كثير من منتجاتهما

الزراعية وغيرها ، ولذلك كان أمرا طبيعيا أن يقوم بينهما تبادل حول هذه السلع ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أدى موقع مصر الجغرافى ، واتصالها ببلاد الشرق العربى وكذلك البلاد الأوربية ، الى قيامها بدور الوسيط التجارى بين بعض دول أوربا والسودان لتصريف الكثير من تجارة هذه البلاد فيه ، وامدادها فى نفس الوقت ببعض السلع والمنتجات السودانية • وبضم السودان فى عهد محمد على الى مصر ، عاشت السودان فترة طويلة تحت الحكم المصرى ، حتى تقرر فصل السودان عن مصر بعد قيام الثورة المهدية ، وفى تلك الفترة التى عاش فيها السودان تحت الحكم المصرى ، ازدهرت التجارة بين البلدين ، وفى سنة ١٨٧٤ تم ضم دارفور الى السودان ، وفتحت للتجارة ، فازدهرت العلاقات بين مراكزها التجارية ومصر والسودان ـ وبخاصة الخرطوم ـ نتيجة لأوامر الخديو الى الحكمدار اسماعيل أيوب بتسهيل مهمة من يرغب من تجار الخرطوم ومصر فى تأسيس الشركات التجارية فى دارفور •

ومن ملامح النشاط التجارى طيلة الحكم المصرى للسودان ، اتصال معظم الأجزاء السودانية بمصر سواء عن طريق البر أو عن طريق البحر الأحمر ، خاصة بعد انشاء الشركة المجيدية واستغلالها البحر الأحمر ، واصلاح ميناء السويس فأصبحت المنطقة السودانية الشمالية والتى تضم النيلين الأبيض والأزرق وفروعهما والجزء الشرقى من كردفان ، تتصل بمصر بواسطة وادى النيل (*) ، وكذلك

(★) كان نهر النيل هو الطريق الطبيعى لربط مصر بالسودان ، ولما كانت الجنادل والشلالات تعوق الملاحة على الحدود بين البلدين ، فقد اتجه الخديو اسماعيل الى تطهير مجرى النيل من العوائق بنسف الصخور القائمة فى عرضه جنوبى وادى حلفا ، حتى اصبح من الممكن ان تتصل مصر بالسودان بالبواخر أو المراكب الشراعية عن طريق النيل : محمد فهمى لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٢٥٠ •

بالبحر الأحمر عن طريق بربر وسواكن ، أما المنطقة الثانية وتضم دارفور ، والجزء الغـربى من كردفان ، فارتبطت بمصر عن طريق درب الأربعين الذى ينتهى عند أسيوط ، وأما المنطقة الثالثة فتضم الحبشة والمناطق المحيطة بها فى السودان ، وترتبط هذه المنطقة بالبحر الأحمر عن طريق ميناء مصوع • وغير هذه الخطوط التى ربطت المناطق السودانية بمصر ، ظهرت محاولة لربط مصر بالسودان عن طريق الخطوط الحديدية الا أن هذه المحاولات باءت بالفشـــل لظروف الأزمة المالية ، وغير ذلك ارتبطت مصر بالسودان عن طريق المواصلات البريدية ، والبرقية ، تلك التى سهلت سرعة انجاز العمليات التجارية بين البلدين ، ففى عهد سعيد ، أبيح استخدام نقل المكاتبات البريدية للجمهور ، وكان الرسم الذى يحصل على المكاتبة المرسـلة من القاهرة الى الخرطوم ســـبعة قروش ونصف القرش ، وكانت الرسالة تصل فى خمسين يوما ، وفى سنة ١٨٦٥ فى عهد الحكمدار جعفر الصادق كان البريد ينقل من الخرطوم الى سواكن مرة كل أسبوع ، على أن تحمله باخرة خاصة من سواكن الى السويس مرة كل أسبوع ، وفى السنة التى حلت فيها الحكومة المصرية محل الشركة الايطالية للبريد ، فتحت مكاتب بريدية فى مصر والسودان على السواء وأصبح البريد ينقل بين مصر والسودان مرتين فى الأسبوع ، وأصبحت المراسلات وصور النقود تنقل من الخرطوم الى مصر فى ثمانية وعشرين يوما ، بعد ان امتدت سكة حديد مصر الى اسيوط سنة ١٨٧٤ ، والى جانب الخدمة البريدية ، اتصلت السودان بمصر عن طريق الخطوط البرقية ، فقد بدىء فى سنة ١٨٦٣ فى مد خط البرق من مصر العليا الى الخرطوم بطريق أسوان ، ووصل هذا الخط الى حلفا سنة ١٨٦٦ ، والى الضـــفة الشمالية للنيل الأزرق فى يناير ١٨٧٠ ولم يلبث ان مد منه فرع الى الخرطوم نفسها سنة ١٨٧٤ •

وهكذا توفرت وتعددت طرق النقل والمواصـــلات بين مصر والسودان ، في أثناء الحكم المصرى للسودان والتى ساعدت على سرعة انجاز العمليات التجارية بين البلدين ، فكانت البضـــائع السودانية تشحن عن طريق النهر ، وفى حالة انخفاضه تســـلك الطريق البرى حتى الشلال ، ومن ثم تحمل على الجمال حتى أسوان، ومرة ثانية يعاد شحنها فى قوارب ، اما الى حيث الخط الحديدى عند أسيوط واما بدونه عن طريق النهر حتى بولاق بالقاهرة ٠ وكانت أسيوط التى كانت تقع عند نهاية الخط الحديدى والتى تربط مصر العليا بالاسكندرية (وكذلك وقوعها عند نهاية طريق درب الأربعين) . مما جعلها تقوم بدور المركز التجارى الرئيسى لتوزيع سلع تجارة القوافل بين القاهرة ودارفور وسنار ٠

ومن الصادرات السودانية الى مصر ، المواشى من ثيران وأبقار ، وكذلك الجمال والأغنام ، هذا الى جانب الأخشاب ، وجلود الحيوانات والعاج وعرق اللؤلؤ (مادة تستخدم فى صنع الأزرار والحلى) . والصمغ والصبار ، والبخور والشمع ، وريش النعام والسنامكى ، والتمر هندى ، والمسك والنيلة والبن ٠ وأما المطاط ، فقد أدت عناية الادارة بطرق القوافل بين كردفان ومصر والخرطوم الى اتساع حجم التجارة فى ذلك الصنف فى الفترة الأخيرة من الحكم المصرى ، وكذلك كانت تجارة الرقيق ، تكاد تكون أهم أنواع التجارة السودانية ٠

ومن الجدير بالذكر أن هذه السلع السودانية لم يكن معظمها يتم استهلاكه داخل مصر ، بل كان جزء عظيم منها يصدر عن طريق مصر الى أوربا على نحو ما رأينا ٠

وفى أثناء حكم محمد على باشا ، كان نظام الاحتكار يسير على البضائع السودانية ، وعقب انهيار ذلك النظام ، اصبحت البضائع الســـودانية تباع عن طريق المزاد العلنى ، فخصصت لها أماكن

ببولاق (القاهرة) تتم فيها عمليات بيع هذه البضائع بالمزاد ، وكان هناك سماسرة من الأجانب الوطنيين ، يتوسطون فى عمليات بيع البضائع السودانية ـ من ريش النعام وسن الفيل مثلا ـ بطريق المزاد فى أيام محددة من كل سبوع ، فكان الخواجة ماركيتو فورت من رعايا النمسا سمسار البضائع السودانية ببولاق . والى جانب ذلك كان التجار من رعايا الحكومة المصرية يأتون بالبضائع السودانية، ويقومون بوضعها فى محلاتهم وتحت حيازتهم ، حتى يظهر لهم من يرغب فى شرائها .

وقد حصلت رسوم جمركية على البضائع الواردة من السودان بجمرك أسوان ، واختلفت هذه الرسوم من السلع التى اتخذت من مصر معبرا الى الأسواق العالمية ، الى السلع المعدة للاستهلاك المحلى (الداخلى) بمصر . فالسلع الأولى حصلت عليها رسوم عبور (مرورية) بواقع ٣٪ من قيمتها وبمجرد تحصيل هذه الرسوم يؤشر عليها بما يفيد أنها بضائع مارة ، أما البضائع التى خصصت للاستهلاك المحلى ، فكان يحصل عليها رسوم جمرك بواقع ٥٪ .

وفى فترة الحكم المصرى للسودان ، ازدهرت تجارة القاهرة ، فكانت ترد اليها كل البضائع السودانية . وتجتمع فيها القوافل ، لدرجة ان أصبح رصيف بولاق يعج بحركة تجارية فوق العادة ، وكذلك وجدت المراكب المصطفة على مسافة طويلة كلها مشحونة بالبضائع الواردة من السودان أو الصادرة اليه .

أما عن الصادرات المصرية الى السودان ، فكانت فى معظمها من السلع المصرية الأوربية الصنع ، المستوردة من الخارج ، لأن الصادرات المصرية فى تلك الفترة كانت تدور فى معظمها حول محصول القطن واستيراد السودان هذه النوعية من مصر لا يفيدها فى شىء ، لعدم امتلاكها امكانية التصنيع وكذلك امكانية التصدير

الى الأسواق الخارجية العالمية ، ولذلك دارت معظم وارداتها من مصر حول كل ما هو قـادم من الأسـواق الاوربية من بنادق وذخائر وأسلحة (*) من خناجر وأمواس وسكاكين والادوات الحديدية والابر، والجلود والأحذية والمصنوعات الزجاجية والمرايا الصغيرة والبقالة والصابون والخمور والأقمشة الحريرية والجوخ والعقاقير وأهم هذه السلع على الاطلاق الأقمشة القطنية • وكانت مدينة الخرطوم تقوم بدور المستودع للبضائع المصرية المتجهة للسودان ، فكانت تتجمع فيها ، وتقوم بتوزيعها على الجهات المختلفة فى البلاد ، ففيما عدا متاجر مصر وأوربا التى تصل الى كردفان مباشرة عن طريق دنقله ، والتى كانت محدودة ، كانت كل القوافل المصرية تتجه ببضائعها نحو الخرطوم ، حيث تجد فيها سوقا رائجة لسلعها ، ثم بعد أن تتخلص هذه القوافل من السلع التى تحملها ، تتجه بعد ذلك وهى فى طريق عودها ـ الى القاهرة ـ الى كردفان من أجل الحصول على الصمغ أو تبقى فى الخرطوم فى انتظار رجوع حملات أعالى النيل للحصول على العاج •

وبقيام الثورة المهدية فى السودان ، تعرضت الحركة التجارية بين مصر والسودان للاضطراب ، فتوقفت الحركة التجارية ، وعطلت طرق المواصلات ، ففى سنة ١٨٨٤ ، طلب أهالى أسوان تخفيض الضرائب المفروضة عليهم ، لانقطاع طرق المواصلات التجارية بينهم وبين السودان ، وتوقف ما كان لديهم من وسائل نقل البضائع الى داخلية تلك البلاد والتى كانوا يحصلون من ورائها على أرباح وفيرة •

(*) فى عهد الخديو اسماعيل صدر أمر بتحريم تصدير الأسلحة الى الجهات السودانية ، دفتر رقم ٤٣ مجلس خصوصى ، وثيقة ١٣٠ بتاريخ ١٣ جمادى الآخرة سنة ١٢٩٢ (١٨٧٥) ، ص ١٨٦ •

وفى ١٠ أكتوبر سنة ١٨٨٥ (٢ محرم سنة ١٣٠٣) تحررت مكاتبة من مجلس النظار الى مديرى أسيوط وجرجا وقنا واسنا « بمنع المعاملات التجارية بين مصر والسودان ، وضبط ومصادرة جميع أنواع الأسلحة التى يراد تصديرها للجهات السودانية ، ومنع كافة أنواع البضائع الأخرى عن التوجه لتلك الجهات وعن الورود منها ، واذا تجرأ أحد على مخالفة ذلك ، تضبط وتصادر بضائعه أيا كانت » .

وفى أثناء العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، أصدر عبد الله التعايشى (أحد أتباع المهدى) أمرا الى أمرائه وقواده كافة ، بسد طرق التجارة بين مصر والسودان ، وفى نفس الوقت قام أمير بربر (النور الجريفاوى من اتباع التعايشى) بارسال منادين الى بربر ينادون على تجار الريف بالرجوع الى بلادهم فى خلال ثلاثة أيام ، ومن يتخلف عن ذلك تصادر أمواله لحساب بيت المال ، ولذلك أسرع معظم تجار الريف الى بلادهم ، بعد أن باعوا بضائعهم بأبخس الأثمـــان .

ومع بداية الحكم الثنائى الانجليزى المصرى للسودان (الذى كان من الناحية الاســمية مصريا انجليزيا ، ومن الناحيــة الفعلية انجليزيا فقط) توقفت الحركة التجارية بين مصر والسودان حوالى عشرة أشهر سرعان ما عادت بعدها الى العمل على يد المساعى التى قام بها اللورد كرومر .

وبعد ذلك تقدمت التجارة بين مصر والسودان تقدما حثيثا ، بفضل تشجيع الحكومة الانجليزية لها ، وذلك لما يعود عليها من أرباح وفيرة من وراء ذلك فازدادت الصادرات السودانية الى مصر ، خاصة من المواشى ، التى ازدادت أهميتها فى مصر ، فمصر أولا وقبل كل شىء بلد زراعى ، ولذلك وجب الاهتمام بكل ما يتعلق بها ،

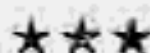
وتعتبر المواشى من العوامل الضرورية المساعدة للفلاح المصرى فى زراعته ، فى ذلك الوقت الذى لم يشاهد ظهــور الآلات الحديثة واستخدامها فى الزراعة فى مصر ، الا فى مزارع كبار الملاك ، ولذلك اضطرت الظروف مصر الى أن تحــاول أن تســد هذا العجز بتوفير أداة الانتاج من المواشى لدى صغار الملاك والفلاحين ، وذلك باستيراد المواشى من الخارج ، ووجدت مصر فى السودان ما تحتاج اليه من المواشى ، فبلغ الصادر من البقر السودانى فى شهر سبتمبر سنة ١٩١١ ، حوالى ٨٧٩ رأسا عن طريق حلفا ٠ وغير المواشى وجدت الأغنام السودانية فى القاهرة سوقا رائجة ، فبلغ ما استورد منها فى سنة ١٩٠٧ حوالى ٣٦٠٠٠ رأس وفى سنة ١٩٠٨ حوالى ٢٨٠٠٠ رأس ٠

والى جانب ذلك زادت صادرات السودان الى مصر من الصمغ العربى وسن الفيل وريش النعام ، ونتيجة لهذه الزيادة ، ازدادت صادرات مصر من الصمغ العربى الذى كان يرد كله تقريبا من السودان ، فبلغ الصادر منه فى سنة ١٩٠١ حوالى ٦٧٠٩ أطنان ، قيمتها ٢٥٤٨٠٠ جنيه مصرى ، بزيادة ٢٦٠٪ كما و ١٧١٪ ثمنا عن ما صدر سنة ١٩٠٠ ، وزاد الصادر من سن الفيل من ٤٨٧٦ فى سنة ١٩٠٠ الى ١٩٠٦٣ سنة ١٩٠١ ، وكذلك ريش النعام من ١٢٢٢٧ فى سنة ١٩٠٠ الى ٢٤٦٢٣ فى سنة ١٩٠١ ٠ وأيضا زادت الصادرات السودانية من الذرة الى مصر ، فبلغت صادرات السودان من الذرة فى سنة ١٩١٠ حوالى ٣٢٣٧٦ طنا كان نصيب مصر منها ١٩ الف طن ٠ وكذلك زادت الصادرات السودانية من النطرون الى مصر ، هذا الى جانب القطن ٠

وكما أن مصر كانت تستقبل الواردات السودانيــة لتعدها للتصدير الى الخارج ، لعبت أيضا دور الوسيط فى التبادل التجارى بين مصانع انجلترا وتجار السودان ، فطلب المنسوجات من المصانع

الانجليزية كان يحتاج الى وجود ممثلين أو وكلاء للتجار والمصانع ، ولعدم توفر التجار الكبار والموموقين فى السودان ، اعتمدت على ممثل البيوت الصناعية والتجارية الانجليزية فى مصر للقيام بطلباتهم من انجلترا ، ولذلك أخذت جميع الواردات من المنسوجات القطنية أو الحريرية تصدر الى السودان من انجلترا أو أمريكا عن طريق التجار المستوردين المقيمين بمصر .

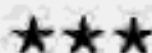
وهكذا نجد أن مصر كانت لهـا علاقات تجارية مع السودان لم تنقطع طوال فترة الدراسة ، الا أنها تأثرت بحالة الاضطرابات السياسية التى شهدتها البلاد طوال فترة الدراسة ، ولعبت مصر فى هذه العلاقات دور المستودع للبضائع السودانية التى اتخذت من مصر وعلى يد مصدرين مقيمين بمصر ممرا الى الأسواق الأوربية ، وكذلك لعبت مصر أيضا دور المستودع الذى أمد السوق السودانية باحتياجاتها من البضائع المستوردة من الخارج ، وظلت مصر تلعب هذا الدور ، حتى بعد ان تبوأ ميناء بور سودان مركزه كميناء تجارى مهـم .



هكذا نجد أن التغييرات التى أصابت المجتمع المصرى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فى جميع نواحى الحياة ، أدت به الى الاتجاه نحو المجتمع الغربى واعطاء ظهره للدول المجاورة له ، فلم يعد يجد فى تلك المجتمعات ما يسد حاجته لتغير انماط استهلاكه وكذلك انتاجه فمع بداية هذه الفترة أخذ يتخصص فى نوعية انتاج معينة (القطن) وبمرور الوقت أصبحت هذه النوعية محور الاقتصاد المصرى كله ، ومن الملاحظ ان هذه النوعية من الانتاج لم تكن تلقى قبولا عند الدول المجاورة ، لعدم امتلاكها الامكانات التى تحولها الى مواد مصنوعة وأصبحت مصر نتيجة للتوسع فى زراعة هذه النوعية

من الانتاج من القطن تفقد دورها كمصدر للغلال ـ كما كان فى الأزمنة السابقة ، تنال منه البلاد المجاورة قسطا ولو ضئيلا ـ بل أصـــبحت مصر فى تلك الفترة مستوردا له ، وهكذا باقى السلع الزراعية الأخرى التى تأثرت باتساع مساحة القطن ، وبذلك نجد ان صادرات مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، لم تحتو على صنف بعينه يوجه الى الدول المجاورة ·

هذا من ناحيـــة الصادرات ، أما نوعية الواردات ، فنجد أن المجتمع المصرى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، بدأ يعيش فى مستويات معيشة مرتفعة ، والى جانب ذلك شهد تكاثر الأجانب ، واقامتهم بالقطر المصرى ، بنفس أنمــاط معيشتهم فى بلادهم ، فأدى ذلك الى اندفاع أغلب المصريين الذين يجرى المال وفيرا فى يدهم سواء فى القرى أو المدن الى تقليد الأجانب فى انماط معيشتهم ، ومن ثم اشتد الاقبال على الكماليات التى كانت تستورد من الدول الأوربية التى فضلت ان تدفعها ثمنا لمشترواتها من مصر (القطن) · ومن هنا أصبح ما يستورد من البلاد المجاورة ضعيفا لتغير انماط الاستهلاك ، ولكل ذلك نجد فتورا فى علاقات مصر التجارية مع جاراتها العربيات فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، نتيجة لهذا الربط الذى حدث بين الاقتصاد المصرى والاقتصاد العالمى فى هذه الفترة ، وقد يفسر ذلك نتيجة انعزال مصر عن دعوة العروبة فى نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ·



الخـــاتمـــة

ومن هذه الدراسة نخلص الى أن الاقتصاد المصرى بعد أول مواجهة بينه وبين رأس المال الأجنبى شهد هيكلين اقتصاديين بطول نصفيه الأول والثانى من القرن التاسع عشر ، يختلف كل منهما عن الآخر ٠

ففى عهد محمد على باشا ، نجح الباشا فى بناء اقتصاد مستقل فى السوق العالمية فى ظل نظام رأسمالية الدول ، يعتمد على نفسه فى كل أموره ، لم يدخل فى علاقات اقتصادية غير متكافئة مع السوق العالمية ، وبمقتضى هذا النظام استبعد رأس المال الأجنبى عن عمد ، وأصبحت مصر بمنأى عنه ، وليس هذا فحسب بل أخذت تنافســـه فى بعض الأســـواق التى تجاورها فى منطقة الشرق الأدنى ٠

وعندما أحست الرأسماليـة العالمية بالخطـر الذى يهددها وسيهددها أكثر اذا استمر ، أخذت تفكر للقضاء عليه ، ولجأت فى ذلك الى الباب العالى ، فعقدت معاهدة ١٨٣٨ و ١٨٤٠ ، تلك الأخيرة التى خر على اثرها نظام محمد على الاقتصادى صريعا ، فما أن عقدت

هذه المعاهدة ، حتى فتحت أبواب مصر أمام تيار الأجانب الجارف وفى ركابهم رءوس أموالهم ، ليحلوا محل الدولة فى السيطرة على السوق المصرية ، وتحريك عجلة الاقتصاد المصرى .

فبعد أن كانت الدولة تضع يدها على التجارة بشقيها فى النصف الأول من القرن التاسع عشر حل محلها الأجانب فى النصف الثانى من هذا القرن ، وليس هذا فحسب ، بل انهم أخذوا يحافظون على هذا المجال طوال فترة الدراسة بما تمتعوا به من مزايا قانونية ، والتى تمكنوا بفضلها من ازاحة أى محاولة لظهور رأس مال وطنى فى هذا المجال . خاصة بعد ان أصبح التجار الوطنيون فى موقف لا يحسدون عليه نتيجة لسياسة محمد على ضدهم ولتأتى بعده الأوضاع المالية السيئة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، لتؤدى الى ارهاق التجار الوطنيين بالأعباء الضريبية .

والى جانب تدفق سيل الاجانب مع بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، كان الفلاحون قد أصبحوا أحرارا فى اختيار نوعية المحاصيل التى تروق لهم ، وبيعها كيفما يشاءون وأصبح الفائض الذى يتوفر لديهم ، يعرض فى السوق ، « بعد ان كان محمد على قد أمر بتوقيع أقصى العقوبات على الفلاحين الذين يحولون ولو جزءا صغيرا من محصولهم للبيع فى السوق المفتوحة » . ولذلك نمت الأسواق الحرة للمنتجات الزراعية بسرعة ، ولأول مرة ظهرت لها أسواق منظمة كأسواق الغلال ، وحلقات وبورصات الاقطان ، والى جانب ذلك نشطت الحركة فى الأسواق الداخلية الأخرى .

ولما كان الاهالى ، قد أصبحوا أحرارا فى زراعة المحاصيل التى تروق لهم وأيضا تمتعوا بحرية بيعها لمن يدفع لهم أعلى سعر فى السوق ، اتجهوا الى زراعة المحاصيل النقدية التى أدخلها محمد على، وكان أهمها القطن ، وبخاصة مع اندلاع الحرب الأهلية الأمريكية ،

ولما كانت هذه المحاصيل ، تحتاج الى أوجه انفاق متعددة فى نفس الوقت الذى انتهى فيه دور الدولة فى الاشراف عليها احتل الأجانب عمليات ادارة الانتاج ، فجاء رأس المال الأجنبى ليفتح بنوكا وشركات تقوم بتمويل واعداد وتجهيز هذه المنتجات للتصدير الى الخارج ، والى جانب ذلك قام بانشاء خطوط النقل والمواصلات المختلفة لتسهيل مهامه .

ولما كان القطن يعتبر أهم المحاصيل النقدية لحاجة الصناعة الأجنبية اليه على اثر الانقلاب الصناعى فى أوربا ، ركز رأس المال الأجنبى فى مصر نفسه حول هذا المحصول ، فى نفس الوقت الذى اتجهت فيه انظار الاهالى والحكومات الى الاهتمام بزراعته لكفاءته النسبية ، وترتب على ذلك أن أصبحت مصر مصدرا للمواد الخام الزراعية (القطن) التى تحتاجها السوق العالمية .

وفى نفس الوقت الذى عملت فيه الرأسمالية العالمية على تحديد نوعية الانتاج المصرى الذى تحتاجه ، عملت كذلك على تحديد نوعية واردات القطن المصرى وذلك بمحاربتها الصناعات الوطنية حتى كادت أن تقضى عليها تماما بطريق غير مباشر - التعريفة الجمركية - وجاءت سلطات الاحتلال لتعمل على تحطيم الصناعات الصغيرة المحلية كصناعة النسيج لخدمة التصدير فيها ، ولذلك ركزت الرأسمالية العالمية واردات مصر حول الأدوات المصنوعة والكماليات الأخرى .

وهكذا نجد أن رأس المال الأجنبى قد نصب شباكه حول السوق المصرية ، ووجهها نحو انتاج نوعية من المادة الخام تخدم رأسماله الصناعى فى الخارج فى نفس الوقت الذى حدد فيه نوعية الواردات بما يخدم ذات الرأسمال ، وبذلك انتقلت مصر طفرة واحدة من المجتمع التجارى الذى كانت تعيش فيه من أزمان طويلة ، فأدى

توجيه الاقتصـــاد المصرى نحو الاندماج فى الاقتصـــــاد العالمى الى احداث فتـــور فى العلاقات التجارية بين مصر وجاراتهـــا العربيات ، لتغير نوعية الانتاج فى مصر بما لا يتفق مع احتياجات هذه البلدان ، وبالتالى تغير نوعيـــة الواردات بما لا يتفق أيضـــا وامكانات تلك البلدان ٠

وبذلك نجد الارتباط وثيقا بين الاقتصاد المصرى والاقتصاد العالمى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر والذى ترتب على الدور الذى قام به رأس المال الأجنبى فى تحريك الاقتصاد المصرى بعد أن كان مستبعدا فى النصف الأول من هذا القرن ، وبالتالى أدى هذا الارتباط الى استنزاف خيرات القطر المصرى لصالح الأجانب ورأس المال الأجنبى فى حركة سنوية يأتى فيها لتمويل محصول القطن ثم يعود أدراجـــه مرة أخـــرى الى بلاده على مدار السنة ثمنا لمشتروات مصر منها وفوائد الديون ٠

وبذلك أصبح الاقتصاد المصرى يدور فى فلك الاقتصـاد العالمى دون ان تملك مصر من زمام الأمور شيئا ٠

وصيغ هيكل التجارة المصرية – طوال فترة الدراسة – على نحو يخدم هذا التوجه الجديد ، وتبددت الآمال فى امكانية نمو رأس المال الوطنى ليلعب دورا أكبر وأكثر فعالية فى السوق المصرية واكتفى رأس المال الوطنى بدور الشريك الأصغر الذى فرضته عليه الرأسمالية العالمية ٠

★★★

المصـــادر والمراجـــع

أولا : الوثائق

١ ـ وثائق غير منشورة :

ـ ديوان التجارة والزراعة والمبيعات ، دفاتر ومحافظ مختلفة الأرقام .

ـ دفاتر المجلس الخصوصى .

ـ دفاتر الأوامر .

ـ دفاتر المعيه السنيه عربى .

ـ محافظ المعيه سنيه تركى .

ـ محافظ نظارة الداخلية .

ـ محافظ الأبحاث .

ـ ديوان البحرية ، دفتر عربى قرارات ، رقم ١١٠٣ س ١/٢٧ .

ـ مجموعة وثائق مجلس الوزراء (محافظ) :

نظارات الحقانية ، المالية ، الأشغال ، مصلحة المساحة ، السودان ، البوسته ، مصلحة السكة الحديد .

ـ مجموعة وثائق مصلحة الشركات (محافظ متفرقة) .

- وثائق باللغة الانجليزية ·
American Archives Vol. 3. 11; 12.

٢ ـ وثائق منشورة :

- مضابط جلسات مجلس شورى القوانين ١٨٨٦ ·
- مضابط جلسات الجمعية التشريعية ١٩١٤ ·
- الأوامر والدكريتات والقرارات والمنشورات الصادرة فى الفترة من (١٨٧٩ ـ ١٩٠٥) ·
- النشرات الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى فى الفترة من (١٩٤٨ ـ ١٩٦٢) ·
- تقرير اللورد كرومر عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنوات ١٩٠٠ ، ١٩٠١ ، ١٩٠٣ ، ١٩٠٤ ، ١٩٠٥ ·
- تقرير السير الدن غورست : تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر وفى السودان ١٩٠٨ ·

Cromer : Reports The Finances, Administration and Condition of Egypt and the Sudan in 1899-1903.

ثانيا : الدوريـات

- المقطم ١٨٨٣ ـ ١٩٠٨ ·
- التنكيت والتبكيت ١٨٨١ ·
- المحروسة ١٨٨٠ـ١٩١٤ ·
- الجريدة ١٩٠٠ـ١٩١٢ ·
- المقتطف ١٨٩٩ـ١٩١٥ ·
- الأهرام ١٨٨٦ـ١٨٩٤ ·
- الأهالى ١٨٩٤ـ١٩١٤ ·
- التجارة ١٨٧٨ـ١٨٧٩ ·

- المؤيد ١٨٩٧ـ١٨٩٩ .

- الهلال ١٨٩٣ـ١٩١٤ .

- الوقائع المصرية ١٨٧٤ـ١٨٨٥ .

- المنار ١٩٠١ .

- السياسة الأسبوعية ١٩٢٩ .

- الأهرام الاقتصادى ١٩٨١ .

- صحيفة الاقتصاد والتجارة ١٩٢٦ـ١٩٢٨ .

- مجلة الاقتصاد والتجارة للبحوث العلمية ١٩٥٣ .

- مجلة غرفة القاهرة ١٩٣٧ـ١٩٤٨ .

ثالثا : المراجـــع

١ - المراجع العربية :

- ابراهيم احمد : أسواق القطن وتجارته فى مصر .
- احمد ابو اسماعيل : أصول الاقتصاد ، دار النهضة المصرية ، القاهرة سنة ١٩٧١ .
- أحمد أحمد الحته : تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، مطبعة المصرى ، القاهرة ١٩٦٧ .
- ———— : الاجانب فى مصر والسودان ١٨٤٩ـ١٨٦٢ . مستخرج من مجلة الاقتصاد والتجارة ، العدد الثانى ، السنة السادسة ، يوليو - ديسمبر ١٩٥٨ .
- أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسالة المصرية من ١٨٧٦ـ١٨٨٢ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٥ .
- ———— : تاريخ مصر السياسى من الاحتلال الى المعاهدة دار المعارف القاهرة ١٩٧٦ .
- أحمد فتحى زغلول : المحاماه ، الطبعة الاولى القاهرة ١٩٠٠ .

- البنك الأهلى المصرى : بمناسبة عيده الخامس والسبعين ١٨٩٨ ـ ١٩٧٣ ، الادارة العامة للبحوث والاحصاء ، القاهرة ١٩٧٤ ·

- العشرى حسين درويش : التطور الاقتصادى ، دراسة لتاريخ أوربا وتاريخ مصر الاقتصادى ، مكتبة جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٧٦ ·

- المؤسسة المصرية العامة للبنوك : مجموعة المحاضرات التى القيت خلال الموسم الثقافى الأول لعام ١٩٦٢ـ١٩٦٣ ·

- الياس الأيوبى : تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل باشا من ١٨٦٣ الى ١٨٧٩ ، المجلد الثانى ، دار الكتب المصرية القاهرة ١٩٢٣ ·

- أمين سامى باشا : تقويم النيل وعصر عباس باشا الأول ومحمد سعيد باشا ، المجلد الأول ، الجزء الثالث ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٣٦ ·

- ——— : تقويم النيل وعصر اسماعيل باشا ، المجلد الثانى ، الجزء الثالث ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٣٦ ·

- ——— : تقويم النيل وعصر اسماعيل باشا ، المجلد الثالث ، الجزء الثالث ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٣٦ ·

- أمين مصطفى عفيفى عبد الله : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ، الطبعة الثانية ، الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٥٤ ·

- باتريك اوبريان : ثورة النظام الاقتصادى فى مصر من المشروعات الخاصة الى الاشتراكية ، تعريب خيرى حماد ، القاهرة ١٩٦٨ ·

- بيير كرابتيس : اسماعيل المفترى عليه ، ترجمة فؤاد صروف ، دار النشر الحديث ، القاهرة ١٩٣٧ ·

- تيودور روذشتين : تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده ، ترجمة على أحمد شكرى ، القاهرة ١٩٢٧ ·

- ——— : تاريخ المسالة المصرية ١٨٧٥ ـ ١٩١٠ ، ترجمة عبد الحميد العبادى وآخرين ، لجنة التاليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٣٦ ·

- ج . بيـر : دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة ، ترجمة عبد الخالق لاشين وآخرين ، الطبعة الاولى ، مكتبة المصرية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

- جاد لبيب : بنـاء الاقتصاد المصرى والعلاقات الاقتصادية والمـالية بين مصر وانجلترا ، الانجلو المصرية ، القـاهرة ، بدون تاريخ .

- جمال الدين محمد سعيد : التطور الاقتصادى فى مصر ، الطبعة الاولى ، مطابع رمسيس بالاسكندرية ، الاسكندرية ١٩٥٤ .

- ـــــــ : اقتصاديات مصر ، الطبعة الاولى ، لجنة البيـان العربى القاهرة ١٩٦٤ .

- جورج جندى وجاك تاجر : اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية - دار الكتب القاهرة ١٩٤٧ .

- جورج زيدان : تاريخ مصر الحديث ، الجزء الثانى ، مطبعة المقتطف ، القاهرة سنة ١٨٨٩ .

- ـــــــ : تراجم مشاهير الشرق القرن التاسع عشر ، ج ١ ، القاهرة سنة ١٩٢٢ .

- جون مارلو : تاريخ النهب الإستعمارى لمصر من الحملة الفرنسية ١٧٩٨ الى الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ ، ترجمة عبد العظيم رمضان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٦ .

- حسن لبيب : البورصات ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٩٤٧ .

- حسين تيمور : البورصة وتجارة القطن ، ط ٢ ، مطبعة المعـارف ، القاهرة سنة ١٩١٧ .

- حسين خلاف : التجديد : فى الاقتصاد المصرى الحديث ، الطبعة الاولى ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة ١٩٦٢ .

- خليل حسن خليل : دور رؤس الأموال الأجنبية فى تنمية الاقتصاديات المتخلفة مع دراسة خاصة باقليم مصر ، رسالة دكتوراه منشورة جامعة القاهرة ١٩٦١ ، مطابع مؤسسة أخبار اليوم .

- دافيد لاندز : بنوك وباشوات ، ترجمة عبد العظيم انيس ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٦ ٠

- رءوف عباس حامد : النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ، (١٨٣٧ ـ ١٩١٤) ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٧٣ ٠

- راشد البراوى ومحمد حمزة عليش : التطور الاقتصادى ، فى مصر فى العصر الحديث ، الطبعة الثالثة ، النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٤٨ ٠

- رفعت السعيد : الأساس الاجتماعي للثورة العرابية ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٦ ٠

- سامى وهبة : البورصات ، مطبعة كوستا توماس ، القاهرة ١٩٤٦ ٠

- ـــــــ : الشركات ، مطبعة امين عبد الرحمن ، القاهرة ١٩٤٨ ٠

- سعيد اسماعيل على : المجتمع المصرى فى عهد الاحتلال البريطانى ، ١٨٨٢ـ١٩٢٣ ، الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٢ ٠

- صبحى وحيده : فى أصول المسألة المصرية ، الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٥٠ ٠

- عبد الحكيم الرفاعى : الاقتصاد السياسى والتجارة والتوزيع ، مطبعة النصر ، القاهرة ١٩٣٥ ٠

- عبد الحكيم الرفاعى وآخرون : أصول الاقتصاد السياسى ، ج ١ ، ط ١ ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٤٧ ٠

- عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل ، ج ١ ، ط ٢ ، النهضة المصرية ، القاهرة سنة ١٩٤٨ ٠

- ـــــــ : عصر اسماعيل ، ج ٢ ، ط ٢ ، النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٤٨ ٠

- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى ١٥١٧ ـ ١٧٩٨ ، منشورات المجلة التاريخية المغربية ، مطبعة الاتحاد العام التونسى ، تونس ١٩٨٢ ٠

- عبد الغنى غنام : الاقتصاد الزراعى وادارة المزارع ، ط ١ ، مطبعة العلوم ، القاهرة ١٩٣٩ ·
- عزيز خانكى : المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية . ط ١ ، القاهرة ١٩٤٠ ·
- على بركات : تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ - ١٩١٤ وأثره على الحركة السياسية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٧ ·
- على مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، بولاق ١٣٠٥ هـ ·
- عمر لطفى : الامتيازات الأجنبية ، مطبعة الشعب ، القاهرة ١٩٠٨ ·
- فؤاد مرسى : النقود والبنوك فى البلاد العربية مصر والسودان ، محاضرات القاها على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية سنة ١٩٥٤ ، معهد الدراسات العربية العالمية ، القاهرة ١٩٥٥ ·
- فؤاد هاشم عوض : اقتصاديات النقود والتوازن النقدى ، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٤ ·
- كمال الدين صدقى : البنوك فى مصر ، ط ١ ، النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٥ ·
- ــــــ : البنوك التجارية من الناحيتين النظرية والعملية : ط ١ ، النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٩ ·
- لطيفة محمد سالم : دور القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨١ ·
- لويس عوض : تاريخ الفكر المصرى الحديث من عصر اسماعيل ، الى ثورة ١٩١٩ ، ج ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٠ ·
- محمد ابراهيم صبح : الأوراق المالية المصرية والبورصة ، الطبعة الأولى ، مطبعة الفنون الوطنية ، القاهرة ١٩٢١ ·
- محمد خليل برعى : مقدمة فى النقود والبنوك ، المطبعة العالمية القاهرة ١٩٧٧ ·
- محمد دويدار : الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطور ، دار الجامعات المصرية ، القاهرة ١٩٧٨ ·

- محمد رشدى : التطور الاقتصادى فى مصر ، ج ١ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٢ ·

- محمد صالح : اصول الاقتصاد ، جـ ١ ، ط ٣ ، مطبعة النهضة ، القاهرة ١٩٣٣ ·

- محمد طلعت حرب : علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك المصريين ، مطبعة الجريدة القاهرة ١٩١١ ·

- محمد عبد البارى : الامتيازات الاجنبية ، لجنة التاليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩١٤ ·

- محمد عبد العزيز عجمية : دراسات فى التطور الاقتصادى ، الطبعة الثانية ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٤ ·

- محمد عبد العزيز عجمية واخرون : الوجيز فى التطور الاقتصادى ، دار الجامعات المصرية ، القاهرة ١٩٧٠ ·

- محمد فهمى لهيطة : تاريخ فؤاد الاول الاقتصادى ، مصر فى طريق التوجيه الكامل مطبعة الشبكشى ، القاهرة ١٩٤٥ ·

- ـــــــ : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، لجنة التاليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٤٤ ·

- محمد مظلوم حمدى : لمحات فى اقتصادنا المعاصر ، القاهرة ١٩٦٣ ·

- محمود متولى : الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٤ ·

- مصطفى التونى : تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث ، مطبعة بولاق الاميرية القاهرة ١٩٤٤ ·

- مليكة عريان : مركز مصر الاقتصادى ، مطبعة رمسيس بالفجالة ، القاهرة ١٩٢٣ ·

- موسيو هنس رزنر : مصر فى عهد الاحتلال الانجليزى والمسالة المصرية ، المطبعة الهندية ، القاهرة ١٨٩٧ ·

- ميخائيل شاروبيم : الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث ، الطبعة الأولى المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ١٩٠٠ ·

- نبيل عبد الحميد سيد أحمد : النشاط الاقتصادي للأجانب واثره في المجتمع المصري من ١٩٢٢ الى ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٢ ·

- هيلين ـ ريفلين : الاقتصاد والادارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٨·

- يعقوب ارتين باشا : الاحكام المرعية في شان الأراضي المصرية ، الطبعة الأولى المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر ، القاهرة ١٣٠٦ هـ ·

- يونان لبيب رزق ومحمد مزين : تاريخ العلاقات المغربية المصرية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢ ، دار النشر المغربية ، الدار البيضاء ١٩٨١ ·

رابعا : الرسائل الجامعية

- أحمد أحمد سيد أحمد : تاريخ مدينة الخرطوم تحت الحكم المصري ١٨٢٠-١٨٨٥ رسالة دكتوراه ـ كلية الاداب ـ جامعة القاهرة ، ١٩٦٣ ·

- حامد على دسوقي : النظام الاداري في مصر في عهد اسماعيل ١٨٦٣ ـ ١٨٧٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، بمكتبة جامعة القاهرة ١٩٧٩ ·

- صالح رمضان محمود : دراسات عن الحياة الإجتماعية في مصر في عصر أسماعيل رسالة ماجستير منشورة ـ مكتبة جامعة القاهرة ·

- ـــــــ : الجاليات الأجنبية في مصر في القرن التاسع عشر ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، مكتبة جامعة القاهرة ·

- على السيد عبد الرسول : البنوك التجارية في مصر ، رسالة دكتوراه ، مقدمة لكلية الحقوق ، جامعة الاسكندرية وموجودة بمكتبة جامعة عين شمس ·

- فاطمة علم الدين عبد الواحد : تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مدينة الاسكندرية في عهد الاحتلال ١٨٨٢-١٩١٤ ، رسالة دكتوراه غير منشورة بمكتبة جامعة عين شمس ·

- نبيل عبد الحميد سيد احمد : الاجانب واثرهم فى المجتمع المصرى من ١٨٨٢ـ١٩٢٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، بمكتبة جامعة عين شمس ·

خامسا : المقـالات والبحوث

- احمد احمد الحته : الاجانب فى مصر والسودان ١٨٤٩ـ١٨٦٢ ، مستخرج من مجلة الاقتصاد والتجارة ، العدد الثانى ، السنة السادسة ، يوليو ـ ديسمبر ١٩٥٨ ·
- ـــــــ : العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الامريكية فى القرن التاسع عشر ، مجلة الاقتصاد والتجارة والبحوث العلمية ، السـنة الأولى ، العدد الاول ، مارس ١٩٥٣ ·
- المؤسسة المصرية العامة للبنوك : مجموعة المحاضرات التى القيت خـلال الموسم الثقافى الأول لعـام ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣ ·
- الاقتصاد المصرى هيكله وتطوره : وضع سجلات الاقتصاد العالمى بهامبورج ، ترجمة زكريا احمد نصر ، القاهرة ١٩٥٨ ·
- حافظ عفيفى : الامتيازات الاجنبية السياسية الأسبوعية ، مارس ١٩٢٩ ·
- حسين خلاف : تطور الادارة العامة فى مصر الحديثة ، محاضرات القاها على طلبة الدراسات العليا بكلية الحقوق جامعة القاهرة خلال العام الدراسى ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ ·
- حفنى محمود بك : التجارة فى عهد اسماعيل ، مجلة غرفة القاهرة ، العدد الثالث السنة العاشرة ، مارس ١٩٤٥ ·

- حفنى محمود بك : التجارة فى عهد اسماعيل ، مجلة غرفة القاهرة ، العدد الثالث السنة العاشرة ، مارس ١٩٤٥ ·

- حليم عبد الملك : نشاة البنوك فى مصر ، مجلة غرفة القاهرة ، العدد الاول ، السنة العاشرة ، يناير ١٩٤٥ ·
- ـــــــ : السياسة التجارية فى عهد محمد على ، مجلة غرفة القاهرة ، العدد الثامن ، السنة السادسة ، اكتوبر ١٩٤١ ·
- ـــــــ : السياسة الصناعية فى عهد محمد على الكبير ، مجلة غرفة القاهرة، العدد الثامن ، السنة السادسة ، اكتوبر ١٩٤١ ·

- سامى السراج : اقتصاديات اليمن وتجارتها مع مصر ، مجلة غرفة القاهرة ، العدد السادس ، السنة السادسة ، يونيه ١٩٤١ ·

- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : دور المغاربة فى تاريخ مصر الحديث (القسم الثانى – القرن التاسع عشر) ، مستخرج من المجلة التاريخية المغربية ، عدد ١٢ ، يولية ١٩٧٨ تونس ·

- عبد الله غرباوى : علاقات مصر الاقتصادية مع فلسطين ، المجلة التاريخية ، المجلد السادس والعشرون ١٩٧٩ ·

- عبد المنعم البيه : دراسات فى الرسوم الجمركية المصرية ، مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة للبحوث العلمية ، السنة الرابعة ، العدد الاول ، فبراير ١٩٥٦ ·

- عبد المنعم القيسونى : بعض مظاهر التجارة الخارجية للاقليم الجنوبى فى نصف قرن ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، بحوث العيد الخمسينى ١٩٠٩ – ١٩٥٩ ، القاهرة سنة ١٩٦٠ ·

- على الجريتلى : تطور النظام المصرفى فى مصر ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، بحوث العيد الخمسينى ١٩٠٩–١٩٥٩ ، القاهرة ١٩٦٠ ·

- على بركات : الموقف من الأجانب فى الثورة العرابية محاولة لتفسير ظاهرة العنف فى الثورة ، (مصر للمصريين مائة عام على الثورة العرابية) · مقالة من سلسلة مقالات نشرها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمناسبة مرور مائة عام على الثورة العرابية ، القاهرة ١٩٨١ ·

- فتحى الشمسى : تطور الهيئات التجارية فى مصر ، مجلة غرفة القاهرة ، العدد الخامس ، السنة الرابعة ، مايو ١٩٤٩ ·

- فؤاد مرسى : النقود والبنوك فى البلاد العربية مصر والسودان ، محاضرات ألقاها على طلبة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ١٩٥٤ ، معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ١٩٥٥ ·

- محمد سعيد : النظام الجمركى فى مصر فى الخمسين سنة الأخيرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، بحوث العيد الخمسين ١٩٠٩/١٩٥٩ ، القاهرة ١٩٦٠ ·

- نبيل عبد الحميد : الأجانب ودورهم فى تطوير مدينة الاسكندرية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، المجلة التاريخية المصرية ، الموسم الثقافى ١٩٧٨-١٩٨٣ ٠

- ـــــــ : الزحف الامبريالى على مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، مقالة من سلسلة مقالات نشرها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمناسبة مرور مائة عام على الثورة العرابية ، القاهرة ١٩٨١ ٠

★★★

سادسا : المراجع الاجنبية

— Aziz, Sabry : The Changes in the Exports and Imports of Egypt Since 1900, Thesis presented to the Victoria University of Manchester for the degree of Master of Arts.

— Crouchley, A. E. : The Economic Development of Modern Egypt, London 1938.

: The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and public Debt, Cairo 1939.

— Issawi, Charles : An Economic History of the Middle East and North Africa, Great Britan 1982.

— ———— : Egypt at Mid-Century an economic Survey. London, 1954.

— ———— : Egypt since 1800. A study in Lop-Sidded, development, in the Journal of Economic History, March 1961.

— Marlowe, Jhon : Anglo-Egyptian Relation 1800-1953.

— Mc. Coan, J. C. : Egypt As it is, London.

— Owen E.R.J. : Cotton and the Egyptian Economy 1820-1914, Oxford, 1969.

— Owen, Roger : The Middle East in the World Economy, 1800-1914, London, 1981.

— Papasian (E. D.) : L'Egypte Economique et Financiere (Etudes Financieres 1922-1923). Le Cairo 1926.

— ———— : L'Egypte Economique et Financiere (Etudes Financieres 1924-1925).

— Tignor, Rebort ; Modernization and British Colonial Rule in Egypt 1882-1914. United States (Princeton) 1966.

— Vatickiotis P.J. : The Modern History of Egypt. London 1976

★★★

الفهــــرس

الموضــــوع	الصفحة

صدر فى هذه السلسلة

١٠ ـ توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية

محمود فوزى

١١ ـ مائة شخصية مصرية وشخصية

شكرى القاضى

١٢ ـ هدى شعراوى وعصر التنوير

د . نبيل راغب

١٣ ـ أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان

د . عبد العظيم رمضان

١٤ ـ مصر فى عصر الولاة

د . سيدة إسماعيل كاشف

١٥ ـ المستشرقون والتاريخ الإسلامى

د . على حسنى الخربوطلى

١٦ ـ فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعى فى مصر

د . حلمى أحمد شلبى

١٧ ـ القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى

د . محمد نور فرحات

١٨ ـ الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية

د . على السيد محمود

١٩ ـ مصر القديمة وقصة توحيد القطرين

د . أحمد محمود صابون

٢٠ ـ المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبدالرحمن فهمى

د . محمد أنيس

٢١ ـ التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى جـ١

توفيق الطويل

٢٢ ـ نظرات فى تاريخ مصر

جمال بدوى

٢٣ ـ **التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى جـ٢**
توفيق الطويل
٢٤ ـ **الصحافة الوفدية**
د . نجوى كامل
٢٥ ـ **المجتمع الإسلامى والغرب**
تأليف: هاملتون جب وهارولد بووين
ترجمة : د . أحمد عبد الرحيم مصطفى
٢٦ ـ **تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة**
د . سعيد إسماعيل على
٢٧ ـ **فتح العرب لمصر جـ١**
تأليف : ألفرد بتلر
ترجمة : محمد فريد أبو حديد
٢٨ ـ **فتح العرب لمصر جـ٢**
تأليف : ألفرد بتلر
ترجمة : محمد فريد أبو حديد
٢٩ ـ **مصر فى عهد الاخشيديين**
د . سيدة إسماعيل كاشف
٣٠ ـ **الموظفون فى مصر فى عهد محمد على**
د . حلمى أحمد شلبى
٣١ ـ **خمسون شخصية وشخصية**
شكرى القاضى
٣٢ ـ **هؤلاء الرجال من مصر جـ٢**
لمعى المطيعى

٣٣ - **مصر وقضايا الجنوب الافريقى**

د . خالد الكومى

٣٤ - **تاريخ العلاقات المصرية المغربية**

د . يونان لبيب رزق

٣٥ - **اعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة**

عبدالحميد توفيق زكى

٣٦ - **المجتمع الإسلامى والغرب جـ ٢**

تأليف : هاملتون جب وهارولد بووين

ترجمة : د. أحمد عبدالرحيم مصطفى

٣٧ - **الشيخ على يوسف**

تأليف : د . سليمان صالح

٣٨ - فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى

د . عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم

٣٩ - **قصة احتلال محمد على لليونان**

د. جميل عبيد

٤٠ - **الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب ١٩٤٨**

د . عبدالمنعم الدسوقى الجميعى

٤١ - **محمد فريد الموقف والمأساة**

د . رفعت السعيد

٤٢ - **تكوين مصر عبر العصور**

محمد شفيق غربال

٤٣ - **رحلة فى عقول مصرية**

إبراهيم عبد العزيز

٤٤ـ **الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر العثمانى**

د. محمد عفيفى

٤٥ـ **الحروب الصليبية جـ ١**

تأليف : وليم الصورى

ترجمة : د. حسن حبشى

٤٦ـ **تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٦ : ١٩٥٧**

د. عبدالرؤف أحمد عمرو

٤٧ـ **تاريخ القضاء المصرى الحديث**

د. لطيفة محمد سالم

٤٨ـ **الفلاح المصرى**

د. زبيدة عطا

٤٩ـ **العلاقات المصرية الإسرائيلية**

د. عبد العظيم رمضان

٥٠ـ **الصحافة المصرية والقضايا الوطنية**

د. سهير أسكندر

٥١ـ **تاريخ المدارس فى مصر الإسلامية**

اعداد : د. عبد العظيم رمضان

٥٢ـ **مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين فى القرن الثامن عشر**

تأليف : د. إلهام محمد على ذهنى

٥٣ـ **أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك**

د. محمد كمال الدين عز الدين على

٥٤ـ **الأقباط فى مصر فى العصر العثمانى**

د. محمد عفيفى

٥٥ـ الحروب الصليبية جـ٢

تأليف : وليم الصورى

ترجمة وتحقيق : د . حسن حبشى

٥٦ـ المجتمع الريفى فى عصر محمد على

د . حلمى أحمد شلبى

٥٧ـ مصر الإسلامية وأهل الذمة

د . سيدة إسماعيل كاشف

٥٨ـ أحمد حلمى سجين الحرية والصحافة

د . إبراهيم عبدالله المسلمى

٥٩ـ الرأسمالية الصناعية فى مصر

د . عبد السلام عبدالحليم عامر

٦٠ـ المعاصرون من رواد الموسيقى العربية

عبد الحميد توفيق زكى

٦١ـ تاريخ الاسكندرية

د . عبد العظيم رمضان

٦٢ـ هؤلاء الرجال من مصر جـ٣

لمعى المطيعى

٦٣ـ موسوعة تاريخ مصر عبر العصور

إعداد : د . عبد العظيم رمضان

٦٤ـ مصر وحقوق الإنسان

د . محمد نعمان جلال

٦٥ـ موقف الصحافة المصرية من الصهيونية

د . سهام نصار

٦٦ـ **المرأة فى مصر فى العصر الفاطمى**

د . نريمان عبد الكريم أحمد

٦٧ـ **الأصول التاريخية لمساعى السلام العربية الإسرائيلية**

د . عبد العظيم رمضان

٦٨ـ **الحروب الصليبية جـ٣**

تأليف : وليم الصورى

ترجمة وتحقيق : د . حسن حبشى

٦٩ـ **نبوية موسى ودورها فى الحياة المصرية**

د . محمد أبو الأسعاد

٧٠ـ **أهل الذمة فى الإسلام**

تأليف : أ. س . تريتون

ترجمة : د. حسن حبشى

٧١ـ **مذكرات اللورد كليرن**

ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد عمرو

٧٢ـ **رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر فى العصر الفاطمى**

د . أمينة أحمد إمام الشوربجى

٧٣ـ **تاريخ جامعة القاهرة**

د. رؤوف عباس حامد

٧٤ـ **تاريخ الطب والصيدلة**

د . يحيى سمير الجمال

٧٥ـ **أهل الذمة فى مصر فى العصر الفاطمى الأول**

د . سلام شافعى محمود

٧٦ـ **دور التعليم فى مصر**

د . سعيد إسماعيل على

٧٧ـ **الحروب الصليبية جـ٤**

تأليف : وليم الصورى

ترجمة : د . حسن حبشى

٧٨ـ **تاريخ الصحافة السكندرية**

نعمات أحمد عثمان

٧٩ـ **تاريخ الطرق الصوفية فى مصر فى القرن التاسع عشر**

تأليف : فريد يونج

ترجمة : عبد الحميد فهمى الجمال

٨٠ـ **قناة السويس والتنافس الاستعمارى**

د . السيد حسين جلال

٨١ـ **تاريخ السياسة والصحافة من هزيمة يونيو إلى نصر أكتوبر**

د . رمزى ميخائيل

٨٢ـ **مصر فى فجر الإسلام**

د . سيدة إسماعيل كاشف

٨٣ـ **مذكراتى فى نصف قرن جـ١**

أحمد شفيق باشا

٨٤ـ **مذكراتى فى نصف قرن جـ٢ ـ القسم الأول**

أحمد شفيق باشا

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٥/٥٦٠٧

ISBN — 977 — 01 — 4462 — 2

هذا الكتاب رسالة علمية حصل بها المؤلف على درجة الماجستير، ويتناول فترة تاريخية خطيرة فى تاريخ مصر، هى الفترة الواقعة بين فرض الدول الأوروبية الكبرى معاهدة لندن على مصر فى عام ١٨٤٠، وفرض بريطانيا حمايتها على مصر فى عام ١٩١٤، فهى فترة تدهور فيها مركز مصر الدولى بشكل ثابت أدى إلى الاحتلال البريطانى ثم فرض الحماية البريطانية على مصر.

ويتعرض الكاتب هنا لتأثير سقوط نظام الاحتكار لمحمد على وفرض الحرية الاقتصادية على حالة مصر الاقتصادية، فيتناول المتغيرات التى طرأت على التجارة الداخلية والخارجية، والاستثمارات الأجنبية فى مجال التجارة، ويقدم دراسة للصادرات ونوعيتها وأثرها على بنية الاقتصاد المصرى، وكذلك الواردات ومصادرها وأثرها على الانتاج الحرفى، كما يقدم دراسة للعلاقات التجارية بين مصر وجاراتها العربيات، ويختتم برسم صورة للاقتصاد المصرى فى نهاية الفترة الخاضعة للبحث من واقع دراسته القيمة توضح كيف أن تدهور الواقع الاقتصادى المصرى كان يسير جنباً إلى جنب مع تدهور الواقع السياسى.

وأملى أن يجد القارئ فى هذا الكتاب ما ينشد من ومتعة.





٥٠٠ قرش

الهيئة المصرية العامة